

قائمة من عند السيد محمد المصطفى

قائمة من عند السيد محمد المصطفى
في الكتب العلمية في نون
في الرياضيات والفلك
علم الإنسان والصورة النورية
جوان من الأنسان على وجه
لا الحيوان والناطق حفظ

من كتب خادوم العلوم
على زاده السيد محمد المصطفى

في سنة ١١١٩

خط في العرف
في الرياضيات

أوراق
عدد
١٢٦

سطح
عدد
٢٧

ولادة يحيى فضي سنة بيك يوزان جاد الاحمر
 طغوز يحيى حقي في ظهور ايليك

والسلام على من اتبع الهدى انا قد اوحى اليك انك العذاب على كذب
 او السلام في الدنيا على كذب

السلام الملكة وخاتمة الجنة على الهدى
 قاضي قضاة

نيزاد احمد مسافر
 رمضان ١٢٥٠

١١١
 ١١٢

ما دخل في
 في يوم...

قوله وان من شعفت به مضاهية قول حار الله في نفسه فوقعه ام كند من العالمين علوت
 ووجه ان اصل الكلام استلكن ام علوت فاد من هذا الجائفة فقد ان ليد الذي علوت
 ولم نقل علوت الى الخطا السان كما فعل عن سويدي انت الذي فعل اننا الذي افعل ثم
 ادخله في زمرة العالمين وقال ام كند من العالمين فوضع من العالمين وضع الذي علوت
 كقولك اني لعلمكم من العالمين اي قال وهذا كما قال في قوله اني رسول من رب العالمين
 اي ابفكم رسالات كني ابفكم صورة رسول مع ان الرسول غاب لان الرسول وقع حرا
 عن صير المكلف مكان في معناه ففعل ان اصل كني ابفكم رسالات كني فادخل رسول المنزلة
 الالهية والمعظم ونحوه اما الذي سعتني امي جيلار وهو له اللام اما الذي الذي نحو الله
 في الخطايا الخطايا واما الحاشي الذي حشر الناس على قلبي وبالحلمة الصلة في من علوت
 لم يح الى الضمير العائد الى الموصول لان اصله ان علوت وبانما امر في هذه الصورة
 لمزيد من القوة واهتمام المعظم فاحر في غير الله الذي في النفاذ الى حاشي المعنى لا اصح
 ونظر الى حصول الارتباط بالنظر الى اصل التكرار في قول من لما سأل الخطا وعمره
 غلب الخطاب وعل علوت هو



وهو يدعى السيف والمجلة المعلقة حصص سلطان اعظم
 وكما كان المعظم حاكم بحر من البحر ماكت البحر من البحر السلطان
 ان السلطان السلطان العاري محمود حاكم لارالام
 سلطان وانه الى احوال دوران وصحابة عالمي اسحق واهم
 الى عالي الكون يوم المصطفى كبحر من البحر من
 عني

T. C.
 ISTANBUL
 Fatih Kütüphanesi
 SAYI

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Klasik	Fatih
Yeni	
Eski Kayit No	1286

K. 13.75

بسم الله الرحمن الرحيم من سرور ثم بالجهر
 الحمد لله الذي وقفنا للوصول الى منه اصول الشريعة الفروا شرح قدورنا
 بنور الاهند اذ الى سلوك حجتها البيضاء والصلوة والسلام على سيدنا محمد خير
 الرسل وخاتم الانبياء وعلماء الهدى والسنبل الى النجاة يوم الحزاء وبعد فكان
 المختصر للشيخ الامام جمال الملة والدين ابن الحاج خضد الله من الكرامة على المواب
 بحري من كتب الاصول بحري الفقه من الكليات بل الدرة من الجحش والواسط من العقد
 لا الفقير من الجنى كذلك شرح العلامة المحقق والخير المدقق عضد الملة والدين
 اعلى الله درجته في القلين بحري من الشروح بحري العذب الفرات من البحر الا جاع
 بل عين الحياة من نياحة النجاة ويلوح خلاها كانها بدر من من الاحكام او كوكب
 جوي يوقد في الظلام لم يود مثله في زوايا اولين ولم يسج عاينوا به او يد اينه
 فكر الاخرين بل لم تحسب ان احدا يبلغ هذا الامد من التحقيق او يشا يسلك
 هذا النمط من التدقيق هذا وقد استمر به جمع من الخذاق وغدت همهم متدة
 الاغواق ساهرة الاحداق شوقا الى الاقتناء لذخاير كنوزة والاطلاع على
 اسرار ورموز ولم راسوا ذلك دليلا بلدهم سوار السبل والخطيم من
 موارد بما يروى الغليل فما نالوا الا غفر فاصوعا ساحل النخ معتم او مغر فانظر
 نظرة فيها حال اني سقم ولعمري ان الزمان عتله لعقيم والله يهدي من يشاء الى صراط
 مستقيم وكانهم اجتنبوا من بعض مظان اللبس ومواقع الارتباك عاينوا المرام
 وعيط الحجاب فالتسوا من تعليق حواش يزيل فضل القناع ويزيد طابعية
 بعض الاطلاع وانما لتكيد الايام وبرد الدهر اسوف الامور من يوم الى يوم ومن
 شهر الى شهر غير المتبالي ليس للنفح موضح للذي ولا للنفيس ثواب كما اناء
 زمان ليس منه الا ما يدهش العقول والالباب وسلك المحققون ان اصاب
 تروى العلم اعلام معاليه مشرق على الاشكاس واثار معانيه شوذ زبالا ندراس
 والحيل رايات دولته خافعة القذبات واثبات نصرته واخيه البيات ولو اني
 أعد قوت دهرى لضاء القطر فيها والزمان وحن صارت تعلل هذا عظيمة للفضة
 ومينة للمنة استخرت الله واخذت من غبط ما احطت به من الفوائد ونظم ما جمعت
 من الغرارد وجل تمر من غرض كشف الغطاء عما تحت عباراته من لطائف الاعتبارات
 وخفائات الاشارة الى حل الشكوك والشبهات والاعمال الى ما على الشروح من الاعترافات ضا

الكشف

٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠

تكملة
 بالسر

طاولا

طاولا كشف المقال عن الاغجاب بتكثير السؤال والجواب وتخفيف مفاهيم الفصول والابواب
 ونقل مباحث متعلق بالكتاب والله سبحانه ولي المعونة والتوفيق ومنه الهداية الى
 سوار الطريق وصحبه ونعم الوكيل الكلام في صدر الكتاب في تحرير
 الجمهور الى ان موضوع الاصول الاله السبعة لما لا يجت من احوالها من حيث
 اثبات الاحكام بها بطريق الاجتهاد وبعد الترجيح عند التعارض وفي هذا الاعتبار
 كانت اجزاء في مباحث الادلة والاجتهاد والترجيح ونظر بعضهم الى ان المباحث المتعلقة
 بالاثبات ما يدرجه الى احوال الاحكام فجعل موضوعه الادلة والاحكام صارت الابواب
 اربعة وقد جرت العادة بتعدد كتب الاصول بمباحث خارجة عن المقام المذكورة
 يسمونها بالمبادى وتكون اجزاء من الكتاب ون العلم من ههنا ذهبت جمهور الشارحين
 الى ان ضمير تحرير التحرير دون العلم عما ذكره الشارح العلامة الشرازي رحمه لان
 المبادى المذكورة من اجزاء الكتاب وليست من اجزاء العلم وجوز الشارح المحقق
 رحمه الله بطريق التقليل حيث جعل الامور التي اكثرها اجزاء العلم اجزاء له
 عما ان من المبادى ما هو اجزاء بالحقيقة كالنصوصات والتصديقات المأخوذة ههنا
 مما منه الاستمداد فاطلاق المبادى على الامور المذكورة من اجزاء العلم والمحققين
 على ظاهره اذ الجزر هو النصوصات والتصديقات او المباحث المتعلقة بالادلة
 السبعة والمصالح الشرعية والاجتهاد في التقليد والاقتناء والاستفتاء وفي
 الترجيح حكم الوقف والخير وهذا يظهر ان له لوجعل ضمير تحرير المباحث عند المحقق
 او العلم وكان ضمير الكلام في الجزئات لم يبعد والامدنى جعل كتابه على اربع قواعد
 الاولى في تحقيق مفهوم اصول الفقه وتقرير موضوعه وغايته ومسائله وما
 منه استمداده وتصوره مبادى فاداد بالمبادى ما هو المصطلح من النصوصات
 والتصديقات التي يفتى عليها المسائل ولم يتعرض لبعض لبيان موضوعية
 الموضوع لطول المباحث المتعلقة به مع كونه خارجا عن العلم واوردها من
 اجزاء العلم اعني تقرير ما هو الموضوع من الكتاب السنة والاجماع والقياس
 خلا في باب شدة ارتباط المسائل بغير الشارح رحمه الله الاستمداد عما وجه
 يتناول ما هو من المقدمات اعني النصوصات والتصديقات التي يفتى عليها المسائل
 قولك يتوقف عليه ذلك اي المقصود بالذات معناه ان يفيد زيادة بصيرة في
 تحصيله وزيادة الاقدار عليه لا يعنى امتناع التفصيل بدون القطع بان

طاولا كشف المقال عن الاغجاب بتكثير السؤال والجواب وتخفيف مفاهيم الفصول والابواب

١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠

طاولا كشف المقال عن الاغجاب بتكثير السؤال والجواب وتخفيف مفاهيم الفصول والابواب

طاولا كشف المقال عن الاغجاب بتكثير السؤال والجواب وتخفيف مفاهيم الفصول والابواب

حد العلم وفائدة واستمداده لست كذلك **قوله** لان المقصود من الفروض الاصل
من الفن هو استنباط الاحكام والا فمقاصد الفن مسايله **قوله** استقرار على تشبيه
تتبع الاجزاء بفتح الجربات او على ان الامور المذكورة جزئيات للجزء وان
كانت اجزاء للعلم او الكتاب وكذا قال في ما هو حرمه فهو غير خارج عما ذكر لان هذا
الحزم وذاك كذلك **قوله** فقد ركب شططا اي تجاوز حده لانه لا يحتمر عقلا ولا يلزم بالترديد
بين النفي والاثبات اذ يورد المنع على الشق الاخير **قوله** ويسهل الاستقراء بان
يضبط له جميع جزئيات ما هو جزء من العلم او الكتاب من غير افتقار الى النظر
تفصيله **قوله** والا فلا حاجة اليه اصلا بمعنى انه لا يفيد فائدة تتعلق بالمقصود فلما
يناسب قصد بده لما عرفت من ان توقف المقصود على مثل هذه المبادئ واحتياجه
اليها ليس بمعي احتياج حصول بدونها ولذا قال في بيان مثل هذا الاحتياج ليكون على
بصيرة في طلبه ليزداد جد طلبة ولخود **قوله** قد ذكر من مبادئ العلم اي مما يبدا به
قبل الشروع في مقاصد سواء كانت خارجة عنه وتسمي مقدمات كعقود كذا والفائدة **قوله** بيان الموضوع
والاستمداد او داخلة تحت مبادئ تصور الموضوع والاعراض الذاتية والتفصيليات
التي منها يتألف قياسات العلم اذ لو اريد بالمبادئ المصطلح عليها لم يصح جعل الحد
والفائدة والاستمداد اجمالا منها ولو اريد ما سماء المحض مبادئ كانت كمنه من لغوا
لان الامور المذكورة نفس المبادئ لبعض منها **قوله** حقه ان يعرفها ان الانسب
بحالها والاعون على التحقيق مر اجلان ما ذكر من قوله لم يأتى الى اخره لا يفيد اللزوم
ولذا قال في آخر الكلام ليكون على بصيرة في طلبه **قوله** كل علم مسائل كثيرة لا شك ان
من اجزاء العلم الموضوعات اعني التفصيلات فمما هي من مبادئ المبادئ التصورية
والتفصيلية على ما عرفت لكن لما كان كلامه فيها هو الخط في العلم والمقصود منه اقتصر
على ذكر المسائل **قوله** فان كان حقيقة تسمي اسم ذلك ينبغي ان يعلم ان جهة الوحدة للعلم
بالذات والحقيقة هو الموضوع لا غير لانه لا معنى لكون هذا علما وذاك علما آخر
سوى انه يثبت عن احوال شئ وذاك عن احوال شئ آخر ثم بقية ذلك يكون لهذا
تعريف او غاية او خاصة ولذلك تعريف او غاية او خاصة اخرى فحده الحقيقة ما يوجد
من الموضوع بان يقال هو علم يثبت عن احوال كذا وكذا وهذا تصور لمفهوم العلم وحقيقة
وما ذكره وهو بديه هو التصديق بالمسائل على التفصيل **قوله** لا يخفى ان جهة الوحدة
لا يلزم ان تكون محمول كالموضوع والفائدة ولا خاصة لازمة بليته فالسارح ان اراد

العلم

بحاله

هذا العلم هو العلم بالذات
والفائدة هي التي لا يكون
لها تعريف او غاية او خاصة
والموضوع هو الذي لا يكون
لها تعريف او غاية او خاصة
والفائدة هي التي لا يكون
لها تعريف او غاية او خاصة

حصر

حصر جهة الوحدة لا يلزم ان تكون محمول كالموضوع والفائدة ولا خاصة لازمة **قوله** الحد والترم
فليس يعلم وان اراد حصر التعريف المتأخوذ منها فيها فالتعريف غير تام لان الاحتياج
الى معرفة جهة الوحدة لا يوجب الاحتياج الى التصور بالحد والترم جواز ان يعرف
جهة اخرى ويحصل البصيرة باعتبارها **قوله** تجري عن العبد اي عن الفعل بلا فائدة
لانه اذا لم يعرف فائدة العلم ربما يكون عابثا في طلبه والفائدة اسم للفائدة من حيث
حصولها من الفعل والفرض اسم لها من حيث كونها مقصودة للتأمل فربما لا يتوافقان
كما اذا حاول الاحتياز عن الخطا في الفكر واشتغل بعلم الخوف **قوله** عند روم التحقيق يعني
ان المبادئ للتحقق العلم الاصول مثلا المبتدئة 2 علم اخر وان كان يسليها كما صاغ
الاصول لكن عند فقهه حقيقة والاحاطة بدلائله بحسب لا سقى من من المبادئ غير
يسكن عند المسدول بل هو الرجوع الى علم اخر **قوله** مما لا بد من تصوره كالا شياء المنعولة
والعلم من الموضوع اخر او جزئية واعراضه الذاتية ومن سمي كالتفصيلات الغير
البيانية التي تبين في علم اخر او في هذا العلم لكن بمسائل لا يتوقف عليها ليلما يلزم
الدور او حتى تحقيقه كالتفصيلات البيانية التي تبين في علم اخر او في هذا العلم لكن بمسائل لا يتوقف عليها ليلما يلزم
يتفرع عن **قوله** يعني باعتبار مفهومه الغير العلم وان لم يكن مما هو عند روم التحقيق يعني
قوله فله بكل اعتبار من مفهومه الغير العلم وان لم يكن مما هو عند روم التحقيق يعني
وكذا قوله وانما حرمه لغيره بالحقير المدلول ولتبا حال عنه باعتبار اللفظ كانه قابل
اما حله حال كون اللفظ لقبيا فالعلم بالتقوا عده والمراد بالعلم الاعتقادي الجانبي الخطا
او المصلحة التي هي مبداء تفصيل القواعد والقواعد هي القضايا الكلية التي تنطبق على
جزئياتها عند تعرف احكامها والاحكام المبسطة هي القضايا البانية على مبداء
الحج واحد مع اعتبارها الى الشروع في تعريفها في الفروع وتعلقها بالذات ولو اريد بها الخطا
المتعلقة بافعال المكلفين كما ذكره الشرح **قوله** وهو عين تكرار **قوله** هذه هي الاحكام
الشعرية والفرعية لا يباد بها في العلوم بل هي جزئيات تتعلق بها من المحكوم عليه وفيه
عنه انه لا ينبغي ان حد لا يكون بعد حزم من اخر ما دام دار العكس والاختار في اقتناع
احاطة التعريف بالبيانية لا يمكن لاحد ان يخطئ بالكلية الوقت الحاجة فربطها بالسارح
مادله كلمة تفصيلية من عو مان 2 على ما هو على قول 2 اقيموا الصلوة اتوا الزكوة
وقوله تعالى على الناس في البيوت وقوله تعالى انما الحمر الالة والعلم كما سطره عن
ان على حرمته الحمر الالهة الحمر 2 عندها من السكران وعلى حرمته البر هو العلم والجنس

الاصول من المبادئ

لأنه ان العلم بالذات

وورد ان اشار اللفظ بالذات اما هو
من جهة انه منه ما اخر ملاحظ في
الحكم ويسمى الدهن الذي وان لم يكن
مقصودا عند الاطلاق في قوله لم يكن
للمفهوم اخر علمي لم يصور
فيه الاستفاد عند اودم مدحه الله

الحكم على المكلف والمحكوم به
او الحكم على المكلف والمحكوم به
او الحكم على المكلف والمحكوم به
او الحكم على المكلف والمحكوم به

هذا العلم

بالمضاف اليه في المعنى الذي عرفت له لفظ المضاف يقال هذا مكتوب زيد والمراد
ما ذكرناه ولما لم يكن هذا المعنى مطردا في مثل دار زيد وفرس حصه الشارح باسم
المعنى وهو ما يدل على معنى واحد على الذات بخلاف اسم العين وهو ما يدل على نفس
الذات فانه لا دلالة له في اضافته الى الشيء على خصوصية الاختصاص وانت خير
بان جعل جميع الصفات اسما للمعاني خلاف الاصطلاح فالاولى ما ذكرناه مشرح
التفصيل من تخصيص هذا الحكم بالمشق وما في معناه كالاصل متل فانه يعم الدليل او
يعم المبتغى عليه والمستند اليه ولهذا اجزنا بان الشرع في قولهم اصول الشرع
يعم المشروع لا الشارح ليصح هذا الاختصاص ولو حمل اسم المعنى على ما يدل على معنى
يقوم بالغير لم يستقم على ما لا يخفى **قوله** ونقلنا الى ما ذكرناه وهو العلم بالقواعد المذكورة
على ما يتناول التي تحت احوال الادلة والاجتهاد والترجيح **قوله** ولو حمل على لا ضرورة
الى جعل اصول الفقه على ادلة ثم النقل الى العلم بالقواعد المذكورة بل يجوز ان يحمل
اصول الفقه على ما يقتضيه الفقه عليه ويستدل اليه ويكون شاملا لما تحت الادلة
والاجتهاد والترجيح لا اشتراكهما في ابتناء الفقه عليها ويكون اطلاقتها على العلم المختص
اما على حذف المضاف الى علم الاصول **قوله** او على صيرورتها بالقلبية علما **قوله** ان كان
الموارد متوالت بعض فان قيل لا يحسن ان يكون المورد البعض او الجميع كذا ان يراد
الجنس يجزى بصدق على الكل والبعض وايضا لا وجه للتعبير بالاحكام عن البعض
بخصوصية قلنا المقصود المحرم الجمع وفيما صدق على البعض ان الاحكام
اما للاستفراق واما للجنس فمصدق على الكل والبعض المعنى والمهم والاكثر لكن
لا يحسن ان دخول المقتضى انما يلزم على بعد ارادة البعض على الاطلاق واما ارادة
المعنى والاكثر على ما اختاره الامامية حيث قال هو العلم بجملة غالبية من الاحكام
غيره بانها ردت الى الجملة ومع دخول المقتضى صدق الحد على علمه ببعض الاحكام
اذا حصلها عن ادلتها بالاستدلال لعلو رتبة العلم وان لم يبلغ درجة الاجتهاد
واما الجواب فانه علم ان المورد بالاحكام ما يتلوا الطن والادلة المستقلة الامارات
الى تعبد الطن وان العمل بموجبه الطن واجب فلهذا على الاحتدادون المقتضى لا يعم
ان الفقه عبارة عن العلم بوجوب العمل بل يعم الذي عليه المحرم بوجوب ما دلل الامارة
على وجوده ووجوبه ما دلل الامارة على حرمة وهكذا ما يحتج به وهو الذي يفتى
به طن الحاصل من الامارة الى العلم بالاحكام بهذا المعنى خلاف المقتضى فان طنه

ص ٤

ص ٥

بالعلم

لا يصير

لا يصير وسيلة الى العلم وهذا يدقق بفرد به الشارح وقد اشار الى الجواب عما
يقال ان الفقه من باب الظن فكيف يطلق عليه العلم الا ان يشك بالاحكام المستنبطة
من الادلة القطعية كالكتاب والسنة المتواترة والاجماع وان سميت اجزاء على انها
معرفات وامارات فصلا الشارح للاحكام لا موصفات واما غيره من الشارحين
فما حصل بتدريج وجهان احدهما لان العلم ليس بفقه فان الجواهر الادلة الامارات
وقول الحاشية اما قوله ومصادره من واثباتها لان علم المقتضى حاصل من الامارات
الى نصها الشارح اذ لا يمكن الاستدلال بها ولا سببا عنها الا الاحتدادون لكونها
طيات وقد سطر من مقتضى الى تدريج وهو انصافا سدا من ان المورد بالمقتضى
ليس العام الذي لا يمكن من الاستدلال اصلا والاعمال كان للسؤال مشبه وروده **قوله**
وهو ان يكون اشارته الى دفع ما يقال ان التقييد القريب غير معلوم والبعيد حاصل
لكل احد يعني ان التقييد القريب المختص بالمتحد هو حصول ما يمكن في استعمال الجميع
من الماخوذ والاسباب والشروط والاطلاق العلم على حدة هذا التقييد شايخ في العرف
فانه يقال فلان علم الحق ولا يرد ان مسائله حاضرة عنده على التفصيل وهذا
ما يقال ان العلم عبارة عن ملكها يقتدر على ادراكها حاضرة وان وجه الشبه
بين العلم والحياة كونهما جهتي ادراك وان العلم صفة يتحقق بها المحدث كونه **قوله** يعلم لزوجه
اي لزوم خطا التكليف يعني لزوم امتثاله ووجوب العمل بوجوب الاستناد الى الباري **قوله**
قوله ويتوقف معرفة الباري على ادلة حدوث العالم اذ الحق الى السبب عندنا هو
الحدوث **قوله** وانصافه ان يكون الكتاب والسنة والاجماع حجة موقوفة على صدق
المسلخ لان العلم بان هذا كتاب الله وان البتة على المدعى وان الامر لا يحتج على
الصلاة وان اصاب مسيل المؤمنين احد واما المقتضى لنا ما حاربه وهو ان صدق
المسلخ اعني العلم به موقوف على دلالته المحضة على صدق **قوله** ويتوقف على دلالته المحضة
على فاعلة خلق الاعمال حيث يتبين ان الموثق هو الله تعالى وقد عرفت ان انبثاق العلم والادلة
لله تعالى يصح منه الحاد الامارات الى المعاد على وفق دعوى النبي صلى الله عليه وسلم
فقد دللنا على تصديقه في دعواه **قوله** واما الاحكام فيرسل ان وجه استناد الاصول
من الاحكام انما هو من جهة جارية التصورية او لا بد فيه من تصور الاحكام الخمسة
ليتمكن انبثاقها ونفيها لا التصديقية بان يعلم انبثاقها او نفيها في احاد المسائل على ما في الفقه
من العلم بوجوب الحج وحرمة الخمر وغيره من بطريق النظر والاستدلال لانه يتوقف

بين

على معرفة احوال الادله ولو توهمت عليه كان دورا هذا طاهر كلام الامدنى بعض
 الفاضل ويرد عليه انه لو اريد اثبات الاحكام ونفيها لافعال المكلفين على ما في الفقه
 لم يلزم الاصولي تصورهما لان ذلك فائدة الاصول على غايته وعرضه لا يعنى مقاصده
 وسأله فلا يلزم الاصولي من حيث هو اصولي التصديق بها ولا تصور اطرافها وهذا
 كما ان المحققين لا يكتسب العلوم وليست تصورات محولات مسائلها من مبادى والضمان
 لزم الدور على بعد ثبوت براهين الامتياز والمعنى في هذا الوجه لا يوجب اختصار المبادى
 2. التصور لجواز ان يبراهن الامتياز واليقين على وجه آخر كما في الاصول مثلاً فذلك
 حمل الشك في الحق في الامتياز واليقين على وجه آخر اعلم مما في الاصول والفقه ليلزم اصولي
 تصورهما لكن لما كانت في الفقه محولات لمسألة واعراضاً عنه لموضوعه وفي الاصول
 سطحات للمحولات ادعى قولنا الامر للوجود للمفهوم في الفقه مبادى
 استقلالاً في الاصول استخداماً بمعنى كون المراد العلم بامتنانها ونفيها عما في
 الفقه لان ذلك فائدة علم الاصول على غايته وعرضه فينتج عنه ضرورة فلو توهمت
 علم الاصول عليه كان دوراً ولم يتفرع من معنى كون المراد الامتياز واليقين على ما في
 الاصول لطهوران ذلك من مسألة لا من مبادى وهذا من دفع الابرار الثاني على
 كلام الامدنى لا يقال المبادى علم الاصول الملك والتهذيب للعلم بحجج القواعد والعلم
 بامتنان الاحكام على التفصيل فائدة لم يمتنع عنه حصولها اما على الوجه الذي في
 الاصول فمالايات واجام على الوجه الذي في الفقه فمالايات مستطعة فلو كان من مبادى لزم
 الدور لا يقال ان ادخلنا اخر العلوم الموضوعات والمبادى والمسائل لا يبراهن
 بالعلم بملك الملكات والامتنان وادخلنا في موضوعات العلم ان علم الدور مستنداً
 مانا لا يعنى بكون الشيء من مبادى علم بوقوع كل مسألة علمه ولا يكون الشيء من مبادى
 توفقه على كل مسألة فكون الامتنان والمعنى من المبادى لم يوفق بعض المسائل علمه ومن
 الفوائد لم يوفق على بعض المسائل لا يكون دوراً او قوله ويستحق يعني ان المحقق
 جعل تصورات الاحكام من المبادى ونفى ان يكون التصديقات التي تحمولها
 الاحكام منها وقد ذكر في المبادى من الاحكام تصديقات في موضوعاتها الاحكام
 مثل ان الواجب الموت وقت جميع الوقت او اول او اخر وان المندوب
 هل هو تكليف وان الحكم حاكم الشرع او العقل الى غير ذلك ولا يخفى في انها خارجة
 عن تصور الاحكام الذي هو من المبادى وعن اثباتها او نفيها الذي هو من الفوائد

هذا هو الدور الذي هو في
 العلم بامتنانها ونفيها
 على ما في الفقه
 وهو الدور الذي هو في
 العلم بامتنانها ونفيها
 على ما في الفقه
 وهو الدور الذي هو في
 العلم بامتنانها ونفيها
 على ما في الفقه

فان كانت من المبادى لم يلزم المراد في تصور الاحكام وان كانت على سبيل الاستعداد
 او تكميل الصناعة لم يصح قوله والاخر الدور لجواز ان يبراهن ذلك هذا الامتنان والنية
 ويمكن ان يقال الاستعداد من الشيء لا يكون الا بما فيه وليس في علم الكلام الاحكام
 الا تصوراتها والتصديق بامتنانها او نفيها وهو يوجب الدور فينجم المراد في التصور
 وهذا لا ينافي اثبات احكام الاستعداد الا استعداداً قوله ولما كان استعداداً
 من المواضع الثلاثة أي الكلام والعقيدة والاحكام والاعمال لسميها المبادى الكلامية
 والمبادى اللغوية والمبادى العقلية والشرائح المحقق كانت تقاسم عن التصريح
 بان الاصول استخدام الفقه استعمالاً منه يكون مبادى العلم بمقتضى علم ادنى
 مع انه لم يعمد بيان تصورات الاحكام في علم الفقه فلذا يقول ههنا المبادى
 الثلاثة في العلوم الثلاثة فيقول في علم الاحكام قد استوفى مبادى هذا العلم في اللغات
 وههنا مبادى من الاحكام على ان قد كثر ما سبق ان الاستعداد اجمالاً بيان انه من
 اى علم يستعد وبالمعنى من دار الشرائع هذه اللغات سوق الكلام في مظان اللبس
 على وجه الابهام والاحراز عن البصر بالمعنى والحق ان مبادى العلم قد تبين في
 علم ادنى على ما مرع ابن سينا وان بيان مفهوم الاحكام وطبيعة الفقه لكونها محولات
 مسائل هذا الكلام المحقق بعد مضطرب لانه زاد في المبادى المتعلقة بالاحكام
 كثيراً من المسائل التي ليست من الفقه واورد المفاهيم المتعلقة بالعقيدة بمفاهيم المبادى
 كالمفهوم والحازم والاشراك وبعضها في المفاهيم كالمفهوم والخصوص والمنطوق والمفهوم
 ولم يورد في المبادى الطلابية مضافاً ما يتعلق بمعرفة الباري وحده والمبلغ ودلالة
 المعجزة لان ذلك في نظر الاصولي غير البديهي بل يقتصر على ما لا يبعد ان يكون بالنسبة
 الى الكلام ايضاً من المبادى بل المقدمات بل لا يمتنع اختصاص الكلام بمبادى النظر
 الذي سائر العلوم فيه متساوية الا قد لم يقع لما لم يكن في العلوم الاسلامية ما يماثل
 مبادى النظر والاستدلال سوى علم الكلام اخذ فروعها اليه وقوله مبادى الكلام
 دون الكلامية وهو الى ما ذكرنا قوله ولا يبعد بمفاهيم المبادى من العلم بمفاهيم المبادى
 على معناه الحقيقة والحجازي جميعاً الا ان يقول بان الدليل لغة ما يطلق عليه لفظ
 المرشد ثم ههنا الجائز اما اولاً فلان الدليل فعيل بمعنى فاعل من الدلالة وهو اعم
 من الارشاد والمطالبة واما ثانياً فلان قولنا الدليل لغة كذا معناه ان ذلك مفهومه
 بحسب وضع اللغة فلا يصح في المعنى الجازي وليس هذا المعنى في كلام الامدنى لانه قال

اطلق

اما الدليل فقد يطلق في اللغة على الدال وهو الناصب للدليل وقيل الدال له وقد
 يطلق على حافيه دلالة وارشاد وهو المسمى بالدلائل في عرف الفقهاء وسواء وصل
 الى علم او ظن والاصوليون يعرفون في حصول الدليل على الوصول الى علم والامارة
 على الوصول الى ظن فلهذا عند الفقهاء ما يمكن التوصل اليه بطريقين وعقد
 الاصوليين ما يمكن التوصل به الى العلم بطريقين والاقرب الى اصطلاح الاصوليين
 ما ذكره الشارح **قوله** والدليل على الصانع هو الصانع لا الله تعالى دليل عليه
 ١ والعالم بكسر اللام لانه الذي يذكر المتدبرين كون العالم على الصانع او العالم بغيره الدليل
 لانه الذي به الارشاد **قوله** لان الدليل لا يخرج عن ان الدليل معروض الدلالة
 وهو كون الشيء بحيث يفيد العلم عند النظر فيه وهذا حاصل للدليل نظريته او لم ينظر
قوله وفيه نظر بالظن في النظر ان يكون في وجه الدلالة اعني ما يتقبل الدفن
 كالدون للعالم وضاده بخلاف قوله اطلق النظر لانه من ان الدليل يجب ان يكون التوصل
 به الى الخط الخيري بالي نظر كان ولا يخفى ان العالم دليل الصانع ولا يمكن التوصل به
 الى الخط بالنظر فانما صورة فظاهرة اما مادة فكلما في قولنا العالم بسط
 وكل بسط له صانع فلما تنفاه وجه الدلالة اذ ليس البساطة بما يتقبل منه الى وجه الدفن
 سواء الصانع وان افترض الله في الجملة فان على الاضواء الى الخط بسطه مكان
 التوصل الى الاحالة فلما لم يوجد فان معنى التوصل بمعنى وجه دلاله بخلاف
 الاضواء ثم من كلام الشارح على ان المراد ما يمكن وهو الموجود والحق الذي
 به التوصل كالعالم لا الضمان والضمير ليعلم ان العالم لو كان مراده كذا ان يعتبر
 حذره عن الترتيب اذ لا معنى للنظر وحركة النفس في الامور الى اخره المبررة
قوله ان الظن متبع من الدليل يعني ان الامارة هو الشيء الذي يمكن التوصل
 بصحة الطريقة الى الظن بطريق كالتاثير بوجود الدخان **قوله** فقولان يعنون
 بالقول المركب التام الى الشيء بغير السكون عليه والاولى ان يترادف احتمال
 الصدوق والكذب **قوله** البرهان هو القياس المولف من المقدمات البديهية
 الواحدة القبول والظن متناول الخطا المولف من المقدمات البديهية
 المقولات والحد المولف من المشهورات ومنها ومن المسلمات واما الشك في
 وهو المولف من المحتملات والسفسطة هو المولف من المشبهات بالعضايا الواجبة
 القبول فخرج تلك الاقسام تحصل عنها نتيجة ان لم تكن في غير البرهان على سبيل

الذي

اللزوم

اللزوم **قوله** او يحصل بالبرهان في حقه من القياس فان قيل قد اطلق جمهور المفسرين
 على هذا الاسماء في تعريف القياس وجعلوه شاملا للبرهان والظن والشك في
 والسفسطة قلنا نعم لكن مع زيادة هذا آخر وهو هو البرهان وسلم وذلك انهم قالوا
 هو قول مولف من مقدمات يمكن لزم منه الدلالة حول اخر فاللزوم في الظن انما هو
 على عدم العلم والامارة فلا يكون في غير البرهان وبقيته مما هو اقرب الى اللزوم
 كالظن فانه لا علاقة بين الظن وبين شيء واحد عنده خلفه لانه لا علاقة بين الظن مع بقائه
 مسببة كالعلم الوطى يكون اشارة للمطر لم يزل من المطر بسبب من الاسباب مع
 بقاء الفهم حال **قوله** وفيه جزم وهو ان الحكماء مستندة الى الله تعالى ابتداء في العلم
 والظن عقيب الدليل والامارة بخلاف الدلالة من غير تاتسرها واجاب وصح التكرار
 الدليل العلم استعجاب اياه عادة فلا يبعد ان يستلزم الامارة الظن بهذا المعنى
 ويخلق عنها بناء على ان الدلالة لا يخلق عقيدة او الحوار ان لا يستعجاب العادة
 لا يخلق الخلق عادة وان جاز عقلا مع لوجه كان من حوار في العادة وتختلف الظن
 عن الامارة ليس كذلك بخلاف العلم عن الدليل **قوله** ولا بد من تلتزم هذا على تفسير
 المتخصصين وانما على تفسير الاصوليين وهو المقصود بالبيان فوجوه المقدمات
 انما يكون على تقدير النظر والله الشارح يقول لكون الحاصل خيرا بعد اذ كان المستلزم
 حاصله لا يصغر لكون اللازم حاصله ضرورة فيحصل مطعيرين وهو السبيل في حصول المستلزم
 للاصغر ليس مضمون النتيجة عما يستلزم الى الوجه بل مضمون الصغرى **قوله**
 لتبين احديهما عن اللزوم وهذه هي الكبرى في الشكل الاول قدما في البيان لان
 اللزوم من حيث هو ملزم انما يكون بعد اللزوم **قوله** فلهذا الخط لما كان الظاهر
 ان الخط هو الشيء والمعلوم هو الحد الاوسط وحصوله للاصغر هو محله علمه
 بالاحاطة فهو كبر الشارح على ان ما ذكره انما هو في الشكل الاول والفرق الاول
 والثالث من الشكل الثاني لانه الاسماء في الاخرى باقى الضرر والاسكال ما يصغره
 سائلة او الوسط موضوع ومضمونهم من الخط الاكبر فحصل هذا بمقتضى الضرر من
 الاولين من الشكل الاول اذ فيها لزوم الاكبر للاوسط وسواء الاوسط للاصغر
 على انه لو جرى على ظاهره لم يصح الا في الكبرى الضرر **قوله** فذهب الشارح الحق الى
 ان هذا وجه والخمس ان المراد بالخط البع او الامارات من الاصغر والاكبر والاعظم
 البع او الامارات من الاوسط والاصغر فلا بد من محله للامارات البع الذي

والثالث

يكون الحاصل لازما ضروريا

والضرب الاول من السطحي

وتفيد بها بالكلية ليس بمستقيم لما ذكر في المواقف من ان يخل بطلان هذا في انما يشبه
 لا يطرأ على جميع افراد الخلود على ما هو المعنى اللغوي اذ يخرج العلم بالجزئيات
 وفي بعض الشروح الى المعنى هنا في مقابلة اللفظ لانه محسوس وفصاحة يتقن
 اذ لا يخرج جميع الاساسات **ولما** يتقن الجواهر الى الجواهر الفارقة الى اصول
 الاجسام والنظر ان الحاجة الى ذكر في بيان المقصود بل مجرد الامكان مع ثبوت
 التواجد الجبري كافي فله ان يعدم الجبل ويوجد الذهب كما لا يكون حرا او صو
 مع بعضه سواء كان على وجه الانقلاب او لم يكن **ولما** والتحقق حاصل كلامه
 ان الحرا او بغير احتمال النقيض جزم العقل بان ليس النقيض واقعا في نفس الامر
 البتة وان كان محتملا في نفسه ويقتضيه عن الجبل بالمطابقة وعن اعتقاد العقل بوجود
 الموجب في كلامه انما هو ان احتماع النقيض عند العقل اختراع ذاتي لانه
 لما اعتدله حرا او انما يحتمل ان لا يكون حرا في شي من الواحات لاحتماع بعضه البعض
 بالذات وهذا ما هو في اذكر العاقل البيضاء من ان الجواب يوجه في حدها ان
 الامكان في نفسه لا ينافي الحزم المطالب لموجبه وهو مع عدم احتمال البعض
 وبما بينهما ان الجبل في حال كونه حرا لا يمكن الا يكون ذهبا اي لا حرا لا مستلزما
 اجتماع النقيضين وهذا مما يناقض صحة ما فيه من جعل الامكان نقيض الضرورة
 بشرطه وكذا في قول الشارح المحقق **ولما** اعلم كونه حرا او انما استحال كونه ذهبا في شيء
 من الافات اذ دوام الاجاب لا ينافي امكان السلب في بعض الشروح ان الحرا وان
 النقيض محتمل في نفسه لكنه محتمل بالقيول ان النقيض لا يتبع بالعادة ان النقيض
 متحقق في الخارج وفي بعضه ان الحرا او بالجواب العقل لا الخارج وبالاختلال الامكان
 الذي هو في الثاني لا ماني سور الاول **ولما** خبير بان في العلم عدم احتمال البعض
 بوجه من الوجوه والصواب انما هو ان الشارح من ان مع عدم احتمال البعض
 صواب العقل لا يجوز بوجه من الوجوه كون الواقع في نفس الامر نقيض ذلك
 الحكم وان كان من الامور المحككة كما اذا شاهد حركة زيد وبياض جسمه فان الجور
 البتة في ذلك الوقت يكون زيد ساكنا والجسم اسود بل ينقطع بان الواقع هذه
 النسبة لا غير العلوم العادية من هذا القبيل بخلاف ما اذا اعتقده اعتقاد اجازيا
 لا موجب فانه لا يمتنع ان يظهر الامر على خلاف معتقده **ولما** واعلم قد اشتهر من كلام
 الامام الرازي ومن تبعه تقسيم التصديق الى العلم والظن والاعتقاد والشك والوهم

والعلم

ولما كان جعل الشك والوهم من اقسام التصديق مخالفا للمحقق في علم الشارح المحقق
 ان ما عتبه الذكر الحكمي اعلم من الحكم والتصديق فيعلم الشك والوهم وزعم الشارح العلامة
 ان يتناول من التصورات ما يشتمل على نسبة كالتركيب التقيدي وانما خبير بان
 هذا معنى ثالث للعلم غير ما ينقسم الى التصور والتصديق وغير ما هو من اقسام
 التصديق لم يعرف له اصطلاح وجهه في الشارح على ان الذكر الحكمي هو الكلام المنطوق
 المشتمل على افادة البتة وما عتبه الذكر الحكمي هو الذكر النقيض المعبر باللفظ المنطوق
 وتعلقه النسبة التي من طرفي الذكر النقيض اعني النسبة العامة لا من النسبة
 الخاصة على ما في بعض الشروح اذ لا مع لاحتمال البعض البعض والشارح المحقق
 الذكر الحكمي بالحكم المذكور وما عتبه الذكر الحكمي بالحكم المعقول اذ هو الذي يفتي عنه المذكور
 لفظا فتبين ان يكون معلوم الطرفين اذ لم يبق سوى النسبة الخارجية وهي لا ماضية
 باحتمال البعض ولا مع لوصفها باحتمال نقيض النسبة المعقولة بخلاف الطرفين فانه اذا
 تعلق بينهما نسبة فقد خلت ان نقيضها وقلا لا احتمالان والحاصل ان الذكر النقيض احتمال
 عيني النسبة المعقولة او مجموع ما حصل في العقل من الطرفين والنسبة وعلى كل تقدير
 لا مع جعل تعلق النسبة لان معلوم الشيء خارج عنه لا محالة وعلى العدم الاول
 وهو الحق يصح جعل معلوم الطرفين هو ما تحت وهو ان العلم هو من الانيات والنفي اما
 ابقاء النسبة والبراهين اعني اذ ان النسبة واحدة او ليست بواحدة والادعاء ان
 والقول لا ذكر على ما هو مذهب التصديق والحكم ومعلوم ان لا يساوي الشك والوهم
 والما وجوع العدم والافهم ومعلوم ان على بعد مجموع في الشك والوهم لا ينقسم الى العلم
 والظن وكما هو الحال في المعلوم والمظنون لا محالة الحرا او حصول النسبة الى حيز
 الا خارج السلب لا محالة هذا اعني ان يصدر عن علمه الاتباع البني وما يمتنع
 عنه الذكر الحكمي لا يخصر مما ذكر بل قد يكون حرا وبصور وبالحيلة لا يفهم من الامارات
 والنفي مع مساو الشك والوهم ومعلوم ان العلم وسائر الاقسام لا يخصص بها وغاها
 ما يمكن من التكلف انما هو ان حصول النسبة لا من حيز كونهما بل من جهة وقوعها
 ولا وقوعها على الحزم او الرجحان او المساوي او الحرا او حيزه وعلى هذا فيفسر
 المعلوم بالنسبة المعقولة في غارة الموضوع لا بالما معلوم الحضور والادراك المنقسم
 الى الاقسام والان المعلوم من احوال معلوم الشيء البعض احتمال البعض لا البعض
 ذكر على ما اضطرب الى الشارح والاراسار في مواضع من هذا الشرح الى ان المعلق

2 من هذا المقام

صوما يتعلق به العلم والقياس **سواء** صدر عنه إشارة الى ان لا ينبغي ان يفهم مما
 الذكر الحكم فلا يجوز ان يكون فعل الصبر بل ما من بغيره فيكون قد تم فيه تبيينه على ان
 متعلقه من كما يجوز ان يكون فعل الصبر بل ما من بغيره فيكون قد تم فيه تبيينه على ان
 بمثلها **فلا يجوز** ان يكون باعثا عليه **سواء** كان بغيره فيكون قد تم فيه تبيينه على ان
 اشارة الى ان الاعتقاد كما يطلق على ما يقابل العلم والظن يطلق على ما يقابل
اعتقاد بسيط نوعا ما يفتقر الى بعض الاذهان من ان في الظن اعتقادين
 اعتقاد ان الشيء واقعه لا وقوعه كما يحتمل احتمال وجوبه **فلا يجوز** ان يكون
 جعل الاعتقاد محالاً لتفويضه في الجملة وليس كذلك الاعتقاد لان جازم ولا في نفس
 ان احراز ما في نفس الامر لا يكون الا القبول على القطع او الانتفاء على القطع
 والاصح ايضا ان الجواز الصافي حيث كونه الحكم من الامور الممكنة فيكون بقبضه ايضا
 محتملا نظرا الى ان ذلك لا يتقدح في كون الحكم لا محتمل لتفويضه بوجه كما في العاديات
 فانها علوم لا اعتقادات بل معناه ان طرفي حكم الاعتقاد ما يجوز في نفس الامر الحكم
 ان الحكم بينهما بتعيين ما اعتقده اما لان اعتقاد رطب والواقع في نفس الامر بقبض
 حكمه **فلا يجوز** ان اعتقاد حليم والواقع في نفس الامر هو حكمه لكنه لا يستلزم ان موجب
 من حسن كما في الحيات او ضرورة كما في البديليات او عاده كما في العاديات **فلا يجوز**
 كما في المظن من الكسبيات **فلا يجوز** ان اعتقاد سديد الى موجب بل الغف يستلزم ان يثبت له
 ان يثبت ذلك الحزم والاعتقاد وحصل اعتقاد معتد كما يتفق من تلك الاعتقادات
 فقولنا ذلك في الاحتمال المذكور ان يكون الواقع **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 الحكم الذي اعتداه او هو ان يثبت حكمه وكان الصواب ان يثبت له على ما هو كان
 الا ان الضمان لا يوجب بعضا موقوف بعضه **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 خسر فليس سديد **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 السؤال لان احتمال التقضي في نفس الامر ان يكون الواقع هو السنون او الاسفار
 قطعاً **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 هذا انما يلزم اذا كان المورد اعلم من الانساق مطلقاً **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 فسر وهذا الحكم ليس اعلم من العلم مطلقاً **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 افراد العلم فان من تصور ان لا يصدق عليها تقسيم العلم **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 فيه اشارة الى ان السك من قبيل التصورات **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب

ذلك
 ٢

والصحة

والتصديق حقيقة واحدة تختلف مجرد الاضافة كما في تصور الانسان والنفس وكما في
 التصديق بان العالم حادث والاصابع قد تم بل حقيقة التصديق لا اذعان والقبول
 وبالحكم المعنى الذي يعبر عنه في الفارسي **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 بالحكم حقيقة التصديق لا اذعان والوصول الى الحال **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 الانسان او نسبة تصور اليك ان الانسان او نسبة تصور اليك **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 وعلم بنبية العلم حصول اليك اذعان والقبول **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 ما توهمه الشارح من ان هذا الكلام مخرج من ان التصديق هو العلم بحصول الشيء وقوعه
 ولا نعم من الحكم سوى هذا العلم بحصول الشيء **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 وروايل الشك فلهذا الطريق القسمة ان العلم ان كان حكماً ان علم حصول الشيء القاض
 فتصدق والافتقار على ما هو من المحققين **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 عن الحكم فتصور والافتقار على ما هو من المحققين **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 ان التصديق هو العلم المقارن للحكم على ان الحكم حارم عنه **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
فلا يجوز ان اعتقاد معتد الى موجب **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 يجوز ان يكون تصور موقوف على تصور مفرداته الفنية عن الطلب اذا فسر
 بما يكون متعلقه مفرداً على ما ينبغي قوله لا انتفاء التركيب متعلقه لم يبق مانعاً
 ايضا يجوز ان يكون البسيط مطلوباً باليوم غير معلوم بالضرورة **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 على عدمه تصور موقوف عليه **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 البسيط باليوم ولا مانع جواز بقبض المركب عن الطلب **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 الاول لان الواجب على من كلام الحق **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 فلا يطلب لكونه حاصله **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 الشارح على ان هذا اساره الى الجواب **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 من وجه وهذا القدر يكفي في التوجه اليها **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 منع قولنا ان الوجه المحمول لا يطلب فلهذا حقيقة هذه صفات فيطلب تلك الحقيقة بعينها **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 التي تعبرها وغيرها كالتسوية والوجود فلا يطلب فلهذا حقيقة هذه صفات فيطلب تلك الحقيقة بعينها **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 انما غير حاصله **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب **فلا يجوز** ان اعتقاد معتد الى موجب
 فلا يطلب غير ان غير من سبل موجودات فينظر لطلبها على ما هي ذاتية وعرفية عامة

من حيث
 ٣

في بيان الروح وتصورها

لا يمكن ان يكون بعلته لانه انما نفس الذات او جرمه المتقدم بخلاف العرض فان كان
 عرضيا ذاتيا او ليا يعلل بالذات لا محالة كزوجته الاربعة والاف بالوساطة كالنخل
 للانسان لتجنيده وما يقال ان الانسان لا يمتدح بالذات الا ما يتوسطه من الالف واللام
 لو ان الالف في الالف لم تكن حرة فاما لو كانت غير حرة فاما لو كانت غير حرة فاما لو كانت غير حرة
 الالف لم تكن حرة فاما لو كانت غير حرة فاما لو كانت غير حرة فاما لو كانت غير حرة
 الحسنة من ان حرة الاحساس العالي على الامواج انما هو بوساطة المتوسطات وحمل
 المتوسطات بوساطة السافل على ما حذر به ابن سينا بان الجسمية للانسان معللة بغيره
قوله في التعقل لانها في الوجود واحد لا اثنينية اصلا فلا تقدم وهذا التفسير حقيق
 كجزء من الحقيقة والاولى انما هي نفس الماهية ايضا حقيقة التعقيلين الاخيرين يرجع
 الى الاول لان عدم تعقل الذات من غير ان لا يمكن فهم الذات قبل فهمها بالعكس
 والتقدم في التعقل متلزم لذلك وان لم يكن مبني عليه **قوله** اي باعتبار كونها اشارة
 الى ان الكليات الخمس امور اضافية تختلف باختلاف الاضافات فالمقول على الاحاد
 المتعققة انما يكون نوعا اذا اخذت الاحاد اجاد الالف بان يقال هو عليها من حواب
قوله ما هو فخره ما يكون النوع من الفصل والخاصة لان مثل زيد وعمر انما يكون احاد
 لما هيته الانسان لا الناطق او الضاحك لا يقال هذا صاحب على الجنس لان مثل زيد
 وعمر واحاد الحيوان متعققة الحقيقة لا يقال هذا صاحب على الجنس لان مثل زيد
 واحاد الجنس ليست كذلك لكنه يقال ان الاجناس العالية بالنبذة الى حصرها
 انواع حقيقية **قوله** وكل من الخلقه يعني ان تمام المشترك بين الامور المختلفة بالحقيقة
 جنس لها وكل من تلك الامور المختلفة يشتمل عليها الجنس ويقال عليها بالذات يكون
 جنسية الجنس باعتبارها هو النوع فبقيد تمام خرج عن تعريف الجنس فصل الجنس
 ويكون اللام في الحقيقة اشارة الى ما ذكرنا خرج عن تعريف النوع اصناف النوع
 واشخاصها **قوله** الاجناس ترتب هذا الجنس الامكان لا حسب الوجود او الادراك على
 وجود الجنس المفرد ولا حسب اقتضائ العقل او الالف في المتوسط والمفرد ثم لا بد
قوله من العالي لئلا يترك الماهية من حواب غير مهادية والابن السائل
 ليتحقق الانواع ولا يشترط في تحقق الاجناس **قوله** ادلحاده ليست بمعنى ان جميع احاده
 ليست متعققة الحقيقة وان لم تكن كذلك في البعض كزيد وعمر الحيوان لا يقال احاد
 الجنس الانواع لا الانواع لانها قول لا مع الاحاد والالف الا ما يقال هو عليه من حواب

وتواريه

ما هو

ما هو فنم الانواع والافان **قوله** لان الكليات لا تكون نفس العرض بل هي العرض
 بالعكس ان كل بسيط نوع حقيق لان منها ما هو جنس عال كالجوهر مثلا بل هو
 ان بعض السائر كذلك كالحركة والقطعة وفرد حرة كالحركة والقطعة
 كحرة ان الجمع المعقول باللام من صانع العموم فلا يكون العرضية معللة ولا محال
 في الاشارة ان كان اللام توجب التعقيد والتفريق بوجه الاخر او فلا محال في
 لغة العرب بل كناية على ان الحركات البسيطة هي الاجزاء لهما في العقل لا الجواهر
 البسيطة **قوله** والعرض خلافه اي صواب الجرم الذي يتصور في الذات قبل فهمه
 او الجرم الذي يعلل بغيره للذات بنفس الذات كزوجته الاربعة او بغيرها
 كما انقول للانسان او الجرم الذي لا يتقدم على الذات في التعقل وظاهر هذا
 التعريف منقول من نفس الماهية واللفظ هو ان مراد اعصم بخلاف
 الذات في تعريف الاول **قوله** ما لا يتصور مفارقة على لفظ المعنى للماعل اي
 لا يمكن لا على لفظ المعنى للمفعول من التصور مع التعقل والادراك لان اللام
 قد يعقل مفارقة تعقلا مطابقا كما في لوازم الوجود او غير مطابق كما في
 لوازم الماهية **قوله** لازم للماهية بعد فهمها ليس هذا التعريف الذي يكون
 بعد فهمها احتقار اعني الذي يفرض من بانه خرج بقيد العرض بل هذا
 تعقيد على ان ما هو احد قسيع العرض هو اللام للماهية بعد فهمها بخلاف
 مطلق اللام للماهية فانه قد يكون ذاتيا فلا يكون من اقسام العرض والامر
 ان التروية للماهية لا يكون الا بعد فهمها والافان لانها لازم قبل فهمها للام
 فهمها فتقوله حارة للام لا بعد فهمها فقط وانما لم يسل ما له لازم قبل فهمها لتيسر
 نفس الماهية ايضا لكن لا يخفى انما لا يكون لازما للماهية ولا مفارقة
قوله سواء فرض من مطلق بقوله لازم للماهية **قوله** حارة ليتقاي لازم للماهية
 لان لازم للماهية لازم للوجود البتة **قوله** وكورة داخل في الشمس لبعضه
 اساره الى ان السائل ما كان السليم على ان لازم الوجود قد يكون كل فرد
 فرد من افراد الوجود للماهية وقد يكون بعضها معطوفا على البعض
 قصره ما حذر به في الشمس ولا بد منه لتيسر مثلا للعرض اللام في اخره
 بانه خاص عرضي لا او هو لازم في بعض الاحوال على بعض الشروط فيقصر
 في اللام قلنا ليس المراد ان كورة داخل لازم بشرط كورة في الشمس بل

فما لا بعد فهمها

صور

ان كور في اهل في الشمس لازم داما لا يمار في كوران على الاطلاق فانه عرضي
 بعار في **قوله** تنبيه يعني ان اللان قد يكون ثبوت للملزم وينتقل الى توقف على وسط في التصديق
 بل لا يجهل كجور تصور الملزم وهذا البين بالبحر الاخص او مع تصور اللان وهو البين
 بالبحر الاخص وقد يكون غير بين يوقف على كونه ملاحظا في وسط في التصديق وان كان
 ثبوت للملزم بل هو اوسط كقاي الزوايا المتماثلين للمثلث قد سبق الى بعض في تمام الاوهام
 من قول بعض ان لا لازم للماهية يعقب ثبوتها من غير تراخ وهذا لا يصح في اللان
 الغير البين اخذ في تصور العلم بلزمه عن فهم الماهية فلا يصح جعل ما يتخالف
 الماهية بل لا يصح لازم الوجود خارجا عن ضابطها بل هو ان يكون لازما
 غير بين ما يتخالف ان الوجود هو باللائم بعد فهم الماهية فلا يكون عرضيا
 بل حاصله عند الطول والكم **قوله** في تصور الملزم عن عار على حساب المعارف
 وقد يكون في الخارج اولى الذهن في ان هذا الاول فلا يمنع تصور بعد فهم باللائم لازم للماهية
 فيكون او لم فهم وان اراد اللان في تصور الملزم اذ لا يمار في العقل **قوله** في تصور
 الحجة في كلام الشارح المحقق على ان الحوادث مطلقا ولا جعل اللان والعرضي
 بافتراضها في الجنس القوي والبعيد ومن العرضي اللازم والعارض ويدل عليه اذ ذكره
 المحقق من الخطأ والنقص في الحادثة يعبر الحقيقة والوسعي والافان في جنس الرسمى لكن
 جعل الصورة الاثبات بالجنس الاقرب ثم الفصل ما ياتي في هذا الحق لا يختص به
 بل كذا حقيقة ولا قال الشارح الطائفة ان بيان الصورة الحادثة في علم وجه ينفرد عادة
 ويعلم منه ان ما سوى ذلك حادثة وصورة لغير الحادثة فالحقيقة ما كور ما كور في صورة الجذ
 الحقيقة لا غير العلم الا ان يواد بالفصل ما هو محقق في الحادثة انما لا او غير ذاك **قوله**
 وحلل الصورة قال في المحتوي وحلل الصورة نقص كاستقاط الاثر **قوله** لا لا التزام
 او استقاط الجنس حيث لا ذكر في تقديم الفصل على الجنس مثل الحق في اوط الحجة في قوله لا لا
 الالتزام والذكر على الاستقاط والافتقار على الاستقاط في الفصل او على الفصل وحده
 فصرح الشارح المحقق بهذا المعنى في تمام ما هو في الشارح الطائفة من انه كور في علمه كور في علمه
 ان استقامت في مطلق الجنس انما يكون في الحلال كور في الحلال على كور في بالالتزام
 وهو معجزة في حوار في حصول العلم في ذكر ما اشار اليه الشارح بقوله لا لا في الصورة
 انما لا في هذا خلا في الصورة ومعنا في الحلال لا خلا في الصورة الحادثة **قوله** في بعض
 اشارة الى ان ليس المحذور ان التصديق في الوجود يوجب عدم الانعكاس في ذلك بعض
 الفصل

والفصل

مادة او المارق

بالقوة

خمس

في بعض

مما ذكره في بعض النسخ

العقول مود علم الاطرا دعي مرد اعراض السارح العلم بان ذكر انما يلزم
 لو لم تكن العرضي الخاص لازما كذا في القوة ولو لم يكن الحوادث فضلا بعد
 كما في سائر ما يعرف بالاسان بالحوادث الخاصة فيكون بالجنس الشارح في قوله فضلا
 اي لا لا النوع يعبر في ذلك النوع ويورد عرضي الخاص به بدل فضلا وانما قيل بالخاص
 ليصح ايراد ذلك الفصل وانما قال في بعض النسخ كونه خلا في مطلق الجذ لو
 كان مساويا لكان مساويا لخل في مثل الانسان حيوان فخاص بالقوم في هذا النوع
 لما يتوهم من الحوادث ان العرضي الخاص يقسم من اقسام الشيء فخلا لا لا في قوله
 في حدة علمه علم الانعكاس كغيره الانسان بالحوادث الخاص بالعلم المختص ببعض
 الانسان وان جبر بان هذا الدفع حكم **قوله** تعريف الشيء يعبر في الشيء
 معر فاما في قولنا الحركة نقلة او داخلا في قولنا الحركة عرضي نقلة ومثل هذا الازم بعد
 وبناء على تخصيص الحركة بالمكانية او تعميم النقلة لاقسام الحركة مثل العشرة خمسة مائة
 مائة في كونها خمسة جوار من العشرة وانما ياتى في الفلاسفة فيقولون اجزاءها الواحدة **قوله**
 يخص من الحوادث معنى اختصاصه في العلم بان من بين الاشياء من يتوهم في ذلك الوصف
 لا يتوهم غيره فالباور داخلا في المقصور قال الله في بعض من حجة في قوله قد يراى ان
 يختص من غير الاوصاف بالقيام لا يتوهم لغيره اي معصور على العلم لا يمار في التقود
 فالباور داخلا في المقصور عليه والاستعمال العرضي هو الاول فاشار الشارح المحقق الى
 ان كلاما استعمالا في حلال في اللازم الظاهر لا يكون الا تعريفا رسميا او الرسمى
 لا يكون الا لازما في الازم **قوله** لا يخفى في قوله لا يخفى في قوله الزوج عدد جميع الكمال
 الاول على ان الواحد عدد والى على ان ليس بعدد ولو جملنا العكس على ان الفرد عدد
 بعض من الزوج الواحد لم يخفى الى ذلك **قوله** ولا يحصل في جميع هذا الكلام على ما ذهب
 اليه جمهور الشارحين من ان ثبوت الحادثة لا يكتف بالبرهان اما اوله فلا حقيقة
 اي في حقيقة الحادثة وواجب ان على التفصيل في ثبوت الشيء لنفسه او ثبوت اجزائه لا يتوقف
 على شيء بل يكفي فيه تصور واحد او اثنا فلا لا استدلال على ثبوت الشيء يتوقف على
 تعمله في الابد على ثبوت الحادثة يتوقف على تعمله الحادثة في اعتقاد من ثبوت الحادثة
 فلو توقف ثبوت الحادثة على الدليل بانهم الدور واعترض بان الحادثة في الحادثة
 وبانه يكفي في الاستدلال تصور الحادثة عليه بوجهها واجيب بان المقابلة بالاجال والتفصيل
 لا يمنع الاستقراء عن البرهان وبان الاستدلال بثبوت الحادثة يتوقف على تعمله من حيث ان حدة

وقد نقول الحدود حقيقة فيتم الاورقم برهاننا لاننا نقول الحدود متناهية **فعل**
 الحد بل من نقول الحد في هذا التقدير غير مطابق للمتن عما لا يخفى على
 عنه الشارح لكن حاصل تقريره ان نقول حقيقة الحد لا يكتف بالبرهان وهذا غنى
 عن البيان لاننا علمت بالبرهان انما هو التصديق لا التصور وفي بعض الشروح
 ان المراد تصور البرهان على ثبوت الحد لا يتخذ ذلك رتبة الى حصول العلم حقيقة
 الحدود واعلم ان تفصيل القول ان الحد لا يكتف بالبرهان وتحقيق الحق فيه
 مما لا يلحق بالكتاب من ارادة فعلية بكتاب البرهان من منطق الشفا
قوله من جهة ما استدلال عليه دفع لما يقال ان يكتفي في الدليل بتفصيل المفردات
 بوجه ما يقع اذا استدلال على الحد من جهة انه قد لازم لتفصيل حقيقة **قوله** فان احدها
 لا يصح الاخر فان قيل ليس تصور الانسان بانه حيوان ناطق بمنصوره بانه
 حيوان صاهل تصور النفس بانه جوهر مجرد بمنصورها بانه جوهر محيتر
 وبما يلحق بالحد الحقيقي واحد فكل ما عدا ان يانعه وغير الحقيقة قد يتمايز بل وان
 قلنا لا تمانع ما لم يقتضيه الحد الى الحدود وانما له فخره التمانع الى التصديق
قوله وان شئت فاعتبر مجرد تصور حيوان ناطق وحيوان صاهل **قوله** جوهر محيتر
 وكل تصديق فلا يصح ان الفصل في نوع من العلم وكثيرا ما يطلق على ذلك
 النوع مع ما يتوقف هو عليه من التصورات وكثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات
 على المعلومات التصورية والتصديقية اطلاقا للمصطلح على المفعول او لسمية
 المحل باسم الحال فهذا الاعتبار كان التصديق حقيقة والافعال تصديقات **قوله** اجزاء
 القضية **قوله** اني اذا جعلت جزء قياس اشارة الى ان المراد بالبرهان مطلق
 القياس اطلاقا لخاص على العام **قوله** والتحقيق فيها الجزئية فان قلت انما يقتضيه
 تقسيمه بتناوُل الطبيعة مثلا الانسان نوع والحيوان جنس ولا يتحقق فيها الجزئية
 اذ ليس الحكم على بعض الافراد قلنا كما لم يثبت لعدم اعتبارها في العلوم وشار
 بقوله لم يثبت الجزئية ولا الكلية الى ان الحملات ما فيها جزئية او كلية لكنها غير
 مبنية **قوله** اذا جرت في لا يتوهم من ان الجزئية والكلية بمقتضى التقسيم
 متقابلتان فكيف يعني ان تقابلها انما هو باعتبار عارض التعرض والبيان للكلية
 والجزئية واما باعتبار الذات فالمحروا عم وطاهر عارض مستغنى عن الاعتبار
 2 الحويز عدم التعرض للكلية وليس كذلك بل لا بد من التعرض للجزئية

و هو جوهر محيتر
 باب التصديقات

كله

يحيى

وسان

وسان ان الحكم على بعض الافراد **قوله** فلا بد من اشارة الى انها انما سميت
 لاهمال السور وعدم ذكره فيها بناء على ان التحقيق فيها الجزئية وما قيل ان
 تحقق الجزئية واحتمال الكلية انما صور افعال السور وعدم بيان الكلية والجزئية
 فكيف يعلم الاهمال بذلك **قوله** فتنوع وقد ثبتت **قوله** لانها اعملم ولم يبق احكامها
 من التناقض والعكس استغناء عنها بذكر الجزئية **قوله** ومقدومات البرهان
 تقع ان من البرهان تصديقا بالمقدومات ومقدومات السور ومقدومات البرهان
 للمقدومات الثلاثة قطعة لا حمل البعض واما الامارة بمقدوماتها كلها و
 بعضها والعلم والبرهان ثلثها طلبة حمل البعض اذ ليس في الامارة جهة دلالة
 قطعة لان الطوفان للكل ليس ما يوجب السورة فاسلام الامارة السليمة
 ليس بلازم ومع عدم اللزوم ليس بلام وذلك لان ليس مثل النطق و
 امرها ويطعها بحيث يمنع خلفه عن ذلك الامر فان الطرس مع بتار موجب
 قد يزول بعارض كما اذا اخبر عدل حكم بتقيضه وقد يزول بظهور خلاف الظن
 بحث كما اذا ظن ان زيد في الدار لكونه مكره وخبره على الباب ثم يعاين خارج
 الدار او يدرك كما اذا ظن بقول الفلاسفة قديم العالم ثم علم البرهان على حذو
 وكذا الكلام في الاعتقاد وهذا ولنورد لبيان ما في الكتاب كثر من احدها
 ان وقع في نسخة المتن نتيجة قطعها ومعناه الا قطعية المقدمات فتلزم
 قطعية النتيجة لانه اذا كان الملزوم حقا كان اللازم حقا وهذا معنى قوله لان
 لازم الحق حق وقد فهم منه انه لا بد من قطعية المقدمات لتكون النتيجة قطعية
 بمعنى ان حقيقة المقدمات لازمة لحقيقة النتيجة وهذا بطلان الكتاب
 قد تلزم الصادق كقولنا لو كان الان ان فسر الكان حيوانا فلهذا
 قال الشارح وانه يبينه تحريما بان حقيقة المقدمات ملزمة وحقيقة النتيجة
 لازمة دون العكس لكن ظاهر كلام المتن الاشارة بقطعة السورة
 من عوارضها بقطعة اللزوم وكلام الشارح بالعكس وقد هت بعض
 الشارحين الى ان المراد بقوله لان لازم الحق ان مقدمات البرهان
 لا بد ان تكون حقة لانها لازمة للبرهان الحق لكونها اجزائه ولازم
 الحق حق وهذا الكلام لا حاصل له لانه لا معنى لقطعة البرهان الا قطعية
 مقدامة وكان سقط من نسخة نسخة قطعا وبانها ان قوله واما الامارات

واخره

في بيان وجه الدلالة وتبيين الحق من الموضوعات

فطنته معناه علم ما في الشرح ان سا حيا طنته او اعتقادها والآن علم ما في
2 البرهان ان مراد ان معلما لها طنته وقد علمه الخارج على ان اسرارها
للتناج طنته او اعتقادها بغيره قوله ان لم علمه خارج فان هذا لا يشترط
انما هو في طنته الاسرار واعتقادها وتروى على ذلك معلوما فلان تطوف
بالليل وطنته من تطوف بالليل وهو خارج فان اسرارها للشيء قطعي والحوار
لا مطلق بل على تقدير العلم والعلم كقوله المحدثين خلاص البرهان فان قطعة
المحدثين هي مقورة والبرهان اسرارهم قوله ويصل الى ضرورة والالزام التسلل
الى علمه بتأثير النوقات انما هي مواد متناهية وهو الدور لا غير متناهية
وهو التثني المتعارف ولا يخفى ان لا يلزم في الاشارة طنته جميع المحدثات
وانما هي التثني من تغييرها لا يتبع الاعتقاد بل الطنته وان ساء الاعتقادات
اعتقادها لا طنتها وان اراد اخبر الدليل على تقدير العلم والاعادة الطنته
مع المحدث للاعتقاد خارجا لا بد من الحاقه ما حذرها والخارج من الاعادة ان
بما في طنته وحصل الاسرار طنتها او اعتقادها بما في العلم لا عن افتراض وقال
2 الكبير لا بد ان يكون في المحدثات في البرهان كلها قطعة ليكون الشيء قطعة
والا فطنته او اعتقادها ان لم علمه خارج الى الاخرى ان لم تكن المحدثات قطعة
فالمعلم طنته او اعتقادها وهذا الكلام لا يخبر عليه **وجه الدلالة** اذا جعلنا
دلالة وثبوت الصانع **وجه الدلالة** على وجود الصانع فكونه بحسب العلم في العلم بوجود
الصانع **وجه الدلالة** والحدوث الذي لا حله سلم العلم بوجود الصانع وهو
وجوده لا لانه قد كثر طنتها لا لاجله سلم البرهان الشيء وهو ظاهر لكنه يقتضي
بأن شكل الاول لا بد من مرجع الاستكمال فوجه الدلالة فيه وجه الدلالة
2 الكل **وجه الدلالة** فثبت ان انتساب الموضوع الصغير ما انتسب
الى موضوع الكبير ولا خلاف ان الصانع الصانع

في بيان وجه الدلالة وتبيين الحق من الموضوعات

ولا خلاف ان انتساب محمول الكبير الى موضوع الصغير هو معنى التثنية الذي
هو التثني فلما وقع لموله فيلتحق بقوله فثبت الا ان يكون تفسير **وجه الدلالة** وعلما دفع
لما سأل ان موضوع الصغير قد يكون متساويا لموضوع الكبير كما في قولنا الحيوان
ماشي وكل ما مشي متصل من مكان الى مكان فلا يخفى ان اندراج على الوجه
المذكور يقع اذا تساوى الموضوعان فالنقاء موضوع الصغير ومحمول
الكبرى لازم كما في صورة العموم لكن لما كان طنته محمول الصغير الذي
هو موضوع الكبير اعم طنته المعلوم لان متساوية المتشابه اعم من الحيوان
وان كان متساويا له حسب الوجود اقتصر المصنف على صورة العموم ولم يعرض
لصورة المساواة لكن لا يخفى ان انما يقع فيها صورة محمول بالطحح خلافا من قولنا
كل ما مشي حيوان فيستلزم من مكان الى مكان فالاولى ان يقال ان الالتقاء في
صورة المساواة لا يلزم بطريق الاولى او حمل كلامه على ان مفهوم المحمول اعم من
الموضوع في صورة المساواة ايضا لان المراد به الافراد ما حيوان اعم من كل فرد من
افراد الحيات وبالعكس **وجه الدلالة** ذهبت بعض الفاضلين الى ان المصنف
لم يقصد حصر اقسام الضروريات فلذا انزل الحدييات والتفنيات التي قياساتهما
معها وزعم الخارج ان الحدييات ليست قطعية فعلا عن ان يكون ضرورية وهذا
كالحال لما صرح به في المواضع واما المصنف بالية فاسانها معها كمولنا الاربع روي
فليحتمل بالادلة ثم الظاهر ان جعل مع الحدييات والمشهورات والوهميات
والمسلمات ايضا نوعا للظنية كما صرح به في المواضع بالمسلمات الا ان الوهميات قد تكون
كاذبة مثل كلامه موجود تجيز واما يصدق ادالكاب في المحسوسات هل كل جسم في جهة
والمسلمات انما تكون طنته ادالكاب مع حسن ظن دون استكمال ونخرج منها المقبولات
واما المحسوسات الناقصة التي لم يبلغ اليك من مكرها حد الفقد القطع والمحسوسات الناقصة
الى لم يدرك الحس كقولها كما ادراك جسم من جهة طنته اسود فظاهر العبارة انها
من قبيل المشهورات وليس بد ادراك المشهور فظاهر واما المشهورات فلا بد
لاعتراض بالحرارة والاحساس الناقصة والحس ان كلامه الاحساس والحرارة
والعواد والحس قد يكون كاذبا فيفيد القطع وقد يكون ناقصا عند الطن وان المشهورات
منها ما هي قطعة كحس قولها ليطاس الارض علمها وسبع المشهورات كالحقيقة
ومنها ما هي طنته وسبع المشهورات في نادر الراس او المقبولات وكذا الوهميات بالنظر

الى الحسوس وغير الحسوس وعنا هذا ينبغي ان يحمل كلامه وعلم حقيقة هذا الكلام
في المطلق **قوله** ما ذكرنا في من اقسام الضرورية ما ذكرنا في البهائم من ان لا بد من
انتهاء مقدارها اليها وان كانت في نفسها متسقة **قوله** اي يقتصر هذا التفسير على الكلام
المتعلق بغير اعراض الشارح ما ذكرنا من ان مقتضى الاقوال في الشرطية ولا يحتاج
الى الجواب بان المراد ان لا يلزم في شرط ولا تقييد او بانه لم يقتض بالاقتران الشرطية
لقله جردا ولا يقتضي الاقتران في الحمل لكن ظاهر عبارة المشتري بان هذا التفسير حيث
قال ومقدار الاقتران في بغير شرط ولا تقييد **قوله** وسيعيب المبتدئ في هذا الظاهر ان التفسير
للاقتران او لطلوع البرهان وجعله العلاقة للمقدمة بناء على التصديق واللاحق
ان جعل لطلوع القضية لان هذا التفسير لا يخص حال الناس في التماسي ثم ما ذكر من
اصطلاح المتكلمين انما يعرف في الموضوع والحمل بالطرح على الانسان كالمثل خلاف
الكاتب انسان وما ذكر من اصطلاح الفلاسفة انما يعرف في اللفظ الدال على الموضوع
والحمل وهذا اشار الشارح المحتسب الى ان ما ذكرنا لا يختص بالمقدار ولا بالخبر عما في المتن
بل يعم الفعل والفاعل ايضا ولا يخفى ان المراد اليه عند الفلاسفة قد يكون مسورا عند
المنطقيين لا موضوعا **قوله** واحراز المقدمات تقع في صريح اجزاء المقدمات بمعنى
اطرافها الثلاثة الى واحد منها مذكور حيث **قوله** ما راعى في موضوع المطر واهرى الى الجمل
وكان الازد بالساق ان يقول المبتدئ والاولى **قوله** سيعيب الاوسط وجعل
المحمض في موضوع المطر لدلالة الكلام عليه وقد جعله العلامة للاولى **قوله** سيعيب
الشكل الاول خاصة واللاحق ان جعله للماضي **قوله** وهو ما يكون اعطى تعيين
المراد لا تقييد بل لم يرد في المطر قد يكون غير ذلك **قوله** التناقض كل قضيتين
اقتضى اثره في ايراد لفظ كل في الحد وان كان فاما اذا اشار بلفظ ايها الى ان كلمة
احدى ههنا للعموم وحرر بالضرورة لما ان كلمة اذا ههنا للشرط المفيد للضرورة والاستمرار
يكون مضمون الجزاء لازما لنفس مضمون الشرط وحين اعترض بانه على تقدير
التحريم بالضرورة لا بد من نفسه بكونه بالادب لخرجه من هذا الانسان هذا ليس
سائط الى ان الجواب بان كذا هذا ليس بناطلي لم يلزم من صدق هذا الانسان بل
منه مع استلزامه لصدق هذا ناظري وكذا كذب هذا الانسان لا يلزم من صدق هذا
ليس بناطلي بل منه مع استلزامه لصدق هذا الانسان باسان وبهذا يدفع ايضا
احتجاجه ما سأل من انه لا بد من قبله اختلاف بالاجاب والسلب لخرجه من هذا النوع

هذا

هذا الفرد وان كذا هذا فرد لم يلزم من صدق هذا زوج بل منه مع استلزامه
لصدق هذا ليس بفرد وقوله بالعكس الظاهر ان تمام الحد ان تعلم يلزم
من كذب كل هذا صدق الاخرى احتراز عن المتصادمين مثل كل حيوان انسان
لا يخفى من الحيوان باسان فانه لا تناقض لان الحق صدق كل وان استلزم كذب
الاخرى لكن كذب كل لا يستلزم صدق الاخرى وظاهر كلام الشارح ان هذا ليس
من تمام الحد بل استقلال كل من القيدين بما ذكرنا من التميز في لوقيل هما قضيتان
اذا كذب احداهما صدق الاخرى كان كافيا فكذلك لم يحمل كذب الاخرى من الحيوان
بل انسان لازما لصدق كل حيوان انسان بل مع استلزامه لصدق بعض الحيوان
انسان ولا يخفى ما فيه **قوله** يقتضي الجزاء اي الموضوع والحمل من هذا مع الحمل والموضوع
من ذلك **قوله** لا يلائم اللفظ فقط مشعوبان اتحاد الموضوع والحمل في اللفظ لازم وليس
كذلك كيف وقد قيد المحض للاختلاف بقوله في المعنى احتراز عن مثل هذا انسان هذا
ليس بشرقا لهما في قضيتان والشارح المحقق قد قيد في هذا القيد حيث قال فيجب ان
لا يكون بينهما وبين تقييدهما تقييدا لا يثبت كذا من الاثبات والنفي بالآخر وتقييد
العلاقة بانه لا بد من الاختلاف في الجهة ايضا والجواب انه يمكن عنه بناء على انه لم يقتض
في بحثه القضايا بالجهة اصلا **قوله** لان الحكم يرضى خاص بنوع اي ببعض من اقسام
الموضوع فلا يكون شاملا فلا يصح الاجاب الكافي قد فسر العوض الخاص بالنوع
لما المعنى ليلزم عدم السمول فيتم المقصود ويقتضي اعتراض العلامة بان هذا انما
يجب اذا كان غير شامل وهذا خلاف ما سبق في بحث خلاف الحد فتذكر
قوله فلتقتضيه صريحه وسلبه واختصاصه واسماه واسماه للعوض وضمه منه
ولكل في الموضوعين للموضوع وصريحه بنوع من الموضوع ولا يخفى ان حمل هذه
الاختلافات لا تليق بالشروع وان قوله لاختصاصه مستدرك في البيان **قوله**
لان الحكم في الجزئيين على غير معين فيجوز ان عدم ما قص بعض
الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس باسان مع عدم اتحاد الموضوع
اذ هذا البعض عمودا على ان الاتحاد حاصل **قوله** لان الحكم في كل من
الجزئيين على ما صدق عليه بعض الحيوان من غير تعيين من لوقيل هذا التفسير
وان اردت بعض ذلك البعض كان ما قصا وان اردت بعض البعض الاخر كان عدم
الساقص ما راعى اصلا والموضوع لكن لم يكن العينة الثانية جزءا من تلك الشخصية

والكلام في الجزئين العكس **قوله** عما وجه تصديق أي يلزم صدقه ان كان الاصل صادقا
 فتبيند للزوم خرج مثل بتدليل كل انسان ناطق الى كل ناطق انسان وتبديل كل انسان
 حيوان الى بعض الحيوان ليس باسان لان مصدر في اللزوم حيوان لا يختلف باختلاف
 المواد ولا يصح تبدل الكل الى الكل عند عموم المحول ولا تبدل الموصوف الى السالبة
 عند مساواة وتبيند التغير يدخل عكس النقصان الكاخر وقد عرفت ان العكس
 قد يطلق على المصدر وهو التبدل وقد يطلق على الحاصل منه وهو التغير الحاصل
 من التبدل فسقط اعراض العلامة ولا عكس لما ذكرنا من الصور وحل هذا الشك
 ان يعتبر عكس النقيض ايضا واجا اعراض العلامة بان ما ذكره المحقق من ان عكس الكلمة
 السالبة مثلها وان لا عكس للجزئية السالبة ليس على إطلاقه بل انما يقع في بعض الموجهات
 دون البعض فخرج بان الكلام المحقق من عدم السقوط للجزئية **قوله** وذلك ان محولها
 لازم لموصوفها فان قيل هذا انما يقع في الضرورة دون غيرها خصوصا المقيدة بالضرورة
 والادام قلنا المحول ان المحول لازم للصدق على الموضوع فخرج من الجهات حيث ان الممكنة
 الحاصلة لم تصدق بمحولاتها على موضوعها بالامكان الخاص الا ان الموجهات بعضها تنفكس
 وبعضها لا بعكس ونخص ذكره المبطن فان قيل في الجزئية انما المحول لازم لبعض
 الافراد قلنا هذا لا يصح للزوم ليس الموضوع فخرج من الجهات حيث يلزم الانعكاس كما
 قولنا بعض الحيوان لا انسان حتى لا تصدق بعض الانسان لا حيوان **قوله** ومن ثم
 انعكس السالبة سالبة جزئية وجهها الشرح انه لا انعكس الموجبة الكلية الموجبة
 كلية لزم انعكاس السالبة الى سالبة جزئية لانه اذا صدق لا شيء من ب او ليس بعض ب
 صدق بعض ج ليس ب ليس ج والا فكل ما ليس ب ليس ج وينعكس بعكس النقيض
 الى كل ب وهو ما في الاصل واجا ذكره الشارح المحقق فما لا مزيد عليه وقد
 وقد تفرد به الا انه قد يتوهم عليه وقال وهو انه يوجب انعكاس الموجبة الجزئية الى الموجبة
 الكلية لكونها تعقب السالبة الكلية والسالبة الجزئية المتلازمتين وجوابه جميع التلازم
 بل الاصل ملزوم والعكس لازم ونقيض الملزوم يستلزم نقيض الملزوم لجواز ان يكون
 اعم وتحقق ان لا خلافنا الكلية تنفكس الى الكلية فلا زنا لان كلامها عكس لما خرى
 واذا قلنا الكلية تنفكس الى الجزئية لم يتحقق للزوم الا من جانب الجزئية **قوله** وضعه لا وسط
 اي الهد الحاصل من وسط الاوسط والاصغر والاكبر مع شكا **قوله** لكن مع ما لا يكون
 بالحقيقة قياسا اشارة الى ان ما ذكره باب القياس من شرط انتاجه كذا وكذا ليس معناه

وغيره بان هذا التبرين
 ليس بطرد ع

الاشكال

انه

انه اذا استبعد هذا الشرط كان قياسا غير متعدي لا يكون قياسا اصلا لعدم صدق
 المحول الحاصل عليه **الشكل الاول** **قوله** ولا تطبق ذكر بعض الفاضل ان
 القول بتوقف باقية الاشكال على الاول بطلان انتاجها قد تنقبط طرق اخرى كالخلف
 والعكس والا فراض واجا بعضه انه لا بد من انتهاء الطرق كلها الى الشكل الاول
 لانه البواقي الذي لا يخرج الى سان وتحقيق ذلك ان كان لا بد من انتهاء المواد الى ضروري
 يحصل الصدق فلا بد من ذلك لان من انتهاء الصور الى الضروري قطعا للنسب
 وذلك هو الشكل الاول لا غير ولا كان كلام المحقق في انتاج الاشكال مستوفيا بان مراده
 يرجعها الى الشكل الاول لا غير وانتهى الطرق اليه لانه بعد البيان بالرجوع يقول وتبين الخلف
 مثلا **قوله** الشارح المحقق بعد الله الى ان مراد المحقق صواب الانساج في القياس مطلقا
 لا ان يكون الا على ملاحظ صور الشكل الاول لوجهين فخرهما المحقق احدهما ان حصول البرهان
 ومطابق تلزم للمطابق المحكوم عليه وهذا صورة الشكل الاول وثانها ان وجه دلال
 القياس على المطابق الصغرى باعتبار الموضوع خصوص ولا عموم وهذا ايضا صورة
 فكل قياس لا يلاحظ ذلك وان لم يتمكن من تخصيص القياس لم يكن تخرجا لرجوع كل قياس
 الى الشكل الاول ولذلك حرم المحقق ما ان السبب الحكيم في الاساس هو ملاحظ الشكل
 الاول وما تحقق فيه ذلك انج وما لا فلا فلهذا المحقق عجزه برهان فيفيد كلية الانتاج واستقر
 الجزئيات التي منها ما يدل عليه من جزئية برهان التي فادانتها ضد اثنين الانتاج غاية التبيين
قوله لتوافق الاوسط أي في الصغرى والكبرى فيتم ذكر لان الحكم في الكبرى على ما بين
 الموضوعين الاوسط وانفسد الله احاطا لان موضوع المضد ما يد له الموضوع في
 فلو كان معلوم في الاصفرا نساء الاوسط الله سلما بان يكون الصغرى سالمة لم يكرر
 لا بعد لان ما بين الاوسط غير مانع عنه الاوسط فقولنا صورة منصور خيرا كان والضمير
 للاوسط سلما محتمل وان كان محتمل ان يكون صورة مرفوعا فاعل المعلوم والصغرى الموضوع
 اعني اللام في المعلوم وسلبا خيرا كان وبالمجمل قد ظهر هذا المحقق صحة وقوع الاوسط
 فاعل لتوافق لتعديده مع ولم الى ما ذهب اليه الشارحون من ان المعنى لتوافق الاوسط
 مع الاصفرا ان لا يباينه اذا حكم على احد المتباينين لا يوجب الحكم على الاخر **قوله** وانما مراد
 بحكم الاجاب جمهور الشارح على ان المراد يكون السالبة مركبة وان صوابه ان ارد
 انتاج الجزئية الايجابية منها وهو موجه لافي حكم الموجه وان اردنا الجزئية السالبة
 تصدق موجه معدولة المحول لوجود الموضوع فلاحا الى الركبتين بل بلغ محذور

الكبرى

تلى

الباني السابعة وانما جعلها موحدة سالمة المحمول عند الرجوع الى الاول على ان عكس
بعض الموجهه لا يكون موحدة بل سالمة من بعض المحمول وعن الموضوع
على ما هو راي المباحثين **قوله** وهو ان كذا هذا اللازم اعني كل عام معلوم منكم
لكذا مجموع المقدمات المتضمن له ضرورة انها لو صدقها لم تكذب هذا اللازم لا يصح
لكذا اللازم عند صدق الملزوم وانما انما هو كذا او ما يفتقر اليها او ما يفتقر اليها الكبري
فقط او ما يفتقر اليها فقط والاولان باطلان فبعض الثالث قد يقال في هذا
الحام لم لا يجوز ان يكون كذا مجموع كذا الاحتجاج وان صدق كذا كذا اجماع كتابه
زيد وعندها وان امكن كل فساد وافتراء لا يصدق لصدق مجموع الاصل وكل
واذا اصدقنا فلا يحال ولا لزوم **قوله** فلا يلزم حمل الاكبر على الاصغر ولا حمل
الاصغر على الاكبر بيان لعدم التلاقي مطلقا اذ في صورة سلك الصغرى وان لم يلزم
حمل الاكبر على الاصغر لكن لزم حمل الاصغر على الاكبر حمل سلب الرد الى الشكل الرابع
بجلاء السالبيين فانه لا يلزم الحمل الا كما ولا سلبا مثلا لا شيء من 2 وكل 12
يرتد بعكس الصغرى الى شيء من 2 وكل 12 وهو يرتد بالتبديل اعني جعل الصغرى
كبرى والكبرى صغرى الى الشكل الرابع وهو كل 12 ولا شيء من 2 فبعض بعض
ليس 2 لكنه لا يصدق ما هو المطلب الثالث اعني بعض 1 ليس لان السالبة الجزئية
لا يعكس وانما لا شيء من 2 ولا شيء من 1 فلا يصدق اصلا ولا يصدق المطلق لا يحمل
الاكبر على الاصغر ولا يعكس لا احال ولا سلبا **قوله** لكن السالبة الجزئية لا يعكس
فان قيل هي في حكم موحدة سالمة المحمول على ما تقر في كثير من الاحكام وهو تنعكس قلنا
نعم تنعكس الى موجهة سالمة المحمول الموضوع ومضاهات انبات الاكبر لما سلب عنه
الاصغر والمطل انما هو سلب الاكبر عما ثبت له الا صغري فابن احدى عن الاخر **قوله**
فلان الصغرى اي صغرى الشكل الاول الذي يرتد اليه هذا الشكل يكون دائما موجهة
جزئية في الكبرى كما في الضرب الثالث السادس من هذا الشكل او الصغرى كما في
البواقي وتبين الصغرى الجزئية لا تكون الاجزئية **قوله** فليكن كذا الكبرى اخرى الاخفاء
2 ان الاول والساني والرابع والخامس من ضرور هذا الشكل بوجه مجرد عكس
الصغرى الى الشكل الاول المخرج من هذه وتكون نفس الكلية كبراه واماني الضرب الثالث
والسادس من هذا الشكل فلا يصح الكلية كبرى الا بعد التلبس اعني عكس البرهان
فقوله او يعكسها معناه عكس الكلية فيما لها من الوصف الصغري الى وصف الكبروية

الشكل الثالث

لكونها عكس موجهة

اعني فيها من مضمون ولا يصح

ولا يصح حملها على ما هو المتعارف من عكس الصغرى العينية لان كبرى الشكل الاول
المخرج اليه في هذا الشكل لا يكون عكس احد من المقدمات في شيء من الضروب بل
تكون اما نفس الصغرى كما في الثالث السادس او نفس الكبرى كما في البواقي **قوله**
الشراح الحق بعد حملها على عكس المعارف كما هو الظاهر قصدوا الى شيء ما عكس ان يتوهم
من ان الجزئية وان لم تنصح للكبروية بنفسها لكن لم لا يجوز ان تعكس فحمل كبرى وان
خبر ما من هذا الاطابق المتضمن اصلا ولا يصح منوطا لان عكس الكلية لا تكون
الاول كبرى الشكل المخرج هو السابعة من الضروب **قوله** نعم كذا الاول اي كذا اللازم الاول
يوهم ان المذكور في المتن في هذا الضرب لفظه كذا الاول كما في الضرب الثاني وانما كذا الاول
صحة للبرهان لكن المذكور في نص المتن في هذا الموضع لفظه كذا الاول المذكور
وهو الصغرى مع ظهوره لا وجه لحمله عابدا الى الاول الذي هو صيغة اللام والحق على كبر
وكذا وقع في نسخة ههنا الصالح الاول فاشارة الى ان حمل ان يكون صيغة للسلبين واما
اللام وان يكون صيغة للضرب كما ان في الضرب الاول وجا صيغة جزئية المضاف الى كسليمه
الاول وعلى السند من مثله مفعول له لان الحام له من الضربين انما هي في السند دون السان
ويقال على ذلك **قوله** ومنه بعض بعضا روي فان الصغرى لا سلبا بل اللازم الاول
او كما ان في الضرب الاول ولو حمل قوله كما ان في الضرب الاول على انه مفعول مطلق فغيره هو
يعود الى ما دل عليه الكلام من النتيجة **قوله** وهو لا يزمه السالبة ترتد انما حصلنا
لكن يظهر كون السالبة لازمة لها لم يفرغ من ذلك لانه لا يزمه في المعنى من سلب الشيء عن
الشيء وانما سلبه له ولهذا لا يخاف هذه الموجه الى وجود الموضوع وكما يعكس الموجهة
وان كانت جزئية يعكس هذه السالبة لكن في حمل السلب جزاء من الموضوع فبعض الجوان
ليس بانسان تنعكس الى بعض ماله بانسان حيوان وان لم تنعكس الى بعض الانسان
ليس حيوان **قوله** عكس الصغرى انما موجهة للزوم الحات الصغرى وبعض السو كذا
للزوم كون السبع جزئية لكن لفظه عكس ههنا راد له لان بعض السو اعني كبرى
الصغرى العباس فبعضها لا يحل **قوله** الرابع لان الاشكال يتعين باعتبار وضع
موضوع النتيجة فحملها لانه لم يتعين لم يتبين الا صغروا الاكبر فلم يتبين الصغرى الكبرى
فلم يعلم ان الاوسط محمول في الصغرى موضوع في الكبرى او بالعكس او محمول فيهما او موضوع
فيهما **قوله** والجزئية السالبة ساقطة من هذا الكلام على ما تقر من وجوب رد الحال الى
الشكل الاول وحقيقه ان هذا الشكل لما خالف الاول في المقدماتين كان رده اليه يعكسها

يعكسها

الشكل الرابع

ثان 2

او قلبها والمحال الثاني في الصفري والثالث في الكسري ^{كان} ووجه الى الثاني بعكس الصفري
 والى الثالث بعكس الكسري فادالك الصفري موجه كونه يندمج الكسريات الثالث
 اما مع السالبة البكده فلرجوعه الى الاول بعكس المقدس دون عكس الترتيب لصيرورة
 صفري الاول ساله واما مع الموحس فلرجوعه الى الاول فقلل المقدس ثم عكس
 السكك لا بعكس المقدس لعدم اتيان الطرفين ولا يندمج مع السالبة الحزبه ليعذر الطرفين
 واما ما ذكره الشارح من ان الكسري ج ان كان ساله كونه عكس الصفري بهذا القدر
 لا يرجع الا الى الشكل الثاني ووجه لا بد من عكس الكسري ليرتد الى الاول وكان سكت عنه
 لكونه مقلوما من الشكل الثاني لكن ما ذكره من ان الكسري ان كان موجه كونه فان شئت
 بعكس الكسري مما لا ينبغي ان يصدر عن مثل الشارح لانه هذا العكس لا يرتد الى الثالث
 ووجه لا بد من عكس ج كك العكس ثم قلل المقدس لوجه الاول ثم عكس السكك وهذا هو
 اذ كان في المقدس ثم عكس السكك مالا اذ صدق كل ج ب وكل ج ب فحق نوجه الى كل
 ج ب وكل ج ب فحق السكك اذ كان لا يصدق ج ب ا وهو بعكس كل ج ب الى بعض ج ب
 ثم بعكس بعض ج ب الى بعض ج ب او نظري الى كل ج ب ليس بعض ج ب بعكس الى بعض ج ب
 وان لم يقصد الرد الى الشكل الاول اكتب بالخلف وجوه فلا حاجة الى عكس الكسري
 ليرتد الى الثالث لظهور ج ب في الرابع انتداهم لا يخفى ان هذا السان حار فيما
 ادالك الكسري موجه حربه وقد اصر فيه على ذلك المقدس وعاء ما عكن ان يقال
 هذا المقام ان حاول التنبه على احوال رد هذا الشكل الى الثاني وبعض ضروريه
 والى الثالث في بعض ضروريه مع بيان ذلك بالخلف وجوه والتميز بهذا التنبه جانبا موجبه
 الكليه ونز الجويه **قوله** فعلت الاول جمهور الشارحين على ان الاول اشارة الى طريق
 القلب والى الى طريق العكس وهو الطاهر الموافق لما سبق في سان امساع كون
 الكسري موجه حربه بعد كون الصفري ساله كونه الا الى السارح الحق عدل عن ذلك
 وراعي الرتب المذكور في سان سقوط السالبة الحزبه حيث قدم طريق العكس
 وهذا هو الحوجه على ما يعرفه بالسالك الكلام **قوله** كليه دائمة لا يجوز ان يكون
 الدائمه قيد ازا يراى الكليه احراز اعن الموقفة اذ الموقفة ليست بكليه لان معناها
 ثبوت اللزوم على جميع الاوضاع والتقدير الممكنة للاجتماع مع المقدم والاطن ان
 تغير الكليه لان معنى الدوام الثبوت جميع الازمان وهو معنى الكليه لا يستلزم الثبوت
 على جميع الاوضاع **قوله** اذ لو اتفق احداهما على لحد اللزومين لزوم عين التالي لعين
 المقدم

القاسم الاساسي

المقدم

المقدم ولزوم تقيض المقدم لتقيض التالي بجاز وجود اللزوم بدون اللزوم هذا
قوله وهو باحقيقه يعني اذ كان من المقدم والى تساو وبلانزم فاما بلانزم من
 السائر بعض المقدم ومن السائر عن التالي عن المقدم هو اسطر قاسم
 متصل اخر مقدمه تالي الاخر ولو باليه مقدم الاول قد استبعد عنه المقدم مقدمه
 او بعض تالعه **قوله** لتعلق الوجود بالوجود يعني ان كلمة ان لتعلق سور الحزاء
 سور الشرط ولو لتعلق اسفار الحزاء بالسائر الشرط سواء كان الشرط والحزاء ثبوتين
 او منفيين او مختلفين وهذا ما قال صاحب المفاتيح ان لو لتعلق ما احسب ما احتسب غيره
 ولا يحسب ما فيه ولا يخفى تحقيق كونها لا سائر **قوله** السائر غيره كلام بطله في
 شرح التلخيص **قوله** وتسمي بلوقاسم الخلف وقد فهم من طاهر العبارة ان كل قاسم
 اساسي استبعد عنه بعض التالي فهو قاسم الخلف وليس كذلك بل شرط ان يقصد
 فيه اثبات المطالب بابطال تقيضه وج يكون عبارة عن قاسم من احدها امراني شرط
 والاخر اساسي متصل **قوله** في بعض التالي هكذا لولم يثبت المطالب بعضه
 وكلامه بعضه من حال سب لولم يثبت المطالب لكن الحال ليس ساس فيلزم سور المطالب لكون بعض
 المقدم نعم قد يفتر بيان الشرطية الى دليل فينتكز القياسات فطاهر غشيل الشارح
 مشعر بان الافتراض المتصل بموارد ثبوت حال التقيض منضم الى مقدمه ولو ثبت
 منضم الى مقدمه لزم ج وليس كذلك لانه مجوده لا يثبت المطالب وقد يقال ان الافتراض حركي
 من متصله مقدمه فيقتض المطالب باليه امر لازم له ومن حليته صادق في نفس الامر مثلا اذا
 كان المطالب لا شيء من ج ب فمقول لولم يصدق هذا لصدق بعض ج ب ومعناه صادق
 حليته في نفس الامر **قوله** ان ج ب لولم يصدق هذا لصدق بعض ج ب او صوغ بدليله
 فصدق هذا حق وهذا هو عما ذكره ما وصو مع كلام الشارح وبالحمله لا يصدق ان
 متوهم ان قاسم الخلف على راي المقص قاسم اساسي مسطر وكذا عاراي من قال ان
 قاسم اساسي من متصله مقدمه لا يصدق المطالب لانه امر لازم له **قوله** بلانزم بعد
 اللازم مع السائر مع هذا الكلام ينبغي انما بالشرط الاضاح او بصيغة النتائج لكن
 بعد اللازم تالي الاول والساق تالي الثاني لان طاهره الباعني من اللزوم التي
 هي الباعني وهو ليس بلانزم كانه صولنا العدد احوال او فرد كونه ووجه فليس
 معرو كونه ليس معرو وهو زوج اذ سبق السكك بلانزم لا ساق فلهذا بعض السائر من
 الى ان معناه انه بلانزم بعد اجزاء المنفصلة مع تساوها فبما جاز المنفصلة لوانزم كما انها

تقيض التالي

بجانب

ان يكون

هذا

قد يكون نتاج ونتاج لوازيم ولا يخفى ضعف هذا الكلام وان لم يكن بلازم
 ان يرد المتنازع بين اللوازم بل المراد انه لا بد فيه من تنافي بين امرين هما اجزاء
 المتصلة المتصلة بالناس الا سببا في المتصل عما هو مرتبه الشارح العلامة
 وحقيقة الشارح الحق على الامر بدليله وجايله ان تعذر اللازم اشارة الى النتيجة
 والنتائج الى شرط الانتاج ليتفرغ عليه تعذر النتائج **قوله** كما يعبر عن ان حقيقة
 البرهان ومطابقا لمطلوب **قوله** الجسم اما لا رجل المذكور في لغة المتن الخنثى
 الا ان السان في الجسم اعم واوضح **قوله** بان يجعل المتزوم وسطا اشارة الى ما
 سبق من انه لا بد في البرهان اقترانيا كان او استثنائيا متصلا او منفصلا من وسط
 مستلزم للمطلوب فيلزم مقدمة لتبوء اللازم واخرى لبيان المزوم فالمقدمة الاستثنائية
 الثالثة تبوء المتزوم جعل صغرى والمقدمة الثالثة ببيان المزوم جعل كبرى
 وهذا ما قال في المتن ويورد الاستثنائي الى الاقتراني بان يجعل الثانية صغرى والاولى
 كبرى مثلا نقول في ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان هذا انسان وكل انسان
 حيوان وفي لكنه ليس حيوانا هذا ليس حيوانا وكل ما ليس حيوانا ليس بانسان وفي
 قولنا العبد لاهل زوج واقا فرد لكنه زوج هذا زوج وكل زوج ليس بفرد وفي لكنه ليس
 بفرد هذا ليس بفرد هو زوج وكل ما ليس بفرد هو زوج فالمراد بالمزوم ما يستلزم
 المطلا ما هو المقدم في المتصلة والشارح الحق اورد البيان في المتصلة على وجه
 يشعر بان البيان في المتصلة اظهر لكن ذكر في بعض الشروح ان هذا فيما اذا امكن
 جعل المزوم محولا على موضوع المقدم واللازم محولا على الموضوع واما في مثل
 لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فلا بد من تصف مثل ان يقال ان الشمس طالعة
 النهار لان طلوع الشمس وكل لازم له هو موجود عند وجوده فالنهار موجود
 عند طلوع الشمس وقد عرفت من حقيق الشارح ان المراد بالمط والوسط
 النفي والاشارة في لكن الشمس طالعة طلوع الشمس حاصل وهو يستلزم وجود
 النهار وفي لكن النهار ليس بوجود عدم وجود النهار حاصل ويستلزم عدم طلوع
 الشمس فقد جعل تبوء المتزوم صغرى والمزوم وسطا وهو حقيقة الشكل الاول
 الاقتراني وان لم يمكن من ثلثي العبارة فيه **قوله** والاقتراني المنفصل ان اريد
 الحكم جزيا فظا وان اريد كلياً فمبنى مثل العالم متغير وكل متغير حادث ليس بظاهر
 لان متناهي المتغير هو الا متغير اذا قلنا العالم اما متغير واما لا متغير فاستثناء

السان

ان

احد الجزئين او متصلة لا ينعى الخطا اللهم الا يجعل متناهي الوسط فقيض الاكبر بان
 يقال العالم اما متغير او لا حادث لكنه متغير فليس حادثا واما ما وقع في بعض الشروح
 من رد قولنا الطويل في صلوة وكل صلوة لا تصح بدون الوضوء الى قولنا الطويل
 اما ما سلب بدون الوضوء او لم يصح لكنه فاسد فلا يكون محلياً فليس يتقيد اذ لا تعرض
 فيه للوسط اصلاً **الخطا في البرهان** اما في احد الجزئين مع حيز القضية التي هي
 من المادة صرح بذلك نفسه بما عاين قوله واما في حيز العطف عطف على هذا المزوم
 لا على قول في اللفظ على ما هو الظاهر **قوله** لا سبب في حيز العطف اذ قد
 يذكر في سبب ان كلامه من المتزوم والنتائج محمول وقد ذكر ويراد ان المحمول هو المجموع
 لا كل واحد **قوله** فبسط الوسط حتى وانما يقال هذا مستحيل وكل صار من الخلد ولا
 اتحاد لان السبب للمادة الصارم باعصار وصف العطف **قوله** هذا اللون واللون
 سواء فان قيل هو خطا من جهة الصورة لعدم كلمة الكبرى قلنا المراد ان صفة محل
 تارة على الخطا في المادة بان يجعل اللام للاستغراق وتارة في الصورة بان يجعل على
 على مجرد الجنسية **قوله** عما ليس يقطع على انه جعل الحدسات تحملاً ويريد بالقطعة
 ما لا يحتمل البعض اصلاً لا عند الدرك ولا بشكك الخلل كبحر من عدم الاعفاءات
 ويكون استعما لها في البرهان خطا لوجوه لا يكون معداة قطعية لا طنية ولا
 اعفاءات على ما مر **قوله** وهذا عند الدرك في العرف لان المراد بهما ما يكون
 احاطة واقامة للشيء بالذات او لا بالذات **قوله** جعل السبب معدة فان قيل هذا خطا
 في الصورة لان السبب لا يكون محولا اخر فلا يكون قابلاً لثباته هو قول اخر نظراً الى
 طاهر اللفظ **قوله** لا بالقوة ولا بالاعتبار اشارة الى ما يمكن ان يمتنع من الاشكال اذا
 كان قد حذفت فيه احد المقدمتين لا يكون خطا **قوله** لان التفكير ببيان لترتب هذا الكلام
 على قوله ومن لطف الله لك لا يخفى ان مررت على ما دل عليه الكلام من الاحتياج الى
 التعريف للمبادي اللغوية على ما اشار بقوله على ان الحاجة ماسة في هذا الفن الله
 اي الى الفهم على هذه الامور كما مر في بيان استمداد هذا الفن من العربية **قوله** ولعطف
 الكل امراد لفظ الكل في الحد وقاسم من جهة ان الحد للماهية لا للافراد وفي الحد
 فاستمد من جهة انه لا يحد من عاين من الافراد والشارح على عدم ذكره في الحد
 بالوجه من جهة ان الحد نفس الحد وفي الحقيقة فلا يذكر ما يدل على الافراد ولا في
 الحد ولا في الحد **قوله** وكأنه قال مع ان ما ذكره ليعرف لفظ الحكم عليه في قولنا

الخطا في البرهان

ظنية على سبب وان بازان يكون
 الناقصة من صفة للتقريب
 الكدريات

الكلام في المبادئ اللغوية

الموضوعات اللغوية توقيفية معناه ان كل لفظ موضوع وهو يوقفي
لكن الظاهر من صفة الجمع المعروف باللام يعلق الحكم بالجموع او بكل جمع من الجموع
ومن قولنا كل لفظ تعلق بكل واحد من الافراد عما ذهب اليه من قال ان
استغراق المفرد اشمل فليجوز ان يكون هذا مع قوله وان كان بين ظاهرهما
فرق لكن لا فرق في التحقيق لما ان الحكم في الجمع ايضا على كل فرد من الافراد على
ما شهد بتبع مواردا الاستعمال والطباق تحت التفسير والاصول والوجود اشتقا
الكلام فيه في شرح الشخص وكذا ان يكون وجه العروق ان يصرف في عموم الجمع
الحلي باللام المعه الاحكام على عموم كل الافراد في قوله اللفظ بكلمة واحدة وهو
الشارحون الى ان معناه اللفظ بشرط ان يكون كلمة واحدة بمعنى ان لا تشمل على لفظين
موضوعين ولا يحل ان ذكر اللفظ مستردا وزاد الشارح العلامة ان اللام في اللفظ
للغير اي اللفظ الموضوع اللغوي والاستدراك قد اكثر وادرك الشارح المحقق
اقرب لفظا وان كان الاستدراك خالفا مع اخصا فان يكون هناك ملفوظ وملفوظا
وقد قيل كذلك وتورد على كل منها انه ان اردت الكلمة اللغوية على ما يشتمل الكلام والزيادة على
حرف واحد وان كان معناه اخر في معنى المنه في بطرقة وان اردت الكلمة النحوية
الى هي اللفظ الموضوع المفرد كان دورا وعادة ما علم ان يقال ان تفسير لفظي
لمن يعرف معنوم الكلمة ولا يعرف اللفظ المفرد ما زار اي معنى وضع قوله
تدل فيه على الشارحون الى ان الضمير للمعنى ليس له حيز يدل على معنى في ذلك المعنى
حال كونه حرا من ذلك اللفظ ولا يحل بعده وحس ما فهمه المحقق من جعل
الضمير لما وضع اعني اللفظ مع انه لا حيز له يدل على انه حال كونه حرا من ذلك اللفظ
وان حاز اللفظ في حال اخر ولا يخفى في ان المراد الدلالة الوضعية والافلاخروف
المعروفة دلاله عقلية في الجملة قوله فليجوز عند الله تعالى ان العلم المفعول من المركب
الافاض او المخرج او الاستناد من مركب على التفسير الاول للمادة ليس لفظا بطلية
واحدة بل بطلية لان الاحراز فيها الفاظ موضوعات تعد في العرف كلمات
ولقد قالوا بالمركبات كل اسم من الكلمات ليس بغيره وكان المراد بالكلمة الواحدة
حالا يكون احرازه كلمات لا حال كونها احراز والحوايل لا المفرد لما خود في تعريف
الكلمة غير المفرد بهذا المعنى واما على التفسير الثاني فبطل هذه المركبات مفرد
لعدم دلاله احرازها على شيء حال كونها احراز اما اذا اشترط في الدلالة القصد

خام

قوله في قوله لا حيز له
قوله في قوله لا حيز له
قوله في قوله لا حيز له

والارادة قطا نهرو اما اولها شرط فليجوز فهم المعاني الاصلية عند القدر
الدلالة على انها مستقلة في المعاني العلمية للتعطيل بان عند عبد الله بن
ابن في السان والافان فله بالركن قوله لانه ان يحل على الشرط تقع انما يدل
حالة الانفراد وعدم جعلها احراز من الاسماء الاعلام ولا خفاء في ان ذلك
بوضع اخر للشيء فبطل قوله او وضع اخر في ما عرفت ليس على ما ينبغي اللام
الا ان مراد وضع اخر لا لكون المركب حيث يدل على الاحراز وان لم يكن مفردة
لكن لا يحل لقوله ان قوله او وضع اخر مفرد عن قوله مفردة قوله وكذا
واخواتها بالعكس فعند الجوس لا يحل دلاله حرر الكلمة الواحدة على شيء في الجملة ثم
فما ذكرنا في الاخر في هذا المعنى بين المضارع والماضي وغيره على ما توه
ابن سينا فان قيل حروف المضارع على ان في الفعل ضمير يدل على المتكلم وكونه
لان الحرف يدل على المتكلم مثلا والفعل مع الضمير مركب بالاساق قلنا كونها علامة
ليس الا بالوضع وكذا بهذا الدلالة قوله والمنطقون لغيرهم مع ان هذا لازم عليهم
وان لم يقولوا به ولقد اخص الالزام بذلك دون حرف وكونه لا يتم بان لم يمتون
كونها مركبات فذهب بعضهم الى انه لا فصل في لغة العرب بين كل ذلك مركبات والجمهور
اعتدوا عن ذلك هذا الالزام بكون حروف جزاء بالاحراز الفاظا وحروف
او معاطف مسموعة مبرمة بعدم بعضها على بعض والمادة مع الهندست كذلك قد فقه
الشارح بان مراد ما فهم من اللفظ والافغ لغضا اذ ليس هو واقصر على ذكر اللفظ
لتشمله الحروف والخط لا حرف مع حركة او حرمان ثانيا ما كان على ما صرح به ابن سينا
في الموسيق والقاربي في كتاب الالفاظ والحروف لكنهم ارادوا بالحروف ما لا حركه معه
وباللفظ ما فيه تركيب فوق المقطع ولا يخفى ان اعتذارهم انما هو في المادة مع الحقيقة
لا في المادة وما فهم اليها من الحروف والحركات فاما على كون مرتبة كلمة اشار الى
ان الهندست متاع الحروف والحركات المنصير الى المادة وهي مجموعها لا تنصور
بربها مع المادة قوله اما ان يدل بهتة اشارة الى ان هذا القيد مراد في تعريف الناحية
وان لم يصرحوا به احراز انما يدل على الزمان كجوهه كالامس والقد وهذا ليس به محل
كما ذكره الاصل في انما يصح في لغة العرب قوله الدلالة الوضعية اشارة الى ان المراد
تقديم الدلالة التي يكون للوضع مدخل فيها اذ لا تنضب عن غيرها وضمير دلاله
للمفرد الا ان الحكم في المركب يعرف بالمقاييس ويسمى المطابقة والتضمن لفظية

سأل هذا الامر وعلمه بعد ما اراد
بالوضع وضع المركب وان اراد على
بغيره خلاف الوضع فهو كونه
الا غير احد الذي قلنا باول الوضع
بوضع المركب ما لم يكن معنوله
للمهم ٥٥

في سنن عفيف الفصل

في التفسير

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

يوضح اللفظ ٢٢

وقد ان المراد بالموضوعات لها
 الالفاظ ما صدق عليه الموضوعات
 لها الالفاظ ما لا يخفى في ادعاء
 الجميع حكمها بعضها بعد نوصح
 وضو البعض للعط اخره وضو
 الافرار المعروفة فوضفها فتر
 عنه السلام

هذا الموضع والدلالة على الدلالة الفعلية فلم يجعلوها من اقسام الدلالات كما لم يجعلوها
اللفظية بسبب هذا الموضع مشترك وعما هذا الا يكون الدلالة الوصفية اللفظية هي
الاتصال من اللفظ الى المعنى وهم من قبل اعلم من ذلك **قوله** عن دلائلها اذا اردتها
للمصير الى الدلالة في كل واحد من الالفاظ فقلنا لان ما هو الفاعل للدلالة **قوله** لا فائدة
سواء اطلقنا ليشمل الاخبارية والانشائية الطليعية وغيرها ما نراها من بلا خلاف وان
كان الانشائي من قبيل التصورات دون التصديقات فليس كما هو محتمل عند الجمهور
فصحة عند المنطقيين لكن تفسير الشارح اعادة النسبة باعطاء ما يطلب ما يحط في الفهم
من تعيين احد طرفيها كالمعنى الايجاب والتلب مما لا يستقيم في الانشائيات عموما لا يخفى
قوله لان مبناها لم يوضح لا فائدة النسبة طاهر الا في كاتبة من زيد كاتبة فان بين
اسم الفاعل وعمله اسنادا اذ لا اسنادا نسبة احد الجزئين الى الاخر لا فائدة لما طلب
فلا بد من القول بان الاسناد مشترك بين معنيين تام وغير تام **قوله** ويصح مفردا
ايضا يعني يستعمل غير الجملة ايضا مفردا كما ان غير المركب يستعمل مفردا فان المفرد يقال غير
بازا في الجملة والمركب والمنتهى والجميع **قوله** والمفرد باعتبار وحدته اسارا الى هذا القسم
انما هو بحسب الاعتبار دون الدلالة لا يبرى ان القسم الثاني هو بعينه القسم الاول اذا
اعبر منه فوجد ان ملكا اكثر هذه الاقسام متداخلة وموارد القسم مطلق المفرد واحد
كان او اكثر **قوله** فليعلم انما يابى ما كان هو من صدق على كثيرين **قوله** فتفاوتت بسببه
اشارة الى ان ذلك كل من الالوان والاشياء مخفى عن الآخر ولهذا يقال هو ما ساءت بوليه
او اولوية ومعنى ذلك ان العقل اذا لاحظ نسبة ذلك المفهوم الى امراده حكم بان اتصاف
البعض به اولى واقدم كما في اتصاف الخالق والمخلوق بالوجود بخلاف اتصاف الاب
والابن بالانسانية **قوله** ومعنى التنوع طاهر كلام الشارح ان الحيز او النوع الانساني في
المتدرج خمس باصطلاح المنطق ويحتمل ان يراد بالتنوع الجنس الارضي والاعم **قوله**
باعتبارها دل اشارته الى ان الكلام في الالفاظ واللفظ الدلالة على المفهوم الخالص كالتا
وعلى الجزئي جزئيا واللفظ الدلالة على المفهوم الذي يسمي داسا وعما العرض عرضيا **قوله** الثاني
مثال الاول احراز هذا النسبة مثلا الى الاصطلاح وان كانت موجودة من جهة ان التفسير
يكون معاني الاول في محل الاستغناء ولذا ترك في القسم الثالث **قوله** وان كان
للمفرد وحده لا مشترك لا يعم اطلاق الا اذا كان المفرد من اقسام المشترك كما هو محل
وقد كلام مسج **قوله** وهذا شارح ان الحيز مستلزم الحقيقة فان قيل عا هذا التقدير

في بيان الاقسام من قبل التصور

في بيان الاقسام من قبل التصور

افضا

افضا يجوز ان يكون للمفهوم عا **قوله** بان لا يكون شيء من المفهوم نفس الموضوع له قلنا نعم
لكن يصدق انه حقيقة في البعض بخلاف البعض ضرورة وجود استعمال في الموضوع
له بخلاف ما اذا لم يستلزم فانه يجوز ان يحقق الاستعمال في الموضوع ولو لم يكن ذلك من المفهوم
غير الموضوع لكونه مجازا فيها **قوله** فلو ما يدل على ان غير معينة حقيقة في مفهوم الضارب
شيء ماله الضرب من غير دلالة في اللفظ على خصوصية كونه انسانا بل جسيما او غيره من لوصف
ما هو اعم من الشيئية لم نقدر موصوفه الشيء وانما ذلك لصيق العيار فلهذا لم يكن اسم الزمان
قبيلا مع والمكان من الصفات وليس مع القتل بين ما فيه القتل بل زمان او مكان فيه ذكر خصوصية
الذات معتبرة فيها **قوله** والاعتراف عند بعض ان كان الثاني متعينا بان يكون القولان على
طرفي مقبض اي الحكم كذا وليس كذا من غير تصور واسطة يكتفي بقوله قالوا انهم في الغايل
وان لم يتعينا بان يكون في المسئلة تلاذ اقوال او اكثر يعبر عن دليل الخالق يذكر اسم مثل القاف
الامام او بالوصف الحاصل من مذهب مثل المذهب الحريم او بنفس مذهب مثل الاباحة الحريم **قوله**
وقولنا معا احراز اعلى المقدر لا يخفى ذلك وانما الكلام في ان هذا يقتضي هذا الاحراز بقدر
قولنا لا يقرر للجمهور والحيض ما نأمنه بان المنفرد ليس للمعنيين ولهذا ذهب الشارح للعلام
الى ابحار عن المشترك مع ما لم يوافق او المشكك وقولنا على سبيل البديل عن الموضوع حيث
الجميع من جهة هو **قوله** لا لا يستلزم الى ما وضع له حيث لا علم النتائج لا تناقض نسبة الاكثر الى
معناها باذنه قد يقال ما فوق العشرة اكثر مما دونه كواصف الاكثر الى غير النتائج مثلا
اكثر التسميات عا ما هو عا رايتم لم يقع لان معناه ما فوق النصف ولا نصف لغير المتناهي
قوله المختلفة والمتضادة وسبب ان المعنويين ان اشتركا في الصفات النفسية تماثلان ولا
فان كما معنيين عتق اجتماعهما في واحد من جهة واحدة فتضادان والافتقار لثان **قوله** من اش
عشر اسماء الواحد الى العشرة والمائة والالف والبارية يتركب مثل احد عشر او عطف
مثلا احد عشر واثني عشر او جمع مثلا مائتان والوف او شبيه جمع مثلا عشرون وثلاثون الى
تسعين **قوله** بالاضافة الى الخلق مثلا رايه الحكيم والزعفران او غيرهما كالتوصيف مثلا رايه
طبيقة او الاضافة الى وصف الخلق مثلا رايه الخلاوة **قوله** وكذلك كثير من الصفات كالحركات
واضواء الحركات **قوله** فهو واجبة القدم الى الجوز والكون متقضية الذات يمكن في
الحادثة اي يجوز ان تظهر الى الذات اذ لا يتقضى الوجود فتقول والالكان الواحد بالحقيقة
واجبا للدلالة على ما ينبغي بل اللازم كون الواحد بالحقيقة واجبا للذات على الذات
اخرى وحقيقة الجواب ان اردنا بالواحد الحقيقة الماهية النوعية الواحدة مالم لا ترمي نحو

المذهب

لها

على

في بيان ما هو المشترك في اللفظ واللفظ في اللفظ

في الاشتراك في المفهوم لا يقتضي وان اريد الواحد بالمفهوم فبطلان التالي ممنوع اذ
لا امتناع في كون بعض افراد مفهوم الواحد مخالفا لبعض في الموازن وان كان
المفهوم ذاتيا لهما كالنوع الحيوان فيكون اذ كان عارضا **قوله** مع انهما في العالم في
القديم والعالم في الحادث مشتركان في مفهوم العالم وكذا المتكلم في القديم والمتكلم في
الحادث مشتركان في الكلام النفس **قوله** فان قلنا لم الزم ان المتكلم من الاشتراك المعنوي
التواطؤ اي كون لفظ الموجود متواطئا حيث علم لزوم المتواطؤ بكونه
حقيقا في القديم والحادث متافان معناه تقدير عدم الاشتراك اللفظي لما كان حقيقة
فيهما كما ان متواطئا فيقول مع تغيير والتواطؤ فنصوب مقبول الزم وقد يصحف معنى
التواطؤ عما الاضافه فيعترض بان لم يلزم معنى المتواطؤ من الاشتراك بل من نفي الاشتراك
قوله وان عرخص اي على التشكيك بان ذلك الامور الزائدة الذي به التفاوت ان كان مأخوذا
في مفهوم المتكلم خلا من اشتراك فيه للافراد لا يلزم في الاشتراك الاضعف وان لم يكن
مأخوذا فيه فلا تفاوت بين الافراد في ذلك المفهوم مثلا ان كان مفهوم البياض هو
اللون المفقوف للبرق مع خصوصية التي هي في الثلج فلا اشتراك للعاج فيه وان كان
محجرا للون المفقوف للبرق فالكل في عا السواء والجواب ان مأخوذا في ماهية الفرد
الذي يصدق عليه المتكلم كيباض الثلج لافي نفس مفهوم المتكلم كطلقات البياض فالافراد
متفاوتة في الماهيات في ذلك المفهوم والمفهوم مشترك بين الكل **قوله** وانما لا يتوسع
في تسمية الشيء الذي هو مشترك المعنوي باحد قسميه الذي هو المتواطؤ في ذلك المتواطؤ والراد
المشترك معنى **قوله** وقيل ما يطين دفع من جانب ما في الاشتراك لما ينشك في المتشبهين من
المشركات **قوله** كمال بغير فائدة ممنوع اذ يعا يقع البيان بالمجموع او يشمل الابهام في التفسير
على زيادة بلاغته كما يقرر علماء المعاني المترا في **قوله** وما يطين منه اي من الشراذف فهو
من اختلاف الذات والصفة بان يكون احد اللفظين موضوعا لتعيين الذات والاخر لصفة
الذات كالانسان والناطق او اختلاف الصفات كالنفس والكتاب والصفة وصفة الصفة
كالمتكلم والقصيدة او الذات وصفة الصفة كالانسان والقصيدة او الجزء وصفة
الصفة واختال ذلك **قوله** للروى وهو حرف الاخير من القافية والقافية اخر كلمة البيت
وقيل من اخر حروف البيت الى اول ساكن قبله مع التبرك الذي قبل الساكن وقيل
مع الحرف الذي قبل الساكن وبالحمل قد يكون الروى فهو كذا في قصيد اسد وول
لكن لا ضرورة في تفسير الروى بالقافية عما في اكثر النسخ ولا حاجة الى عطفها با وعليه عا

حاشي

في الاشتراك في اللفظ لا يقتضي وان اريد الواحد باللفظ فبطلان التالي ممنوع اذ
لا امتناع في كون بعض افراد مفهوم الواحد مخالفا لبعض في الموازن وان كان
المفهوم ذاتيا لهما كالنوع الحيوان فيكون اذ كان عارضا **قوله** مع انهما في العالم في
القديم والعالم في الحادث مشتركان في مفهوم العالم وكذا المتكلم في القديم والمتكلم في
الحادث مشتركان في الكلام النفس **قوله** فان قلنا لم الزم ان المتكلم من الاشتراك المعنوي
التواطؤ اي كون لفظ الموجود متواطئا حيث علم لزوم المتواطؤ بكونه
حقيقا في القديم والحادث متافان معناه تقدير عدم الاشتراك اللفظي لما كان حقيقة
فيهما كما ان متواطئا فيقول مع تغيير والتواطؤ فنصوب مقبول الزم وقد يصحف معنى
التواطؤ عما الاضافه فيعترض بان لم يلزم معنى المتواطؤ من الاشتراك بل من نفي الاشتراك
قوله وان عرخص اي على التشكيك بان ذلك الامور الزائدة الذي به التفاوت ان كان مأخوذا
في مفهوم المتكلم خلا من اشتراك فيه للافراد لا يلزم في الاشتراك الاضعف وان لم يكن
مأخوذا فيه فلا تفاوت بين الافراد في ذلك المفهوم مثلا ان كان مفهوم البياض هو
اللون المفقوف للبرق مع خصوصية التي هي في الثلج فلا اشتراك للعاج فيه وان كان
محجرا للون المفقوف للبرق فالكل في عا السواء والجواب ان مأخوذا في ماهية الفرد
الذي يصدق عليه المتكلم كيباض الثلج لافي نفس مفهوم المتكلم كطلقات البياض فالافراد
متفاوتة في الماهيات في ذلك المفهوم والمفهوم مشترك بين الكل **قوله** وانما لا يتوسع
في تسمية الشيء الذي هو مشترك المعنوي باحد قسميه الذي هو المتواطؤ في ذلك المتواطؤ والراد
المشترك معنى **قوله** وقيل ما يطين دفع من جانب ما في الاشتراك لما ينشك في المتشبهين من
المشركات **قوله** كمال بغير فائدة ممنوع اذ يعا يقع البيان بالمجموع او يشمل الابهام في التفسير
على زيادة بلاغته كما يقرر علماء المعاني المترا في **قوله** وما يطين منه اي من الشراذف فهو
من اختلاف الذات والصفة بان يكون احد اللفظين موضوعا لتعيين الذات والاخر لصفة
الذات كالانسان والناطق او اختلاف الصفات كالنفس والكتاب والصفة وصفة الصفة
كالمتكلم والقصيدة او الذات وصفة الصفة كالانسان والقصيدة او الجزء وصفة
الصفة واختال ذلك **قوله** للروى وهو حرف الاخير من القافية والقافية اخر كلمة البيت
وقيل من اخر حروف البيت الى اول ساكن قبله مع التبرك الذي قبل الساكن وقيل
مع الحرف الذي قبل الساكن وبالحمل قد يكون الروى فهو كذا في قصيد اسد وول
لكن لا ضرورة في تفسير الروى بالقافية عما في اكثر النسخ ولا حاجة الى عطفها با وعليه عا

المعنى

قوله نم

قوله

في بيان

في بيان ما هو المشترك في اللفظ واللفظ في اللفظ

مطلوب على بلفظ وجب صححه ذلك الامر ان عند كونه مدلولاً للفظ الثاني لان
المركب من عوارض المعاني الحقيقية والحاز **ح** الغرض بعرف الحقيقة والحاز
يعني ان الغرض من صوره **المشكلة** بتقريرها والافعال تشمل المظهر على مباحث احكام
وقية اشارة الى المشكلة وان كان عبارة عن افادة البصيرة بآثارها ولا تشمل
على افادة البصيرات **ح** الحقيقة في اللغة ذات الشيء ولا خفاء في ان هذا ليس
وضعه الاول لان حقيقة فعله على ما عول على ما عول في الفريضة
وانما اطلق على ذات الشيء لكونها ثابتة لازمة لكنه يقتضي اثر الامدى في الاحكام
وهو لا نسب لما ان اللفظ بالنسبة الى معناه الموضوع له بجزءه ذات الشيء وحقيقته
وبالنسبة الى الغير غير العارض **ح** **قوله** اي بحسب وضع اوله يعني ان الاستعمال يكون
باعتباره وبالنظر الى الاجل فاستعمال اللفظ في الصلوة في الاركان المحصورة
يجاز لا يشتملها على الاعمال **ح** باعتبار حسنة اللفظ الموضوع له بعد من كسفي في الجاز
بالعلم والمقصود نوعها وانما عيار وضعه لثان في استعماله على الدعاء مع ملاحظه
وضعه السابق في الدعاء واعباراً بما سجد بينهما عند من شرط في افراد الحازات
السماع من اهل الوضوء واخر يقول ملحوظ فيه وضع سابق على اذاعته في اللغة
الى مع آخر ملاحظه لعدم ملاحظه الوضع السابق فاستعمل اللفظ **ح** وضع
صوابه في الجاهل وان لم يكن اوله على الاطلاق وبهذا الاعتبار يدخل في التوقيف انواع
الحاوي في المشرك الذي علم تاخر وضعه لانه اوله بالنسبة الى عبارة الا انه يشك
بالحقيقة الى لا يكون لها وضع اصلي الا بالاشراك ولا بالحاز اللهم الا ان سال اوله
بالنسبة الى وضع الحازي على طرف الغرض والاعتبار ولا خفي ما فيه واعلم ان الامدى
فتر الحقيقة باللفظ المستعمل فيما وضع اوله في اصطلاح النحاة **ح** ثم ان المصنوع
في اصطلاح النحاة بناء على اشتهار ان قد اختلفت مراد من يعرف الامور التي
تختلف باحلال الاضافات ولا اعتبار خصوصاً عند تعليق الحكم بالمشق فصار
المعنى ان اللفظ المستعمل في الموضوع له من حيث ان موضوعه له وظاهر ان الحاز
ليس كذلك على المذهب الصحيح وان حمل اطلاق الوضع على الموضوع له شائع
في كلام المصنف كما ذكره العناني من ان لو ارد بالوضع الموضوع له لزم خلاف
الظاهر ولا وجه الى زياده فقل اصطلاح النحاة كلام قليل الحدوى نعم لو قيل
ان اذ ارد بالوضع الموضوع وكان قد اصطلاح النحاة مذكوراً او مقدر

الحاز
الحقيقة
صدر
ح

اعبار وضع اوله

لما

لم يبق

لم يبق لقوله اولاً فاداه اصلاً كان **ح** **قوله** لان قولنا الحقيقة في اللفظ المستعمل
فيما وضع له في اصطلاح النحاة جامع مانع لا يخيار عليه اللهم الا ان يفقد على التعريف
على ان من شرط النقل في افراد الحازات وحملها موضوعه في معانيها بآثارها فوي
الان ان ارد الوضع الشرح كغير من الحازات لان جمع المبركات وكثير من الافعال على
المتن والمجموع والمصغر والمنسوب وبالحمل كما يكون دلالة حسب الحقيقة دون المادي **ح** **قوله**
موضوعه بالنوع دون الشخص وان ارد بطلان الوضوء اعلم من الشخص والنوع لم يخرج
الحاز عن التعريف لما ان موضوعه بالنوع وحوار يطلب من شرفنا للسعي في فصل حكم العام
قوله واعلم ان تعريفه هذا صريح بذلك لان الامدى عرّف كلامه من الاقسام على حدة
فتقال الحقيقة للقول في اللفظ المستعمل فيما وضع له اوله في اللغة والشرع هي اللفظ
المستعمل فيما وضع له اوله في الشرع وهكذا العرفية ثم قال وان علمنا فاضاه اللفظ المستعمل
فيما وضع له اوله اصطلاح الذي به النحاة ولما لم يكن المصنف هذا القيد كان مظهر ان
اختصاص تعريفه باللفظ الا ان الشارح قد فرغ عما يزدل هذا الوجه ويضع الكمال **ح**
الثاني الحازان الذي الثاني والحاز كان الاستدلال بلفظي عما هي بعض الشيء والحاز في
الاصطلاح اللفظ المستعمل في غيره وضع اوله على وجه يصح اي حسب وضع اوله لا يجوز
المناسبات كما صور اي الاكثر او موضع ثان ملحوظ فيه الوضع السابق كما صور اي بعض
على المذهبين خلافاً لما اذا قل هو اللفظ المستعمل في غيره وضع اوله لعلقه فانه لا يصح الا على
مذهب الاكثرين والحاصل ان قولنا عما وجه اعم من قولنا لعلقه فان قيل قد يكون الحقيقة
مستعملة حسب وضعه لا يكون اوله لا مطلقاً ولا بالاضافة الى وضع آخر كما لا يعلم المصنف ان
لا تصور لها حازات مثل جعفر فلا يكتفي في اوله الوضع ان يكون له ثان حسب الغرض والتقدير
على ان مثل هذه الاعمال يجوز ان يستعمل في حرة الموضوع له اوله لا ضرورة هذا وقد صرح الامدى
في الاحكام ان الحقيقة والحاز مشتركان في اصناف اقسام الاعمال بها كبريد وعمر وبقوله
ارادوا حقيقة والحاز اللغويين عما يشعرون احتجاجة والا فهو مشكك **ح** **قوله** والافعال وضع حد
او غير متعبد لانه ان عين بارا والمفعول الحازي موضع حد والافعال ولا فهم منه لعدم السلي
فلا دلالة **ح** **قوله** وضع اتصال ما الى العلاقة بعلق ما لللفظ الحازي باللفظ الحقيقي اعم من ان
يكون اتصالاً وانضماماً بين الذاتين كما في الحاوره او غيرهما في البواقي **ح** **قوله** ولا
يكون اي الصفة المنسوبة لها هي الموضوع للسئل الدهن من اللفظ المعنى الاخر اعني
غير الموضوع له باعتبار صور تلك الصفة ولا خفي ان محذوراً لا يجوز ان يكون اللفظ المعنى

تطابق الوضع النوعي

حلی
۶

726

五

اقتصاره

951

فتوى الاب ح

بينا وجه اللفظ المطلق لكونه اسما للتقسيم الاول من التعيين **قوله** بان محرم
 اهل الفريضة باسمه بان يقول هذا جازا ووجه بان يقول هذا مستعمل في غير
 وضع اول او بخاصته مثل ان يقول هذا مشروط بالقرينة او بغيره بغيره او نحو
 ذلك من الخواص والعلاقات التي يستعمل الملاحق منها الى كونها محازا من غير طلب
 وكسب **قوله** ومنها النوع في نفس الامر عن المعنى المستعمل فيه علامة كون اللفظ
 جازا وعدم صحته علامة كونه حقيقة وقد ينشأ الامر لانه ربما يصح اللفظ لصفة
 واللفظ حقيقة كما في قولنا زيد ليس بانسان ويشكل هذا بالجاز المستعمل في
 الجواز او الملازم الجواز كالانسان بلغة الناطق او الكاتب عما يقال ما ز يد
 باسان ويراد في خواص الانسانية بان عدم صحة اللفظ لتحقيقه **قوله** ولا حقيقة
 اي العلم بانه ليس من المعاني الحقيقية فلا يحصل العلم بانه ليس بشيء منها وقد ثبت
 لان غايته الاستلزام دون التوقف للقطع بانه يصح العلم بان لا انسان ليس بشيء
 من المعاني الحقيقية للامر وان لم يعلم استعماله بغيره فضلا عن ان يكون جازا **قوله**
 ووروده اي ورود هذا الاعتراض على الحقيقة يظهر لكون الدور مرتبة فان عدم
 صحة النفي في نفس الامر انما يعلم اذا علم ان اللفظ حقيقة حقيقة او بغيره بغيره
 بخلاف الجاز فان العلم بصحة النفي يتوقف على العلم بكونه ليس بشيء من معانيه وهو
 يتوقف على العلم بكونه محازا **قوله** وقد حار عن هذا الاعتراض بوجهين احدهما
 لما علم ان المراد من سلب كل ما هو معناه حقيقة وان سلب بعض المعاني غير مفيد
 بل هو كاف في سلب المطلوب لا ما اذا وجدنا اللفظ مستعملا في شيء ليس من افراد معنى
 جميع ذلك اللفظ علمنا ان ذلك اللفظ محارفة او لو كان جميعه لكان لذلك اللفظ
 مع اخره من افراد علمهم الاستراكل وهو خلاف الاصل والالزام الدور لان
 العلم بانه ليس بعض المعاني الحقيقية لا سوفي على العلم بكون اللفظ محازا واحد كوا
 ان يكون بعضا اخر خلاف سلب كل المعاني ما لا يمكن بدون العلم بان اللفظ ليس
 موضوع له اصلا وانما انما ذكرت من لزوم الدور على عدم برهانه انما يصح فيها
 فيما اطلق لفظ على معنى ولم يعلم انه حقيقة فانه محارفا اذا علم اللفظ المستعمل في معنى
 جميعه ومع محارفي ولم يعلم انها المراد في هذا المقام كقوله القرينة وهي نفس المعنى
 الحقيقة عن المورد اي الخلق الذي ورد فيه الكلام يدل على ان المورد هو المعنى المحارفي
 فعلم بذلك ان اللفظ محارف وليس المراد بالمورد هو المعنى المحارفي ليرد الاعتراض

يعني ان صحة النفي المعنى
 الحقيقة للفظ عند
 الاستدلال في نفس الامر

انما يتحقق اذا علم ان
 اللفظ فيما
 استعمل فيه محارفا
 لو لم يعلم ذلك لجاز
 ان يكون حقيقيا ايضا
 من المعاني الحقيقية

اذا

بانا

باننا اذا لم يعرف المراد كيف يمكننا سلب المعنى الحقيقة عنه او انما اذا قيل طالع البدر
 علمنا من ثبوت اللفظ في هذه المقام ان سأل الطالع ليس هو القمر علم ان المراد انسان
 كما في قوله الحسن واليهما ولا يخفى ان هذا بالقرينة اسبغ عليه باللفظ **قوله** بان لا يتبادر
 اي فعلام الحقيقة ان يبادر غير المعنى المستعمل فيه لولا القرينة الدالة على ان المراد عنه
 ان هذه علامة مطردة منعكسة اذ يتبادر بالقرينة علامة الجاز وعدم علامة الحقيقة **قوله**
 الاعراض عن تعينه على ما ذكره الامرين في الاحكام ونسبه الشارحون ان هذه العلامة تنقص
 بالمشرك فانه حقيقة في حد لولا انه مع عدم تبادر شيء منها عند الاطلاق واجل الامرين
 بانه ان كان لفظ المدلولات على العموم فلا اشكال وان كان لو ادعى سلب البدر وهو حقيقة
 لا في المعنى بل في اللفظ الحقيقة اي الاحكام لا يتبادر وغير المتبادر انما ليس حقيقة فلا اشكال
 وادعى غير علمه المص بانه يكون متواطيا اي مشتركا معنويا لان له معنوا واحدا متواترا
 المعنوية فلا يكون مشتركا لفظيا ولما كان اهل الاعراض فاعلم ان هذا على علم الجاز فطاهر واما
 علامة الحقيقة فلان العلامة لا تخفى لعلها عدل الشارح المحقق عن هذا المقرر الى ان المراد
 الاعراض بالمشرك المستعمل في معناه الجازي كاللفظ فيما نشأ بنفسه فانه حقيقة علامة الجاز
 الحقيقة اي عدم تبادر اللفظ ولا حقيقة وجوب توجه الحوارث عن عدم تبادر اللفظ عند الاطلاق
 بل بتبادر الواحد الدار في نفسه المص بانه لو تبادر غيره الذي هو الواحد الدار ابراهيم المص
 لا على التعيين بل لم يزل ان يكون محارفا في المعنى معنويا غير المعنى وصحة متواطيا اي مشتركا معنويا
 لا لفظيا فاحار الشارح عن هذا اللفظ بان المراد تبادر اللفظ على انه مراد اللفظ مستعمل فيه
 لا على معنى مجرد الظهور بالبال وانه لا يلزم كون المشرك محارفا في المعنى واما يلزم لو كان تبادر
 للاحاد الدار على مراد واللفظ موضوع له مستعمل فيه وليس كذلك بل معلوم عند الاطلاق
 ان المراد احدها بغيره واللفظ مستعمل فيه وان لم يعلم باللفظ لان اللفظ حيا
 لهذا بالانفراد ولذلك الاسود قال لعلم بان المراد بالمشرك احد المعنيتين بعد كافي
 كون المتبادر على لفظ اسم الفعل لا المعنى المستعمل لم يبادر معناه كونه مراد اللفظ
 بوجه الخطور فقط وادعى صدق على المعنيتين بانه المتبادر لا يبادر اللفظ على وجه
 الارادة كان حقيقة لا محارفا لا يبادر بصدق بغير حوارث الاعراض لان احد
 المعنيتين لا على التعيين لا يتبادر على الوجه الذي يصح ان يكون علامة لكونه بالمشرك
 بل لا يبادر احد المعنيتين بل محارفا لا بالامور القرينة لتبادر غيره الذي هو واحد المعنيتين
 بعينه على انه مراد وان لم يعلم بالتعريف هذا المحقق ارشاد الى اصله الجواز

قوله

بالعلامات

ذكر عند الاطلاق
 الجازي المشرك المستعمل في
 احده معنيتين على التعيين

المعنى الذي يتبادر عنه
 الذي هو واحد المعنيتين
 عند الاطلاق غير المحارز
 لان غير المعنيتين

يكون الجواز وهو على المعطى المقتضى من ما ذكرته سابقا وهو ما ذكره في **مقالة**
 ومنها عدم اطرافه ظاهر الصارفة ان عدم الاطراف هو ان يستعمل المعطى الجازم في محل
 يخصه وجوده في تلك المعلقة كالخلة تطلق على الانسان لطوله ولا تطلق على طول اخر غير الانسان
 فلهذا لا وجه لقوله يقول لسائر القرب ولا يقول اسال الساط الا ان يريد ان الجازم
 في القضية التوكيدية اخذ القاع السوال على القرب بناء على ان السوال لا هلهيا مع ان لا يصح انما
 على الساط كان يقول اسال الساط اذا اجازة سوالي اهله وبنه واستغنى عن بيان
 او يريد عدم الاطراف وان يستعمل المعطى في علاقة ولا يستعمل في تلك اللفظ او لفظ
 آخر في معنى صحيح وجوده في تلك العلاقة كالقرب يستعمل لا هلهيا للمجته ولا يستعمل الساط لا هله
 مع وجود المجته والراد في **مقالة** الجازم ولا يستعمل في تلك المجته مع الجازمة **مقالة**
 ولا عكس وقد ذكر بعض الشارحين ان هذا لا يصح في هذه العلامة ما راها عن عكس
 وليس ينبغي ان من شروط العلاقة **مقالة** الاطراف واما الانعكاس فقد يكون كما في
 الاولين وقد لا يكون كقوله وتفصلهم ان المعطى ليس الجازم عكس الحقيقة كما يكون لنا
 كما عرفت من جازم ان ليس كل خارج مظهر فاسا والشارح المحقق الى ان لا حاشية الى
 هذه المكلفات بل بعضها ان لا عكس لهذه العلامة وانما كانت حيث اذا استعملت السعي
 الجازم ولزم من الجواز ان لا يوجد في عدم الاطراف **مقالة** الا عكس لقدره
 ان عدم الاطراف لا يصح علاقه للجواز لعدم بعض الجاهل كالسعي للانسان الجواز
 والفاضل للانسان العالم والقارورة للزجاج الخ استغنى عنها الماتعات فان اجاب
 بان علامة عدم الاطراف من غير مانع وهذا غير صحيح هذه العلامة لوجود المانع
 فلما قلنا ان الدور يمانع على ما في بعض الشروح ان العلم بان عدم الاطراف ليس مانع
 لا يعلم الا ما يعلم بان جازم هو علم جازم بل كان دورا على ما ذكره العلامة ان عدم
 الاطراف لا يكون الا مانع من الاطراف لان موجبات الاطراف وهو العلاقة المحقق والمانع
 ليس هو العقل وهو شرط ولا الشرع الا للفظ الذي لا ينفك عنه فيكون هو العقل
 العلم يكون جازما او معارضا اخر موجبات عدم الاطراف وليس هو الشرع ولا اللفظ ولا العقل
 بل هو العلم يكون جازما او معارضا واما ان يكون في هذه السانين دليل على ان العلم بعدم
 الاطراف على العلم يكون جازما او معارضا في العلم المحقق الى ان عدم الاطراف لا بد ان يكون
 لوجود المانع عن الاطراف او لعدم بعض الاطراف واذ افرغ من عدم المانع بعض ان
 يكون لعدم المحقق ومقتضى من الارادة على الاطراف في هو الوضع لا عكس لما ان المعطى

لوجود العلاقة لم لا يجوز
 استعماله في محل آخر

للمزادة للجواز

في سائر المقالات
 في سائر المقالات
 في سائر المقالات

الجازم

في الواقع

في الواقع اما الوضع واما العلاقة ولما حكم بعدم الاطراف الجازم من غير مانع لزم اخراج
 العلاقة من اقسامها الصلي لان من ضرورة المعطى للتعريف عليه عند عدم المانع واذ القدر
 ان المعطى هو الوضع لا عكس لزم ان يعلم ان المعطى موضوع المعطى مع اعتباره لا يوجد في محل
 اخر ليعلم ان لا يصح ارادة ذلك الاخر على الاطراف لعدم الاطراف واما يعلم بعدم الوضع المعطى
 المعطى فيه لم يعلم عدم الوضع له وجه لعدم الاطراف كان دورا ولا يلزم ذلك عند ترك
 التمسك بعدم المانع لزم ان يعلم عدم الاطراف بالعلم بالمانع وجميع هذه الحقيقة على
 ما تقر في العلوم المحكمة من ان هذا الصبي ما علم به ولا يجوز ان يعلم الاطراف ولا يعلم
 منه فلما قال في هذا ان الصبي ما علم به ان العواد يكون عدم الاطراف ملاءمة الجازم اذا
 استعمل المعطى في بيان عامه وتروى في ان جملة احواله ووجه ان لا يستعمل في شيء
 اخر مع وجود ذلك المعطى علميا ان في ذلك الشيء جازم وان لم يكن موضوع لذلك المعطى
 ولا يجوز استعماله في غيره الاخر ولا يلزم الدور لان عدم الاطراف قد يعلم بالعلم او الاستقراء
 او خودك ولا بد من بعض الصور المذكورة لا بالما ووجه ان لا يطلعون السعي والفاضل
 على الله في جواز النحل والحمل فيكون التاميل زاد علمه على فرد من نوعه وكذا
 القارورة لمقر الماتعات مطلقا مع خصوصية كونه من الزجاج **مقالة** ووجه لا لغير اشارته
 الى وجه اعراض الشارح العلامة بان الاحتمال في الجمع لا يدل على الجواز ان يكون الاخل
 المسح كالقيد ان يعود الخشب والاعواد يعود اللب وهو ذلك ان اختلاف الجمع يدل على
 ان اللفظ ليس متواطفا في المعنى وهو شرط وقد علم كونه حقيقة في احد المعنيين انما قاي
 معلوم لكن في الاخر عازا لزم الاشتراك وهو خلاف الاصل فان قيل فلا اثر لاختلاف
 الجمع بل كل لفظ علم كونه حقيقة في معنى فاذ **مقالة** مع اخر محل على الجازم في الاصل
 فلما هذا ايضا لئلا عيا الجازم واما العلامة من الجمع عا خلا في الجمع اذ لم يعرف ان ليس
 عتوا ولا في الجواز **مقالة** ومعنى ان لا يصح في جميع الامور عي العقل لفظ او امر الذي هو
 وجه الامر موضوع القول الذي لفظ الامر حقيقة في الاصل **مقالة** الجواز والحركة الظاهر
 ان من قبل الامور المعارة الحسنة كطمار المنفعة ورد الشاقي والمحمون على ان يستعمل في
 معناه الموضوع له واما الجواز ولا مسافرة في اياته بالعلم لاجل ما لهما من المعاني حدث
 حيلة جازم مع العلم في الصورة الوجه الشبيه بعبارة الاصل **مقالة** ووجه ان يكون اطلاق واحد
 مبيته في اساره الى ان المشاكل من قبل الجازم وان المعطى الجازم انما يصح اللفظ نظرا
 الى الوضع النوعي وحسن العلاقة في عمار المشاكل بشكل اد لا يظهر من الطبع والخطا في علاقة

علمنا ان السعي ليس للعواد مطلقا
 والفاضل للعلم مطلقا بل في خصوصية

بله

موضوعا للنسب الحقيقي مجازا عن النسب العادي مع انه لا يصح فيما استدل به المصدر
بل قد حذر عنه عالى لما اختلف عليه علماء اللسان من ان الفعل لا يدل الا على الحدث
والزمان من غير ذلك لان كسب الموضوع على ان فاعله يلزم ان يكون قادرا او غير قادر
امسحا حقيقيا او غير حقيقى وقد اقام الشيخ عبد القاهر على ذلك اذ له كثيرة وتعد الامام
الرازي والسكاكي على ان النسب الحقيقي لجميع لواجرى على طاهره لزم ان يكون في الافعال
المستندة الى غير الخالق مجازا باعتبار المستند او الامساك على ما اقرى بعض الشارحين
على الشيخ عبد القاهر من انه ذهب الى ان الامساك في حوطة تحت الشمس وموضع في بحر حار
الذات ان التاويل في الريح ان كان كحل حار عن القادر والخارج على ما فهم بعض
القاصرين من كلام السكاكي فليس عسقم للقطع بان المراد بالمتن في قولهم اظفار
المتن هو ضعف الموت لا السبع ونقص السكاكي بان المراد بالمفظة السبع بادعاء
الشفقة لها وان اراد ان يشبه بالقادر الخمار ويصور صورته كما استدل به المستند
الى القادر الخمار على ما سطر كلام السكاكي لم يكن هذا مقنيا عن القول يكون
الامساك حار بالان حو الاسات مثلا ان سند الى القادر دون الزمان
المشبه بالقادر المتصور بصورته وكذا ان حمل الاستعار بالكتابة هو ان
المشبه المذكور بطريق الكفاية وادراد اللوازم دون المصريح به يكون
قولا اظفار المتن كمر لا قولها اظفار السبع حار عن المتن لان الامساك
يكون الى الريح فيعبر الى التاويل والراح ان حوله وهو قول صاحب المعاني
ان من الامساك المتن المتن سخي ان يكون من هو القام والصوار الاستعاره
بالكتابة وحملها على المعنى المفوس مع ان ذلك كحل لا حقيق غلط على غلط
لا انها اسم لنوع مخصوص من الاسعار لا لعدم عند الاطلاق سواء وصح
دكن فليس قول صاحب المعاني ان اسعاره كحسب استعاره بالكتابة
ولو كان هذه الاسعار بالكتابة مع التمسك كما اظفار المتن لان اهون
لكن صاحب المعاني قد حذر بانه لا يحسب ههنا وان الاناث امر محقق لا كحل
واما تمسكه بقوله صحتها الخزرجية حو هفت تمنع على ان السكاكي لما حذر
الاسعار الشفه الى الاصلية لم يحل صحتها اسعاره ولزم جعل الحو هفت
اسعاره بالكتابة عن الحو هفت والعام صحتها عليه فبرهنا حذر به في قوله
نقير بهم لهذه ميات فان حمل كسف بصور التاويل في المستند الذي هو المستند

فما اذا كان

فما اذا كان احدها او كلاهما حارا اصل الى الارض شباب الزمان ومعلوم ان ليس
الا حار حارا عن لفظ البيت كحل مجازا في النسب العادي ولا الشباب مجازا عن لفظ
الريح كحل اسعاره بالكتابة عن القادر الخمار فلما وجه ان كحل الا حار مجازا عن النسب
العادي في الاسات والشباب اسعاره بالكتابة عن القادر الخمار ساول حوله في لفظ
الريح هذا ومن بطر في كلام الشيخ عبد القاهر والامام الرازي علم ان لم يخالف الشيخ
اصلا ولم يزد على سبيل كلامه انهما اتفاقا على ان ليس ههنا حار وضع اصلا لامي المقود
ولا في المركب بل على ان اسند الفعل الى ما ينعى الفعل اسنادا له شيئا بالاعمال
الحقيقه ولما كان ذكر النسب موهما ان يكون ههنا حار وضعي علاقه المشابهة في الريح
ازال الهم فقال هذا النسب ليس هو النسب الذي ثابا لكان وكان ونحوها بل هي
عنايه عن حذر اعوها في اعطاء الريح حكم القادر والخمار كما قالوا اسببه ما يليق بمرجعها
للام ونقص الخمر والعجب في كماله من الشارح مع احاطة لفظه واطلاعه على اقوال العلماء
كفى في هذا المقام واخطا في تقرير اقوال الامام العظام **موله** عن اسد الامتثال وقواعد
الحجاز اساره الى ان المراد ان الحار في نفسه قد شغل على هذه الفوائد وعلمه عن ذلك
التماسد فعند التردد الحمل عليه اولى وليس المراد ان اللفظ المتردد قد شغل على ذلك
موله من صمد او بعض طاهر كلام الص ان يري ان اللفظ قد يكون مشترك بين الضدين
كالجئون للاسفر والاسود والقرى للطهر والحض او النقصان للهدوء والا حار حار
ما اذا اطلق او اردا حدها فهم الاخر يتحمل قرينة فقد فهم ما هو من غاية البعد من المراد
كما اذا فهم من قوله ثمة ثمة ثمة الجيف والمراد الا طهار ومن قوله ثمة واذا حلت فاصطادوا
التمهيد والمراد الا باحة اي حوار الفعل على ما ذكر في التيق من ان مع قولهم الا حار
للا باحة ان مدلوله جواز الفعل وانما جواز التركل حكم الاصل خلافا للحار فانه
لما بعد فهم غير المراد لا موقد الى مستبعد بل بما سبب ما بين الضدين من العلاقة
حتى ان اطلاق اسم الضد على الضد لا يكون الا بتميزيل الضاد حوله بالناسب لمشاكله
او تميزا او تميزا ولا يتم تحقيق وضع اللفظ للنقضيين بل التحقيق من ان الشارحين انما
فرضوه لفظ التيقن اذا جعل لكل من الايجاب والسلب اللفظ المشترك في قول الشارح
الحقق تأدية المشترك الى تيقن المراد بوجه لا يفتقر الى وضع للنقضيين وصورة قد
بغال لا يطلع في القرى ويراد الحوض كحل على الطهر سوهم موزنه ويقيم حوار التعلق
الحوض وهو تيقن المراد اعني التحريم او وجوده وصورة المراد وجهناه على ما نقرر

البيان

مطلوب حقا الشارح

في العربية من ان النسخ الكلام يرجح الى القيد وينقد صوت اصيل الحكم في مقابلة حتى
 كانه قبل لا يطلق في الظاهر بل في الخفي حوازا او وجوبا او في الاصول من ان النسخ
 عن النسخ يعلم الامر بصدقه لا بان يوجد عند النطق على الاطلاق ليكون صور امثال
 والكلف غير الطلاق بل بان جعل البطون في الخفي ضد البطون في الظاهر نظرا
 الى القيد فلهذا قبل طلق في الخفي فان حمل الامر على الاضافة اي الحواجز فيقضي المراد
 او على الاضافة فيضد واما ما يقال من ان المراد انهم الحواجز اذ قبل لا يطلق في القيد
 والوجود اذ قبل طلوع القيد فليس عسهم عما لا يخفى **قوله** ويكون النسخ ذكر هذه
 الوجوه بلفظ المضارع تنبها على انها قد تكون وقد لا تكون خلافا للاغلبية فلها مستقر
 وفي بعض النسخ فيكون بالفاء وليس عسهم اذ لا معنى ليعبر هذه الوجوه على الاغلبية
 مع حاقه من الاجمال يتكفى حواجز الحجاز وما شذز الى مصر في آخر الكلام من ان هذه
 وجوه اخر مضافه للاغلبية ثم الشارح لم يعرض هذه لذكر كونه او جزو ذكره عند
 بيان حرمان الوجوه في المشرک ولم يسن ان النسخ من البلاغة او المبالغة الا ان حمل
 الاوقف للنسخ يقتضي ان يكون هذا من المبالغة لئلا يسكن وما عاين الاوقف ذكره من
 ان المشرک ايضا قد يكون النسخ اذ اوقفه المقام الاجمال مشعرا به من المبالغة **قوله** لثقل
 2 الحصة كالحقيقة للامهية او عذوبة في الحجاز كالروضة للقيمة **قوله** لزيادة سان كالام
 للثبات لكونه غير ذي النسخ بالهبة او بغيره كالشعر للثبات **قوله** لثقل
 النسخ حواجز كثر في اذ او قفا في او آخر القرائن **قوله** اخذت للاشهاد اذ هم هذا من
 الخفي بالطباق والاحسن في حال قول الشاعر لا تحبني يا شمس من رجل فحك المشرک براس
 فيكي فالمشرک والحارجه سواء ومع ذلك فالاولى في هذا المقام التمثيل بالبيت لان الادب
 ليس محارا في القيد بل صار حصة لهم الا ان معتر اصيل اللغة والشارح حمل المقابلة
 اسم المبالغة وما لحق بها والمطابقة اسم المبالغة وخوها ولا اري لتغير اصطلاح
 القوم **قوله** سباع مبع على نابل والا فالواحد سبعة سواء كان البركة وضيقا
 او اضافيا **قوله** ومنها الامساق منه اي المشرک بالمعنى من اقرئت اذا حاضرت او
 ظهرت خلافا للحجاز فانه ولا سبق منه كالا موعى الطلح مشعرا من الامر والمأمور ووجهها
 خلافا للامر عي الفعل محارا فان قيل ان كان الاسم صالحا فالامساق سابع مشعرا
 كان او محارا كسطن وناطق من النسخ على الدلالة محازا والا فلا امساق اصلا حتى
 ان الامر عي الفعل والضمان لو كان حصة ايضا لم **قوله** وان حمل الحواجز والمخرج والمصغر

وهذا التقدير كافي
 2 التمسك 2

ان
 على الاوقف
 2
 البلاغة 6

ما نورد مع النسخ ما مثاله
 اذ احمل على آخر صبح
 كما في قوله نفع الشمس والقمر
 كسنان والنجم والسحر سحران
 او حازي كالحام 4

بلخ

مشقا

شعرا هو شامخ بلا تفرقة فلما المراد ان الاسم الصالح للاشفاق قد شمل محارا
 فلا يسمونه كما في قولنا رجل عدل واما في افعال وادبا ووقته نظير **قوله** والحجاز يجب
 فيه وضمان ومنع النسخ الحقيقي وقضه النسخ الحجازي بالشخص عند من لا يكتفي بالمبالغة
 وبالنسخ عند من يكتفي بالانسخ الاكتفاء وهو انه لا يشرط السماع واما اعتبار نوع العلاقة
 وتجويز الحجاز بها فالحال لا بد منه بالاتفاق **قوله** وعن الفيلسوف ينبغي ان يكون من قبيل
 عتقها تنبها وما يورد ان سلافة عن الفيلسوف لا معنى للاستقراء عن الفيلسوف
 والاختصاص اليه **قوله** سامة مع ان المشرک قد يكون النسخ اي النسخ بالمقام كما اذا
 اقصى المقام الاجمال والابهام مثل اسر العرس دون ان يقول الذهب والفضة والتمر
 وقد تكون اوجز كالعرس بالنسخ الى الحاسوس وقد يكون اوفق بالطبع لكونه اعدل
 على اللسان كاللث من العصفور مع امشركم بنو نصر حرر عن الاشكال او بالمقام
 كما اذا اقصى الاجمال ولا يخفى ان هذا معن عن فهم كمال النسخ بالمعنى الذي ذكره الشارح
 فالاولى ان يحمل من المبالغة فان قيل المبالغة هي ان يكون النسخ كونه انا ووجزا ووفق
 من الحجاز لان الكلام فيه فلما لم يقصود ان المشرک قد يكون النسخ مبالغة عن غيره في الجملة
 كما ينبغي ان يلتزم في الحجاز اذ قد يكون النسخ من غير ان لم يكن مشركا دعيا هذا هو قول
 اذ قد حصل اي التوصل الى انواع المبالغة بالمشرک دون الحجاز وبادء على المقصود **قوله**
 بجملة كالقوله وهو المراد الكلام لنفسه مثل ان يقول اسرني عنك يا ايها المأمور وهو ان
 يذكر لفظ لا معناني قريته بعدد ويرا اذ العبد كما اذ العن حضور بعض العبد
 عيول الوقر فيقول اقم العرس فان المولى حاضر ولو قلت الموضع في النسخ او البصر
 المقتضى ان حضوره بالحجاز او بالكون اذ النسخ من الشارة من الحق بالحقيقة فان قيل
 المدعى ان الامور المذكورة في قوله قد يكون النسخ الى الاخر مما مشرک في المشرک الحجاز في المعارضة
 1 نوع النسخ فلا وجه للاقتضاء على مثل الوجوه والابهام عالم يذكر في الحجاز والكلوت عما ذكره
 بالمشرك من المعاملة والمطابقة والمخالف والروى بالمقابلة كقول من قال خشنا خرس خباركم
 نسخة بل كقول الشاعر وما انزل لا انشاء ان الجنة قد شاع على من الزمان قدما وكذا قوله
 فعلت خيوني والفيانتيك معا فكل كثير في الرجال قليل اذ احطنا الاعلام المقبول من
 فصل المشرک والمطابقة كقولك كلما خربت له ملاح خربت في الارض ملاحا ولو قلت خربت
 لم يكن طابق وقد ظهر والحال من ذلك وجبة راحة خلافا لروى من غلبت
 وليست دون اسر فلما ان اسر مجرد التوصل الى انواع النسخ من غير نظر الى خصوصيات
 2 كما في بعض اسر فلما ان اسر

الحجاز الوطيقين
 لا لا حاز هنا في المرد على
 فذلك لا بأس لفظ المصدر 2 خلا
 للامساق منه سواء كان ذلك
 لظهور الحجاز او الوضع او الاخر
 منه 5

وان الماسر هو ان يبتس كونه
 النسخ وادجز او من الحجاز
 لاس لفظ آخر مراد في المشرک
 2 بعض المعاني عما ذهب
 اليه الشارح 4

تخصيص
 نوع النسخ فلا وجه للاقتضاء على مثل الوجوه والابهام عالم يذكر في الحجاز والكلوت عما ذكره
 بالمشرك من المعاملة والمطابقة والمخالف والروى بالمقابلة كقول من قال خشنا خرس خباركم
 نسخة بل كقول الشاعر وما انزل لا انشاء ان الجنة قد شاع على من الزمان قدما وكذا قوله
 فعلت خيوني والفيانتيك معا فكل كثير في الرجال قليل اذ احطنا الاعلام المقبول من
 فصل المشرک والمطابقة كقولك كلما خربت له ملاح خربت في الارض ملاحا ولو قلت خربت
 لم يكن طابق وقد ظهر والحال من ذلك وجبة راحة خلافا لروى من غلبت
 وليست دون اسر فلما ان اسر مجرد التوصل الى انواع النسخ من غير نظر الى خصوصيات
 2 كما في بعض اسر فلما ان اسر

فرف الخطة
والمتن

طه ساجده الاربعمائة المقتولة

۲۲

والاصول ومن تخاطب باصطلاحهم يحمل على المعاني الشرعية وفافا واما في كلام الشارع
فيعتد بما يحمل عليها وعند القاضي على ما فيها اللغوية وبعد تحرير على النزاع ينبغي ان يعلم
ان الاقدم في الاحكام والامام في الحصول لم يدكروا سوى مذهبي ابي حنيفة واسات
كونها حقايق شرعية ونسب كل منها الى المقتول مع تحرير الامد بنسبته الى الفتا وايضا
وتأثيرا في ذلك ونسب كل منها الى القاضي وكلام المتن يوافق ذلك ولما كان في كلامهم
ما يشتركان هناك مذهبا ثالثا حيث قال بعد تقرير المذهبين والحق انها جازات اشتهرت
لاموضوعات معتدلة نفا الشارع لانه مذهب القاضي بعينه عما يقتضيه على النزاع
وهذا الخلق حجة لو وافق ادلة الفريقين **قوله** وان بعد خبرك يعني ان في كلامهم وجهي رد
الاعتراض الثاني نظرا اما الاول فلان قوله فذاك معنى الحقيقة الشرعية ليس يستقيم واما
بمعنى لو كان ذلك بوضع الشارع وتعيينه بل اقربية والا فلا نزاع في انها بعد القلبية ولا اشتهار
حقائق حسب عرف اهل الشرع لا الشارع واما الثاني فلان قوله لو كانت جازات لغوية لما
فرقت الا بقربية انما يصح لولم تحرر بالقلبية حقايق عرفية خاصة اعني عرف اهل الشرع
ولم يكن حقايق شرعية **قوله** معناه طلاق الارام اي لانهم انها لم يفهم لنا ولم يشك اليها
عناد الامراء انهم لم يسلموا بطريق السوابق والاحاد بل بطريق التردد والنسب بالقرائن
وان عني بالنتيجه والنقل التبرع بوضع اللفظ للمعنى من غير اعتبار التردد بل بقرائن
فلا نسلم لزوم التعيين والنقل للمعنى ثم لا يجوز الاكتفاء بطريق التردد **قوله** ولا تعارض
قد افنى اثر الامد في حمل هذا الكلام حولا عن معارضة الامد لال على كون السورة
اولا قرآنا من حرف لا بقرآن العوان كختم بقراءة السورة او لانه وتقريره ان ذلك
وان دل على كونه قرآنا لكن على ما سفي ذلك وهو انه سمع بعض القراء وبعض الشيخ
لا يصدق انه نفس ذلك الشيخ وتقريره ان ذلك انما يكون فيما لم يشارك البعض
الكل في مفهوم الاسم كالماء فان الماء اسم مجموع الاحاد المخصوص فلا يصدق على البعض
خلافه على الماء فانه اسم للمجموع البارد الرطب الطيب فصدق على الكل وعلى ان
بعض منه مضمون ان يقال هذا البحر ماء ويراد بالماء مفهومه الطاهر وبعض الماء ويراد بالماء
مجموع المياه الذي هو احد افراد هذا المفهوم والعوان من هذا الفصل قال السورة قرآن
وبعض من القرآن لا اعتبار بين على ان ههنا شأنا آخر وهو ان القرآن قد وضع له اشتراك
للمجموع الشفوي وضمما آخر فمع ان يقال السورة بعض القرآن ويراد بهذا المعنى وهذا
شعور **قوله** والمراد به جملة المسماة بالقرآن لكن لا يساعد ما في الكلام هذا ولو كان اذا

خروج

السفر

رج
لا الشا

وتحقيقه ان يثبت مثل المثل يستلزم لتفي المثل ضرورة اتم لو وجد له مثل كان صوابا
لذلك كلامه في مثل المثل بهذا الكلام عرج في التشبيه اعني مثل المثل كفاية عن
في التكرار اعني بعبارة المثل وعن الثاني يجب كون هذا الكلام ظاهرا في اثبات
مثل كلفه ويقضيه وهو في مثل قطعي للملازم السابق وانما يحتمل ان يكون لفظ
ملازمه في قولهم مثل لا يخلو عما مع ان من كان على ضعف المثل وشبهه هو
في لا يخلو فكيف هو فكذا المعنى هنا ان من كان على ضعف المثل وشبهه هو في فكيف
المثل حقيقة وحيث يكون الكلام للمعنى المقصود والتضريك من غير ما مضى واما في الآراء
الثانية فمن جهة المعنى والاشتقاق اما المعنى فلانه ان الزيادة في الناس على احوالهم
على احوالهم الظاهر فليس بمفيد لانه غير للناس والمسؤول انما هو الناس وان اراد
الناس المتخوفون على ما جرح الاحكام فملط للقطع بان القرية ليست
اسما للناس المتخوفين واما الاشتقاق فلان القرية من المنقوص وقراءته الناقصة
من الكهوف **قوله** وهو كقول المتكلمين في قوله تعالى واسأل القرية ان المعنى اسأل
القرية طريق الحصة فاحسبك كقول الله في الحواشي وفي قوله خذوا من الدين
سقف الارادة جمعته كقول الله في الارادة في الحداد ضعف للقطع بان ليس عماد
واحد وان كان ممكنا فاما يقع عند التلميذ واظهار العجز والاحتياج ان لفظه في
قوله او ان الحداد لم يقع موقعا **قوله** فذلك اني ولا ساء ان الضرع اصبح اطلاق
اسم الحوزة على الله تعالى والاضلاع قولنا فلان يجوز يومه ان **قوله** وشيخ وينسج
فيما لا ينبغي من الاقوال والافعال وهذا مع قول صاحب المنهاج اولا فيهما لا ساء
فيما لا ينبغي **قوله** حجة المناقشة لان النزاع في اسما الاحناس المنسوبة الى لغة
اخرى المتصرف فيها عند العرب لا دخول اللام والاضافة وكذا ذلك والاعلام بحسب
وضوح العلم ليست عامية الى لغة ولا في اضلاعها تصرف في العربية **قوله** يستعملها في
كلامهم المشهور **قوله** احدها اصله لا يميز هذا الى دفع الاعراض عن تلك الجلب والجلب
بالفتح والسكون فان احدها ليس اصلا للاخر وان كان اصلا في الجملة ولكن لا يخفى
ان العلم باصل احدى اللفظين وفروقه الاخر سوف يفت على العلم بامتناعه من فروع
الاشتقاق بذلك وهو فذلك قال المصنف اصلا بالتفكير في معنى الاصل في الجملة
قوله مثل الاستعمال والاستيفاء بالتسليم على ما علم من السبق في الاستيفاء
يوافق الاستعمال في حروف الزائدة والمعنى وليس عيش منه وهذا المعنى مع وضوحه

نهاية

استجدى

سبب

دون لغة

قد ضحى

قد ضحى على كثر من الساطع من جهة عدم بعضهم ان المراد ان الاستعمال مشتق
من العمل مع عدم الموافقة في حروف الزائدة وتقصيرهم ان استعمالهم مشتق
من الاستعمال مع عدم الموافقة في الالف الزائدة وكذا في الاستيفاء في بعض
الى الاستيفاء من النشوق **قوله** ليس يكون فيه مع الاصل اسما وانما هو ليس المراد
بالموافقة في المعنى اتحاد المعنيتين والى ان ضم حروفه ومعناه للاصل على ما جرح
به في المنهاج حيث ذكر اوله الى الذي زيد فيه بضمير عام قال المشتق ما دل
على مع حروف اصله الاصول ومعناه يتغير فاذا كان يعود الى ما وافق الاصل
حيث من جهة المعنى **قوله** جرح به في المنهاج حيث ذكر اوله الى الذي زيد فيه بضمير عام
ثم قال وقد يقال المشتق ما اعتبر عن صيغة اصله الاصول فمقتضى مع قبل عرج
على الاول مشتق على الثاني ولا يخفى ان هذا اما سبب اذ الزيد بالضمير في قوله
بغيره في الضمير المعنى يخرج من قبل مع قبل وكذا في الضمير في اللفظ لم يكن
بين الضميرين فرق والى من العمل والفتل استيفاء على الضميرين **قوله**
قوله جملة جملته في الضمير جملته في الضمير في قوله بغيره في الضمير في اللفظ كما هو
صريح كلام المصنف وذهب الضارح المحقق الى ان ضمير في كلام المصنف لا يستلزم
المشتق ما وافق اى فرع وافق اصلا ولا بصورة اصلا احد اللفظين وفروقه
الاخر الا على بعدوا المقابلة بينهما فيكون ذكرها مستلزما وهذا حال ان من
ذكر الضمير في اللفظ لم يجعله قدا في الحد لعل يلزم الاستدراك بان جملة بعد تمام
الحد عند القسم بغيره الى ما حمله من الاقسام كما قال في علم من الضمير في اللفظ
من بغيره في اللفظ وذلك سبب الى كذا وكذا **قوله** والا كما مراد ما طاهر الكلام
الاولم يتقارب الفرع والاصل في اللفظ كما مراد في فساد واضع لان
عدم المقابلة في اللفظ معاف للترادف في الاستلزام لعدم المقابلة في المعنى فقل
صوابه **قوله** اى في المعنى مع لولا المقابلة في المعنى لكان اللفظان مترادفين
وهذا ايضا ظاهر الفساد اما اوله فلان قوله ولذلك لم يجعله حريص على قوله
وجعله على سبيل اللفظ لا سبب فيهما فيكون قوله والا كما مراد ما حشو ابي
خدا واما ثانيا فلان عدم اشتراط الضمير في المعنى لا يوجب عدم المقابلة في المعنى
حيث يلزم المراد في وان اراد الترادف في الجملة في بعض الصور كما قبل مع الفتل
فان في فساد في ذلك وغاير ما ادعى اليه نظري انه لولا المقابلة لكان اللفظ الاصل

المذكور في المتن

قوله

عجز

لا يستلزم

والفرع مترادف من حيث اطلاقها على كل لول واحد هو ذلك اللفظ الواحد وقد عاينه
من م **قوله** واعلم ان اشارة الى ما ذكرنا ان اعتراف الامتناع في الحروف في الاصول مع التردد
فالاصل في الصغر والافان اعتراف الحروف في الاصول فالكبر والافان من رعاية
تفاسيد الحروف في النوعية او الخرج للمقطع بعدم الامتناع في مثل الجيم مع المنع
والمنع مع الحلو من تسع الاكبر والفتاح تسع الاول اصغر والباء الصغير
والفتاح الاكبر والاحج ما فيه وكلاهما يشار بتسمية الباء بالصغير الى الالف بالثبوت
الى تسع الاكبر ايضا وتسمية الالف بالاكبر الى ان الباء في تسع الاكبر ايضا فكون
الاول هو الصغير ثم في كلام الشارح اساره الى انه اعترف في الاصغر التردد عدم التردد
في الاكبر عدم الموافقة في جميع الحروف في الاصول فكون الالف اقصى مقابلة والى انه
يعترف في الاصغر موافقة المشتق للاصل في معناه فان يكون فيه مع الاصل وحده
او مع زيادة وفي الصغر والكبر من حيث ان يكون المعنى متساويين في الجملة
ولما كان الامتناع عند الاطلاق هو الاصغر وهو الذي قصده المحققين
لم يكن مدعى رده في التردد وان لم يصرح به الخرج الامتناع في الكبر الذي تحقق
فيه الموافقة في المعنى كالحرف والجذر والمادة حكما وميل الكين والنيك
فان خارج مقتضى الموافقة في المعنى **قوله** وهو ان قد رتب اللفظ ثباتا في رده
يعترف الامتناع في الاصغر والمراد بالثبات هو الموافقة وان رتب اللفظ ثباتا في رده
على ما مر من ان الثبات هو موافقة المشتق فيكون الثبات في التركيب متساويا للمثل
الجذر والمادة **قوله** وانما يعلم ان الامتناع باعتبار العلم ان اللفظ موافقا للاصل
حروف الاصول ومعناه وانما اعتبار العلم ان تاخذ من اللفظ ما موافقة في حروف
الاصول ومعناه **قوله** وتحقيقه ان اعتراف الامتناع في المعنى محتمل في داخل
في مفهومه ويكون المشتق اسما لذات جبرية من حيث انساب ذلك المعنى اليها بالصدق
عنها او الوصف عليها او غيرها او كونه في مفهومه الا مانع كالتفاضل لا يطلق على اللغات
مع اثبات الفضل ولا اذا اعترف من حيث ان يوجب تعيين الاسم المشتق من بين الاسماء لهذا
المعنى ولا يدخل في مفهومه ويكون المشتق اسما لذات خصوصية يوجب فيها معنى الاصل
لكن وجودها لا يكون معترافا في مفهوم الاسم فهو غير مطرد هذا ولكن ليس المراد
بقوله انما هو ان المشتق على الاطلاق لا انما يكون في الضار خاصة دون اسماء
الزمان والمكان والالة على ما سبق تحقيقه **قوله** وحاصله ان يسمي شيئا باسم لوجود

اسماء

في الصغر

معنى

مع فية يعني ان يكون هو العلة لكونه الاطلاق وهو مطرد كالا حروف لا الحروف واد
سميته باسم مستحق وجود المعنى فيه فان يكون سببا للتسمية في التصدير عند دخلي مفهوم
الاسم فهو غير مطرد كالتقار وره وقد مر من اللام السببية للتسمية ومن البقاء
الاعتبار في المفهوم ان كان كانت السببية لا جلد ذلك المعنى فهو غير مطرد وان كانت
باعتباره وهو مطرد والقبارة المحترمة ان اعتبار المعنى قد يكون للتصحيح فيطرد وقد يكون
للتصحيح فلا يطرد **قوله** ذكر ذلك التردد لان ثالث ادلة النافين في الاصل انما هو
المذهب الثالث ويدفع بجوابه الاول **قوله** لو كان المشتق صحيحا وجه الاستدلال
في رتبة البين بضارب في تصديق ليس بضارب مطلقا لان المقيد اخفى من المطلق
وصدق الاخص يستلزم صدق العام وحقبة الجواب ان في الحال ان كان ظرفا للتصديق
للمعنى ان يصدق في الحال ان ليس بضارب قد اعير النزاع وان كان ظرفا للمعنى
كضارب مثلا يعني ان يصدق ان ليس بضارب في هذا الاستلزم صدق ان ليس بضارب
مطلقا لان الضارب في الحال اخفى من الضارب مطلقا ونفي الاخص لا يستلزم نفي العام
الا ان المحقق لما اقتصر في الجواب على الشق الثاني رده الشارح باختيار الشق
الاول حيث قال وقد يجاب عنه اي عن الجواب المذكور بان المراد بغير نفي النفي المقيد
بالحال لا نفي الاخر المقيد بالحال والنفي المقيد بالحال يستلزم النفي مطلقا لان الاخص
يستلزم العام ثم اعترض بان النفي مطلقا لا ينافي التردد مطلقا لان الاخص من المطلقات
ما حار بها متناقضان لغة وعبر ما حيث يقال في الرد على من قال ان رده عام زيد ليس عام
ولا نفي ان الاعراض غير موجبة لان التعدي لان النفي سائر الحصة لكونها من خواص
الحايز ولا يضر بعدم صفاها انما هو التردد ثم اجاب عن اصل الدليل على التقدير الاخر بان
لما ادعى صحة المعنى المطلق كحسب اللغة انما هو لغة ان ليس بضارب في الجملة
عيني النزاع وان ادعى صحة عقلا يعني ان يصدق عقلا ان ليس بضارب في الجملة
فمعنى المعنى هذا المعنى لا ينافي كون اللفظ حصة لما المعاني في المعنى بالجملة اذ
العلم بالجملة وهذا كما يصدق عقلا ان الانسان ليس حيوانا في المعنى بالجملة اذ
شاهدا ان ليس حيوانا مع ان الحيوان حقيقة في الانسان من حيث يكون سوا فرد
منه **قوله** والمختار في الجواب ان المراد بتكون ثبوت العرب تحقق احد دور العرب عنه
في الماضي اذ في الحال وان ظاهر لفظ ثبت ثبوتها بالماضي **قوله** وعلى ان اسم ما على فية حيث
لان اسم الطاعل بحسب عرف النحو اسم لهذا النوع من الصيغة باي معنى كان ويكون لفظ النقل

الحال

في الجملة
في الحال والضارب
على انه يصدق انه ليس بضارب

كونه فاعلا في الجملة **قوله** ان حازم يدل اجماعهم اصل الحوار مع كونه حقيقة بل حازم
لكنهم لما عكسوا بان الاصل في الاطلاق الحصة فلا يحالف الابد للجل اجماعهم على
صحة اخبار غدا لن لا عبادك فلا يخفى ما فيه واما ما يقال من انه لو لم يكن من تلك
الحازم لزم الاشتراك فليس بشيخ حازم ان يكون للفرد التميز بين الماضي والحال اي
منه فثبت له الخبر ما ضيقا لو حال لا من الخبر في احد الا لزمه ليلزم المحقق **قوله**
ان حازم لا يصح كذا في اي دليل عدم اطراذه والا لزم الاضاف بالمتبادر حقيقة
فيما اذا صار الكا فرمونا والثاني يقتضي ان الجلو جاحضا والعقد حرا فان قيل انما
عنه ذلك لو اخذ الرومان صوغا لارم فلما الكلام في اللغة وبطلان ذلك معلوم لغة
فان قيل عدم اطراذه الكا في الضار مانع وجوب التعظيم فلا يكون دليل الحار فليأخذ
لكن اسعوا والخبر سار اتصال ذلك بعد النظر بان ليس حقيقة بعد انقضاء الحصة والظن
كاف في ذلك وهذا ولكن كون المومن للثام والقافل حازم اتبعه واولا بعد الاجماع
على بطلان التحقيق ان البراء في حقيقة اسم الفاعل وهو الذي على الحدوث لا في مثل
المومن والكا في الثام والمعطان والحلو والخاصة العقد والحلو في ذلك مما يعتبر
في حقيقة الاضاف مع عدم طريان الثاني وفي بعض الاضاف بالفعول البنية
قوله على المتبادر من حقيقة ليس من اللغة على المضايقة في ان ما سبق احرازه من
فما هل صوابا في ان لا يكون معناه مع عدم انقضاء بالظن في يقولون لمن هو
يتاثر للاخبار والكلام ان حازم ومسلم جميع ان المعنى باق غير متغير وكذلك الحرك
ما دام هو ساطع من المبدأ والمفترق **قوله** دليل صحة الحال حله بعد الشارح على لفظ
الحال فانه يطلع على الرمان المتأخر مع ان لا اسعوا للاحراز واما الموجود منه ان
لا ينقسم وفساده يبين بان مدلول اللفظ قد يكون معناه ما يحجزه بل مستحالا
فان هذا مما لا يخفى فيه وهو ان لو اشترط في حقيقة المسوق بقا المعنى لما كان هذه المشتات
التي عنصها معانها حاصلة فلهذا عدل الشارح المحقق عن ذلك وقال المبراد فعل
الحال المشتق من المصادر التي عصب وجود معانها في ان كانه الخبر والمفعول والحركة والتكلم
وجوده في كانه يلزم ان لا يكون حصة اصلا للمقطع ما به ليس حقيقة في معنى ولا في الفعل
بل في الحقيقة وحقق من هذه المعاني في الآن الحار حال او فعل حال من هذه المشتات
لكنهم قد يلزم ان لا يكون حقيقة لتعدد حصول معانها فيوقف على بقاها للاحراز
والرومان معار مان والاول عرج في المعنى حيزا والافقار البراء المسماة وجميع

لا يسن الاضاف بالفظ
لا يسن الله

الحاضر

الحاضر

افعال الحال الا ان الشارح قد افعال الحال ايضا بالاشترار اعراف الافعال الثانية
كوجوده وعدمه والثاني اقرب الى لفظ المعنى في هذا الكتاب لشارح القيم والاشارة
عن النفس بالزمان **قوله** وانما فادحت ان لا يكون كذلك جمهور الشارح على ان معناه
انه يلزم ان لا يكون معناه مع المعنى كذا في اي شرط ما فيه في المصادر السابقة ولا
يلزم ان لا يكون الشارح شرط اصلا بل ان شرط مع الحز الاخر في الجمع ولما كان للفظ
دلالة على هذا المعنى ولم يوافق كلام المنه من حيث قال وانما شرط ان لا يكون عدل
عنه المحقق الى ان الحوار انما لا يشترط الشارح مطلقا بل فيمكن نفاذ كالتعام والقعود
خلال ذلك الاخبار والعلم فيكون هذا تخصيصا للدعوى بصورة الامكان ورجوعا الى اللزوم
الثالث وهو ان لو كان الشارح مكملا لشرط والا فلا فان قيل فكيف نفي هذا من الشرط
مطلقا فلما لا في مع الحوار من الدليل بطلان وسان عدم افادته بطلان المشتد في النظر
عدم مواضع من حيث قد اجماعا ان الثاني لا مذهب له على ان لا يتناول الاحاطة
على هذا القدر ايضا الى جعله راجعا الى المذهب الثالث بل معناه ان لا يكون المشتق
ما عصب معناه مع شرط ولا في شرط معناه من مراد نال لا من معناه المعنى بانه ان امكن
والا فليحزم منه وهذا هو الموافق لكلام الاحاديث حيث قال والحوار ان الشرط هو وجود المعنى
الا يمكن والا فوجود اخر منه وود في مجموع الكلام والخبر خلا في حوضا **قوله**
و يقولون اساره الى دفع ما ورد عليهم من ان لو حازم اطلاق المعنى باعتبار كلام خلقه 2
الحزم كالحرك والامبود والاصغر باعتبار حقيقة تلك الصفات في عالمها وذلك لانه قد يطلق
المعنى عليه وقام البرهان على اصناف قيام الكلام به فليزسا القول بان مع المعنى في حقيقة
خالق الكلام في جسم ولا كذلك على الحرك والامبود والاصغر **قوله** الاسعوا ر بعد القطع
مع حصول الثام من شبح كلام العبر حكم فلي قطع بذلك كوجود رفع الفاعل وان كان
الاسعوا ر من اسم لا عند الا لظن **قوله** لا يسن الا ان يرفع على ما هو الحق من ان الباتر ليس
هو الا اثر **قوله** كان هو الباتر اد ليس بظن الخلق لا يرفع المصدر او المفعول ولا المصدر
هو الباتر المعلوم للاثر ضرورة وجبنا على كون التكوين صفة حقيقة لا زينة يكون
بها المكتوبات الجاد في اوقاتها **قوله** اد محل التراجع في ان التراجع في انما اذا استحق
اسم الفاعل لشيء والفعل قام بغيره واطلاق الخالق على الله تعالى باعتبار الخلق الذي هو
عبر الخلق ليس كذلك لان الخلق ليس فعلا فاما بالغير بل هو على بعضه فاما بغيره كالحواجر
وبعضه يدرك البعض كالعراض فالجميع من حيث هو الخلق بعد ما انشأه لا يتغير

علمه

تأني

المدان به وجوده واما لا يكون كون المستعمل في علمه والظاهر فساد ما ذكره بعض
 الشارحين من ان المواد ان الاسم كما دار في المستعمل دار في الخصوصية فكما جاز علمه
 هذا جاز علمه دال فيكون الاسماء المستعمل انما بالاحتمال من غير محال وتوارى في المدان
 صول الجوع لا المستعمل وقد كان هذا احتمالاً لانه المستعمل لا معارضه وكلام العلامة
 في هذا المعام محتمل جداً وذلك ان جعل المدكور في معرض الاستدلال حيا فضا له لئلا ياتي
 الاسم ان علمه المستعمل ليس اولى من عدم علمه في علم الاسماء بالاحتمال وكذا المدكور في معرض
 الجواب اي لا نسلم ان الدوران يدل على ما ذكرتم بل هو ما رده علمه كما هو ما رده على غيره من
 غير وجه احد المحتملين **قوله** منه شرعا فان قيل هذا انما القياس بالناس ولا يقوم على المستعمل
مطلبا ولا على المعتر من وجه الشرع خاصة فلما دل اسباب الحكم بدلالة الزمان على القائلين
في الشرع خاصة **قوله** او ذلك اي لا اشتراك في معنى بطر اعشار مع الاجماع ولم ينفك في
العناصر في اللفظ الاجماع فالسبع المعنى الموحدة بالظلية او بالحد من جهة الحروف
لا يعمل ما نفى عنه عتار والجماء ان الحروف ما يدل على معنى في غيره اي في نفسه وتفسيره
غيره اما ما دل على اللفظ على ان لا يدل نفسه بل بالضماء لفظ اخر له واما الى المعنى على
او غير ما في نفسه اي لا يحصل من اللفظ الا بالضماء من اللفظ وقصار الحاصل انه لا يستعمل
ما نفى عنه المعنى منه واتممه قد يكون افراد يا صوم لول اللفظ بافتراده وقد يكون
تركيبيا كحصول منه عند التركيب فيصاوي الصاوي اللفظ وان كان مع اللفظ عند الاطلاق
صولا افرادي وتسر ك الاسم والعقل والحرف بان معناه افرادي ايضا لا يحصل
بدون ذكر المعنى لكن لا يحسن اتفاق الاستعمال كما في بعض الاسماء كحسب الوضع
واشراط الواضع ذلك تنصيصا او دلالة على ما يشهد به الاستفهام في جمع عدم استعمال
الحرف بالمعنى عند ان شرطه حسب الوضع دلالة على معناه افرادي ولا يعمل بها
وفي عتار الشارح قلنا لا يحسن الا في قوله دال لم يقع موقفا صاعدا **قوله** لا علم اي وضع في
دولف صاعدا فيعمل لعمول غير مشروط فيها ذكر على ما قررته الشارح المحقق وليس بدلا
من قوله لا امر عما توجه الشارح العلامة **قوله** ولا يخفى ما في هذا الكلام اي كلام المحققين
من النحل والحق انما النحل فليظهر ان معنى الكاف في كوز نكره ووحار في الذي كرمو
واحد فيكون الحكم بان الاول اسم مشتقل بالمفوضية والثاني حرف غير مشتقل غير مشتق
واما الحكم فلانا قاطعون بان ذكر المتعلق مشروط فيه بالحسب الاستعمال ولا يدل على ذلك
احدهما حسب الوضع ليكون حرفا وفي الاخر لا حسب الوضع ليكون اسما واما التيقن عن
 ذلك

حرف
 في ان معانيه التركيبية لا تحصل
 الا بذكر ما سئل به من اجزاء الكلام
 ويختص الحرف في

ذلك عما ذكره الشارح المحقق فهو ان بطر الواضع في وضعه قد يكون الى خصوص
 اللفظ بخصوص المعنى كما في الاعلام وقد يكون الى خصوص اللفظ المعلوم المعنى الى المعنى
 الى الحمل للمقولة على الكثرة كوضع رجل في نصح ان سال اكرم وطاوا الميراد وحلما
 وتوارى في مد خصوصه ليضع حصة وقد يكون الى عموم اللفظ بخصوص المعنى بان
 لا يلاحظ لفظا بعينه بل في احوالها بندهم كقوله في النفاذ وقيل في وضع
 الهيئات بان يعمل حصة فاعلى من كل مصدر ما بها ليس قام له في الاول فيكون المصدر
 في علمه ان ضار بالحق قام به الضرب فاعلى من قام به الضرب في علمه فيكون مصدر
 مع انه لم ينفك عنها ولم يلاحظ على الفصل وقد يكون الى اللفظ بخصوص المعنى فيضغ
 على احوال امر عام لا افراد ذلك الامر بخصوصيتها في لا يكون الموضوع له هو ذلك
 الامر العام بل خصوصياته على التفصيل الا ان نظر الواضع عند الوضع فيكون
 قد يكون الى ذلك الامر الى الخصوصيات في علمه من اللفظ لئلا يكون الخصوصيات
 على احوال ذلك الامر كما في بعض لفظ هذا لهذا المركب وهذا التفسير الى غير ذلك
 مما لا يساهج على احوال خصوصيات هذا الامر بالخصوص والى القليل الاخرين
 اشار الشارح بقوله اللفظ قد يوضع وضاعا ما الى اللفظ لا يلاحظ الا ذلك الامر
 العام ويعمل لأمور بخصوصه الى ان ينفك اللفظ لا يكون الا للامور العامة الخصوصيات
 في لا يصح ان سال ضار بالحق الميراد به في قام له في الاول مصدر وقيل في الاول الضرب
 بخصوصه او سال هذا والميراد محتمل في هذا الميراد له بعينه في هذا
 القسم الاخر خصوص المعنى في الحمل الكثرة واعشار خصوص اللفظ في نظر
 الواضع ضروري خلافا ما قبله فان خصوصيات المعاني كليات ولا يلاحظ الا لفظ
 عند الوضع ليس باعشار خصوصياتها بل باعشار احوالها كالحرف في امر كل واحد
 انصر الصارح على العرض لهذا من القياس لان وضع الحروف من هذا القبيل لانها
 وضعت باعشار امر عام فهو موع من النسخ لكل فرد من افرادها فيكون خصوص
 ومعلوم ان لا يحصل خصوص النسخ وتفسيره لا في العقل ولا في الخارج الاستعمال
 اليه فلم يكن دليلا الحرف على ما فيها من ذكر متعلق في بعض تلك النسخ بخلاف
 الاسم والعقل فانها ليسا للمعنى بخصوصها بل الاسم قد يكون لنفس الذات كقول
 وقد يكون لدار باعشار نفسه كذو وجوه وقد يكون لنفسه لا خصوصها كالانثاء
 والانثاء وكذا العقل فانه ليس له الحد في موضوع ما قطع وعش والكاف اذا ارد بها

لأمور خصوصية؟ اسرارها وضاعا

في ان معانيه التركيبية لا تحصل
 الا بذكر ما سئل به من اجزاء الكلام
 ويختص الحرف في

علو ونحوه ونسبته خصوصاً كما استمر في فاعلاً للتحليل والفرق في ذلك بالعلامات والاعراض
كما في سائر الألفاظ المنصرفة فلا حكم بقوله يجوز ووفوق مسائل لما وضع لفرق باعتبار
نفسه وقوله وعلى وعن والكون معتد به في خبر الجملة الشرطية بعده وفي موضع الفرق
بين الكافي والاصح والفرق في الياقوت في قولنا ما يدل على صحة ما استدل به من الأعراب لا فائدة
إسناد السند **قوله** الأول والمطابقة في عطف الحمل إلى لا داخل لها من الأعراب لا فائدة
في كونها من الحملين لأن أصل قولنا حرز زيد الكرم غير فائدة في العطف فحمل
الأعراب والرجوع من الأول فلا بعدسورها بخلاف ما في إعطفت نفس على ذلك
التم عبد القاهر وأما عطف المفردات وما في حكمها من الحمل إلى لا داخل لها من الأعراب
فهي لا فائدة المح في حكم المعطوف عليه من الفاعلة أو المفعولة أو المنددة أو غير ذلك
وقد عتبر الشارح عن ذلك بالحج في حكم الوفاء **قوله** عليه ما ذكرتم تقع أن هي المطلق
والواحد لا يرد ولا ينفك لا ينفك كونها جعمية فلو أن يكون محاراً أو محاراً وإن
كان خلاف الأصل يصار إليه عند قيام الدليل والأدلة الدالة على كونها للترتيب
تدل على ذلك كونها راجحة على الاشتراك فصار الحاصل أنها في عمر الترتيب محاراً لا جعمية
لأن الأدلة القاطعة على كونها للترتيب تدل على أنها محاراً في عمر الترتيب لئلا ينفك الاشتراك
ولا يخفى أن هذه مقارنته وهي لا بعد في صحيح دليل الخصم فلا يخفى ذلك في محققين
الترتيب في الدليل على المذهب الحق مع ما ذكرنا من كونها محال على الخلف المح فيكون
ما ذكرناه على كونها للترتيب (أما) دليلنا في الترجيح لكن لو لم يكن مقتضى ما صحح
من أحوتها **قوله** ولعله يستفاد من غيره كالاجماع وقيل النسخ عليه السلام بيان
لحمل الصلوة فوجوب تقدم الركوع على السجود موافق لغيره عليه وعطفه عليه
بالواو في الآية لكن لا يلزم من ذلك أن يكون مسدوداً عنه ولا يلزم من عدم دلالة
هذا الدليل عليه عدم الدليل مطلقاً فلا يعم قوله ولولا لا محذور إلا موارد وجههم ترتيب
الوجوب لما في تعليق الحكم بالوجوب من الاستفاد بالخشية والعلة **قوله** والمحذور وضع
وجوب الواحد وأما ما يرد في وقوع الواحدة ولا يجعل الواو للترتيب فتجوابه أن الترتيب
يكون على وقت التعيين وقام خمسة في شرحنا للتبيين ابتداء الوضع **قوله** وجهان
يتم في أن الخيض وجودي والطاهر عددي والآفاطاهر عدم الخصف عما في شأنه أن خصف
صفتها عدم وبذلك **قوله** وتقديره المشهور في بيان الملازمة إلى النسخ الواحد لا فائدة
بالدليل للخصف أو الضد من عليه من طاهر فزاد الشارح زيادة خصف وتساوية إلى

دلالة

٢١
ان الترتيب في الذكر كان
في ترتيب الارتفاع واصله
منع عدم الفرق بين العبارتين
على تقدير عدم كون الواو
المترتب

[illegible]

سوم

وهموع ولو وصفاه لذلك الشئ
وليسفند او خذوا عليه لزم اخلاق
ما بالذات م

في مطلع الف

في كتابه المحقق في اسم من الفعل والحرف

في كتابه يجوز الحسب والفقير احفظ

يستعمل للاطلاق بل تعليل اي يطلق الحسن والقيم على الشيء لاجل موافقة القوم في حاله
 ولا يخفى ان المتأخر باقيد في قوله ولما امرنا الى اخره للقطع بان تفسير الحسن والقيم لا الحسن
 والقيم والمراد ان اتصاف الافعال بالحسن والقيم في العرف والاصطلاح يكون
 باحد هذه المعاني واما بحسب اللغة فاعم كحسن الصورة والهيئة وفيها وجهان
 كل من المعاني الثلاثة بانها تقيها على فساد هذه المعاني ثم ان لم يثبت ان
 اي هذه المعاني محل النزاع والظاهر للمعنيين الاخير ان كما ذكره بعض الشارحين
 واما اقتصر في الواقع على الثاني لانه لم يذكر التفسير الثالث ولان في الجرح
 الذم حكم الشارع فاستويان في قوله كيف يتصور النزاع في ان ما امر الشارع
 بالنساء على فاعله او بالذم لا يكون بحسب الشرح قلنا المعنى انما يذكر بالاعتق قبل
 ورود الشرع ان هذا المفعول مما يستحق فاعله التناء او الذم في نظر الشارع
 اعلم ان الحسن بالتفسير الثاني هو الواجب والمندوب وان القيم هو الحرام واما المعاني
 فليس بحسن ولا قيم وكذا المكروه وفعل عنوا المحقق من الصبيان والمجانين والبهائم
 اذ لا امر بالنساء او الذم لفاعله واما بالتفسير الثالث فالحجاب وفعل غير المحقق
 حسن كالواجب والمندوب اذ لا جرح في العقل والقيم هو الحرام لا غير كما في الثاني
 واما المكروه فلا جرح في فعله فينبغي ان يكون حسنا اللهم الا ان يقال عدم جرح في
 المندوب او الذم في الترتيب جرح في الفعل واما فعل الله في التفسير الثالث ورد
 الشرع او لم يرد اذ لا جرح فيه وكذا بالتفسير الثاني اذ قد امر الشارع بالنساء على فاعله
 لكن بعد ورود الشرع لا قبله اذ لا جرح في الله الا ان يقال الامر قديم وورد الشرع
 او لم يرد ثم فعله الذي صدر عنه قبل وجوده وورد الشرع وبعده سواء في هذا
 المعنى وهو ان حسن بالتفسير الثالث مطلقا والثاني بعد ورود الشرع لا قبله قوله اخبروا
 ضمير توجب الحسن او القيم الا في قوله توجب في القيم فقط فان القيم فقط وكذا المستتر
 في تحصيله وضميرها للحسن والقيم ولا يظفر في حال او متعلق يقال او تحصيله وضميرها
 للمفعول ومع كونه بذاته ان لا يدخل في الصفه اصلا ومع كونه بصفه ان لا يدخل في الصفه
 بانها لا يستعمل بدون الذات ومع كونه في الصفه ان لا يدخل في الصفه بانها لا
 اعم من ان يكون ما يستعمل في الذات او بواسطة الصفات او الوجوه والاعتبار ومع
 قوله لو كان ذاتيا لو كان ذاتا لفعل الصفه لازمه قوله والحسن بكنى فيه اشارة الى ان
 وجه التفرقة هو ان الاصل في الفعل هو الحسن وعدم الجرح والذم ما لم يطرأ ما توجب

معاني

شأن
جواب

لا تثنى

اور

صدف

العلماء
ايوان
نفس
اوله

في كلام غرض اجتمع

الحق

فيندفع ما ذكره الشارح العلامة من ان لم اظفر بسبب هذا التحصيل وكلا
 من على ما ذهب اليه المحقق من تساوي الذات وتساويها بالصفات فلو قيل لا اظفر
 بغير فعل الله تعالى لتساوي الافعال في الذات قوله كلهم التبع فان كون الشايب
 صفة تحسنة وكون المنقذ صفة تقيية قوله فان لم يكن له ان كان في عينه انما يبعث
 كونه طريقا اليها بحيث لا يحصل عصية بغيره من المعاصي والحواس لا خلاف في ان الواجب
 حسن والتقدير ان كل ما هو حسن او قبيح او في ذم او في عيب رتبة وبهذا
 يندفع ما يقال ان لا يتعين ذلك ولو سلم فالحسن لا يرتفع عن تحصيله في كل
 ولو سلم فالتحقيق لا يندفع في الاقتضاء **قوله** وهذا جرح لا يلزم الصدق والكذب
 قبحه الا على وجه غير لزوم اجتماع الصديقين اذ الحسن واللاحسن في الكلام القدسي
 بناء على ان صدقه مستلزم للكذب في الكلام اليومين وكذا لصدقه وفيه نظر لانه ان
 اريد لا كذب في غير في الجملة فلا يصدق على من يحسن الكلام القدسي ان صدقه مستلزم
 لكذب هذا الكلام وانما الكلام في ان هل يصدق خبره على الجوع على تقدير صدقه
 وان اريد لا كذب في غير في كل خبر انكلمه فظاهر ان كذبه لا يستلزم صدقه
قوله اما الكلام في الجوع فلهذا عدل الشارح المحقق الى تقدير اجماع الفقهاء في
 الكلام اليومين كمن سواهم على الاطلاق اعياء العوم ومساو سكت من القد
 عن الكلام او قل على يكون كلاما صادقا او كاذبا او بعضه صادقا وبعضه كاذبا
 ان قوله لا كذب في غير في كل خبر انكلمه فظاهر ان كذبه لا يستلزم صدقه
 متعلقة الذي هو صدور الكذب عنه في القد وان لم يثبت في الواقع كان قبيحا لكذبه
 وحسنا لا مستلزما انتفاء متعلقه الذي هو الكذب بغيره ولا شك ان انتفاء القيم
 وتوكله حسن والتقدير ان يلزم من الحسن حسن وعلو القيم قبيح وان كل حسن او قبيح
 فذاتي فيلزم في الكلام اليومين اجتماع صفة الحسن والقيم الذاتيتين وهما متناقضتان
 فضرورة ان القيم لا حسن هو الانسداد في الوجود البيان في الاخبار الذي هو من افعال
 المحقق على ما يشعر عبارة المتن حيث قال في صدق من قال لا كذب في غير **قوله**
 ولم يكن ذاتيا ظاهر عبارة المتن ان عطف على مستلزم عطفه انه لو لم يكن الاحسن
 مستلزما لكان ذاتيا وهذا لا معنى له في الشارح من لم يفتقر له اصلا ومن
 جعله دللا اخر على كون الحسن موجودا عطفه ان لو لم يكن موجودا لم يكن ذاتيا للفعل
 لا محالة استناد المعلوم الى الذات فسادا وخيرا فافظا فلان ليس من شأنه تقييد

الحسن

عطف عليه هذا المعنى وأما مع فلان الصفات السلبية قد يكون مما يقتضيه الذات
والشأن العلة جعله عطفا على استدلاله وجعل خبره كمن الحسن أي لو لم يكن
اللاحس سلبا كان الحسن سلبا للكون نقيضه ولا يكون وصفاً مبنياً للذات فهذا
خلاف مذهبهم والشأن المحتق فالحق في هذا التقرير مع زيادة نصيبه وتغيير
فعله دليل على صدق اللاحس على المعلوم لكن لم يبين لنا عطفه على أي شيء يفتقد
هذا المعنى وتفتق سوق كلامه أن عطفه على مقدار في غاية البعد أي لو لم يصدق على
المعلوم أن ليس بحسن لزم خلاف الضرورة ولم يكن الحسن ذاتياً ولا يخفى أن صدق ليس
الحسن على المعلوم في الجملة أظهر من أن يحتاج إلى مفصل هذا البيان الخفي وقد أحرز بانه
فروى على المعنى الذي ههنا أن لا يكون باصنافه اعتبارات هذه الحق إلى
الذات المحققة لو المحققة لا أن يكون صفة حقيقة لذات موجودة خصوصاً عند المقترنة
التأويلية بأن المعلومات ذوات محققة وإن لم يكن موجودة والأظهر أن مقصود الشأن
أن عطف على استدلاله أي لو لم يكن اللاحس سلباً لم يكن الحسن ذاتياً وما ذكر من
قوله أيضاً أن لم يصدق على آخره بيان للزوم **قوله** لأن ذلك لا يكون الشيء زائداً وجزياً
صحيح العرف ولا يخفى أن لا بد من زيادة فيدوم لئلا يكون قائماً بنفسه وكان الزائد
مستقراً على قوله **وأما الناحية** أي بطلان اللازم اعني قيام المعنى بالمعنى فلا يلزم
اثبات الحكم اعني كون المعنى قائماً على الفعل اعني الفاعل لا للفعل نفسه ولو قال محل
المعنى لمكانه لو لم يكن في بيان بطلان قيام المعنى بالمعنى فطناً ولذا قال إذا كانا صلياً
أي المعنيين صلياً بالجوهر ولم يقل بالتأويل أي المعنيين صلياً بالجوهر في خبر الجوهر
بطريق التبيين له وهذا حال اللاحس أن قيام العرفين بالجوهر لا يقع لا غير وجوده
حيث الجوهر يتعالى فيه وقيام أحد العرفين بالآخر لا يقع سوى لوجود ذلك العرفين
الآخر حيث ذلك العرفين صوريين الجوهر هما صوريين الجوهر وقائمان به ولا يقع لقيام
أحدهما بالآخر وأن كان قيام أحدهما بالجوهر شرطاً لقيام العرفين الآخر **قوله** حقيقة
في الكلام عما تقرر من أن قيام العرفين بالجوهر الذي في خبره تابع للجوهر لا أن له
اختصاصاً به بحيث يصير فعالاً والجوهر صورياً عما صور أي الفلاسفة فيكون
مثلاً السعة والبطوة قائمان بالجوهر بل كلاهما قائم بالجوهر وتقدر أيضاً أن الجوهر
هو محذور ولا وجود للجوهر المحذور لكونها أعراضاً قائمة بها مع عدم الجوهر لكن
لا يخفى أن ما سبق من أن الفعل قد وصف بالحسن فيلزم قيامه بما يقع عليه من الصفات

قيام المعنى بالمعنى

مع ٩

دون

عطف عليه هذا المعنى وأما مع فلان الصفات السلبية قد يكون مما يقتضيه الذات

دون المتكلمين فيتم وجه قطعاً من الملامزة ومنع بطلان الملامزة **قوله** وأما عطف
كلام العلامة في هذا المقام من التطويل بحيث لا يحصل منه عطف وكلام بعض الفاضل
صواب الاعراض الأول يقتضي اجاباً للذي يثبت المذكورين على كون الحسن وجودياً
فإنها مجردان في الامكان أي يقال يقتضيه الامكان وهو سلب لما ذكره أيضاً
لو كان الامكان على ما لم يكن وصفاً ذاتياً للممكن مع أن كون الامكان شيئاً
مطبوعاً بالاتفاق وهذا مع قساده واتقنا على الفاسد لا يوافق كلام الاصل
فإن اللاحس قال بعد تقريره اللاحس كان محالاً يلزم منه اقتضاء انضمام الفعل
بكونه ممكناً ومعلوماً ومقدوراً وقد كوراً قلنا هذه الصفات امور تقديرية
مقدومة تليقها بسلب التقدير والامور المقدرة ليست من الصفات الموقوفة
فلا يلزم قيام العرفين بالعرفين فعملهم في الاعراض الأول يقتضي اجاباً للدليل
المذكور على اقتضاء كون الحسن ذاتياً للفعل بانه يلزم أن لا يكون الامكان ذاتياً
للفعل وهو مع ضرورة أن الامكان ذاتي للممكن واللاحس لا انقلاب الاعراض
الثاني يقتضي تفصيلاً هو مع كون الحسن وجودياً مع تحقق ابطال دليله على وجه
يقتضي به جواب اللاحس عن الاعراض الأول وتقريره عما ذكره الجمهور أن
الاستدلال على كون الحسن وجودياً يكون اللاحس سلباً لصدقه على المعلوم
ليس عنيقاً الذي هو صورة الشيء في تكبير الضمير لانه في علم الفاعل قد يكون شيئاً
وقد يقتضي الشيء شيئاً أي موجوداً كاللاحس وقد يكون منفصلاً بغير افراد
موجود وبغير افراد معدوم كاللاداجب واللاحس مع محذور صدقه على المعلوم
لاستلزام كونه عدسياً على الاطلاق فيكون صورة الشيء سلباً متوقف على كون
ما جعله الشيء موجوداً فلو استنفذ كونه موجوداً من كون صورة الشيء سلباً لزم
الدور وهذا تقرير ظاهره إلا أن المحذور لا قال لانه قد يكون شيئاً يتذكر الضمير
والقدور من الوجود إلى الثبوت جعله الشأن المحقق الضمير للشيء أي ما دخله
الشيء لا الصورة وحل الثبوت على معناه المصدري وجعله اعني من الوجود على ما هو
رأى المحذور وتقريراً لما سلمنا ان صورة الشيء سلباً لانه قد يكون سلباً لثبوت
امور لا امر من ان يكون موجوداً او معدوماً فلا يستلزم كون المعنى موجوداً كاللاشعاع
إذا قصد له سلب الاشعاع ومع ثبوت الشيء لا مفهوم باليس بالاشعاع فالاشعاع
هو ثبوت الاشعاع لغيره سلباً عن الاشعاع وقد يكون سلباً للاحس جديده على الموجود

نقرا ج

س

نقرا

والمعروف كما لا يخفى وهذا ايضا يستلزم كون الفعل موجودا لان العلم لا يستلزم
 الحاصل وهذا هو قولنا على التقديرين ان تقدير كون الفعل ثبوته وتقدير كونه منتظما
 لا يلزم من كون الفعل سلبا وجود الفعل كما في المثالين بقية الاشياء واللامعالم
 وقد يكون سلبا لوجوده كما لا يخفى وهذا يستلزم كون الفعل موجودا كما استلزم
 صورة الفعل لوجوده ينتوقف على كونه ثباتا في وجوده لا في ثبوته او في قسمه فلو
 استفيد وجود الفعل من عدمه لزم الدور ولعمري لا اري للشارح ثباتا على مثال هذه
 القبول وان شئنا قوة تصرفه في الكلام وفوق توقعه عن متابعه الاقوال **قولنا**
 لما علمنا تصرفه ان كل صفة او صفة هو فعل المتكلم منه اي الفاعل وعليه وكل ما هو
 فعل المتكلم فهو مختار له لان تأثير القدرة لا يقتضي الاختيار وقيل لا يختار
 حسن او قبح فهو مختار فيمكنه ان يختار قولنا كل ما ليس مختارا ولا يكون
 جتنا ولا يقبل قولنا هو فاعل والاختيار ليس مختارا لانه صفة من الفاعل من غير
 مقتدر ولا يخلق قدرة ولا رادة **قولنا** فيلزم ان لا يكون مختارا لغير الفعل الباري
 واختاره اسم مفعول او للباري فاعلم فاعلم **قولنا** الضرورى وجود القدرة اي المعلوم
 بالضرورة وهو ان القدرة في حيزه المصنوع دون السقوط وان كان قد راد
 مؤثرة فيه ليكون اختيارا فلا **قولنا** يخلق ارادة فليعلم ان مرجع طائفة الباري
 صيرت ارادته في الازل بخلاف ذلك الفعل في وقته وهو قديم فلا يختار الى مرجع
 لان علم الاختيار عندنا الحدوث والاحكام وحاصلها تخصيص المخرج في قوتها
 ترجيح فعل ختار الى مرجع بالمخرج الحادث فاما المخرج القديم فيستلزم ان لا
 يفعل الحادث لاختياره الى مرجع اخر وهذا اذا كان وجوده كالمخرج في قوتها
 اذا كان في الفعل مع المخرج عما هو الظاهر من عبارة الشرح فتوجهنا لاختار
 ان الفعل مع المخرج لازم ولا يلزم من كون الفعل اضطرارا عند كون بالمخرج الحادث
 الذي لا اختيار للفاعل فيه ولا استقلال به كونه اضطرارا عند كون بالمخرج القديم
 الذي لا يفتقر الى علمه اصلا لاستقلال الفاعل به **قولنا** وجود الاختيار كما في
 الاجتهاد الى استقلال العبد بالاجاد والتأثير **قولنا** وهذا تقرير برب الى ما بينه وبينه
 خلق الافعال من ان العبد قدرة واختيارا لكن لا تأثيرا لغيره وليس اختيارا عن نفسه وانما
 الخلق هو الله وانما العبد هو المستلزم لا غير مثل هذا الينا في التكميل **قولنا** وعلى
 الجارية يستلزم لكل من هذه الحجج الثلاث بغيره على غير الجارية ايضا ان يكون الادلة
 فيجب

البع
 لعمري قوة تصرف
 هل هو المختار
 علمه

حقه
 بعد قدرة
 لا تأثير لغيره

الاربع السابقة فخصه بمن عداه لا ينتمى عليهم والاما ان يخصهم بالذكر
 وجهه اصلا فلهذا اشار الى اندفاع الادلة الاربعه عنهم كما الاول فلو ان كان يختلف
 الفعل فليس ثارة للتحقق الجبه الحسنه ويقع ثارة للتحقق الجبه المبنية كما الثاني فلو ان
 اجتماع الحسن والقيح لا يتناقض عند اختلاف الاعتبار فيجب ان يكون من حيث انه
 صدق ويقع من حيث انه يقع من حيث انه مستلزم للذكر جوازا اما الثالث فلان الحسن
 الذي ليس من الاوصاف الذاتية يجوز ان لا يكون وجودا بل اعتبارا فلا يكون عرضا
 واما الرابع فلان فعل القدر وان كان لازما او اتفاقا يجوز ان يستلزم اعتبارا واعتبارات
 بها كمن ويقع هذا وفي عدم انتهائهم من الاخرين عليهم نظر **قولنا** لو حسن الفعل او قبحه لغير
 الطلب قد اعترف الشارح العلامة بتجيزه في تقديره هذا الدليل وقوله بوجهين ينتمى
 احدهما على جميع المقول والآخر على التاليين بالحسن والقيح بصفات او بجهات او اعتبارات
 الاول لو حسن الفعل او قبحه او جهاته واعتباراته لم يكن حسن الفعل او قبحه لغير
 او نهيه سواه كان ذلك الغير ذات الفعل او صفة او جهاته واعتباراته لم يكن تعلق الطلب
 لنفس الطلب ضرورة توقف على ذلك الغير واللازم بطلان تعلق الطلب بالمطلوب تعلق
 عطف لا يتوقف على غيره لا مستلزما لمطلوبا عقلا ما اذا حصل الطلب تعلق بنفسه بالمطلوب
 الثاني لو حسن الفعل او قبحه لغير الطلب من الصفات والاعتبارات لم يكن تعلق الطلب لنفس
 الفعل المطلوب بل يتوقف على ما له من الصفات والاعتبارات لانه تعلق بنفسه بالاسم
 على انه زائد عما المطلوب فبما الاول على ان ضمير نفسه للطلب والثاني على ان الفعل لغيره
 عليها فالجواب واختاره بعض الشارحين على التقرير الثاني لكونه غير الجارية والاعتبارات
 ليكون محمدا على الجارية وحده وبطلان اللازم بان التعلق بنفسه بالطلب والفعل
 والتبيين الاخرين لا يتوقف على ما هو المطلوب والطلب قد لا يتصور توقفه على حادث
 فاذا حصل الفعل تعلق الطلب بنفسه توقف على نفسه واعتبارا غير ما هو الجارية ان يكون
 المطلوب هو ذلك الفعل بشرط تميزه الجبه الحسنه او المبنية فتوقف تعلقه على حصول
 المطلوب اعني الفعل المحض من واختار الشارح المحقق من الاول كون ضمير نفسه للطلب لانه
 الملازم لقوله غير الطلب من الثاني تخصيص الصفات والفعل باعتباره دون ذاته
 لان توقف تعلق الطلب على ذات الفعل المطلب لا يسيل الى غيره وحاصله ان تعلق الطلب
 بالمطلوب هو توقف على ما يفرض للفعل من الصفات او ما يتعلق به من الجهات والاعتبارات لم يكن
 تعلق الطلب من لوازم الذات الجارية ان لا يقع ان الطلب المحقق ولا يتوقف على الصفات

ثالث
 علمه
 اعترف
 او قبح لغير الطلب
 فهو
 مستلزم

والاجتهاد استنباط الحكم لا بالتحقق 2 فان ابنى ذلك على ان الطلب قد علم فيكون لا يستلزم
على الحقير الذي يستلزم القول بقدم العقل المطلوب بالبرهان قد يتحقق من غير تحقق المطلوب
متحقق قوله لو صدق بغيره فيكون لا يستلزم او اعتبارا له عارضا لمقتضى ضرورة على الجواب ايضا
قوله فيكون الحكم بالبرهان متحققا عليه في العمل من حكم العقيدة واذا امتنع المخرج
بعضين بالبرهان في رد دفع كذا كونه العلامة من ان هذا انما يتم لو كان ترك الزمان مطلقا
فيما وليس كذلك اذ القيمة تترك مع الاتيان بالمرجوع قوله وقد يقال اعتراض على الدليل
المذكور فيمنع المقدمة القائلة بان الحكم بالبرهان ينفذ الاختيار والجواب عنه بان افعال
الله لا تتعلل بالعلم والاعراض لا يستقيم على اصول المعرفة فلا يتصور في علمهم قوله
لتحقق الوجوب في حكم الفعل وتحقق الجرم في الاخلال بالواجب في الضرورة قوله استلزام
حكم العقل في ان حكم العقل بحسن الافعال وفيما يستلزم التقدير في البينة والالام
يفتح عدم التقدير فيمنع في حكم العقل قوله والرد لا يمتنع في ان في قوله لا يستلزم
منهم خلافا لاشارة ان ان تحدد القول بالوجوب العقل لا يستلزم القول بالتقدير
فقد البينة تلك صومع القول لعدم جواز العفو قوله بل بما ذكرناه من الاول هو الظاهر
والثاني تكلف شخص ومفناه لا نسلم ان حسن الصدق النافع والايان وقبح الكذب الضار
والكفران عفو استحقاق الشاء والذم في حكم الشاء عاو بغير وجود الحرج وعدم ضروري
بل بغير موافقة المفضل وفي الفقه فالاحد معين لكن اياهم كونه كافيا في المقصود
اخر عدم الشئ المشارة فيه الذي هو احد الاجزى بالتعيين في الادلة في هذا عما انه
باعتبار معنى يؤخذ لا يثبت المشارة فيه في فهم منه ان محل النزاع غير التفسيرات الثلاث
وكان في قوله او عن بغيره في حفظ الفعل ايما الى ان ليس هذا تفسير الكلام المنع بل منعا آخر
قوله فاذا التقدير تساويها بغيره اذ كان الحكم منها لولزم مخالفة للواز لاخر كان تقدير
نساويها من جميع الوجوه تقدير امر مستحيل قوله لا نسلم ان العقل يؤثر الصدق على ذلك
التقدير اي عند وقوع التساوي بل لا يؤثر الصدق في الكذب وان كان يؤثر في
الواقع لعدم وقوع المقدور فان قيل انما الصدق عند وقوع التساوي مما كان حرام
به العقل ويستبعد منه قلنا لا للتسوي عليه حال وقوع التساوي حال فرضه وتقدرا
فقط ان حرمه بانما الصدق عند فرض التساوي وتقدره حرم بانما عند وقوع التساوي
ولما يستبعد منه عند تقدير الوقوع يستبعد منه عند وقوع المقدور والوقوف بينهما غير
خفف على المتأمل الذي الحرام في التقدير حرم في حال عدم التساوي بل ترجح الصدق والخير
عند وقوع

نعتين

المعنى

وذكرنا في كتابنا

عند وقوع المقدور حرم في حال التساوي وعدم التفرج فالامتناع في الاول لم يرد
و2 الثاني لا يرد في قوله لا يلزم من فرض التساوي وقوعه معناه ان توجه
يخرج اشارة الى صدق انما هو حال وقوع التساوي لا حال فرضه فقد افترضنا انما كان
يتوجه لو كان في غير ما للوقوع فيمن لم يستلزم استبعاد المنع وقوله في المنع فلذلك
يستبعد معناه ان منع اشارة الى صدق انما يستلزم ان تقدير التساوي بتقدير امر
مستحيل لا يتصور وقوعه لو كان امرا عاكفا عما يقع مع التقدير لم يستلزم
المنع كما لا يستلزم الوقوع قوله وشرح هذا المقام عما ذكره المحقق في الحكم
جمله قوله ولو سلم ذلك لكان حسن الصدق ذاتا في حقا فلا يلزم كونه
كذلك في حق الله في يصح حكم العقل قبل ورود الشرع ان فاعله يستحق الثناء
في حكم الله قوله فليس اي اقداره وميراث قسره والحال ان الى الطاعة فلا يرد ما ذكره
العلامة من جعل العبد بقدرته لا بقدرته الله في فلا يمكن قوله والى وجود
مما يثبت اشارة الى حصة الاعتراض بان وجوب النظر من الخطايا الجلية فيمنع فوطيرة
القياس قوله لا يمتنع في النظر لم يقل في خط النظر عما هو صريح في العلم لان
المنع على ظاهره لا يشار اليه بقوله وانما لا انظر في خط فليكن الا في حق المنع
قوله وانما يشار اليه في خط الاشارة الى رد المقدمة الاولى اعني لا انظر في خط قوله وما كان في حقه
ظاهرا ومعلوم ان مع الاقامة ان لا يمكنه المزام النظر الا بعد الوجوب فله ان يقول لا انظر
ما لم يجر وانما جاز النظر بدون الوجوب اشارة الى رد المقدمة الثانية باني قوله لا يجب النظر
ما لم انظر او ما لم يثبت الشرع ليس بمتصور لان النظر لما يكون للعلم بالشيء لا بنبوة عند الناظر
لا النبوة وتحقق في نفس الامر فالوجوب عند ثابت الشئ في نظر او لم ينظر في الشرع
عندنا لم يثبت من غير توقف على العلم لان العلم بالوجوب موقوف على الوجوب فلو توقف
الوجوب عليه لزم الدور ولما اعترض بعضهم بان هذا يكلف للمفارقة واجاب بان لا جائز
في هذه الضرورة للضرورة اشارة الى ابطال بقوله وليس ذلك اي وجوب النظر قبل النظر
ويشور الشرع عنه من تكليف الفاعل في شئ لان مفناه ان لا يفهم التكليف والخطاب
وهنا قد فهم وان لم يصدق في ذلك لم يعلم انه مكلف قوله لزم في العلم بالوجوب
ومخرج الكلام الا حد من الاول حوازا لظواهر المعجزة والثاني احتياج الحكم بغير الامور
المذكورة وتكليف الشارح في جعل الاول حوازا لظواهر المعجزة واحتياج الحكم بغير نسبة الكذب اليه
والثاني عدم فيه التقليل وجوه جعل نسبة الكذب اليه فعلا العبد كنسبة الزوج والولاد
يحيى انشأه الى الله فيه وكونه ذبا ليكون
فعل الله فيه والافاضة الى نسبة الكذب

تحقيق

وقد كان فعل العبد بقدرته لا بقدرته الله في فلا يمكن

لا انظر في خط

فكلفت

والكيفية فيكون ذلك لانه لو اخرج من كلامه المحض عما ظهره لما كان لتوسيط قوله قبل الصحيح
 من سببه الكيف والتفطنت جهة ذلك كان المناسب لعدم على الكل او ما غيره من فلتنا
 من العالم خلافا لاي من علم خلافا لكل ما ذكره من الحالات وقيل بذلك لانه رعا
 لا حكم العقل في هذه الامور من الجاهل **قوله** في الحق بل اللغز بالمراد الحكم
 المتعذر لو كان اسرارا استهزا واما ما زاد الشارح من ان شكر العبد اقل من شكر
 العقر فلا يوكده على رعا فكل بل لانه لا يمنع الا سهره رعا فكل النعم وكثرة الشكر **قوله**
 اطلوا اها من المستحسن في تسامح لان المسئلة الاولى عما ذكره ان شكر النعم ليس
 بواجب على الثاني من ان لا حكم لا فعال العقل في معناه لاحكامها فاما لا تقضي العقل
 فيه حسن ولا فيه عيبا ما خرج به في الحق لانه لو اخرج عما عمومه لم يكن مسئلة على الفئر **قوله**
 ولهم اي للمعقول في الافعال التي لا حكم العقل فيها حسن ولا فيه عيبا مذهب احد ما اخطر
 اي الحرمة وشيئنا خرج في حكم المشيئة وما بها الا باحة اي الاخذ وعدم الحرمة وما فيها
 بالموقف وقسمارة لعدم الحكم ورواية قطب لا يوفق وتارة بعدم العلم بان هناك حكم
 لا ارباب الخطر او الا باحة وولي هذا بشرعية الشريعة بعبود والوقف عنها فان
 قبل كسب مصور القول بالخطر والاباحة بالمعنى المذكور من ان لا مشرع ولا حكم من
 العقل بحسن او فيه فلتنا معناه الى العقل الذي لا يدرى العقل فيه خصوصية جهة
 محنة او حق في الحكم للفكر مثلا ولا حكم فيه حكم خاص من فاعل فعل حكم العقل
 فيها على الاحمال انما يخرج عند الشارح وان لم يظهر الشرح ولم يثبت النسخ او باحة
 وهذا الخطر فساد اخر من الشارح من عاصره العرف في ملك الفرو صوره
 الضرر الفاضل واحمال ذلك بانها خارج عن حكم الشرع لا مستلزم الحكم بالحرمة اذ كان
 حكمه القيم بغيره مع ذلك وبان المراد احتمال الضرر **قوله** لا ثالث لها اذ لو كان
 لما ذكرتها انها استحال بالثالث فلم يلزم التكليف باق وفيه ثلث لان الثالث ايضا حرام
 تحت تركه فان قيل يجوز ان يكون الثالث مما يدرى فيه حسن فلتنا فكذا احد الضدين
 في الجملة لا باحة الى معنى الثالث **قوله** والمفروض ان في حقنا اول العهد المستلزم
 الى خلقها الله تعالى بمولاه ما اول المملوك مطر من حرط الله بل اقل فليكن حكم العقل بخرجه
قوله ولو سلم معارضه في ان ما ذكره من كونه يبرأ في ملك الفرو وان دل على الحرمة
 لكنه يكون دعه للضرر الناجز فيقتضى وجوبه فضلا عن الاباحة فيقتضى الحرمة
 وليس يحمل الضرر الناجز لدفع ضرر خوف العقاب المترتب على التعريف في ملك الفئر

اولى من

اشتفا
 في قوله لا ثالث لها
 في قوله لا ثالث لها
 في قوله لا ثالث لها

بوجه الفرز

اولى من تحمل بغير الحق للماحز فان رجع فرز الخوف يكونه استلزام الاخر
 يكونه باحوا منقوطا عند العقل **قوله** ان لا يخرج بغير الشارح بان لا حكم بالحرمة
 او لو حل على ظاهره كان حكما لعدم الحرمة فلا يكون استلزاما فان قيل الحكم بعدم الحكم
 ايضا حكم فلتنا نعم لكن لا بان العقل في نظر الشرح بظهور او جبا او غيرها على
 ما هو المسارح **قوله** ومنه ان في الحرمة بان حال اذا ارجت بالحرمة ان العقل
 حكم بانه فيه حرمة في حكم الشارح لوم العاصف لان المعروض انما لا حكم للعقل
 فيه كمن اوقع في حكم الشارح وتلقى الخوار من هذا وقد جعلنا في خبر الحديث
 وقصوان المراد بعدم حكم العقل ان لا يدرى فيه خصوصية جهة حسن او فيه وهذا الاساني
 الحكم العلم بالحرمة او بالاباحة في الوجوب نظرا الى الدليل **قوله** المعارضه بان ملك
 الفئر حرمة فان قيل المعارضه بذلك الحرمة يناقض تسليم ان لا يخرج من العقل والنقل
 فلتنا من قبل الحرمة على انها لا يكون عاصف بل يكون بان يكون نافعا
 لما ادعاء الحكم **قوله** من قبل الواقع في ان الحرمة بالوقف ان العقل الذي لا
 يدرى العقل فيه خصوصية جهة حسن او فيه حكم العقل بان لا حكم العقل فيه حكما من
 الشارح بالخطر والاباحة من ان بعض افرادها في بعضها بظهور الحق في اي
 معتنق من حيث لا ادري ان الحكم بالخطر والاباحة وهذا اخر الامر من اللذين وفيه
 فيها التردد داعي التوقف عن الحكم بعدم الصحيح والتوقف في الحكم معارض من الاول
 وهذا في الحقيقة هو الامر الثاني من الاخرين اعني الموقف في الحكم لكن لا تعارض من
 الاول بل لعدم الدليل على التقييد **قوله** لتساؤل ما لا يقع لا خفاء في ان اخرج
 على طاهر لم يباول شيئا من الاحكام او لا يصدق على حكمه ان خطا في معلق
 يخرج افعال المستكفين فالمراد تعلية بفعله منها و2 يدخل الجواهر وغيرها **قوله**
 فهو وعلمه اي ما زيد في الاضمار او المحض خيرة من التعريف احكاما بالوضع
 لكون الشرح لا يملك الاجماع والقياس عما حكى بهما او سببا من ذلك الشرح المصلحة
 والربا لوجوب الحكم او شرط كطهارة المسح ليعي البيع في زيد في الوضوء ليدخل
 ولم يتركه لاجل في اصناف في خطا الوضع جعل الاول محيا وذكره هو فان قيل
 هو ان ما خرج بقصد الاضمار او المحض دخل بقصد الوضوء لكن من الاسباب
 والشروط فالس فعل المكلف كزوال الشمس وطهارة المسح وكونه يمكن فكيف يستقيم
 الخطر او عكسا فلما المراد بالعلق الوضوء اعني ان الخطا فعل المكلف سببا

المعتقد في
 م

[illegible]

اول الوقت
والاول والاول والكلية فرض
على الكل وفي المجلد واحد
واجب ان اذ اجعلنا الموسوم

فان قصد اداء اجل يستقيم الجواب ان قصد اداء اجل يستقيم السؤال اما الاول فلان من ترك التكليف او الموضع اذا كان قبل الوقت
والسقوط وجوبه كان التقييد بقوله بوجه ما عيّن الاستدراك وامّا الثاني فلان من ترك التكليف او الموضع اذا لم يكن من قبل الوقت
وجوبه كان قوله فان قال سقط الوجوب بغير استدراك او رد من قبل الوقت او الموضع لانه لم يكن من قبل الوقت او الموضع
اعرف بورد الاشكال وقال بعضهم ان شرطه لان التكليف والناس والناس والمسا في عليهم الصوم بالمعنى ولا يلزم تركه بوجه ما لا بد فعل الشيء
فان قال ان التكليف هو سقوطه بالعدول فلا يلزم من عدم الوجوب عليهم فلما قالوا ان التكليف يسقط بعد العفو وان كان انما سقط
ما ذكره اصله العكس بالظهور وبعضهم لم يبيّن فقرر السؤال بان لا يتم ان صلاة العالم لم يوجبه سقوط وجوبها والجواب بان لا يتم
في احد الامر لانها ان كانت واجبة لزم الاطلاق بالظهور وان لم تكن واجبة لزم الاستدراك بوجوبها لا في الغرض منه وقول الكفاية
والموضع لانها واجبة ان سقط وجوبها بغير بعض المكلفين وبعض افراد الزمان وبعضهم قرر الجواب بان لا يتم اداؤه
سقوط وجوبه مثل صلاة الحاج الى زيادة بوجوبه ما لانه في حال ان الواجب الكفاية لما لا يتم تاركه لان الوجوب يسقط
بغير العفو وكذا في الموضع ولا يخفى ان هذه هي في الكلام لان ما سقط وجوبه اما واجب اداء او غرض اداء فواجب وجوبه
المحذور ولما كان مراد الشارح المحقق التفريق بين الواقعي والتعيني من المضائق اعلم الخلية توصيف الظاهر الزينة بموتبه الكلام و
حده في سقط وجوبه بالدم على ما ان تارك الكفاية يسحب الدم وكذا تارك الموضع او الوقت في سقط وجوبه في هذه الكفاية بغير
العفو الا من المكلف في الموضع بغير العفو لا من افراد الوقت كما لا يخفى من صلاة العالم بسقوط الوجوب فيكونها
لا في تارك الكفاية بسقوط وجوبه مع كونه متوجبا للدم مدفوفه الحد وان لم يمسح بقوله بوجه ما هذا الكلام في ان لا يتم على
من يوجب اداؤه **وللعكاف قد سبق** ان وجوبه من صلاة العالم والتكليف والمسا في عليهم الصوم بالمعنى ولا يلزم تركه بوجه ما لا بد فعل الشيء
على تقدير عدم النوم والسيان والسخاء على تقدير ترك التكليف بعد رد الاعداد لان هذا لا يكون في تارك الصلاة بل في تارك الاعمال
بل تارك التكليف فليست هذه هي القصة ان يقول المراد بالترك هو الترك الذي يبقى باله عند الوجه الذي يلحق فيه الدم كما في ترك الصلاة
الاجتناب عن طهارة ما لا يضره في تركه بوجه ما اوله بتركه والما يتبعه الترخيص الامر بالاجتناب الذي هو تركه بوجه ما متطافه فتدقيق لا يخفى
كلما ترك العالم ما على العذر الذي يلحقه الدم وهو عدم النوم لا يبقى في الاله لانه لا يكون ترك العالم وكذا في السماء والسهل ولا يقدّر
ان الدم تاركه على تقدير تحقق معه هذا الترك **والزناح** لعن الله عابد الى التسمية في هذا اللفظ لسانا لم ينفذ احد سعادته وهم
يخفون كلامها بنقصهم وذكر المعنى والمعنى اسم او قد توهم ان ما جعلها سعادته في جميعها بوجه واحد الظاهر العكس الخ في جميعها بوجه الكفاية
اللفظ في جميعها بوجه واحد وهو غلط **وقد تقدم** ان ينعى باعتبار متعلقه او الاداء او التكليف والاعادة اقسام للتعديل الذي
تعلق به الحكم فظاهر كلام المتقدمين انما اقسام متباينة وان ما فعلت ثانيا في وقت الاداء ليس في وقت التكليف ولم يطلو على ما
يوافق كلامه في ان كلام الامام الغزالي ان الاداء ما يؤخره في وقت التكليف بوجه ما لم يفسد في اطلاق التاوية على الاعادة وكولم
الاداء في كلام المصنف عليه تحفظ لظهور ان الاداء في وقت التكليف ثانيا في الاعادة وهو غير متعلق بغير قطع التقييد بقوله شرعا يعني
ان يكون للوقت الذي ذكره الشارح لان انباء الزكاة في الشهر الذي عينه الامام اداء قطع الله الان يقال المراد من اداء
من غير وقوعه في ذلك الوقت الذي عينه الشارح في قوله بوجه ما في وقت التكليف

فقد فصلت التام
وما لاد فعا البني
السؤال على
فبان ان ما سقط
وجوبه وجب
بابه لم وبني الجواب
على انه ليس
بواجب محرم

الزبد
قفنا
الحمد

تفہ اس قدر

میں !! بسطِ ضمیر

الحق
في السفوف

تفسیر الفیہ

[illegible]

لا يلزم منه ارتفاع حقيقة الجواب
الحقبة لان تعدد اصدق عليه
بعد الامرين هم

بخدمت
المؤيد
الحق
المؤيد

قولہ

مضرب معتزله تارک الکفر

مسند الخ

في صحة الصلوة بظن الظاهر فلا يكون الخلاف في تفسير صحة العبادات بل في تعيين
الاعتناء بظننا **والباطل ان يقيدها** ان يقتض الصلوة في العبادات والعبادات
من العبادات عبارة عن عدم ترتيب الاثر عليها او عن عدم سقوط القضاء في العمل
عن عدم ترتيب الاثر المطلوب منها عليها وليس في كلام المصنف تعرض للصحة والباطل
في العمل بالظاهر الا ان يكتفى في ذلك في موافقة امر الشارع في العمل
الشارع المحقق بان ما ورد في حق الصلوة من العبادات ثم اورد في تفسير المصنف
بعض المعاملات والاشارة الى ان يمكن ان يكون لظواهر العبادات المعاني التي تقتضيها موافقة
امر الشارع واستقامت القضاء للحصول الثواب ليرد اختراع العلامة بان الثواب قد
لا يرتب على الصلوة فيحتاج الى جواب بان المراد جواز ترتيب الثمرة لا وجوبه فلا يخفى
ان المراد بالاثارة المعاملات ما يرتب عليها شرعا حصول مثل العيشة حل الانتفاع
في البيع وحقه البيع في الفلاح لا حصول الانتفاع وحصول الثواب والتمسك
حتى يورد المصنف ان يمكن ان يكون التوكل قد يرتب على الناسد وقد لا يرتب على الصلوة
قوله وقالت الخفيفة المحقق في الصلوة عند وجود الاركان والشرائط فقاما وروية
فانها في غير ذلك وعدم مشروعية فان كان ذلك باعتبار الاصل في العبادات
فكان الصلوة بدون بعض شرائط الاركان وانما هي المعاملات فكسب الملائكة وهي
ما في البطلان من الاجتهاد لا لعدم كون البيع اعني المسح وان كان باعتبار الوجه
فما سلكه المصنف للاقليم المتقدمة في العبادات وكما يروى في المعاملات فانه اشتمل على
فضل خالي عن العوض والذات فخرج عن الميزان عليه فكان عينا وحصة وايضا وجد
اصل العبادات في المال في المال لا في المال الذي هو المباداة القائمة وان كان باعتبار امر
عامة فكل من كان له صلوة في الدار المفصورة والبيع وقتئذ لا يفتقر الى ان
التقدير في المعاملات ليس عينا بل في الدار المفصورة والبيع وقتئذ لا يفتقر الى ان
لمرارة الزيادة لم ينافيهم في السنة الاولى باطلا والتمت في السنة الاولى بالامتناع في الاصطلاحات
قوله قد علم ان الصلوة والعبادات في العبادات قيد ذلك لان الدليل الذي اورد
2 المحقق في حديثه في ان الصلوة انما تكون للفعل مسقطا للقضاء وانما موافقة امر الشارع
هذا ان المقام لا يخلو عن خلاف حيث اطلق الصلوة والعبادات او لا وخص التفسير بالعبادات
واخرج الشارع تفسير المعاملات ثم اطلق تفسير القاسد للجنسية وخصه الشارع
بالمعاملات ثم خص ما ظن ان من احكام الوضوء بالعبادات من رتبة الوضوء جعل

الصلوة
حصول

لزم
وصو

وان ثبت لهم ذلك اي صحة الربا
عند طرح الزيادة لم ينافيهم في
سنة الاولى باطلا والثاني
قاسدا ان لا شاحنة في
الاصطلاحات
زائدة

جعل الاعمال اصنافا في خطاب الوضوء مستند الحكم بالنية والشرعية والمأجورة والصلوة
والباطل ان والسادس العزيمة والرضخنة والمصنف في النظام الاول وهو ان يكون
الصلوة والعبادات من باب ما قال واما الرخصة فلم يشترط لها ثبات او في الاصل نظير
2 استلزام الصلوة في قوله واما الرخصة واما الرخصة وما ينفرد به من احكام الوضوء
والشارح نظم من استلزم البطلان الاول حيث قال وفي الرخصة الا ان يطالب المحقق
والشرع بما اراد يكون واحدا ومنذ وما مضى من كونها من خطاب الوضوء في خطاب
الاقتضاء او التحجير ومن ادعى الشارع المحقق في انشال هذه المقامات ان يمكن الكلام
اجلا لا سيما والعزيمة تجلها في ذكر في الحقيقة ان العزيمة ما يلزم من الحكم بالباطل انما
لا العزيمة في قيام المحرم لولا العذر والظاهر ان يختص بالمواجب التي لا يلزم بالزوم
النية او من غير صحة وهو اللابيق بكلام الشارع لكنه قال ان لا يملك المحرم
وحاشا له ان يكون دليل المحرم ومعه قنانه بقاؤه ومعه لانه مع العذر كما يطرده
2 حق المحقق في صحة العذر او المتيقن الذي دل الدليل على حرمته ومع قوله لولا العذر
ان المحرم كان محرما ومقتضا المحرم في حقه ان لا يملك العذر في وقتئذ لو عطف التحريم
لا للقيام فليسا ملك وقوله هو الرخصة الصلوة الى الباطل بطر من الخلاف على المحرم وهو
ان من الفعل كالحكم المقتضى والتمسك في صوم المسافر وصلوة المرأة فليسا عدل
عامة كغيره وهو ما جاز ففعله بعد زوم قيام الصلوة المحرم وان جاز ان يوجد الفعل
شاملا للتمسك ايضا بناء على ان كيف يخرج عن الرخصة الحكم بقاء المادة المحترمة وخرج
منه كونه لانه لا قيام للمحرم حيث لم يبق معمو لا في حرمته ما خضع من دليل المحرم لانه
المحقق من عناه في حقه ان المحرم من سائر الدلائل لم يسلو له وخرج من حرمته
وجوز للاطعام في كفاية الطهارة عند فقه الرقبة للصلوة انما يتناول ما قد التوقف
كما ان الاعاق في صوم الوالدين ابتداء عا واجد وكذا في حرمته انما يتناول ما قد التوقف
الاولى في حقه ابتداء خلاف التيمم في حرمته وهو له والا فغرض معناه وان لم يكن
الحكم كذلك معزوم وظاهره ان الحكم في حرمته الرخصة والعزيمة والحق في الفعل لا يتصف
بالعزيمة بل يقع في مقابلته الرخصة فتقام تحقيق هذه الباطل في اصول الجنسية
او جاز ان اراد ان ما نساوى ففعله وتترك لم يجمع التفتيش في المسافر لانه ان يفتقر
فالمطر احيى ولا في الصوم وان اراد ان يجمع في كل حال في الشارع ان دل في
المندوب والابحاح متفق على صحة بل عا وقوعه كتكليف الكافر بالايمان والعاص

الاداء

في المحكوم

1106,

وكان الاول محاربه ولا متوجه الا اذا جعل السؤال دليلا للحاق وبالحمله في حمله
بالمستحيل هو الخارج من نفس هو الذهني وهو ظاهر والمتصور هو الذهني لان الحاصل
في العقل فليس المستحيل هو المتصور فان قيل عدم الحصول في الذهني لا يوجب
عدم المتصور فان المتصور هو الذي حصل في العقل صورة لا صورة فكما ان
يكون ذلك في صورة والمستحيل ليس كذلك وقد نظر والثاني نقض اجمالي
ان الموضع ما ذكرتم لزم الحكم بالامتناع على ما ليس بممتنع بانه ان المحكوم عليه في
صولة اجماع النقيضين محتمل وممتنع وجوده في صور المتصور وقد ذكر
بقوله السؤال ان المحكوم عليه المتصور ذهني ثابت في الذهني معلوم ان العاقل
في الذهني محتمل والمحكوم عليه بالامتناع ليس بممتنع وجوابه ان المحكوم عليه
في النقيض وان كان متصورا لكن لا يكون الحكم على الصورة الذهنية بل على ما في تلك
الصورة وصيغرات الممتنع مثلا ولو سلم فقد تم الامتناع انما هو في الذهني والحكم
انما هو بالامتناع في الخارج وحاصل معنى قولنا اجماع النقيضين ممتنع ان المعنى
الحاصل في الذهني من هذا اللفظ محتمل ان يؤول في الخارج فرد يطابقه والى الثالث
فلا ادري لم توجيهنا لان اصناف طلب المستحيل لما كان ممتنعا على المتصور سبوت
كما سبق في سبوت الدليل كان تصور سبوت السهل ذهبا كما في ذهبا ذهبا من
صحة طلبه نافي لما ذكرتم من امتناع تصور وقوعه فيكفينا ويضركم اللهم الا ان جعل
اصناف الطلب ممتنعا على المتصور سبوت في الخارج ومعنى قوله لان حكم الذهني
لاي اخره سبوتا الى الحكم بالامتناع ليس على الخارج مع لزم تصور المحكوم عليه
في الخارج ولا فلس له كثر دخل في عدم الكفاية والمفتنة ولم يدع المعارض او المستدل
حكم الذهني على الخارج بل حرية بان المحكوم عليه بالامتناع لا يكون الا في الذهني
هذا اعاده ما يمكن في هذا المقام وتعد برسمه من الخارج حتى ما مر عن افاده المرام
لان اخر ما قالوا هو ان السؤال معارضة ثابتة في المبدء او اعراض على حوار
المعارضة الاولى توجيهه ان المرام من تصور الجمع بين الضدين تصور ممتنع في
الذهني لكونه محكما عليه فليكون خالصا في الذهني في تصور سبوت فيه ولا تصور
وقوع الجمع بين الضدين في الخارج مع لزم تصور السبع على خلاف ما عليه واما لاجوبة
السلامة فيسبرر الاول ان اجماع الضدين لو كان متصورا ذهبا وكان الحكم عليه
باسم الحاله المتصور محتمل الخارج دون الذهني مع سبوت في الخارج فيجب الايجاب الخارج

تصور الوقوع

وايهما استعمل في الخارج دون الذهن ضرورة سوت الحكم على الذهن فتصور
وقوعه ذهنا تكون تصور وقوع المحسوس والقواع اياها في تصور وقوعها او ان لم كان
باسم الذهن كان باسم الخارج لان الذهن باسم الخارج واللازم بطال لا يستعمل
في الخارج ويغير الثاني انه يكون الحكم بالاستعمال الذي عليه ما ليس عليه في الذات
لان الحكم بالذات ما عليه تصور ما وان الحكم من الضدين في الذهن غير ممكن
فتكون الحكم بالاستعمال حكما استعماليا ليس بمحمول واما في الثالث فلم يذكر واما
شياء يعتقد في بعض الشروح ان الثالث من ثم الثاني وكلاهما حوات واحد
في هذا القول ان الحكم اذا تصور ذهنا ما الحكم بالاستعمال اما على الذهن وهو بطال لا
عمو محمول اما على الخارج وهو لا يرد في تصور واعلم ان المحصور قد يرد
ما يمكن ان يكون له حصول فلهذا في بعض ان يكون باللفظ اسم الفاعل وان اشهر
لفظ اسم المفعول وقدير اذ به حصول عقاوة لا يقتيد بالذهن فلا يقال هذا
متصور ذهنا واما اذا كانت كلامهم في هذا المعام اطلق على ابتداء بعض الفاظ
على عدم الفرق بين المعنيين **قوله** وايضا اخبر عطف على قوله قد علم وهذا دليل اخر
على ان العاقل عطف على الفعل وذلك في الكفار خاتمة وقوله وكذلك ان من قبل العاقل
من علم محمول ومن من عن الفعل وقوله ولان المحقق عطف على قوله لان العاقل وقوله
بوجوده عطف على العلم باحد هاتين بوجود الفعل او عدمه فان الله تعالى يعلم قطعا ان يفعل
فيتصير الفعل ويتصير الترتيب او لا يفعل فيتصير الترتيب ويتصير الفعل فتكون التكليف
اما بالمتصير والعاقل هو ان التكليف بالمحمول واما بالواجب فيكون تكليفا عما ليس في وصفه
وصف الحق التكليف على ما هو في كون القدرة مع الفعل ولو ان افعال العباد مخلوقة
لله تعالى لا يقال بل هو تكليف بالمحمول الذي هو الجاد في وجوده لاننا نقول انما يكون
مستحيلا لو لم يكن وجوده بذلك الاجاد وقوله وللدليلين لاخرين مع ان كل ما يصدر
عن المحقق لا قدرة له على الاجاد الفعل والتكليف قبل ذلك فعله مخلوق الله تعالى
لا قدره للعبودية واما اللبس والنسب والاخبار فلا يوجب كل محقق ان ليس كل فعل له محامل
الله تعالى هو المحقق فعل المحقق معناه واخبر بان لا تسبق او تسبق عنه فعله عنه فتقول
في الخبر بان ذلك لا تسبق الواقع اساره الى جميع ما سبق وقوله وان ذلك يستلزم اساره
الى البعض وهو الاول والاخير ان **قوله** لان من سوزة ان ليس كل من صور التكليف بالخال
قال بوقوعه بل اخر فتوافر قيتين ومن قال بالوقوع لم يقل بان كل تكليف تكليف بالخال

فوق

فان قيل

فوق اتفاق الكلا على عدم العموم **قوله** قالوا ثانيا قد بين في الوجه الاول انشاء
اللازم بوجوه متعددة وهذا ايضا من وجوه بيان انتفاء اللازم فكيف جعل دليلنا
على هذه وجوه الوجود السابقة فلنا لان دعوى المحقق ان هذا تكليف بما هو
مستحيل في نفسه لا بما يتصور او في ان كان محكما في نفسه كما في الاول وخاصة في غيرهم
ان ابا جهل مكلف بان يصدق الرسول في جميع ما جاز به في قوله ان الذين كفروا
سواء علمهم او لم يعلمهم لم يفرقوا بين المؤمنين فيكون مكلفا بان يصدق في
ان لا يصدق في شيء مما اني به من الله وصريح فعله لا يكلف بالتصديق لان التصديق
الاخبار بان لا يصدق في شيء يستلزم عدم تصديقه في ذلك ضرورة انه صدق
في شيء والتكليف بالشيء تكليف بلوازمه وورد بالمتعم لا سيما اللوازم العديدة وقيل
لان التكليف لمح البعض من التصديق في حال وجود عدم التصديق بناء على
اختار الله تعالى ما لا يصدق وتوعد عليه ان لا يكون الوجه الاول ان التكليف
بما علم الله تعالى او اخبر به على ما اسار الله تعالى في قوله انما اخبر الله تعالى
فقد اعدل الشارح المحقق عن ذلك ومن ان يصدق في ان لا يصدق في لا يستلزم
ان لا يصدق في ما يكون وجوده مستلزما لعدمه يكون على الاوجه الاستلزام
اي ادا صدق في هذا الاخبار امتثالا لا مبرا بالتصديق فقد علم قطعا ان صدق
وحرز بذلك وهذا الحكم بخلاف ما اخبر الله عليه السلام من ان لا يصدق في شيء قطعا
وصحبه بكلامه واما احتجاجه الى قوله انما اخبر الله تعالى انما يصدق في الرسول بالاس
المكلف هو الحكم بصدق الخبر بخبره بالتصديق في ان لا يصدق في شيء كما يستلزم كثر الخبر
لا يكلفه لكن في كل ذلك وحرز بصدق هذا التصديق غير ان الحكم بكون الرسول
الاخبار بان لا يصدق ولهم بكلامه لان صدق الله عليه السلام خلافا لغيره
من ان لا يصدق فيكون الحكم بالحكم بوجوه خلاف ما اخبر الله تعالى وهو مع المكلف
وان خبره بان خبره بكون التصديق مستلزما لعدم التصديق كما في الاستحالة
ولا حاجة الى استلزام التكليف المحقق بان لا يوجب العلم **قوله** والحوار كما علم
ان هذا الصاهر من فعل التكليف **قوله** بما علم الله تعالى عدم وقوعه فاحتره ذلك
وصوله من مكلف الحال في شيء وذلك لان ابا جهل وانما لم يكلفوا الا بتصديق
التي علمه الله تعالى فما جاز به ولم يخاطبهم الله ولم يخبرهم بانهم لا يؤمنون حتى يلزم التكليف
بان يصدق في عدم التصديق على المعصية **قوله** المستلزم الحال بل انما اخبر الله تعالى

ف

بأنهم لا يؤمنون كما أخبروا وخالفوا بما لا يؤمنون قوله الآخر قد آمن وما كان هذا
 المحقق وهو كون الاعلام للشيء لا للقوم في اخبار يوضح علمه اللام أظهر شبهة اخبار الذي علمه
 والشارح العلامة قد جرح هذا المقام ولم يعم حول المصالح **قوله** نعم لو كان هذا لا محذور
 في الجواب وإنما يجوز ما قد حقق وتبين له وحاصله ان الفعل اسما واجب او محتج بحسب العلم
 والارادة والمنازع في صحة التكليف بدو في وقوعه وادانته الى ذلك الاخبار بان لا يقع
 فالتكليف بخلافه ان لم يسمع المكلف ذلك الاخبار وان سمعها فالتكليف به صحيح نظر الى امكانه
 في نفسه الكيفية غير واقع لعدم الفائدة من العزم او الفعل فالكفار مكلفون بالايمان اجمالا
 سواء وردوا بالاخبار بانهم لا يؤمنون او لم يردوا وكذا اذا وردوا لم يسمعوا او سمعوا ولم يصدقوا
 به اما لو صدقوا وعلموا ان الفعل يمتنع عنهم البتة فيمقتضى تكليفهم بذلك بالاتفاق على ما
 يبيح في الحجة الاخيرة من مسائل الحكم عليه ولا يلزم من هذا عدم تكليفهم بالايمان على
 تقدير صحة الاية الدالة على انهم لا يؤمنون لانهم لا يصدقونها ولا يحصل لهم العلم بمضمونها
 والآية كذا في الاخبار بانهم لا يؤمنون **قوله** حصول الشرط الشرعي الشرط عا ما اخذاه
 المحقق ما يستلزم تقييد بني امر على غير جهة السببية فان ذلك يحكم العقل فحقا او الشرع
 شرعي او اللغوي فلفظي والمراد بشرط حتى الفعل كالايمان بالطاعات والطهارة للصلاة
 لا بشرط الوجوب او وجوب الاداء والاتفاق على حصول الاول شرط في التكليف
 بوجوده ووجوب ادائه والثاني بشرط في التكليف بوجوده ادائه ووجوبه وهذا في الاوامر
 لا في النواهي ادلا على كون الايمان مشروطا شرعيا لترك الزيادة او لعل **قوله** حتى
 يعذب بالافروغ اى يقع التعذيب بترك الواجبات واركانها المنهيات **قوله** وهم يفعلون
 ذلك الظاهر ان العلم ويفرضون المسائل الكلية في بعض الصور الجزئية تقريرا للعلم وشبهها
 للمناظرة ولا يخفى ان قوله والاكثر عا جواز لم يقع موقعه فالحق ان المراد اولا بفتح التعذيب
 والكفار يفعلون الا خلايا بالفروع وقوله تقريرا بفتح بعول والمشتبه مفروضة **قوله**
 لتماثلنا هذا التقرير ليس عا ما ينبغي لان قولنا لو كان مشروطا لم يخلو عن محذور
 دليل على الوقوع دون جبر الجواز وقوله لو كان مشروطا لم يخلو عن محذور
 فان قيل فلا وجه لقوله الوقوع ومن فعل ذلك الى اخره قلنا ان الفعل اهل المسألة
 الى الجواز والوقوع والما فصل الصورة الجزئية الى هي تكلف الكفار بالفروع فسكت عن
 ادله الجواز والمنفصل ما دام الوقوع فليتامك والذي يلزم من اصول الحنفية ان نزعهم
 ليس في تكلف الكفار بالفروع دون فعل وجوب الصلاة عا الحديث **قوله** ولا اللام قبل المعرفة

ان كان ذلك

ان المراد

كلف

على ما سلف في خبر
 في ما سلف في خبر
 في ما سلف في خبر
 في ما سلف في خبر

في كونها مشروطا شرعيا بل مشروطا فاشية لا تخفى **قوله** ولو كان بها القبول قد اختلف
 كلهم في تقرير هذه الشبهة وجوابها وان المراد بالقبول الشرعية او العقلية فبين الشارح
 العلامة الخلافية بان الفروع لو امتنعوا لم يعم تكليف المحال وبطلان اللازم باستحالة
 اعمى المشروط بدون صبي الشرط وبطلان الملازمة بان المكلف بالشيء مشروطا بالمكان
 صدوره بعد فسخه حتى المكلف به اذا انى به وبطلان اللازم بالاجماع والاقرار ما ذكره
 المحقق الا ان في بيان الملازمة قصورا لان الايمان بالمكلف به لا يوجب ان يكون عا
 وفق امر الشارح جواز فوات شرطه وتقرير الجواز في المنتهى ان محل الفروع وفتر
 بان كون المكلف بها مستلزما لصحتها عن الفروع فانما يجوز التكليف بدون الصحة
 الشرعية وتقريرها المحتسب ان ما ذكره انما يدل على انه ليس بمكلف بان يفعله في حالة الكفر
 ولا نزاع فيه الى الفروع في ان هل هو في حال الكفر مكلف بالايمان بالفعل عا وجهه
 بان تحصل شرطه ثم يأتي بدو في بعض الشروع المراد ان النزاع في ان هل يعاقب
 بعد الموت على ترك الفروع **قوله** انه في الكفر يمكن ان امتثال الكفر الكافر حال
 كفره يمكن من نفسه بان يسلح ويصاح مسلما وحقبة ان الكفر الذي لا جهل امتناع الاعتقال
 ليس بضرورة في تكليف امتناع الاعتقال التام له وحاصله ان الضرورة الوصفية لا تافى
 الامكان الذاتي وفي تسميتها الضرورة بشرط المحصول نوع تسامح وكذا في شبهة ثبوت الوصف
 العنواني للذات بثبوت المحصول للموضوع وتقرير الشارح جبين ان المراد ان الاعتقال
 يمكن بعد الكفر وان امتنع بسبب اخبار الشارح بالسقوط ولا يخفى ان ما ذكره المحقق
 اوقف بعبارة المحتسب **قوله** ومن يفعل ذلك اشارة الى ما سبق من الشرط وقتل النفس
 والربا لان جعله اشارة الى البعض كالشرك خلا عدول عن الظاهر وفيه دلالة على حرمة
 الكفر لانه لا معنى لضم غير الحرام الى الحرام في استحقاق العذاب وبالجملة لا بد ان يكون لكل
 من المذكورات حد في استحقاق العذاب ولا يخفى بالجرام سوى هذا **قوله** جرح بعدتهم
 ترك الصلاة لان في تقريرها الحلاية وترك الانكاح تهديتا لهم وانما يترك الانكاح حيث
 يستقل العقل بمعرفة ولا يجوز ان يراى بالمجتهلين المسجونين لغوات المناسبات في قوله ولكن نطمع
 المسكن عبارة عن الزكوة لانه الاطعام الواجب ولانه اذا كان التعذيب على ترك الاسلام
 لم يجز عليهم الزكوة عندكم فلم يعم التعذيب على تركها **قوله** فلا يستلزم اى وجوب القضاء
 اخذها اى لا نوع المكلف ولا محنة **قوله** واصحابنا في كل من حمله انا لاننا نستر
 القادر بالان ان شاء فعل وان شاء ترك وان لم يشاء لم يفعل قيد دخل في المقدور وعدم الفعل

ك

مطابق انواع الشرط

اد اتقرب على عدم المنفعة وكان العقل ينفذ في توقيف على الحقيقة ويجزى العورات الخ
ليست كذلك **قوله** العقل بالعقل فان قيل الاتفاق على ثبوت التكليف قبل حدوث الفعل
كيف يثبت العقل بان القدرة مع الفعل لا قبله وان التكليف لا يطاق غير واقع
وان كان جائزا والاتفاق على الانقطاع كيف يثبت مع القول بكون التكليف الزليلا قلنا
قد سبق ان معنى لا يطاق هو الذي يمتنع تعلق القدرة به ومعنى التكليف به قبل
الحدث هو تميز التكليف بان يكون الايمان به مطلقا من المطلق حتى يعم بالترك والاختيار
وجوده قبل الفعل واللام ببعض احد قطب وانقل عن الاشعرى ان التكليف اما يتوجه
عند الحيا بضرورة بكل ولاحي العطاء بعد والالان تكليفا بخصيص ما حصل قبل وصحة
ولما التكليف الاخرى الذي لا يعطى اصلا هو التكليف العقلي المانع عما ان التعلق قد لم
لا العقل الاصل على عطلوه وهو تميز التكليف واقاما ذكره في امتناع بقاء تميز التكليف
حال حدوث الفعل من ان التكليف باحدا والموجود وصحة ففعلية فان الحال الحاد الموجود بوجود
سابق لا يوجد كما هو هذا الايجاب عما سبق من ان الله لا ينفذ في الكيفية عنه وكذا ما ذكره
من انما ينفذ في التكليف لا بالان لا ان الله ينفذ في التكليف بل ابتداءه واقاما
ما قال من ان التكليف يتعلق بالادب مجموع العقل من حيث هو المجموع وهو لم يوجد حال حدوث
الفعل ولما يتعلق بالاجزاء بالعرض الضام فالحق المجموع لم يستطع التكليف مرفوع الصراع
لما قد سبق ان التكليف في كل جزء منقطع عند ما مشروته وان كان باقيا باعتبار جزء آخر مرفوع
الحدث عما ان هذا بل القول بالعدم عند الحدث لا يسمع عما مره الاشعرى على ما
يذكر عنه في الكتب المشهورة من ان التكليف اما يتعلق عند المباشرة لا قبلها **قوله** وان لا مانع
اي لا مانع من عدم التكليف عند عدم القدرة بل ما ذكرناه من الامر من مانع وقبح
لان الامور الاول ليس عند عدم القدرة لان التكليف باحدا والموجود اما يمنع لكونه
كلما حال غير معدور فادانته معدور ارفع المانع فان فعل المقدور هو الفعل
الموجود والحال الحاد فمعنى التكليف بل لا لا تكليف الا بالمقدور فان كان الفعل بالفعل
او الا حاد فالاحاد على ان كلام القوم ظاهر في ان الفعل لا يتعلق بالخطاب والامر والطلب
وكونه انما العقل مذهب المعزلة وكما تبين على الاختلاف في ان السائر في الخارج نفس
حصول الاثر او امر مفاير لا سابق عليه **قوله** والقدوم شرط التكليف بان ينتم الخطاب
قدرا ما يتوقف عليه الانتقال لا بان يصدق بالان مكلف والالزام الدور وعدم تكليف الكفار
فما هذا الا حجة الى استثناء التكليف بالمعزلة والنظر او قصد النظر واخالا ولكن **قوله**

الحادثة فتكون القدرة
مع الفعل لا ينافي كون الفعل
قبل الحدث ما يصح تعلق
القدرة ٢٢١

ما الحكم عليه ٢٢٢

امثالا

امثالا نقل بالمعنى والا فالله كونه في الحق طاعة **قوله** اذا لم مانع بقدر في البرهنة
يتم ان هذا معلوم بالضرورة فلا يرد المانع باز لم لا يجوز ان يكون ما سطر
اخر واعلم ان في تمام الدليلين عما من جواز تكليف الحالى نظرا **قوله** هذا امر بغير
ان النهى عن مخالفة الصلوة امر باجتنابها عن لا ينتم الخطاب **قوله** واما بطلان
اللازم فهو جيبه كل كلام اولى وفي بعض كلام امر ونهى فبعض الاثرى امر ونهى
وكذا امر ونهى في التكليف فبعض الاثرى في تكليف فبعض التكليف اولى وقد كان
اللازم لا ينافي في التكليف باثرى **قوله** وهذه الاقسام حادثة في كونها على العليان
الحادية وهذا ما يقال ان حدوث الحكم والخطاب لا ينافي قدم الكلام لكون الحدث
باعتبار قديم الحادث **قوله** ولا تحقيق عنوان الكلام صورة واحدة لا يدخل في حقيقة
التعلق ثم تكفى كشرا اعتبارا بغير اعتبار التعلقات فمن حيث يتعلق بالموقف حتى
فاعله المدح وتمازك الالزام سيم احرا او بالعكس فبما وعما هذا القياس ولا يكون هذا
نوعا له كالعلم يتعلق بالمعلومات المختلفة ولا يصير باعتبارها افوا حاجتها وكذا
القدرة **قوله** بلزم تعدد القدرة وجه استحالته ما ذكره في القدرة من انها صفة واحدة
والالا سجدت الى الداب اما بطريق القدرة والاحصاء وهو ما في القدم واما بطريق
الاحصاء ونسب الموجود الى جميع الاعداد سواء لا اولوية لعدد من البعض على البعض
فلو تعددت ليرى صور قدر غير متناهية وهذا مع ابتداء على ان الواحد الموجود
لا يصدر عنه الا الواحد من بعض من المتناهي البسعة القديمة واما عا د هـ
التم التشاركون من ان يلزم تعدد الكلام الاثرى واللازم بط بالاجماع على ان كلامه
في الاثرى واحد فلا اسكال عليه **قوله** ان جعل الامر بغير كفا في امر الشاهد بل ان يقول
الشيء بعدد من عند حارة شرط متناهية **قوله** واما في اوامر الله فلا يتصور في **قوله**
فذلك يعلم جعل الامور اولى وعنده اصل التكليف هل يعلم قيل نعم من
الامثال ان التكليف فاشار المص الى ان الاصل هو ان هل يسمع التكليف على علم الامر
اسماء شرط واحد كرفع عليه **قوله** ولو لا ان تحقق الشرط جناه على ان القول بكون العلم
باتفاق الشرط مانع من صحة التكليف قول بان تحقق الشرط شرط في صحة التكليف او لو لم
يكن شرط لم يتصور الاستثناء التكليف عند العلم بان تحقق شرط جهة **قوله** من ارادة
قدرة كإرادة الله ثم اوجاد كإرادة العبد يفي لا خلاف في ان الفعل المكلف له بشرط
بالارادة وان وقع الخلاف في ان ارادة الله تعالى او ارادة العبد وجاز ذهب الى العلمانية

العبد

في بيان التعلق بالعقل
في بيان العلم بالاعتقاد

تعلقه

الخ

من ان المراد ارادة الله تعالى قد كانت او حادثة على اختلاف القولين **فبطل**
 لم يعلم احد ان مطلق اشارته الى ان معنى قوله لم يعلم تخطيط لم يعلم في معنى من الازمنة
 انه ممكن في ذلك الزمان و قد يندفع ما ذكره العلامة من منية الملازمة لجواز ان يعلم
 بعد الايمان انه كان مكلنا قبله ولا يخفى ان الكلام المزاجي والافلا انقطاع مع الفعل
 عند الاشعري واما قوله من اوله فعل او عني فربما قد اخذها من كلام المصنف ولا يصح
 لها حسا لا يصح تعلم بمولح الفعل وصورة ولا من اوله بعد لان الضمير للفعل وهو الفعل
 لا تصور الايمان ولا الفهمان واما يصح في المعنى لان الضمير لوقت الاحمال حيث قال
 مثله ان كذا يعلم التكليف يعلم قبل وقت الاشغال وان لم يعلم تمكنه عنه ثم قال لو لم يعلم قبل
 لم يعلم تكليفه بل لا بد ان يعلم او عني انقطع ثم لا يخفى ان الانقطاع عني تقدير العيشان
 مع عا كون القضاء بامر جديد **والمنكر** معاندا الظاهر ما ذهب اليه الشارحون من
 ان المراد ان منكر علم ابراهيم عليه السلام بوجوب الذبح معاندا الا ان المحقق حمله على ما
 يعلم علم ابراهيم عليه السلام بوجوب الذبح وعلم سائر المكلفين بالتكليف قبل دخول
 الاوقات الالهية ينبغي ان يراود دخول وقت الاشغال عا ما لا يخفى والذين يشعرون بهذا النعيم
 من قول الشافعي مع عموم متعلق بقوله والمنكر معاندا على ما بينه المحقق ادلوا كان
 ابتدوا جازا اخر عا ما ذهب اليه الشارحون لم يعمروا بلفظ قال عا ما هو ادب وحي
 قوله عا تحت الموجود اشارته الى دفع الاعتراض بان يجوز ان يكون الاجماع على ظن
 ذلك بناء على ان الغالب من المكلفين بقاءه وتمكنه في قوله بنية الفرض اجماعا اشارته
 الى رد ما ذكر من ان يختلف في عدم الاعتداد بالخالف في ذلك مع اتفاق المجتهدين **فبطل**
 واما عدم شرطه ام ما علم عليه الحكم بذلك وصوفي معنى ما علم عدم شرطه **فبطل** ادعاء الامكان
 يقع ان عدم امکان الفعل الذي علم بشرطه بالنسبة الى المأمور محذور بين ان يكون
 الاخر عا ما بعد شرطه كما في امر الله تعالى او جازا كما في الشاهد مثل امر السيد
 غلامه من غير ان يشترط الاخر او جعله في ذلك فيلزم ان لا يصح التكليف بالفعل الذي
 جعل الاخر انتفاء شرط وقوعه وقد صح اتفاقا **فبطل** يصح مع علم المأمور به اي مع علم
 المكلف بانتفاء الشرط واما قوله في الجواب مع علم المأمور به بانتفاء الشرط على ما في
 بعض النسخ فلفظه لا بد الا ان يجعل الضمير للشرط **فبطل** فانه يمكن الفعل اي بالنظر
 الى اعتقاده امکان وجود الشرط **فبطل** والامتناع لان سيجي ان تلائم التلازم وشرايع
 من قبلنا ولا ينبغي الاستحسان وقيل المصالح المرسلة **فبطل** راجعة الى

لا يخفى

احكامه

الكلام في الارادة الشرعية

الكلام

الكلام النفس ذهبت الامم ووجه الشارحين الى ان مرجع الكلام الى كلام الله القديم
 وموصفة قائمه بالذات ووجهه ظاهر ان الحكم الا لله وظاهر كلام الشارح من المحقق
 ان مرجع الكلام الى الكلام النفس القائم بذات من صدر عنه فالتقياس الى الكلام النفس
 القائم بذات المجزئ والاجماع بذات المجزئين والسنة بذات النبي والكتاب بذات
 الله ادلوله يدل على المعنى وعما حكم من اهل الادلة بان الامر كذلك لم يكن حجة فيه ودلالة
 على ثبوت الحكم وظاهره الا وفق بعبارة المحقق **فبطل** اما تصور النسبة مع ان كل احد يعقل
 مع سبب معلوم الى معلوم كذا لو عثر عليها لم يطع السكون عليه يعلم ان ما يعقله
 او لا ثم يتكلم لا فانه من تلك النسبة والكلام السبب هي تلك السبب النامية الاخر
 او الاساس من حيث مفاد الكلام للفظ لا من حيث سعادته وكذا لان فاعلم بنفس
 الحكم دون السامع واما محقق معانده للعلم والارادة في الكلام **فبطل** واما انها النسبة
 العا على ما بين ان نفس المتكلم عني انها صفة لها موجوده فيها وجودا متعلقا بالعلم
 والارادة وكذا ذلك لا عني انها معقولة لها حاصلة صورها عند الانقطاع بان الموجود في
 نفس المتكلم اذا حال عليه صفة مطلوبة الصلوة واجازها بالامور ذلك بصورة العا
 عند معقولاتها **فبطل** انما يصح الضمان النفس بالارادة والمعاد بالخارجية ما علم ذلك وعينها
 انما مع قطع النظر عما في الذهن نطع بان ردا فاعلم ملا والامم النفس لا وجود لها
 في الخارج والطرفان الصا فلكي ما معد ومن كمون المسجل معد ومن بان قبل فعل
 ما ذكره من ان المراد بالنسبة النفسية لان لا يوجد عا على بعض الطرفين فلما افهم النسبة
 الى الطرفين فمروى ولا يجوز ان يكون ان العلم بالنسبة هي الطرفان موجودا هي العينة
 بل بصورة العقلية وصوفي مع العقل **فبطل** فوفقا الى اعلم ما من الشارع فانه الذي من
 ان من همما الى ثمة سورة ولا يخفى ان الآيات ايضا كذلك او لا مع الترجيم اوله الا المقتضى
 وبما ان اول الآيات واخرها ما لم يوفق لا عبرة الا الى ان حاله الطائفة المخرجة فوفقا
 الى الحياء ما علم خاص **فبطل** ان اخرى عا طاهرة يقع الاجماع ان من النبيض وضمنه
 الكلام فان لم يعبره حديق كان القرآن اسما للجموع التفتيح للمواضع من السور وان حمل
 على صفة الحاض اي سورة من حيث ذلك الكلام في القصص وعلو الطيف كان اسما للترجم
 الخ الصادق عا الجموع وعما ان بعض يفرض كما هو المتعارف يفرض الاصول اذا لا امتدلال
 انما هو بالامم والافاض ولا يخفى في صدقه عا مثل قل وافعل ولا يصح قرانا في عروقه على
 في صدقه عا الجموع وخا داد السور ليس من جموع فاعلم المراد بالجنس الخا قبل

تبع

سائر الكتاب

مضائق

في القضاة وعلو الطبقة والسورة تماثل المجموع في ذلك فصدق انها من جنس
 وان قيل النسخ الاول لا يتبين المجموع التخييل بل بطلان الاماكن المشبهة على
 سورة مفردة كما انصف ملاحقنا قد اشار الى دفع ذلك بقوله فان النسخ وقع
 سورة من كل القرآن اتي سورة كانت غير محض بالنسخ فلا يصدق على
 النسخ الاول ملاحقنا ان الكلام المنزل للاخبار سورة منه فبذلك **قوله** واعلم ان
 الكلام المنزل في بعض النسخ قد يكون تصويرا اي تعينا وتفسيره الاول اللفظ
 ومفهوما بكونه في انوار لفظية مشهورة كذا امور يزيل الاستنباط العارض وقد
 يكون تصويرا للشيء واخلاقا بالصور له ويكون بالادب او باللوامع المتقدمة
 المتقدمة لذلك ولما لم يكن ان يكون القرآن للاخبار كما لا يعرف مفهومه ولزومه الا افراد
 من العلم فلا يكون لازما لنا فضلا عن ان يكون في اسلافه اصل المعريف الحققة
 وعندها لا يحذر تصويره بمثل الكليات بالسير الى من يعرف الاخبار والسورة
 وجوده **قوله** ولان معرفة السورة فيه كذا فان السورة اسم للطائفة المترجمة من
 الكلام المنزل في القرآن او غيره بذلك اسور الالحاد ولهذا كان المعنى الى وصف
 السورة بقوله من فبذلك **قوله** لان وجود المعنى وبطلان مع تصوير القرآن عليه
 سوال ظاهر وهو ان لا اخذ المعنى في معرفة القرآن موقوف بصور على الصور
 المعنى المحفوظ على تصور القرآن اذ لا معنى له سوى ما كلف فيه القرآن فيكون دورا
 ولا معنى لسان المعنى وجود المعنى وبطلان مع تصور القرآن مع انه غنوع اذ قد كلف
 المعنى من لا تصور القرآن فلهذا التارخ العلامة الى ان المراد الوجود
 الذي في المعنى والبطلان وهو معنى الصور وبعضهم الى ان الحكم بوجود المعنى
 على تصور المعنى وهو تصور القرآن موقوف على وجود المعنى والتفكير بها
 لا يقتصر الى ان معرفة المعنى في المعنى موقوف على وجود المعنى والتفكير بها
 على تصور القرآن لا لانه في آيات السور والامات والاوراق من تصور بها
 والاولى حرة في معرفة القرآن بالمعنى في المعنى يكون دورا في دفع الادور
 بان المقصود التعريف لقدر من حيث القرآن في المعنى والملاح على هذه الوجوه
 لا بد ان لا يفتقد اذا لم يفتقد في العلم وقال ان العلم بوجود المعنى وبطلان في سبب دقيقة
 تصويره على معرفة المعنى وهي على معرفة القرآن اذ لا معنى له سوى ما كلف فيه
 القرآن وان كان خيرا لا حاجة الى توسط وجود المعنى وبطلان اذ يكفي ان يقال

معرفة

معرفة المعنى موقوف على معرفة القرآن كما حذر في معرفة دورا ايضا سفي
 ان يكون معرفة المعنى فرع العلم بوجوده دون العكس لما يقتضيه عند
 ان هذه السورة لم تكن معطاة على حدة كسب المعنى **قوله** وقد يقال نعم ان الدور
 بما ينزله لو كان المقصود تعريف ما هذه السورة في معرفة ما هذه
 المعنى وانما اذا قصد تعريف المراد بالقرآن الذي هو مناهج الاحكام بالنسخ
 الى من يعلم ان هذا ما لم يعلم احكاما كالكلام البني وبسوء الملاءمة وما قيل احاد
 كالقرآن الساذج وما كان تواترا ملاذ دورا في المعنى معارف مملوكة للهيبيان
قوله بل قد يتبين ان من قولنا ان ليس المقصود تعريفه كذا
 الاسم العلم الاول اعني ما علم بين دفتين اي تواترا العلم ان المقاطع للاحكام
 بل هناك اضرار هو التنبه على ان صانط معبر في السطح للقرآن هو العقل
 والعوايد دون التخييل والتعريف حيث كونا في معرفة المعنى العقل والتواتر
 المتقدمة في معرفة **قوله** وقوله السببه يقع على علم الحزم والافضل المعنى ان ذلك
 كونهما السبب في اواب السور من القرآن فطبي وحالها العظمى اما تكون كقرا
 اذ لم تستلوا الى سببه قوله فان قيل ادني درجات السببه المعوية ان تورت
 شك او وهما فلا يبقى الطوط الاخر قطعا فلما هو موقوف على من يتكلم بها واما عند
 الحزم من الضعف حيث لا يبد شيئا هذا ولكن كلام السبب خرج في الرقوى ومما
 عند ذلك فرق السببه من الطوط الاخر **قوله** بل ان لم يتواتر من القرآن اشار
 الى ان المعنى يواتر هذا الحكم وهو ان من القرآن لاخر تواتر في المعنى **قوله** 2
 شان البطلان يقع في كون بعضهم اصل كل سورة بالنسخ كذا في احكام الامان
 وجميع الكليات المشهورة ومن سقوط الكلام ما يقال ذلك في تركه اخصا سورة
 براءة بالنسخ **قوله** وقد قيل اصل الدليل ان النسخ لو كانت في اواب السور من
 القرآن لمواتر كونها من القرآن لقضاء العادة بواتر ما ضل عليه واللازم
 لظا غير من مع قضاء العادة بذلك لا يمكن السواتر في على ما وقد تواتر بعض
 اتي سورة التلى ما كانت بارة لو لم يتواتر ما ضل عليه وحاز الاكثار بالسواتر
 2 على فالكرم حوارا من احدها ان يكون قد سقط من القرآن كثر من الامات
 الى مكره بان يكون قوله الحمد لله ومن العالمين اري من اول كل سورة
 فاسقطت لعدم تواترها هناك الكساء سورة النافخ وما بينهما ان يكون قد است

متواتر كالمعنى في حق المعنى

لفظ

على الصور

في العوان على سبيل التكرار اكثر من الالبات الى كاس غير مكررة بل يكون هو الذي
 فذلك هو عند الملك من اية واحدة من سورة المرسلات وفيما في الاية ان كانا نكران
 اية واحدة من سورة الرحمن لاعداء ايات وانما وقع التكرار والتكرار سار على
 عدم موافقها في علمها المخصوص وكذا الامر من حيث قطعاً غير من عاهد
 الجواب بان ان ارد الجواز الامر من محو الامكان فلا يضر لان اللزوم هو
 الامكان والمقصود الوقوع وان ارد الاحتمال ان يكون الواقع ذلك فاللزوم
 محتمل وانما يلزم لو لم يقع الدليل القاطع على انتفاء وهو اتفاق موافق السور
 خالصة عما زعم حوازمه سابقاً وموافقة التكرار الذي زعم حوازمه قد
 ائتمت مع الله ليس بغير ان في المحل وذلك لان حوازمه السور لا يصح وقوع
 المواير في غير ان في عبارة الشرح قصور او استدرار كما انما القصور فلا
 لم يضر من لعدم السقوط وحصل قوله اي موافقة ذلك اشارة الى التكرار فقط
 وما ذكرنا هو الموافق للفتي وسائر الشروح والملاو اما الاستدراك فلا
 لا يدخل في المقصود والقول والوقوع لا يوجب الوقوع وكان وقع بما عسى
 يوقع من ان وقوع مواير التكرار البينة منع على ان مواير التفاصيل واحتمالات
 عن هذا الاعراض باننا يقول من الاستدراك من وجوب مواير التفاصيل
 سابقاً اما الاطلاء لم لم يحصل الحزم لعدم سقوط اكثر من القرآن المكرر اذ
 لا يفتقر مواير لعدم كما يفتقر مواير الالبات يقع هذا ان ما ذكرنا من لزوم حوازم
 الالبات لان ما عدا اتفاق مواير التكرار لكن حوازم الاستدراك لا يضر في ذلك
 باننا فلان الدليل قائم على وجوب مواير التفاصيل وهو صفة العادة بذلك فيما شرف
 عليه الدواعي على ما ينبغي في الحد والخروج من الاجماع واما بالثبوت لم لم يجر حوازم
 ذلك ان ما ذكرنا من الالبات والاستدراك بالنظر الى الاستعمال لان المواير وال
 البينة فيما حفي من الزمان الى الآن لغير ما لم يجر حوازم الاستدراك فيما ماني من الزمان
 وحاصله ان ما ذكرنا من الالتزام يتم في الاستدراك مطلقاً وفي الالبات بالنظر الى
 الاستعمال في غير ان ما ذكرنا من الاستدراك مطلقاً وفي الالبات بالنظر الى
 اشارة الى وجوب مواير التفاصيل لا الى اتفاق المواير على ما في بعض الشروح
 وان ليس مع قوله والدليل ما بعض ان لثبات الاستدراك حوازم السقوط وهو
 ما سبق من حوازمه السور على ما في بعض الشروح **قوله** وانما حال اعتراض

من الشارح

من الشارح على ما ذهب اليه المحقق من ان شرط موافقة المواير في التكرار
 حوازم الامر من الباطن واما الشرط من ان التسمية في اولى السور ليست من
 العوان ولم يوافقوها هناك من العوان والاعراض من وجهين الاول انما ان
 بشرط موافقها في مواير في محل وان لم يتوافقوا من القرآن وج لا يلزم ما ذكرنا
 من احتمال الامر من الباطن قطعاً لان المحاورات قد موافقة في محالها لا يمكن
 استظهارها وغير المكرر انما مواير في محل واحد بحيث لا يمكن انما في محل آخر في
 الحال ولا في الاستعمال وج لا يلزم الاستدراك لان التسمية في اولى السور ليست
 من العوان بل هي على ان لم يوافقوا هناك من القرآن لانها قد موافقة هناك كناية
 في المصاحف وبلاوة على ذلك السن وان لم يوافقوا من القرآن وما سها ان ما ذكرنا
 من الاستدراك على الباطن من القرآن والالبام بان لم يشرط المواير في الاحتمالات
 انما في قول من قال انما مواير او بعض آية من كل سورة على ما هو في الشافعي
 في اية واحدة او من اول السورة وبلاوة عشر آية من القرآن ولا في ما اخبرنا
 المحققون من العلماء الخفيفة وهو ما ارد واحدة من القرآن انزلت الفصل من
 السور والتكرار بما في التكرار كما انما على ما يخصها من عوان القرآن حاية وارجح
 عشرة سورة ولرب واحد وذلك لاننا وان سلمنا ان لم يوافقوا من القرآن في اول
 كل سورة لكن لا يلزم انما لم يوافقوا من القرآن بهذا الوجه وانما سبيل الكلام في هذا
 المقام للقرآن من عواضل هذا الشرح **قوله** وما يروى على من الشافعي في كونه من القرآن
 في اولى السور حوازم والمصاحف طرقتان احدهما ان يقول في كل سورة واقعة ان
 لا حوازم احدا في العائنة وهو ما يفتقر منها وفي باقي السور حوازم وذلك لان
 الاحاجية في الوارد في كونه من العائنة على السقف من كونه حوازم على الطريقة من
 من الامكان من محل العوان على انما من القرآن في اولى السور لا يفتقر من علمها
 على انما هي ان سبيل الاوامر مع ما يفتقر الى اولى الالبات الشافعية
 من كل سورة ان هذا هو الاصل لكونه بطلان واحداً في سان آخر الالبات وحوازمها
 لا في كونه من ان **قوله** كما ذكرنا من العائنة مع ما يفتقر من اختلاف القرآن في ان
 الاصل في الواو والبار السائلين اذ كان يفتقر الى اية حوازمها على ذلك لا يفتقر
 لذكر الله من مع صور ما من الشارح **قوله** حوازمه مواير في سبيل التكرار
 والا فضعف هذا لا لظن بالعدل ذلك **قوله** لان هذا خطأ قطعاً في ذلك لان عاينه

ثام ٦

وتم ٦

دليل ثابته
ساحه

ان يكون كونه غير انما خطا وهو لا يكون ان يكون كونه غير خطا فخطا جواز ان يكون
 خيرا لم يخطى خيرا ولا يخطى الى هذا هو القطع خطا **مول** فمنهم من يقول بان النقص
 2 ايراد قوله والظاهر الوقف هذا رد لما ذهبوا من ان المراد هذه الآية من قبل العشاء
 اي القائلين بان الحكم ما استقام نظم للافاذه من جوار الى ان المتعارف على ان خطا بعد
 الافاذه وكونه لا يستحال القرآن على ما لا يفيد شيئا فلا يمتنع مع مدلول الوقف على الا الله
 وقد افي في هذا المعنى اثر الامام في الظاهر ان القول باحلال نظم القرآن حال المصدر
 عن المسلك المتقابل لما استقام نظم للافاذه وهو ما استقام نظم للافاذه فتكون الحكم
 ما استقام ونسب للافاذه ما كان غير ما يدل اوضح تاويله والمتعارف على ان نظم ونسب لا
 للافاذه بل لا يمتنع **مول** نادى حال المرافقة مع ان اللام كحل في قول المرافقة او يرد
 2 وجوب الفصل وعدم دخولها في عمل مع المرافقة او يرد ونها كان سائفا وهذا يمكن
 لدفع الاعتراض بان الفصل الى المرافقة مستفاد من الادلة من فعله وفي المحقق المنهجي
 والفصل للمرافقة وهو خط في الاحكام وكما مر في من التزم بانما لم يورد في محله وجوب
 وادركه وهو المظهر **مول** ثم يلزم من وجوب فعل كل ما فعله الضد ان ان اوله بالاضد
 الوجوب مع الاما او التدرج فتقويه ان اد افعلى فعلا على وجه الاما او التدرج
 فمن من ان فعله يكون على ما وجد من حيث انه يكون على الوجه الذي فعله يكون
 سائفا او يرد ما وكل منها ضد للوجوب ليس يرد في نسخ كونه سائفا على ما يرد ان لا يعلم
 حتمه ومنه كونه واحدا على ما يرد ان يعلم وان اراد ان يثبت علينا الضدان كالقيام والنعوذ
 مطلقا ففعلهما جميعا انا وجه من الاما دون التدرج بل ان تركه كراهه لا يمتنع الى فعله
مول ويلزم من الجواز ان يكون حاصل مفهوم الاما مشروط بالعدم التام للامان
 ويلزم من حكم بعض البعض لزوم عدم الامان لعدم التام وعدم الامان حرمان فكلما اظهر
 الذي هو عدم التام والامان واحد فكلما لازمه الذي هو التام والامان رفع الزوم **مول**
 مع التام لا يحار في ان قد الحشدة مراد وقد مر في المحقق ان افعلى الفعل على الوجه
 الذي فعله من اجل الجواز اذ التفتوا على اذ لم يظهر امسا الا ان الله تعالى **مول** وقد
 اخبرنا انما في الحق بقوله ان الاحصاء فيها من وجوب او كان اي سور الوجوب هو الاصل
 جاز في ذلك على ان هذا جواز مراد ووجه رده لمعنى قد تنبها على ما ذكرنا الا ان
 رده في المحقق كلام على التدرج لا يرد الجواز وهو لا يمتنع ان الوجوب اجزاء انما يكون
 الاجزاء فكلما لا يحل المحرم كما في المعنى من واما فعل التام عليه اللام فمحمول جهة فعل على

والحق م

الامة

الامة وجه الرد ان صوم الشتم من مصلحتهم اذا غم الهلام تحتل الحرمة بان يكون
 يوم عيد وفتح هذا فقد وصح وفتح يفتلون فكل ذلك اذ لم يظهر المنع بعد اخره يقولون
 اذ كان السند مساويا للمنع مع الكلام على ما في السان ومن ما لم يمتنع فيسرى الوقف
 عند ما هو المحقق **مول** من فاعله اي ذلك على حوار ذلك الفعل من فاعله مطلقا
 ومن غير فاعله ايضا اذ ان من حكمه على الجماعة يقع ان يعبر به في حكم الخطاب للمقتول
 وحكمه للواحد في حكم الخطاب للامة وقيل لا يدل على منع من الجواز والنسخ وقيل يحسن
 بالفاعل وحده **مول** وهو مقرب من اي ذلك للمخرج بقربه الفاعل على محرم والمقتول
 على المحرم محرم على النسخ اللام واركانات المحرم وان كان من الصفات الخارج عليه عند قوم
 لكنه جلاء الغايه من حاله بل في غايه البعد عما يمتنع بالاحكام **مول** وعلى الشافعي
 قال الامام في المعنى ان موصى به لا لا الشافعي بقوله الرسول عليه اللام ذلك الرجل
 على قوله واعرض الغايه بان قوله الجذ لم يكن بواضا لظاهر المحرم اذ الشروع كان حاكما
 في الخلق اما ما يرد في صا ركا الوكال فاسق هذه الدار فلان يعزوها الى مالكها صاحب
 المدعيه فتعبر الشروع اياه على قوله لم يكن حاكما حكما يقول العاسق من محلي النزاع **مول**
 الى اقامه السنات ولم تحت الامام عن ذلك قال فان قلنا انما استدلال الشافعي ما هو ان
 الرسول ومعلوم انه لا يستقر الا الحق احد بان كان يعلم رجوع العرب الى القيام وكان
 منهم الظمن منها فلما ان كان كذا هم سره ما ساءهم وحاصل مع دلاله الاهم اذ ولا سببا
مول فحتمه طريق المستشر به ما عجا حوار كونه لما في المستشر به من الزام الخصم على اصله
 لا يكون ذلك الا اصل حقا قال ويمكن ان يقال انه عليه اللام لما ترك القايق ولم يرد
 على الكلام على الانساب بطريق القايق حل على كونه طريقا مقبولا والاعده من النحر
 وقال واحد من النسخ ولما بعد ان الخط في مواضع وان اصاب في موضع قال
 الشارح العلامه وكان المحقق من المنع ان الزام الخصم على ما كان مطلوب النفاذ ولم يكن
 حصوله مع الاركار لكونه رافعا لم يكره وان كان منكر امل استشر به استظهارا
 اذ هذا استشر حواره حيث قال في المنع والزام المتخصص بالقاف والامكار عسرا فح
 له فلو كان منكر امل اخل به اذ معناه ان الزام احد المتخصصين باصله لا يرفع ما كان الاخر
 افضل فلو كان منكر امل اخل بالامكار لوجود السب مع عدم مانوهم مانا وهذا مع **مول**
 فلا يصح اي الزام ما عاين الامكار فلو كان منكر الاكره ولو انكر ما استشر فادا
 الاستشر في على ان من منكر واما على الوجه الذي فهم من كلام الامام فالجواز الاستشر

على الواحد حكمه
2

وهمهم

في كتابه بالقياسه

كما يدل على حقيقة المستشرق يدل على حقيقة طريق سونه لما مر من ان ترك الالكار كما يدل
 على حقيقة المقول يدل على حقيقة طريق سونه اذ ترك الالكار على ما طريقه منكره هو حوا
 طريقه الاستحالة حواز الشئ دون طريقه **قوله** وادالك ان اصل الشئ يقع الحكم الثالث كمنوع
 النسب في صورة العقاب المذكورة حقا كان معونه المستند المنكر حراما فلا يسمي ان
 معونه النسب على اللام بل على ان ينكر السند بل القول بل بناء على السند المنكر ولا يسمي
 ما في هذه الشروط من التعسف الا في وان كان يكون كذا وقوله في قوله **قوله** او
 خطا ما زاد من الشارح لاحد الى ذكرها لان وجوب التكرار على اللام اعم من ان
 يكون له خاصه او مع احد وكذا وجوب التكرار للمادة واما زيادته امشراطا لان
 الدليل على وجوب التكرار فيما اذا كان وجوب التكرار للمادة فيما لا بد منه واللام في بعض
 2 حوا لانه وانما خص وجوب التكرار الاول لظهور ان المعارض في حوا وجوب تكرر الثاني
قوله لا حكم الفعل الى لا يكون الفعل الثاني نسخا حكم الفعل الاول اما بالنظر الى الاستقلال
 ولان الفعل لا يسمي التكرار فلا حكم به رفع واما بالنظر الى ما في قوله من رفع ما وجد في
 بعض النسخ ان يكون نسخا حكم الدليل الدال على وجوب التكرار ولا يخفى ان هذا لا يكون نسخا بل خصيصا
 كما اذا دل الدليل على عموم تكرر الصوم مثلا فطر ما يكون خصيصا لا نسخا **قوله**
 وقد يطلق الشئ والخصيص فان كان اراد كونه نسخا ومخصصا فلا عار لانه دليل
 مشروع في رفع حكمه مشروعا وقد تقدم في العام على التعسف كما سبق وان اراد كونه مخصصا
 ومخصصا فلا اطلاق على نفس الفعل بل على حكم الدليل الدال على تكرره فلنا سبق في
 مواضع ان المعارض من القول او الفعل تابع للآخر وان كان المراد ما ذكرتم ولا بعد اطلاق
 التخصيص **قوله** لا اعتبار **قوله** يسمي الى اربعة اقسام لانه اما ان لا يوجد دليل على التكرار
 2 حقه ولا على وجوب الثاني في حق الامة او لو وجد عليها او لو وجد على التكرار فقط او على
 الثاني فقط وعلى كل بعد من القول اما خاص به او بالامة او شامل لهما بصيرتين عشر وعلى
 كل بعد ما ان يعلم مقدم الفعل او اخره او لا يعلم منهما بصيرته وملاسن والافقسام
 الاول اربعة والاصناف الاول من كل قسم ثلاثة وكل قسم ثلاثة فكلون الاصناف الثواني
 من كل قسم تسعة **قوله** لا يجوز في الفعل وفي وقت كذا غير ان على الكف عن ذلك الفعل
 2 في كل الوقت ما د افعله في ذلك الوقت كاشي الوجوب الفعل الذي هو الكف قبل التمكن منه
قوله لانه لا بد من نظيره وهو ما يكون القول خاصا به وحده التارخ من القسم الرابع وهو
 ما يدل الدليل على الثاني فقط ما علم حكمه وهو ان لا يلزم منه عدم القول وعدم الفعل

والوقوف

من 3

ايضا 2

والوقوف وهو المختار والشارح قد نظر سديروا ما خص القسم الرابع من ان هذا حكم
 نظيره من الثاني والثالث ايضا لان كل ما من جوري في تقدم القول وما خيره ايضا موافق الرابع
 دون الثاني والثالث **قوله** في حقه ان ما خيرا من القول يعرف قول وان تقدم بالفعل تابع
 له واما لم يعرف من الحكم بالتارخ اتعا على الشئ والكما بما سبق من التعسف **قوله** وكان
 طاهرا ان كان القول طاهرا من النقص على اللام بان يقول لا يحب عليا لانه انما يقول
 لا يحب عليا ولا عليا مع وجه التعسف لان يكون القول طاهرا في العموم **قوله** كما استثنى في
 حيث خصص الكتاب بالكتاب فسد في ما ذكره العلامة من ان هذا عده من غير الوفا بها
قوله كما تقدم ان في الصف الاول من القسم الاول من ان اذا عدم القول كان الفعل ناسخا بناء
 على عدم حواز النسخ قبل التمكن واما اذا عدم الفعل فلا عار من عدمه وهذا يكون القول
 ناسخا حكم تكرر الفعل **قوله** ولا يبطال القول مصدره من المنجول او الناعلة وهو من على بالفعل
 والمفعول ان تسمى العمل بالفعل القول ان مضافه حوا ان بالكلمة لا بد من بالامة فاذا بطل
 حكمه من قسمه لم يبق له عمل اصلا بخلاف ما اذا عمل بالفعل فان مضاف الفعل يبق في حقه على اللام
 واما سطل من حق الام فقط **قوله** من جنس واحد او ارجازا ادا احكاما بالجنس فانه لا بد من
 ما كثره كمن وقفا من خلاف ما اذا عارض في القياسان ووجد على وفي احدى اوجهها
 الدليلان من جنس واحد وهو وجوب كل من القول والعمل فكانا وقد قامت الوجوه الاربع
 السابقة على تقدم القول **قوله** فان قيل يقع ان هو ايضا احتمال الاخر من عدم القول فكيف
 منسوخا وما خيره يكون ناسخا فيسقط ان يوقف فما الحكم كما في صورة اخصاص القول به
 على اللام ولما حاصل الجواب ان اذا اطلق القول والعمل بناء على جنس متعبدون بالعمل عطف
 احدهما وقد سرح القول فعمل به جلا وما اذا تعلق به على اللام فانه لا يعلقنا باعماله
 ولا بالحكم فيها ان الواحد عليه هذا او ذاك فموقفنا نظرا الى الاحتمالين وذكر العلامة ان المعنى
 اما خفيه ون في هذا القسم ما هو الحكمين حكم القول او الفعل فالعمل بالارجح اولى بخلاف
 الاول ادا لا يوجد الا بالقول وهو ما في وصوله بوجه ما سبق نرجح القول ما وجد الوجوه
 المذكورة في سوال السوف لسر سديروا ما سرح سوال ما لم لا يصار في الاول ايضا الى
 ترجيح القول كما صور ان الامد من غير توقف **قوله** والمختار عدم القول للادلة الملائمة
 المذكورة وزعم العلامة ان الرابع لا يمتنع ههنا ما شارح المحقق ان لا يمتنع لكن بوجهين
 ان العمل بالفعل سطل حكم القول بالكلمة والعمل بالفعل ان كان سطل بالفعل في جنس ومما
 لكن لا بالكلمة ادا لا سطل في حق الادوام الفعل واستمرار حكمه دون العمل بالفعل فمقتضى

2

ولا يتصور ابطاله بمعنى كلام الحق والشرع لعدم القول في جهة وفي جهة جمعا لكن معنى ما سبق
 ان يكون ذلك في جهة واحدة واما في جهة واحدة فالنقص في هذا حجة البشارح العلامة وغيره **قوله** فالتام
 من القول والعقل تام قد عرفت من ان نسبة الفعل للقول العام ولا يفتى في صحة ما بعد
 ان يكون القول لم يطرأ في النص صفة اما ان كان بطريق الظهور بان الفعل حقيقة وانه معنى
 على حواله النسبة قبل العكس ولا يخفى ان هذا النعم وصوابه سواء كان القول خارجا او عام
 له ولا يفتى في صحة ما بعد ما كان او فولا وعمل الحمل الحار الوقف اما في القسم
 الثاني دون الاول لا يعارض في جهة بعد ما خبر القول لعدم دليل بكون الفعل وهذا
 حال كما حرم في القسم الثاني ولم يعل كما ستر في القسم الاول وكان ان موضع عن قوله بعد الحمل
 فاللزام والحال الوقف **قوله** وقد نظرا احراز الوقف وان لم يكن حراما في المعنى بل يعلم من قوله
 فاللزام اساره الى ما سبق واعراض البشارح عليه وعلى بطريق من القسم الاول خاصة بالورد (لا يفتى في)
 عدم كونه الفعل وعدم المعارض بعد تقدم خلاف الثاني والثالث **قوله** واختار العمل بالقول
 لما مر من وجوه الترجمة مع اننا نجد من بالعمل فلا وجه للوقف خلاف ما اذا اصر في حق النج
 عليه للام **قوله** وان جعل فاللزام لئلا يكون على اطلاقه اي في جهة واحدة وعلى نظر
 البشارح لا يفتى في صحة هذه الصورة وان يكون الحار في جهة واحدة لا يخفى القول لا
 الوقف والاقال واختار القول ولم يعل العمل بالقول **قوله** ولا يخفى ان هذا اي كون المتأخر
 ناسبا للفتنة بعد العلم بالتأخر والمذهب اللام عند الحمل في حق الامه اما يكون اذا كان المتأخر
 مقفرا على التأنيق والاثبات بثلث فعله التي على اللام وان لم يتقدم بل كان وورد القول بعد
 التأنيق ولا يتصور هذا في الفعل فلا يعارض في جهة او التقدير لا دليل على التكرار فلا يثبت
 الفعل الامتة واحدة فقول لا التكرار فعلى قدمه الحكم وقوله في حق الامتة متعلق بقوله
 هذا او بقوله لا تكرر **قوله** قال السيد شهاب الملة والدين الشهور في وجه الله خذك الله
 واخره عرويه وخذ من ماء الورد وطيرة الكبد في خلاصه خذ من ماء الورد في خلاصه
 من ماء الورد ووزان الدرهم من زعفران وصب في ماء الورد من ماء الورد في خلاصه
 وطيرة المجموع مع ذلك الكبد في قارورة في بصره باسم اخرى ووقه في بصره قفا فادا
 انقضى عظم الاثر به الى الطعام عسرا ما يفتا ولا من وزان الدهن والاردر من اكثر
 قال اكثر منه وينبغي ان يصوم قبل الساول بلان اما في مفرغ معدتك من المواد ولا يفتى في
 هذه الامور اخذت الحوز واللوز والقندف وغيره او خذ الحنظل اليابس وزان المجموع وكبد
 النخلة او الحبل والفصل ودرج من طيرة المجموع الى اخره **قوله** ليس بالاجماع المعصود تورد

الاولى

باب الساع

باب الساع

ان التفرغ

ان التفرغ في المصروف الادلة الشرعية وهو المقرون بالشواهد **قوله** فمن قال لا يجوز في
 ان على الاول لا يدخل في الحس ولا يحتاج الى الاخرى وعلى الثاني من افراد الحدود ولا حاجة
 لاجراء واما من يرى انه يجمع بين هذا الاساق ولا يكون اجاعا فهو حجة شرعية فلا بد عند
 من قد حرجه ومنع هذا الكلام على ان الشروط المذكورة شروط لما جهة الاجماع المتعارف كما في
 شروط القضا من ان المطلق **قوله** ولا يفتى في الاجماع المعصود اعني ما يمكن به من اتيان الاحكام
 الشرعية فصح ان لا يوجد اجاعا اصلا واذا دفع الاعراض بانه ينبغي ان يقال ان لا يفتى في
 حاله **قوله** انفسارهم وقالوا ان كان كلاما مستدلالا على عدم السور وقولهم قالوا السفل على
 اصناف العلم وقوله ولو سلم على اساءة علمه الى التفتت الحجة به وليس انكاره في هذا العلم عا توهم
 لان الحق ولو سلم سوره عنهم وعلم القلم باجماعهم فقلهم انه الى التفتت محتمل فلفظ قالوا في الموضع
 الدلالة على ما يعرف من هذا الكتاب من ان يكون ادله على مطلوب واحد وكذا لفظ ولو سلم ليس
 على ما يكون مستدلالا وما لم يفتى في هذا الكلام الخالف على ما قرره البشارح المحقق وهو ان يحسب صورة
 ولو سلم على العلم به ولو علم بحسب علمه الى التفتت ولو سلم على الاجماع به والامر اد لا اصناف
 القادسي على ما سبقه الاستدلال العا حجة وقد عرفت في المتن والامر الاد لا يكون على
 لما هو انفس ان الخالف فيكون سوره والشرع ان يفتى في استحالته **قوله** الذي هو اقوى في حوز ان
 يكون مستدلالا اجاعا قطعيا لكن يكون الاجاع اقوى منه حيث لا يحمل السبع وجه سبعة على الاجماع
 دون العكس **قوله** ما دام علم قطعا من الصحاح يعني بوارده كالحديث لا يشهد **قوله** واورده على محلي
 ما ذكره من القاعدة المحسنة على الاستدلال كما وهي ان القاعدة حاكمة بان هذا الاساق لا يكون
 الا على قاطع ارباب صوفى مالا معا **قوله** المذكورة فان كلامها قد اشتمل على جميع ما ذكره من القبول
 مع ان القاعدة لا يحكم بما ساد الى قاطع والحوار به لا يشتمل على القبول لا سائر الشرع في الاول
 والخمس في الاخر **قوله** فادفع الدور اساره الى ان يطلان المصادر من جهة الزاد ووقف
 المدعي على الدليل الموقوف عليه فان لم يفتى في القاعدة المذكورة فكيف في حجة كمال اجاعا
 على قاطع غير اجاعا الى توسيط الاجماع على خطه الخالف ولا مستغنى وجود قاطع في كل حكم وفي الاجماع
 عليه فسادا فلا يفتى في الاجماع اجاعا بالحكم بحكم القاعدة بوجود قاطع كما في الاجماع على
 النطق بخطه الخالف بل ان يكون حكم من اهل الاجماع طبعا مستدلا الى اماره لكن جعله لنافع
 اساق الكل العظيم بالحكم فلا مال قد اجمعوا على القطع بخطه الخالف ولم يفتى على خطه الخالف
قوله بعد على القاطع اي من الكتاب والسنة بما عا ان يحمل النسخ خلاف الاجماع **قوله** واد
 في عاده اساره الى وجه بطلان معارض الاجماع من صواب القاعدة فاصد باساعه على ما عرفت به

ملا يكون

قوله

في المعنى لا ما قيل ان الاصل عدم تعارض الدلائل لا مستلزما ترك احداهما والى
 تعارض الاجماعين بينهم خطأ واحد في الخطأ والجماع في والى العادة لا ما قيل في
 اتفاق العدد على الساقض **قوله** ما من عثرة في غير الاجماع الذي يلحق بمحموه حد التوازن
قوله على ان اكثر من ان عثرنا في الجملة فيكون صورة واحدة وقد يرد في اكثر
 الاجماع فيكون الخطأ حاصلا مع الزيادة في قوله كذا اي يلحق بمحموه عدد النوازل وقول
 ولان تحريم عثرة على قوله اذ عثرنا يعني عن تحريم ما لم يلحق بمحموه عدد النوازل بالظن
 من الكسرة السبعة على ما سمي وتحريم الظواهر بالجماع يلحق بمحموه عدد النوازل فلا يكون هناك
 وانما باللسان لا يوجب عثرة لان الاجماع الحديث غير الاجماع الحديث لا يمكن ان يكون تحريم
 احد قسبي الاجماع فلهذا لا قطع **قوله** استدلال الشافعي الموقوف على الواجب ان جميع نسخ مصاد
 الرسول واتفاق غير سبل المؤمنين في الوعد فحرم ادلاجه من الحرام والجماع في الوعد
 كالكفر والكل الخبز سلا والشافعي جعل النظم الى الكفر لئلا على الاعداد على اتباع غير
 سبل المؤمنين لان مجرد ترك الوعد على امر من لا يصدق الاعداد على كل منها كما اذا قل
 من ترك الاطعام والكسوة والاعمال في الكفارة فلهذا نرى حتم وقال الاحدى في وعد على
 اياه غير سبل المؤمنين ولو لم يكن حراما لما توعد عليه ولما حسن الجمع بينه وبين الحرام
 في التوعد وقد يتوهم من عبارته ان الاعداد عليه وصحة الى المحاق في الوعد وهما في حرم
 وليس كذلك **قوله** اذ لا يخرج عنها اشارة الى ان حرم اتباع غير سبل المؤمنين وان كان في
 من وجوب اتباع سبلهم **قوله** المحذور لكن لا يخرج لعدم الوجود عن اتباع سبلهم واتباع سبلهم
 لان ترك اتباع سبلهم اتباع لغرض سبلهم اد مع السبل ههنا ما خافه الانسان لنفس من قول
 او فعل فحق اتباعهم اي اتباع المؤمنين الذين هم اهل الاجماع فان هذا مع اتباع سبلهم
 الذي هو الاجماع **قوله** واعرض عليه موجبه كسرة على ان لا يتم ان من التوعد ولو سلم
 فلام ان اتباع غير سبل المؤمنين مظهر مطلقا على شرط عتق الرسول ولو سلم
 فغير سبل المؤمنين صور سبل الكافرين وهو الكفر ولو سلم فالمتوعدون عام لكل مؤمن ولو ضمن
 2 كل عصر فهو عام في العالم والمجاهل ولو ضمن باهل الحن واليعقوب فلفظ السبل مفرد
 ولا عموم له ولو سلم فمقتضى التخصيص بسبلهم في حياض الرسول او حياض جنة او لا فقد اريد
 او الامانة به ولو سلم انه اريد ما مع اتباعهم في الاحكام الشرعية لكنه مشروط باتباعه بيقين
 كل هدى الى غير ذلك ووجه الاتصال عتقا فليكون مذكور في احكام الامم الا ان
 وجه الاتصال عتقا عن اعراض بخصوص عموم السبل وموارد تخصيص من عثر على

الجم

قوله 9

الامران

خصص 4

فلا يقل

فلا يقل لما كان خفيا جعل المص الاخر ارض قاد حاوت من صفات الحواب بانه مستلزم
 للرد لان الدليل المقتدر في حوازل الفكر بالظواهر ووجوه العمل لمقتضاها
 وهو الاجماع لا غير لما استحق من القدر في ما في الادلة وهذا الخلاف المحل بالظواهر
 2 تحريم العباس فانه لا يستلزم الدور لان تحريم الظواهر لا يوجب القياس بل بالاجماع
 مع لو اعرض من ان تحريم الاجماع اصل على فلا يثبت بالظواهر كان ورود البعض بالعباس
 ظاهرا لان تحريم ايضا اصل على واجبا الاعراض الثاني وهو من حيث جزمه اتباع غير سبل
 المؤمنين مطلقا لا بشرط المسافة فلهذا جعل الشارح العلامة واراد ان يتبين صفات احول
 العموم وبما جعل ذلك في مشروحه **قوله** في متابع الرسول اي مطاوعته وبرك مساقته
 او مناصرة اي معاونة النفير على الاعذار والاقذار به اي التاثير به في الاعمال **قوله**
 ولا يصح امتداد الاجماع اليها لانه وان كثرت وفصلت لم يكن الاطفاء خلاصا اصلا ومن
 للقطع ان المقتضى على الشيء والمصدق له لا يكون اجماعا لان مقتضى تحريم
 الاجماع في العمل به لان دفع الضرر المخطون واحد فلهذا من على قاعدة الحن القبح ولو
 سلم فربما يكون اجماعا في الضرر لا في فعله كما اذا دل على ان حرم في او حرمه فوقع
 اجماع على ان حرمه على ان لومة لفظي خبر واحد من غير كسرة او تلقى بالقبول **قوله** بعد العلم
 بوجوب العمل وانما قيد بذلك لانه لو لم يعلم ذلك لاصح الاتفاق على جميع الظاهر سواء علم
 حوازل العمل او لم يعلم والمراد بالقياس الجلي ما قطع فيه مني للعراق **قوله** الاول لا سمي كون
 عثره ايضا لئلا يتردد ان يبين ان المقتضى في **قوله** ونحوه ذهب لوجه كثير من الشارحين
 الى انه اصاره الى حيل قوله في وما اخلصه من من في الى الله الا ان لما اورد الامم
 من ادله في الاجماع النواهي العامة للامة حيل قوله في لا تأكلوا اموالكم بينهم بالباطل
 وقوله في وان تعلموا ان الله ما لا تعلمون وقوله ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا
 بالحق جعلت العلامة في قوله ونحوه اساره الى هذا النوع من الاستدلال ووافقه
 المحقق والحوار من وجوه الاول انه من تلك الادلة فلا يسلط الا حوازل الخطا على
 كل واحد من الجمع الثاني ان الله تعالى سئل عن حوازل حوازل عن المكلف حوازل ان يصح
 قوله لغرض فليكن في النواهي العامة اكلان خطا لامة بالذات وان اصح بالادلة الثالث
 ان الظاهر ولا بعد القطع على ان اجماعا وهو ظاهر او عا ان لا عبرة بالخارج عن
 الجملة او بمن يتوعد من الامة لان الاتفاق على القطع بخطه مخالف وعلى تقديره للمطاع
 اجماع في اجماع تحريم الامة من عثر وكذا وجوب اتباع سبل المؤمنين لا يصح في جميع المؤمنين

عادة

قوله 9

الى يوم القيامة لا تكلف ولا اساع والذى توارى مع صولته الخطار عن جمع من الامم
 لا يجمعهم الى يوم القيامة **قوله** ويميل الى اعتبار اي اعتبار المقلد عاجبا كان او
 اصوليا او فروعيا ولم يفرغ من الشارح لهذا المذهب بعد اعتبار العالم وانتشاره الى ان
 المقلد المخلص **قوله** اعتبار الذي حصل طريقا من العلوم الى لها مدخل في الاجتهاد وهو
 لا يحال له يكون اصوليا او فروعيا فليس في ان قيل العاقل الى اعتبار الاصولي والفروع فيهما
قوله فممنوع وقا ثم انى دفاق المقلد من عادة وكذا دفاق الاصولي والفروع في خاصية
 كثرتهم وانتشارهم خلاص المختارين في القادة لا يصح وقا ثم وان كانت كثرتهم ايضا
 مما ليس له حد معلوم **قوله** ففانته ان يختار حالف جمهور الشارحين على ان المراد مختار
 نساء بعد جمع الاجماع مخالف وعلم عصيان لان مخالفة الاجماع حرام مطلقا لا عسرية وكذا
 ما لمقلد الذي كان مع اهل الاجماع ولا يخفى ان المقلد لا يخلو وخالفهم فانه يعصى الله وهدى
 اعلم بعد من لا شرط القراض الفرض والافلا عصيان ولا يلحقه الا مدخل على هذا السعد
 لذكر العلم لان عدم الاعتبار بذلك المختار ليس من جهة عصيان بل من جهة انعقاد الاجماع
 وتعامه حين لم يكن مختارا او انصافا كذا القادة يستقر بان هذا المختار يكون مع اهل الاجماع
 كالمقلد الى هذا قيل كلام الشارح لكنه ينكح بانه كيف ساعد الاجماع بدونه في بعض
 بالمخالفة اللهم الا ان يكون اجماعهم من فاطم فهو يعصى مخالفة ذلك القاطع لا الاجماع ثم
 جنى الكلام على ان المقلد يعصى الله وهدى من شرط حجة الاجماع مع حواشيه
 على انه لا يجزى بالمختار الفاسق **قوله** واستبى والفروع والاموال ان يصر فوا عنها
 فصرف المبين والافاسية الحرام كغيره **قوله** وقد قال اعراض على الجواب
 وكما هو كلام على السند فهو جيبه لا لا عبرة بكلام الفاسق فيما له وقا **قوله** وهذا
 ووجه كونه لا علمه انه حصل له هذا سرف الاعتداد به والاعتبار عقالة والافلا نظر
 الى الحكم فلو كان علمه اذا اجمعوا على ما جاز في الفهم الى وجوبه او حرمة **قوله** بالآلة
 السعد لان العقل لا يسهل لان الظاهر لا يسهل لاجتماع على القطع بمطابقة الخالف
 فان قيل وكذا السعد لان الموقر لامة لا يساوي حقيقة الامور من حال نزول الآلة
 وورد الا حاشا فلما قيل ان لا يعتقد من جهة العجالة بعد ذلك وهو بطا العاقل **قوله**
 جاز اجماع الصالحين **قوله** لا يصح ان لا يصح اجماع الصالحين على من المسائل المختلف
 منها لانهم قد اجمعوا على حوار الاجتهاد فلو اجمعوا على من لا يلزم بطلان الاجماع الاول وتعارض
 الاجماع لان الاجماع الاول يعنى حوار الاجتهاد لا اجماع المسلمين والاجماع الثاني

تكون

المخالف

التطعن

سفيه

سفيه وتبصر وجوب الاخذ بما اجمعوا عليه ومردا يظهر ان قوله قبل جمع الاجماع مما
 لاحاقه الله وان هذا الالتزام مقتضاها بعد الاجماع على حوار الاجتهاد فالاولى ان يقال
 هذا الامر بعد جمع اجماعهم على حوار الاجتهاد فيها **قوله** وقد زال الشرط او وحده القاطع
 الذي هو الاجماع وقد وجد الاجماع **قوله** لانها انى مخالفة بعض القواعد لا يصح معارضا
 للاجماع غير الصالح لان الطريق لا يارضى القطع **قوله** لو نزل انى فكل عامه القلة لم يكن السابق
 من عدلهم اجما على قطعها على ان لا يكفر حاشا لكنه يكون اجما على طاعة على المختار العلم
 وكان السعد من المدكور انما هو للاجماع العظم فان قيل حكم القادة حاشا هذا اذا سئل
 عادة اجماع الاكثر من من الخمسة على القطع في شؤهم من غير قاطع فلما منع بل
 ولكن **قوله** الكلام مع صولته غايه السعد وان كان ممكنا في نفسه بان يطلع الواحد على كل
 لا يطلع عليه الجماعة **قوله** من السعد ان يكون متمسك بالخالف النادر وانما او مساويا
قوله عند انعقاد الاجماع فقد لا حاشا التايي سفير قوله وان نشاء انى حدث الثاني
 بلا اجتهاد بعد اجماعهم والتايي هما اعم من ان يكون نادا او اكثر او الخالف الثاني في المسئلة
 السابقة اعم من ان يكون تابعا او غيره فليس المستثنى عموم من وجه مع قوله لا انعقاد اجماعهم
 انه لا يكون اجما على قطعها لكن يكون حجة عند ندوة التايي وقوله لو لم يقتض قوله انى قول
 التايي المختار وكان انى قوله باطلا قطعها على بعد مخالفة الخمسة من الاجماع فوسط الشرط
 من كان وخبره وحاصل الحوار من الملائمة الى ان يخالفت مطلقا وبطلان اللازم ان ارد
 فيما انفقوا عليه **قوله** تقبلة الى لا خصوصية اساره الى دفعه اعراض من الشارحين بانه
 لا مدخل للبقعة في البطلان لا ليع ليع ذلك خصوصية المكان بل لا لانه قد يعق
 فيها اجماع المحصورين الماحضين وقوله اراد ان الخصام قد دفع لما ذكره العلامة من انه
 انما قال ذلك لئلا يرد عليه ما ورد على اجماع مختارين لامة من اهم مشرو من مشروفا
 وغراما فلا يصح اجماعهم قال والطاهر ان الاجماع الى ذلك لان الكلام مع مبين الاجماع
 دون مكرره وكان انما تعرض له ليشتمل على ذلك على كل مسلم **قوله** والاكثر كافي ونعمير
 الحوار على حاشا الشروع ان القادة يعنى باطلاع الاكثر عدد او صحة على المنفكي
 الراجح والاكثر كافي في كون قوله حجة وان لم يكن اجما على قطعها على ما مر من سلة ندوة
 الخالف واعترض بان كون الاكثر عدد اعموم واكثر صحة لم يستعمل ذكره فاحص بان المبراهم
 كونه اكثر صحة كافي ان يكون اهل الاجماع اكثر عدد كافي او المبراهم ان الاكثر كافي
 بعدم انى في الاطلاع على الراجح ولما كان هذا في غير الصنف مع اخره وصور ان يقال

اجماع

الاكثر هو الاقل ولا يلزم النذرة بكون الشارح المحقق غايه التظن وحصل قوله
 فيما بعد من الشارح الى نتم الدليل ولما ورد عليه من حاد كونه شاملا لاجمال ان يكون
 الاكثر المطلق على الراي غيرهم ليس منهم احد فصح بان الاحتمالات البعدية لا ينبغي
 الظهور **قوله** يشبه محله كذا في جميع النسخ اي احتياطه والظاهر وكان وجهه في نسخة
 بخطهم ففسره بوجههم وعقدتهم وما جملته لما كان ظاهر قوله على الدليل عليه غير متعين
 لان التمسك هو القياس قدوة بالخلق عن الخارج ولما كان الخارج طاهرا وهو اخصا من
 بالصفات المتوجهة للتقدم والرجح يتبين العرفي بان الرواية يوجبها الكثرة
 خلاف للاختصاص ووجهه انه لما برحت بالكثرة حاز ان يرجح على هذه الصفات للثبات
 للكثرة في افادة التظن **قوله** او عدم الموافقة والخالفه بان علم منهم السوفيق او عدم
 سماع الحكم والافكون اخا عا سكونا **قوله** وقد قرر من الظلام علم يعرف من اشارة
 الى دفع ما ذكره الفلاحه من انه لا وجه لترك ادلة الشبهة وكان عمل عند الاختصار
 لا بد ذكر في المسئلة من ثبوتها فان قيل بينوا على العصبه انكم سكونا معول في انما
 تريد الله لذهب عنكم الرجس اهل البيت بطهرهم الآله وقوله عليه السلام اني تارك
 حكم ما رايتمكم به لن يضلوا ابدا كتاب الله وعترتي وكهولكم قلنا المراد انهم لم يزلوا
 الوثيق هي العصبه والافق مسوقا لهم بقولون محبة الاجماع **قوله** لا اعلم محبة قولهم كانه
 من على الجمع من الادلة والافق لا يتبعها على محبة طاهرة اللهم الا ان يقال لفظ علمكم
 واقدموا مشعرا بالعلمه واما المعارضه بالحدس في وجهها انها لا بد لان على
 حوازل الاخذ كل صحابي ويقول عاشم وفيه الله عنها وان خالف قول الخلفاء او النسخ
 فلو كان قولهم محبة لما حاز ذلك فلم يزل على تقليد التقليد جماع من الادلة فظهر ان
 الاولى ان يقال بدل قوله عندنا لغزنا عندنا لعلنا لنعلق بالحدس جمعا اذ لا وجه
 للتخصيص بالآخر **قوله** فان اساء حكم العادة في غيره اي غير عدد التواريخ ظاهر يعني
 ان العادة لا تحكم بان العاق حادون عدد السواتر لا يكون الا على قاطع وليس المراد
 بعد السواتر عدد امعنا محضوا بل ما حصل العلم الضروري عند اضرار ما مبر
 مساهد على ما سمي وهذا ظاهر على تقدير الامد في حد قال من استدلل على محبة
 الاجماع قد لعل العقل وضوان المحبة اكثر لا يصور تواترهم على الخطا كما قام المحض
 فلا يصح اشتراط ذلك عند تصور الخطا على ما من دون عدد السواتر واما على اعتبار المحض
 حيث جعل الدليل القاطع هو ان لعل الجمل والعقد قد استوعبوا القطع بطله الخالف

زيادة

مقول

والعادة

والعادة تحل ابا قهم من غير قاطع فليدم قطعه خطا بالخالف ووجهه فاعلمه الاجماع
 وانهم قد استوعبوا على بعده على القاطع وعلى ان غير العاطف لا لعدم على القاطع فلا اخصا
 له بعد السواتر على ما اشار اليه المحض مما سبق اللهم الا ان يقال لان العاق على القطع
 بخطه الخالف وعلى البعد على القاطع فمادون عدد السواتر **قوله** لمضمون السمع يعني
 لولم يكن قول ذلك مما خولف بمضمون السمع وهو عدم خلو الاسم عن ما لا يوافق مطلق
 عليه وان لم يخالف حركه سار على ان قول الواحد ليس على سلك المومنين او اجماع الامة
 او حود ذلك ولما عسى على لعمري الدليل عسى على العلم محضه وان كان قول لم يخالف على لعمري
 المعنى للفاعل فاعلمه ضمير يعود الى عدم محبة او الى من خالف قول ذلك للواحد فمادون خالف
 مضمون الدليل وان لم يخالف حركه وقد توعم بعضهم عود الضمير الى ذلك القول فظاهر
 انه ليس بمستقيم فقرر الى ان خالف وليس سدا ولا بعدا كما لا يخفى **قوله** ما جماع
 او محبة قال العلامة انما رد فيه لان احدهما مات ضروره لما سمي وهذا مذهب ابي هاشم
 ابي حمزة وليس ما جماع قطعي وهو الذي اختاره المحض وخرج به في المسئلة وعنه خلافه اي
 قلة في الاجماع وقيل اي محبة واجماع وهذا احقر لكونه مذهب بعض الشافعية وقيام
 الدليل عليه خلاف الاول **قوله** وجه شبهة دليل السمع اي طاهر اما علمت موافقة
 الساكنين كان اجماعا والا كان محبة لان الاحتمال اما يقدح في العصبه وفي المحبة
 كالساقين وخر الواحد قال في المحض واما كونه غير قطعي فلا نقده الاحتمال **قوله** قال
 الخالف الاخر وهو القائل بان اجماع لاحياء في لزوم المحبة وهذا ما مال وعنه خلاف العلامة
 لما قرر الاخر بالقائل بكونه محبة لا اجماعا فورا الدليل بان سكونهم دليل ظاهر على الموافقة
 فيكون محبة وان لم يكن اجماعا وان شئت ان هذا المعنى ما اخاره المحض **قوله** للملاحق
 المحمد من بعضهم بعضا قد حرازه اذ لا يصح ملاحق زيد عمره الا ان يكون معنى الحق
 لم هذا الملاحق ليس بواحد بل غايته الحواز من ابن يلزم عدم محبة الاجماع
قوله اما ان يقال يعني اختلف العالمون باسقاط الاعراض في قاعدة فذهب الجمهور
 الى انه يعتبر موافقة الاخصس ومحبة الفهم لا بصير المحبة اجماعه مع محبة الفهم وذهب
 احمد وجماعه الى انه لا يعتبر في قاعدة يمكن الجمع بين الوجوه من لوازمه فمواضع
 كابر المسئلة اجماعه لا غير ومنها الخالفه الاخرى فعلى الاول اهل الاجماع هم السائقون واللاحقون
 جمعا لكن انما بشرط الاعراض الساقين فقط وعلى الثاني هم السائقون فقط فبقي اشتراط
 الاعراض للجمع حكم **قوله** قالوا سلبهم بغيره لولم بشرط الاعراض فان اطلق واحد منهم

قوله

على خسر صحيح لزم ترك العمل به فيبدي الى ابطال حوار النص بالاحتياط وحوار ان يكون
 مستند الاجماع صواب القياس فيما هذا لا توجب لا مسما ووجود الخسران لا سكالته
 لان الشريعة لا تصح سوت المقدم فكانه اراد انه في هذا والاولى الاقتصار على منع
 بطلان اللانم **مولد** اذا رجع اشارته الى ان ضمير مخالفه لبعض من اهل الاجماع
 فيكون على وجه ما سبق دلالة على امسراط العراض العمود ان المسألة لا يصير قطعية
 اجماعية تحت الحوز الرجوع عنها وتقصير جعل الضمير للجهل اللاحق في عصرهم وبعضهم
 للجهل الموجود منهم سواء كان منهم او من اللاحقين في عصرهم والحق ما قاله المحقق **مولد**
 لا يستلزم الخطأ في القول لان القول في الدلائل واما خطا ورد ما منع حوار
 ان يوفهم الله لا خسر العوار وقيل المراد حوار الخطا فان القول بلاد دليل فلا يكون
 حقا واللازم بطلان بعد في عصر اهل الاجماع عن الخطا على ما سبق بالادلة السميعة وعرض
 ما دام يلزم حوار الخطا لولم يقع الاجماع واما اذ وقع فالله يوفهم لا خسر العوار
 قطعا تحت جعل الخطا على ما دللت عليه الادلة السميعة والتضالو مع هذا الزم ان لا يصح
 الاجماع عن سبيل في لا سبيل لحوار الخطا **مولد** لم يكن للاجماع فائدة بعد لاسات
 كون الاجماع حجة على ما مر في الاصل واللازم بطلان العلماء اشتغلوا بذكر ما لغوا
 فيه ايماننا وبها فلا يكون عبثا واما اذا حمل على ان لم يكن لبعض الاجماع على المسألة فائدة
 فتعذر ابطال اللانم كماع الايقاع على موجب الدليل القاطع الظاهر **مولد** وبعضهم
 الموقوف قال العلامة الضمير للحوار من دون الظاهر وهو الموافق لاحكام الاحاديث بلى
 للمتن تحت جعل الظاهر ما نعتب للحوار **مولد** بالعبور الحجة الحكون الى اخره ليس
 على ما ينبغي للايقاع على ان الاشياء منها النصوص والحجرات والمراد الحجة في حاشية الزوج
 النصوص والحجرات والحجرات والعتبة وحجة في حاشية الزوجية البلاء الاول والبرتن
 والقرن **مولد** المانعون مطلقا ان سواء رفع سماعه ام لا لم يحا حوا وما يرفع سماعه
 الى الدليل لظهوره وكونه مسلما عند الخصم ما قبضوا على الدليل فما لا يرفع سماعه **مولد**
 ويحتمل ان يكون ما ذكرنا من ان عدم القول بالفصل لمن مولا عدم الفصل وان لم يصح
 مو. القول بما قالوا بعد لا يمانوا بشئ من المسألة لا نقل بالذي وان يصح
 القاب لا يصح فاهم لم يتولوا الفصل ومع ذلك فان الفصل والقول ما حدها دون الاخر
 حاشية الايقاع واما الخلاف وما انفوا على قول من لا في سبيل **مولد** واقفا فما لم
 ينفوا عنه فلا ان الادل لم يقيم على ذلك **مولد** كما لو اختلفوا في اهل العلم الاول على قول من

حوار سلم الحال

لم

بسم

ما الملة

ما ان المسألة اجتهادية ثم اذا اجمعوا الى اهل ذلك العصر على قول بالث لم يبق اجتهاد وقد
 عدم في اخره **مولد** الثاني المحقق ان سوسن الصحابة اجتهاد فيهم اجماعا خلافا **مولد**
 لو لم يكن حاشية لا تكون لان اجتهاد السلف بطل السكون على الباطل ولو انكر نقل لتوفر
 الدواعي على نقله قال العلامة هذه الشهادة اعم من الكثرين والحوار اعم من على رأي
 القابلس بالفصل واما حوار الكثرين فهو الحوار ان يكون احداث القول الثالث
 قبل استقرار الصحابة على القولين او بعد لكن الحاشية اعم وقعت وقفا اعم من القولين
 فلم يلزم مخالفة الاجماع فلم يسكن ولو لم يلزم لتوفر الدواعي تحت يلزم النقل البينة
مولد ما قول في انفقوا بغير ان المراد التردد على اثناء معلى عن ما انفوا عنه وليس
 هذا احداث تاويل لتكون من صور على التراجع بل انما انما من السلف لئلا يلزم مخالفة
 الضرورة والمنطق على الا انه يرد اعراضه بان ههنا للتوسل سبيل صواب مستدركا لهم
 وتاويله السابق ما حداث الاخر يكون اعم من الفروع واما في الواقعة المجد فاحداث القول
 اجماعا بسبب لا اثناء لتوفر سبيلهم اذ لا سبيل لهم فيها **مولد** والحوار المعارضه والحل بعد تسليم
 العمود من ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اعم من بعد العلم بها واما بدون العلم فلا
مولد الا في القليل من المسائل هذه اعم من الظاهر من التمسك بغير اوقات الاولاد وما ذكره
 الصبي والكبر الشارح من على ان المراد الا في الحاشية القليل فان مثل هذا الايقاع اعم من يكون
 قليلا ما نهج ليس بما عطف عنه الكبير وما يعرف من على ما ذكره المحقق عيب بعد عطف الحاشية
 عن ذكر الجلي مطلقا ان اد كان كثيرا **مولد** ثم اجماع من عدم على المنع من اعراضه في الآخرة
 بان ملهت على رضى الله عنه حوار سبيلهم وصول نزل على عليه جميع الشيعة وصوا حد
 قولي الشافعي والحوار ان هذا الما يرد لولم يكن محصرا خالفا عن تحتها فالحق حوار في شرح
 السنة ما شرا الى انه وفيه الايقاع من على ايضا على عدم حوار سبيلهم **مولد** وفي الصحيح
 ان عمر بن الخطاب ان عثمان وجمهور السار صر على ان الميراد تلك الفتنة وضوان على الميراة
 الى فده فاذا انقضت بانث وان قول البغوي صواب تحريم صناد اجاعا الا من كلام
 المحقق قول البغوي صواب في الخبر الصحيح ان عثمان رضى الله عنه كان ينها عن المنع وهو
 بعد حداثه وليس بوجه هذا في من كتب البغوي والمدكور في كتاب الصحيح وفي شرح السنة
 ان البيع على اللام نهى عن بيعه الفساد وادع على رضى الله عنه وعن غيره من الصحابة
 وليس فيها ان عثمان وعمر رضى الله عنه كان نهى عن ذلك وهذه الشارح الحديث الى ان المراد
 منع الحج وصوا الحج لما ذكره من صحيح البخاري ان مروان ابن الحكم قال شهدت عثمان وعليما

عن جلي او فاطم ونسب عادة
 عطفه الكثرة على خلاص ما اذا
 كان الحلالا الخالف

ما مال في شره ان بعض العلماء
 على خرم نكاح المتعة وهو
 كاجماع من المسلمين وقد
 بعضهم الى ان قوله م صار
 اجماعا

علمه
2
علمه

وصورنا لا يتم ان الاجماع المنقول بغير الاحاد بعد اطلاع السائل الواحد
 على اجماعهم من غير ان يطلع غيره فانه امر مشهور مطلق لم يحس كثيرا من الاخبار
 انما من قبل الظواهر اما الاول فلانه قياس على خبر الواحد ظاهر في اما الثاني اعني
 قوله نحن حكم بالظاهر فلانه خبر واحد يصفى العموم ويظهر كونها من قبل الظواهر لم يشر
 له **قوله** والمفروض من مظهر من الحائس قال العلامة من حائس الثاني والمفروض لو جوب
 العمل بالاجماع المنقول بالاحاد اما من جهة الثاني فمبني على ان كل طبع موجه اما من جهة
 الحديث فمبني على ان سائر الاصل بالظواهر ومنه هذا الاستطها جار في اكثر المسائل
 اللهم الا ان يقال المراد ان المفروض مظهر في الاعراض على الدليل الثاني جاف من شرط
 القطع في الاصول ومن لا شرط له ان لا يشرط مع اعتباره فيه وان لم يشرط مع ذلك
 الحديث على بناء على ما مع كون اللام للعموم وما ذكره المحقق سديد وحاصل ان اشراف القطع
 في الاصول ولا يشرط في محل الوقف لان ادلة الاسان والسمي صنفه ووجوه المنع
 والذخيرة قوته هذا ولكن ظاهر كلام الاصل ان المراد بالحائس حائس المستدل على الاسباب
 والمستدل على النفي في سائر الاجماع خبر الواحد قال الامدي والجلية المسئلة في
 اشراف قطع ذلك الاصل وعدمه من شرط مع كون خبر الواحد مفندا في عمل الاجماع
 ومن لم يشرط مع والظهور في هذه المسئلة للمفروض من الحائس دون المستدل **قوله** هكذا
 افهم هذا الموضع **وقال** ذلك لان ظاهر كلام المتن والشرح واحكام الامدي ان في المسئلة
 بل انه ذهب الاول الكفر مطلقا والثاني عدم الكفر مطلقا والثالث وهو المختار التفصيل
 بان حكم الاجماع ان كان جماعا علم كونه من الدين بالضرورة والكفر والا فلا ولا اخبار
 في الله لا تصور من المسلم العول بان انكار ما علم كونه من الدين بالضرورة لا يوجب الكفر فلهذا
 قال في المسئلة واما القطعي فكفره بغيره وانكروه بغيره والظاهر ان خواص العادات الخمس
 والوحد على الاخص فيه وهو مخرج في ان الخلاف انما هو في عدم ما علم بالضرورة كونه من الدين
 لكن جعل الثالث على هذا التقدير بوجهها ليس عينا ما ينبغي **قوله** فاجترأ كان الاخبار
 بالاجترأ انما الى ما كان مدلوله لم يحس مع ما هو مدلوله قول مخصوص بغيره بان خصوصية
 الا ان العول مطلق بالاشارة على اللفظ وعلى المعنى الذي في النفس كما هي في ذوات
 في مقالة فاجترأ يكون لفظا وقد يكون بسا والخلق على الاول الصنف يتميز له
 على السمع الذي هو المعنى وان كان عال استعمال الصنف في المعنى في يوم بغير الشارح
 ان المراد ان اجترأ اسم لفظ صنف ومعنى مخصوصان والحق ما ذكره المحقق وهو انما اقيت

انما

صاحب الخبر

لا اصل

للاصل **قوله** ولما عرفت لا خلاف في الخواص من هذا الاعراض وعن اصل الاستدلال اما
 الاول فلا ضرورة في تصور ما انصدق ما لا سامي كسنة التصديق يكون هذا التصور
 او التصديق ضرورة في التقابل في الحقيقة والضرورة والالتزام اما الثاني فلانه من غير كون
 تصور هذا الخبر حقيقة ضرورة ما يكون مطلقا في الخبر انما لا يعرفنا وكلامه ممنوع واما
 اجناع الشارح الى زيادة المحقق والتدقيق لكونه على احاد ما في النفس اما الاول
 في اصل كلامه في ملوان الضرورية في حصول العلم بما هو الخبر والاستدلال في كنفه له
 في كون هذا العلم ضرورة ما ولا ساهاه وانما المتأمله ان يكون الحصول ضرورة ما لم يستدل عليه
 نعم فمفهوم كونه وحصول العلم ولم ينعوض كمنطق العلم اعني ما هي الخبر ليس السان كل
 ضروري استدلال على ضرورة ما وزعم العلامة ان اوله السان في العلم لقياس على الخبر بعضهم
 ان صير كونه وحصول الخبر في الضرورية في حصول الخبر والاستدلال في العلم كونه
 ضروري ما واما الثاني فقد اختلف حكمه في هذا فذكره الشارح العلامة في اللفظ محله بارة
 لا بصور ما بالباء الحارة اي يحصل ضرورة غير مفروض بصورة ولا يعلم بصورة وما به
 ولا بصورة عطف على لفظ المضارع في معنى بعض النسخ او لعدم بصورة على لفظ المصدر
 المنصور على الضم المنصور في ضرورة وفي بعض النسخ او بعدم بصورة على لفظ
 المضارع عطف على المعنى لا بد من تصور ما وحصل حاصل المعنى انما ان اردنا ان كل واحد تصور
 بالضرورة هذا الخبر الخاص فمفهوم وان اردنا ان يعلم بالضرورة حصوله فمفهوم ادلا
 يلزم من حصول امر بصورة ولا يلزم تصور ما استشعر سوا الا وصوره اذ لم يكن المعلوم
 بالضرورة وهو بصورة هذه القضية في صور فاحاط بان تصور العبد او غيرها وبصورها
 عن تصورها قال في المسئلة ولذلك يقال انما لا يعلم بالضرورة لا على صورها واما بغيرها
 الشرح فمفهوم ان الخبر الخاص كونه انما يحصل ضرورة ولا يكون بصورة معناه ومنها
 ان العلم بالخبر الخاص لا يوقف على العلم بحقيقة مطلقا في العلم الحصول وكذا ان
 يعلم حصوله ولا يكون حصوله حقيقة ادلا يلزم من العلم حصول امر بصورة كذا الامر
 حقيقة او عدم تصور على العلم الحصول والمعلوم ضرورة من العبد الخبر ثبوت ضرورة
 او غيرها وبصور تلك السمة وبغيرها غير تصور حقيقة ومنها ان الذي علم بالضرورة حصول
 الخبر الخاص لا بصورة ولا يلزم من حصوله بصورة او عدم بصورة في استشعر ان العلم
 بالخبر حصول الخبر بصورة فاحاط بان المراد حصول الخبر بصورة السمة او غيرها وكذا واحد
 منها غير بصورة فاعرف من بان كون حصول الخبر بصورة لا ينبغي كون العلم حصول الخبر

الاجم

تصوره وهذا لا يمكن بغيره ولما كان حال الشروط ما ترى حاول الشارح المحقق
 بغيره على وجه لا يخطأ حاشى اللفظ وحافظ على فوائد المقدمات وحاصله اثبات النفاذ
 بين حصول الخبر وتصوره وان الضروري هو الحصول دون التصور والمنازع فهو التصور
 دون الحصول والتصور دون الحصول على وفق ما سبق في العلم الا انه جعل هذا تقدم التصور على الحصول
 دليل الاستكمال باعتبار انقطاع او تقدم على النفي اعني لا يصوره ولو جعل عطفًا وانت
 خبر ما لا وجه له لذكر السدوم على نفي ان يقال ان تصوره ولا الحصول كما قال يجوز ان
 يحصل ولا يصوره ولو جعل عطفًا على المنفي اعني تصوره ليكون المعنى يجوز ان يحصل
 امر من غير ان يتحقق تصوره او عدم تصوره لكان موافقًا لما سبق وانما جعل السد السابعة
 الى في القضية ما هذه الخبر لكونها الخبر الاخر الذي لا يسلك عنه الماهية وكونها العدة فيما ترجح
 الى الخبر الاخر الصدق والكذب والوجود والعدم وقوله **سد** الوجود الذي الى كل
 واحد من علم انه موجود واسارة الى فمضمون الخبر الذي ادعى الحصول الاخر وروي وقوله وهو
 غير تصور السد بغير لقوله في الحق وسوتهما غير تصورهما وهذا العمل الضمير عاردا
 الى سد الوجود الذي انبأنا وتذكره بالنظر الى الخبر او الى كون السد في معنى الاسات
 لكن المقصود ان العلم بهذه السد غير تصورهما ولا خلافا في ان نفس السد والصدق
 غير التصور فصار الحاصل ان الضروري هو العلم حصول السد لا تصورهما وانما قال
 في المس والمعلوم ضرورة سوتها وبغيرها لم يعلم كل احد بانه موجود وان لم يعلم عدمه الا
 ان الشارح اقدم على ذكر الاسات لانه المذكور في الاستدلال كما اقتصر المحقق على
 قوله وسوتهما غير تصورهما وانما ان العلم حصول السد لا سئل من تصور كحقيقة فضلا ان
 تكون ضرورة باظهاره في هاتين وصوان عطف قوله وقد تقدم تصور حصوله على قوله
 في الحصول ولا يصور بغيره ان يكون له ذلك في علم السد ام حصول امر تصور وليس
 كذلك لما انما هو بغير علم السد ام حصول امر حصوله كحصول الظل النفاذ بالاستكمال
 من الحاشية فينبغي ان جعل عطفًا على لا يلزم قلنا بل **سد** غايه ما يتسرى من
 بغيره هذا المقام ومن الغرض ما وقع لبعض الناطقين في هذا الشرح ان قوله والمعلوم
 ضرورة سد الوجود اي الوجود الخارج في الوجود الى الخبر وهذا الوجود غير تصور السد
 لكونها باعتبارها عن الوجود الذي هو بانها التفرقة حاصله انما غير بالضرورة من الخبر
 ومن غير من اقسام الطلب والانشاء الغير الطلبية وهذا سئل ان يكون بصورت
 هذه الامور ضرورة وجواب المنع فان غايه ما ذكرتم بدهاه الصدق بان هذا مقابر
 لذلك

لذلك وصولا استدعى تصوراتها بحثا عنها وهذا ما قال في الحق لو كان العلم غير
 لما اقرى بغيره وسئل ضرورة ثم قال ورق بالجمع فلا يلزم من العرف من امر ضرورة
 تصورهما ضرورة ثم قال في الخبر الثاني المعروف بغيره وسئل ضرورة وقد تقدم
 مثله اساره الى ما ذكر في العلم ولما لم يذكر في الخبر هذا الدليل الثاني في حق العلم
 حمل جمهور الشارحين كلامه في هذا المقام من الخبر على ان عقله وطقن انه قد ذكره هذا الخبر
 الحوار والسؤال في العلم كما في المسين وذهب بعضهم الى ان اساره الى ما ذكر في حوان
 الاستدلال السابق من ان العلم حصول امر لا سوفيق على تصور حقيقة فلما ادعى
 ان لا سوفيق العلم حصول السد بغيره من هذه الحاشية على تصوراتها فاستحسنه المحقق
 رحم الله الا انه جعله ما طرا الى ما ذكر من ان المعلوم ضرورة حصول السد لا تصورهما
 وكل واحد من حصول السد والخبر وحصول السد الطلبية وهو غير تصورهما فكل من
 اللام ان حصوله ضروري والمنازع تصورهما وانت خبر بان الحصول حقيقة بالضرورة
 والاكتساب هو العلم بالحصول الهن فثبت على ان العلم حصولها غير تصورهما **قوله**
 واما القائلون بخلافه اي افتقار معلوم الخبر الى العرف لظهور ان السد النزاع في
 لفظ الخبر للقطع بان وضع الالفاظ للمعاني لا لا يعرف بالضرورة بل بتعريف وتعلم
 من اهل اللغة **قوله** قال القاضي الطاهر على ما عرفت من دابة في هذا الكتاب انه القاضي
 ابو بكر لكن حرة الامدى وجمهور الشارحين بان القاضي عند الحمار وهو من المعرف **قوله**
 فليزم الصدق والكذب معا اساره الى ان الاعراض الاولى حصولهم اصحاء وصحي الصدق
 والكذب كل خير مع انها متباينان حرة بذلك الامدى ومساء على ان مع كون الواو للجمع
 انها للجمع المعارضة في الزمان وقد عرفت ان معناه الجمع المطلق فلا يلزم سوى ان لا دخل
 الصدق والكذب في الجملة فحينئذ او مغير فتدعي هذا الصابط لان من الخبر ما لا يدخل
 صدق وكذب ومنه ما لا يدخله كذب ولو اراد هذا المعنى لم يصح الحكم باسمه السد والاستلزام
 ان لا يوجد خبر اصلا وانما قوله لا يستلزم في خبر الله تعالى فمعناه ان اصحاء المتساكنين اذا كان
 احدهما لازما اشتد امتناعا واظهر استحالة مما اذا كان كل منهما معارفا لكن السارح جعله
 اعترافا على حده لوجوده سواء اراد بالواو الجمع او مطلق الجمع وقد اسارة الى ان الاعراض
 الاولى ليس بوار دلال الواو لا تفيد سوى اصحاب الخبر الصدق والكذب ودخل كل منهما فيه
 على ما سبق في خبر الواو ولهذا سئل عن ذلك وافرد حوار القاضي عن الاخبار التي تقتضي
 فيها الصدق والكذب اما بغيره بان لو قيل صدق او كذب لم يخطأ فليس معناه ان الواو

الواصله مع او الناصلة لتدقيق الاعراض ان والا كما اضم الى اعتبار اللغة خلا
 محو عنها حسب العقل انما طر معناه النعم وامادة ان لا خطا القابل سواء قال
 صدق الخبر او قال كذب الخبر وفي هذا تلبس على ان الواو ليست للمعنى والالكان الخامس
 صدق وكذب معا **وله** لكن بطله اي عيا العاين ان الصدق لغة الخبر الموافق للخبر
 المذكور في المتن ان الصدق الموافق للخبر ولما كان ظاهره فاسدا جعل الشارح الخبر
 عية الخبر فيدر موضوعا فاقصدوا خبرا يكون وورد الدور ظاهر او معناه عيا ان
 الصدق عية الصادق والافالماسد ان خبرا بموافق الخبر لکن المذكور في تعريف
 الخبر هو الصدق بل جمع المصدر وليس سوف يعرفه عيا معروفا الصادق بل بالعكس
 واما ما قيل ان الصدق هو الخبر عن الشيء عيا ما هو في نفسه معناه المصدر لکن
 لا يلزم الدور لان الخبر هو ما عيا الاخبار افاض المعنى للماعل لکن خبر الصدق
 المظلم او المعنى للمعول لکن خبر الصدق الظلام واما قال ان معروفا الخبر والاضار
 سوف عيا معروفا الخبر الذي هو الظلام و لا يلزم الدور مجموع ادلا مع الاخبار
 سوى الاعلام بالنسبة التي لها خارج هذا ولكن الجمهور عيا ان لزوم الدور ظاهر
 لاجوار عنه الاما تكلف بعضهم من ان المراد دخول لفظ الصدق والكذب اللغويين
 والمذكور في خبر للاصطلاح وفساد ذلك واضح وتعضد ان ما ههنا خبر واضح
 عبد العمل والمذكور في تعريف الصدق خبرها ونسب من خبرها ما دل على لفظ الخبر
 وهذا ايضا فاسد لان الكلام مع من جعل ما ههنا كذب والمذكور يعرفا قدما و
 رسما واما السائر المحقق بعد اسرار الى الجوار بان للعالم ان عيا توقف معروفا الصدق
 والكذب عيا معروفا الخبر بان يقال الصدق هو الظلام الذي يكون نفسه اي نسبة الخ
 في النفس مطابقا لمعنى ذلك المعنى اي للصدق في الواقع بان يكونا ثنائيين او
 سلبيين والكذب خلافة بان يكون احدهما سويده والاخرى سلبية فقد جعل المصنف
 ههنا عيارا عن الصدق نفس الامر وفيما سبق عن الطر من بان قبل قد خبر الصدق
 بالخبر المطابق والكذب بالخبر غير المطابق ولما عر ذكر الخبر في تعريفها لا توصف بصدق
 معروفا عيا معروفا كما قال الضاحك انسان له الحاصد المخصوص والامو وحسم الكسفة
 المخصوصة ساعيا الاضغاص من نفس الامر وان كان المعلوم اعم من نفسه معروفا
 عن معروفا المعروضة ثم اسار الى دفع المعنى بان معصوم المعروض الزام العاين والمجهول
 خبر عروفا الخبر بما دخله الصدق والكذب بعد عيا ان يصح ذلك فيه ولا يخار من ان االحى

او دخول الصدق والكذب

بلها خبر ومان او كتمان
 كذا لا سوف عيا معروفا الخبر

انصاف

اتصافه بالكذب والصدق حسب اللغة اما يكون بالمعنى الذي يعرفه اهل اللغة وهو ثنائيا
 فليعلم ان يكون مرادهم بالصدق الخبر الموافق ويلزم الدور ويكون ورود الدور عليهم متنيا
 عيا ارادتهم دخول الصدق والكذب لغويا لولا ذلك لما كان يدعي كونها خبرا وريثين
 او مقترين بالمطابق بعد بطله وحلا في ذلك من الخفاء قال فاعلم في
 جند مع ما ذكره الشارح من ان لا مع هذا المقترح بل هو اعراض بمرثمة واد
 البقية كما ذكره المصنف وقد سوجم من طاهر العار ان ضم الزام لاهل اللغة وضم
 عروفا الكلام من الصدق والكذب وذلك اساره الى الخبر الخالف الموافق وقاد لا يخفى
 عيا النظم **وله** واما عدل الظاهر ان العدول من دخله الصدق الى طر دخله الصدق
 الا انه ذكر الاحمال لعدم معاوت المعنى وفي ذكره دون الواو وجه لا عراض لزوم الاحمال
 وحروجه باطل من صدق او كذب من الاخبار وقوله ذلك اشارة الى لزوم الدور وضمه لا يفسد
 وعلمه لبعضهم وضمه انهما للصدق والكذب ووجه تنويع الدائرة الى الدور
 كان عروفا معار غير يتبين ان اراد بالصدق الحكم بصدق الظلام وهو عيا الخبر كما مر
 وقد عرفت ما قد من الظلام **وله** فلهذا الحكم اخر انما ذكر من انه لم يعمل الا توسع الدائرة
 مع ان اراد عيا التوسيع ان عر في الخبر بعد لان الحكم هو الاخبار مع الصدق الاخبار
 بالصدق وضمه استعمال عيا الاخبار لكون التعريف نفسه ومن جهة استعمال عيا الصدق
 يكون دورا بما هو في الواو واحد ومعناه عيا ان الخبر نفس الاخبار وقوله لا يخفى **وله** واقر
 بها المشهور من قول الى الجيب عيا ما ذكره الاحدى وغيره لان الخبر ظلام نفسه بنفسه
 امر الى اخر اساما ونقيا ومع الاخبار والنع البقاء البعد وانرا عيا ما هو المشهور ولا يخار
 في انه لا يورد علمه من ثم باز لا لا لا بعد اسات العام لزيد وليس بل صفة وحسب
 الطلب عيا اسات للمتكلم وعار ما توهم من الاعراض علمه انه يتناول المركبات النافعة المستقلة
 عيا نفسه سويده او سلمه حكم الغلام الذي لزيد وليس لزيد وسلك ان ردا قام او لم يقام
 بغيره ان والحوار ان لا لا انما هي اخذ اسات البعد او معناه انما هي الاشارة الى البعد مثبتة
 او منفردة والخاصة ان بغير اعادة البعد اساما او بغير اعادة البعد بغير البعد وهذه
 انما هي تصورها واما الجوف فام في زيد فام وان اعادة العام الى ضمور زيد اساما لکن
 لا نفسه وحسب الوضع بل هو اسلم الموضوع الذي هو زيد ولهذا قال فيما سبق من ان الخبر
 حيوان بالحق وقام في زيد فام لم يوصف لا فاده البعد المشهور بالظلام عده هو الحق فم
 من الحروف المسموعة المسموعة واخر ما سمع من المسموعة وما سمع من اجوات الطيور

وسلف مراد ان اراد الحكم
 بصدق المتكلم لانه سوف
 عيا صدق الظلام

فتملك من الكلام لا يكون على حرف واحد يخرج الكلام الذي على حرف متلق و
 اللام الا ان يراد اعم من المملو والمعدلة ولما لم يكن المكمول حروفا حصة وكان الطلاق
 الكلام على المملو بعد ترك الجمع قبل المسموعة وزاد هذا المتواضع عليها اصرار اعراس
 المهمات **قوله** مما يساوله ويخوه اشارته الى ان ضمير ليس عائد الى الكلمة ولا الى قائم
 بنا ولا اللفظ على ما نوعه بل الى المصنف المتكلمة المدلول عليها بقوله **قوله** ان لم يكن
 مع وقوع السند وقد ذكر عند الفاضل وغيره ان لادلال الخبر على وقوع السند وانما يدل على
 حكم الخبر بالوقوع واسدلوله على ذلك بوجوه كثيرة فتبين ان مدلول اللفظ هو وقوع
 صوت الخبر بوقوع السند لا من الوقوع بل الوقوع والاداء وقوعه بالنظر الى اللفظ على
 السواء وهذا غلط وانما مدلول اللفظ وقوع السند والاخبار اعلام بذلك وعدم
 الوقوع احتمال على ما عاين ان مفهوم اللفظ وما حصل منه في الفعل لا يكون ان يكون ما
 2 ليس الامر وقد جمعنا ذلك في سورة الطي **قوله** الكلام المحكوم فيه سببه خارجة لا الحنف
 ان الكلام اللفظي ذكرنا في **قوله** فاعلم بالفسان فان كان مدلول السند السبب معط
 فاسار وان كان مع دلاله واشعار بان لها مفعلا خارجا فخر مدلول الخبر والاول والدار
 في السند السبب وثالثا وبالعرض في السند الخارج على ما سطر عندهم من ان للشيء
 وجودا في الاعيان وجودا في الازهار ووجودا في العماره ووجودا في الكسائر والكمالات
 بدلا على العماره والعمار على ما في الدهن وما في الدهن على ما في العفن في النظر
 الى الاول وصف الكلام السبب بانه المدلول عليه باللفظ والنظر الى الثاني جعل الخبر
 محكوما فيه بسببه خارجا واما جعل المدلول على مفعول خارجا فتعطف
 لاحاد السبب ولذا قال غير الخبر لا يشعر بان مدلوله مفعلا خارجا فدل ذلك على
 ان الخبر مدلول السند السبب لكنه يشعر بان لها مفعلا خارجا وقال ايضا ان مدلول
 الامر هو المعنى العام بالفسان من غير ان يشعر بان له مفعلا واقعا في الخارج فدل على ان
 مدلول الخبر اشعار بان له مفعلا واقعا في الخارج وقضاء على ما سبق في مدلول الخبر
 هو الصدق واما الكدر احتمال على وكذا في قول خلا وطلعت النجوم اسارة **قوله**
 الى السند السبب وسند الطلب الى الكلام الى الخارج وله مطالب خارجي الى ان مدلول
 الخبر هو الصدق مع وجود السبب ان مع قطع النظر عما في الدهن يكون بين
 الطرفين سبب ما هذا ذلك وليس هذا ذلك فان طائفة السند السبب بالكلية لا يكون
 او سلبت من صدق والا فذكر ليس المراد ان السند امر موجود في الخارج وهو ظاهر

ذلك

وانها

لها

وانها تنسب الى الامور الموجودة في الخارج اذ لا يسعهم في حمل اقسام الفندس بحال وشرك
 الصاح معدوم الى غير ذلك **قوله** وسند الحص اشارته الى ان سببه جميع اقسام خبر
 بالقنبه غير معارف وكذا اشارته الى المنطق من حيث بعض الانشاء عائد الى الطلب
 مما لم تجده في كلامهم واقعا عند النسخ والدار من اقسام الطلب في علم المعاني ومنها على
 ان النسخ اظهار طلب الشيء على سبيل المحبة والدار طلب الافعال وما ذكر في الكشاف من
 ان الدار صوت لا تنفد الانسان ما كثر اذ صيغة الدار وحسن هذه الجملات هو
 علم العبد **قوله** واما الملازمة فقد يقتضيه على الوجه الاول على عدم وجود المفعول على
 الثاني مع لزوم الاستعمال على عدم الخفي لاحتمال الحال وحاج بالاساق على ان
 لم يرد علينا ما يقتضيه الى غير الانشاء **قوله** وعلم ان ليس خراحي مع الحال فالاولى ان يكون
 الملازمة بانه لا فاعلا بالالف بل الاساق على ان انشاء او خراحي **قوله** واعلم بغير
 الكلام الخالف تحت مدح عبد الوجه المذكور اما الاولان فلا ما لا يصدق وجدا لا انشاء
 واسما خارجا من الاخبار وانما يكون ذلك لولم جعل اخبارا عما في الدهن ان لم يكن خراحي
 صدق بالضرورة كما اذا خراحي في ذهني صورة كذا فاعلا لعل الكذب بذلك من خارج
 مفهوم اللفظ واما الثالث فلامه حاض على مدح الدهن فليس الطلاق والقابل
 للعطف بالحقص صوتي الدهن واللفظ اخبار عنه واعلام به واما الرابع فلان القطع
 بالفرق المذكور انما هو في الاخبار عما في الخارج واما النسخ من الانشاء والاخبار عما في
 الدهن فصدق جزا وحسنه ان الانشاء معناه حدوث السمع لهذا اللفظ والاخبار معناه
 حدوث السمع عما في الدهن من الكلام السبب الاساق الذي عبر عنه بهذا اللفظ فان قيل
 مع هذا بعد الواقع والسبب الذي هو مدلول الكلام فصح المطابقة الى هي الصدق فلما
 سفا بران الحس الاعسار وهو الاضافه الى اللفظ وعدتها فذلك السبب العام بالفسان حيث
 ان مدلول اللفظ مطابقة لها لا من هذه الحشدة بل من حيث ما يدعى في النفس **قوله** والثاني
 فيها ان في المطابقة للاعطاء وهو المطابق الذي ليس مع اعطاء المطابقة سواء كان
 مع اعطاء للاعطاء او خاليا عن مطلق الاعطاء والمطابقة الذي ليس مع اعطاء
 للاعطاء سواء كان مع اعطاء المطابقة او مجردا عن الاعطاء ولهذا ظهر ان اقسام
 الخبر ستة واحد صدق واحد كدر واربع واسطة **قوله** وقد مر جوابي الكدر عن بعض
 ان هذه المعادلة مطروحة بظهورها فتدفع ما ذكره العلامة من انه لا وجه لربطه بول فلا يكون
 حذوا على الحصر وكان سقط من العلم شيئا في حال في المعنى فلا يكون الثاني كذا ما تقدم ولا يصح

لانهم لا يصدقون فان قيل لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق فلما المراد انهم لا يتصور
 معولهم ان يثبتوا صدقهم ولم يعتبروا ما خلفه عن الصدق فالاستدلال بعدم اعتقاد الصدق
 ليس عينا عدم الصدق بل عينا عدم ارادتهم الصدق وهم عموما من هذه النسلان عارفين
 باللغة فحيث ان يكون من الخسران صدق ولا كذب ليعبر في كل اخبار التي علمه اللام
 معول اذ امرهم في كل عتق انهم لم يخلقوا صدقهم وان كان صادقا في نفس الامر ولما
 سقط ما في بعض النور انه لا يلزم من صور الواسطة في زعمهم صورها في نفس الامر وحاصل
 الحوار ان لا يلزم ان الافتراء هو الكذب لكون الاخبار حال الكذب فيها معصية كونه
 كذا ما لا يوافق من الكذب وهذا لا يوجب للخر الكاذب في نوعه العمد وغير العمد ولو سلم
 ان الافتراء هو الكذب مطلقا فالتعريف اصدق في هذا الكلام الغير المطابق للواقع فيكون
 كذا ما لم يقصد فلا يكون خيرا لخلوه عن قصد السوء واعتقاده عينا ما هو جال كلام الخسرون
 هو عينا الاول لا خسر الكذب وحصل في نوعه العمد وغير العمد وعيا الثاني جعل لكلام في الكذب
 وفيما ليس خسر وانما كان مطلقا فان قيل لا حاجة في الوجه الثاني الى ما ذكره من
 التلخيص بل يكفي ان يقال ان معنى اصدق الكذب لم يقصد بالكذب لا عن قصد فلتا في الاثر
 حاول ان يشرع كلامه عينا وقع كلام المسائل صدق قال او خسر كاذب او ليس بخسر وتقصي
 المسارح هو هو ان ما في الخبر حوار واحد يميز ان المعنى اقرى ام لم يفتقر الى خبر
 وكلام الخسرون ليس افتراء مساويا لصدقه لم يقصد للخسرون فانه لا يصدق عدم خبره كلامه
 فيكون مرادهم الكذب المحض في الكذب فاما ليس بخسر وكلامه ومع في نسخة قصد يكون
 كلمة او لا يخفى ان لا وجه لفتح الخبره عينا لعدم القصد فيهم او ردوا من الحوار بطريق
 الاعراض فاحتموا بان يصدق الافتراء بما يكون عن خلاف الاصل ولم يعرفوا ان ذلك
 كسر اللغة **قوله** ولا عبرة فيها عطام الواقع في ما توجهه الشارحون ان عطامه
 الواقع ايضا معتبر في الصدق عينا هذا المذهب كما في مذهبه الجاحظ لا فرق بين المذهبين
 في نفس الصدق واما الفرق في نفس الكذب حيث اخذ عينا هذا المذهب اعلم ان الخسران
 طائفة الواقع والاعتقاد جميعا فصدق والا فكذب **قوله** بل هي شهادة انهم اذ اخطارها
 في نفس الكذب راجعا الى نفس مدلول شهادتها في انشاء الشهادة لا اخطار
 عن شهادته كالتعريف او استقاليه بل الى ما يصح من آخر الخبر المطابق للواقع وهو
 انهم يقولون ذلك عن علم بشهادة العرف او انهم يفترون عليها في الغيبة والحضور
 بشهادة فعل المضارع المنع عن الاستمرار وان هذه الشهادة صادرة عن صميم القلب

صم ٢

الوجه الاول ٢

وحلوص

وحلوص الاعتقاد بشهادته ان واللام والحكمة الاسمية وكذا ان يريد انهم قوم شأنهم
 الكذب ان صدقوا في هذه القضية خاسرة او كاذبون في نسخة مثلا هذا الاخبار
 الخالي عن المواطاة شهادته او في المشهور بل لكن لا في الواقع بل في زعمهم التام واعتقادهم
 الباطل اعتقادا ان هذا الخسر غير مطابق للواقع **قوله** وهذه المسألة لفظية اي لغوية
 لا تتعلق بعلم الاصول كغيره بل هي لغوية وحسب المعنى الذي وضع لفظ الصدق والكذب
 ما زلنا ونسب المحررات في ادراج لفظ معلق لا اصطلاحا عينا ما شعور كلام اللاحدي
 لانه فاما مثل اللفظ على معناه اللغوي **قوله** من الاقسام المذكورة اشارة الى
 ما صدق ضروري بغيره او بغيره او بطريق ما خسر الذي خالف ذلك اي يكون مضمونه خلاف
 مضمون ما علم صدقه يكون معلوم الكذب قطعا ضرورة كالاخبار بان الواحد ضعيف
 الاسناد او نظر كالاخبار بان العالم قد **قوله** وقد خالف في هذا القسم اي بغير
 الخسر الى ما علم صدقه وما علم كذبه وما لا يعلم صدقه ولا كذبه بعض الظاهرية زعموا
 منهم انه لا يخفى للثالث **قوله** لخر بان حله يقع اذا خسر مجهول الحال بان زيد في الدار
 حله مجهول اخر بان ليس فيها من غير ذلك بل عينا صدق احد ما كذاها قطعا وهذا
 ارباعا للمعصية وسيلزم احكامها لان كذب كل من المعصية سيلزم صدق الآخر
 فان قيل الاخبار بالصدق وبعضه من مجهول الحال غير واقع فلما وقع معلوم بالضرورة
 وتقرير الشارح هو ان معنى قوله علمه هو ان ما ذكره من ان خسر المجهول لو كان صادقا
 لما اخلاه الله عن نصيبه بل كاشف عن صدقه معارضة علمه في بعضه ما لو كان كاذبا
 لما اخلاه الله عن نصيبه بل كاشف وهذا هو الموافق لكلام اللاحدي الا ان ما ذكره المحقق
 اقرب **قوله** والعلم بكذب كل مسلم وفي الحسن كقولك مسلم والمعصية واحدة والآخر لم يعرف
 علا خط الاخبار بذلك بل قال يلزم مما ذكره ان يعطى كقولك مسلم اذ لم يتم دليل قاطع
 على ايمانه **قوله** سقم باعتبار اخر اشارة الى ان القسمة المحلقة باعتبار ان المحلقة
 لا سقم بداخل الاقسام مما ذكره بعض الشرح ان الصور في كل هذه القسم لان المتواتر
 هو معلوم صدق ضروري بغيره والا حاد هو المجهول صدقه وكذبه **قوله** بل اما
 ما قرأ من شريفة بغيره الى ان عموما محروروا الضمير للقرآن لا انصتور والضمير للعادة
 على ما في الشرح اذ ليس له كثر في قطع عاده عينا ما ذكره عدم الاعمال في بعض
 حكم المعادة وعينا ما ذكره انفصل للقرآن في انها قد يكون عادة كشف الجيب والفتح
 على من خسر عوت ولوه وقد تكون علمه كافي الاخبار عا علم صدقه ضروري او استدلالا

صحت ٢

لزم ٢

صم ٢

وقد يكون خبره كما على الخبر بغيره ولما قيد المحس القرائن بالزيادة على ما لا ينك
 عنه الخبر عاده فصل المحقق القرائن الى ما يلزم الخبر الى ما يستعمل عنه لتعلم انه
 انما خبره بغيره من القسم الثاني خبر الواحد **مولد** المفيد للعلم بمعونه القرائن كما اذا
 اجاز على عتق ولذا مشرف على الموت مع حرارة وحنازة وانما كماله وفجوه على سبيلها واما
 القسم الاول فراجع الى نفس الخبر لكونه لازما راجعا الى حال في نفس الامر مثل الهيئات
 المتعارضة له الموجهة للمحقق مضمونه والخبر الى المتكلم مثل كونه موصوفا بالصدق مباشرة
 للامر الذي اخبر به والخبر عنه الى الواقعة الى اخبره عن وقوعها لكونها امرا فرعها
 وقوعه لوقوعه فيحصل باخبار عدد اقل او بعده فيقتصر الى اكثر والدليل على ان الحوادث
 ما خبر عنه الواقعة على ما سيجي من انه شرط في الخبر عنه ان يكون مخصوصا او مضافا
 بعضهم العلم ما خبر عنه واما الخبر على النفا اسم المفعول فالمراد به السامع الذي التزم
 الخبر كما يقول اخبرني زيد بالبكذا وكما قول بعد هذا ان قول العاقل صحيح بشرط تساوي
 الخبرين والواقعة والخبر وقد يطلق على الواقعة كما في قول كماله خبره وبالحمله فيحصل العلم
 على هذه القرائن لا يقدح في السواتر وذلك لخلطها بخلطها ما مفيد العلم بمعونه
 حمل هذه القرائن المنفصلة كما مر او هو اسطر العلم مضمون الخبر ضروره او نظير اقوالنا
 الواحد نصف الاثنين والعالم حادث فانه لا يكون متواترا او كون الثاني مفيد للعلم على نظر
مولد وقد كان حكم المملوك حكم الاحاد وحاصل ان حصول العلم سواء كان بالخلق الله في طريق
 العادة او بالحال الاخبار اياه يجوز ان لا يتحقق خبره ولا يتحقق خبره بان يزول بان تمام
 الواحد له احمالا الكذب عند السامع وان كان حمله لا في **مولد** من حيث الخبر على الخبر ان
 الشبهة الاولى معنى وقوع العوارض والاخير نفس شيان افادته العلم الضروري والسواء افادته
 العلم **مولد** وميل العزل الى جهة الله الى ان قسم ثالث حاصل كماله ان نفس اوليا ولا سيما
 لما من قبل القضاء الى فاساتها معها حله قولها العشرة بعشر من لانه قال في المستصحب
 العلم الحاصل بالمواضع ضروري على ان لا يحتاج الى الشعور بتوسط واسطة مفقودة مع
 ان الواسط حاضره في الذهن وليس ضروريا مع انه حاصل بغير واسطة كقولنا الموجود
 لا يكون معدوما فانه لا يذهب من حصوله من احداهما ان هو لا يذهب كثرته واحلاف
 احواله لا يذهب على الكذب جامع البانها لم يذهبوا عن الواقعة لكنه لا يقتصر الى ترتيب
 المقدس بل يلفظ منطوقه ولا الى الشعور بتوسطها وافضائها اليها **مولد** كقوله من النظر بان
 اعترض عن علمه الشان العلامة بانه يجوز ان يكون من الطرائف التي متبعا بها ضروره كالحاسات

ع

فلا يلزم

على الاصل

فلا يلزم فروع الخلاف واحتمل بعض الشروح بانه على تعدد كونه بطرا فاعتد بانه
 بخلاف حوازل الكذب على الجمع وعدم مصطلحه جامعة لهم على الكذب وعدم حوازل استلزام
 حوازل الكذب كذا واحد حوازل كذا الجمع وهذه بطرا **مولد** فكون من القسم الثاني الذي
 يسوغ فيه الخلاف وهذا المقرر يظهر ان هذا ليس كلاما على السند ولا مستلزما
 خلافا للمطلوب الذي هو كونه ضروريا **مولد** فلا شبهة اشار الى امراط الامتداد الى الحسن
 يعني ان العطف قد ثبت به على الجمع الكفر كذا في العالم على الفلاسفة **مولد** من احتياج الى
 سبق العلم بغيره لان ان العلم لا يحصل الا بعد العلم بالامور الثلاثة المذكورة بل يحصل العلم
 او لا يحصل بل يفتى الدهن الى الامور المذكورة وقد لا يفتى اليها على الفصل **مولد** والفكر ونوع
 الى اخره من اشارات الى ان الدليل الاول كان لا في الحسن خاصة والباقي للمتكلمين خاصة مع
 ان المذهب واحد **مولد** من القواعد الثلاثة اشارة الى ان قوله بما قبل ليس اشارة الى الزبط
 الثاني اعني الاستناد الى الحسن على ما زعم الشارحون من مود اخرهم بان الاستناد الى الحسن
 قد لا يفيد الا الظن وقوله عادة اشارة الى ان هذا اللزوم عادي لا يمنع الفلكا عملا واما
 ما يقال ان اسراط المعلوم لا يوجب اسراط اللازم فليس بشئ لان لا يوجب اسراطه سوى انه
 خبر ان يكون حاصله يحصل العلم واذا احتلما بانه قد حصول ملزوم الذي لا يوجد له لم يخف الى
 ذلك ولم يخف حوازل ذكره بغيرها على ما علم بالالتزام **مولد** وتود علمه اي على العاقل كما في الترتيب
 في الامور من شهود الزمان في الحجة **مولد** فلا وجه له الخبر بعدم الحصول في الاربع والتزود في الحجة
 وله ان الحجة في الحجة فلا يفتى العلم فلا يفتى الترتيب وقد لا يفتى ما ذكره الا الكذب واحد لا اقل
 فلا يفتى الترتيب **مولد** ليعلم عدالة الاربع وجددهم خلافا للاربع فانه اذا ذكر واحد منهم لم يفتى
 نصيب شهادة الزمان وقد عارض اصل استدلال العاقل بان امر الشهادة اضيف فلا احتياط
 اجدر **مولد** بعد خبرهم ان خبر العشرين العلم بايمانهم اي ايمان الذين هم عاقدونهم وبما يفتونهم
مولد عدد المحمل لا يظهر كذا وجه فاسده وقيل لان قوله نعم ما رها الله **مولد** من الله ومن
 اتبعك من المؤمنين بولت في اربعين فلو لم يفتى العلم لم يخبر عليهم **مولد** وسقط ايضا ان حصول
 العلم السواتر يخلو بالقرائن الى يفتى عليها في معرفت مضمون الخبر والاعلام به حال كون تلك
 القرائن غير رادة على القرائن الحماة اليها في حصول العلم وقد يفتى بذلك للملازمة عن الحوازل
 على ما مر في محسوس قوله بعد من ان الامور المنفصلة الراجحة على ما لا ينك الخبر عاده
 يكون الخبر المفيد للعلم بمعونه القرائن الغير للزيادة **مولد** اللازم للخبر فانه سواء داخل في المفيد
 نفسه لكن لا يعرف انها تساوي احوال الخبرين والمستفاد من الواقع فكون عطفها عليها

وجه

للمعلم بمعونه غير متواتر خلافا

المفيد

من عطف الخاص على العام اللهم الا ان يرد من المعرف في احوال اخبار الاجزاء
 2 لا بد من ثبوت في حله ما ذكر من الجزم وبغيره انما الصديق منها اذا اطلق من احوال
 المخبرين والمستقيمين وقوله على ما مضى من الاطلاع والضمير للمعاني والحق لفظ مثل
 لان اجلا في اطلاقهم ليس في تلك المعاني خصوصها وجعل الضمير للواقع بعد ادنى
 شدة العلم ان من يخلق للعدل الذي حصل العلم عنده والى المواد بقوله ان المعرف من العرائس
 بالاسماء الزائدة على المحل الذي في المعرفين وقسمت في بعض الشروح بالثبوت المتعارف
 للمخبرين من المعرفين متعلق وفي اكثر النسخ في الاطلاع عليها والضمير للقرائن **قوله** كذا خبر
 اما دعنا سر الى ان قوله كذا عددها كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره
 من ان المعنى في ذلك العدد بقدر خبره وقوله شرط ساوي المخبرين نفس الخبر
 قوله شرط ان يساوي كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره
 معنى حوده شر الى ان الاول حال للمعنى والى الثاني حال للمعنى كذا خبره كذا خبره كذا خبره
 فلان الحدود كان اذا ما تضمنت لا تعوض كان جزاء من كل اعطاء مخصوص وهذا بالنظر
 الى الظاهر والا فاحد من المعنى في هذا كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره
 2 الوقايح فلهذا جعل على احوال الاخبار منها وبعضها على احوال الوقايح المخبر بها **قوله**
 واعلم بحسن العام وتبين على ان لا من الوقايح ما يتردد كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره
 حصول العلم بها منها كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره
 ان من الوقايح كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره
 اعترك كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره
 لم ينفذ العلم اصلا او فاد بالقرائن الزائدة فلا يكون معرنا للشيء مساو له في الجلاء والخفاء
 وعلى هذا الاواسط من الخبر المتواتر وخبر الواحد فالحق في بعض نوع منه **قوله** ورعا لا يتردد خبر
 عن الاعتراف بان الخبر الذي لا ينفذ العلم عنده كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره
 لعنه في الاحكام ولا يكون سواها في هذا الواسطة **قوله** وعلى ما ذكرنا في الزائدة في ان
 المراد بالقرائن غير المعرفين العرائس المستقلة العرائس من احوال الخبر والمخبر عنه والخبر
 والمخبر كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره
 المذهب في ذلك انما هو الاول ان ينفذ العلم عند انضمام القرائن فقط وهو الجواب الثاني ان ينفذ
 العلم بطلانها على احوال الثالث ان ينفذ العلم على احوال الرابع ان لا ينفذ اصلا بل انما ينفذ الطريق
 معط عن الخبر وعنوان احدهما ان ينفذ العلم عند القرائن وبالنسبة الى ان ينفذ بدون العرائس

حسروالواحد

قوله

ولو كان عاد بالاطراد لان معناه الحصول دائما من غير انصاف عما وصوفه
 الاطراد والتشبه بالموافاة تنبذ على هذا المعنى والاسماء اللازمة خروج من الوجود ان
 اد كذا ما سمع خبر العدل ولا يحصل لنا العلم القطعي ولهذا سقط في بعض الشروح
 من مع الملازمة اد كذا ما سمع خبر العدل عن القرائن والعارض ومن ان القرائن بالموافاة
 عند الادلة ومن منبذ اسما للضرورة عند الخلو عن القرائن وانما لا يحصل العلم عند
 قريته الكذب **قوله** فان ذلك حائز بالضرورة وقيل في بعض الشروح من منبذ ان كان
 خبر عدل آخر بعض خبر العدل الاول وقوله كذا واقع وقيل في بعض الشروح العلم من ان
 المذهب مركب من حصول العلم ومن اخبار عدل من التفتيش والاسماء العالي لا يوجب
 انباء كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره كذا خبره
 القرائن تنبذ على ان المثال المذكور تنبذ على ما كان الضرورة لا تقضي الدعوى الى كمال الجزم
 على ان في كذا الدعوى الصا بطر الا ان اسحق في حوار المنكر من ما يشعر بالكلية والاطراد
قوله واعلم قد سمعت ان المذهب اربعة ولا خلاف في ان عدم افاضة العلم اصلا لا ينفذ بالعدالة
 وان افاضة العلم لا يقره بغيرها مطرد كان كما هو مذهبنا جمل او غير مطرد كما
 هو مذهب بعضنا ما استعبر به ليلهم واما افاضة العلم عند العرائس فلا ينفذ بها لان المعرف
 عند عرائس القرائن فالنفذ بالعدالة لسان المذهب بنا على نفذ البعض بها لا الكل
 فالمراد بسان المذهب المذهبان القائلان بافاضة العلم لا يقره مطرد او غير مطرد واما
 قلة المخبرين بقوله مطرد الا في اوضح في السان **قوله** الى القول الضا فرقان لعظم ايضا ليس
 2 موقعها واما نحن لو كان القائلون بالخبر فرقين وكان نظرا الى الخلق لما افرقوا بين
 كان لهم على الاطلاق معافان كما للتأملين بالخبر لا يخفى ان الخلق انما ينفذ ثلاث فرق لان القائلين
 بافاضة العلم لا يقره فرقان فرقون بقول بالاطراد وفرق بقول بعدم الاطراد وليس في
 الادلة ما يشر الى هذا الفصل فلهذا جعلنا حرم واحدة **قوله** احسب ان حصل من بعضنا
 قد عيب ذلك كما اذا اخرج ملك عور في ذلك مع القرائن ثم اخبر بان لم ينفذ العلم على الخبر
 والخبرين وما حصل العرائس على ذلك والمخبر ان المطابقة معتبرة في العلم فاصنع حصول العلم
 ببعض ما علم فزوي نوع قد حصل الاعمار وصولا بوجه الساقض لعدم استلزام السورة
 2 الواقع **قوله** ولو لا ان ينفذ العلم بغير الدليل ان لو لم ينفذ العلم بحسب العلم واللازم يستحق
 بالاجماع اما الملازمة فلا لزوم عمل بل كان ذلك اسما على غير المعلوم وهو بطلان بعض ما
 اول ما نال ان لو عمل بل كان اسما على غير المعلوم بل للاجماع القاطع على وجود العلم بالظواهر

العلم

وثاننا لاننا لانم مطلقا اتناح غير المعلوم فيما نحن فيه وانما ذلك في الاعمال ماث الى مطلب
 فيها النفس والنصوص بها مختصة وان كان طاهرها المعلوم **قوله** فتركها لانكار صفة
 تنوالت في نسخة صفة الاسم وعلم بعد ان يكون صفة بلطف الفعل معناه عند ترك الصفة
 الانكار صفة فان تكلمها وقيل معناه عند الكذب صفة فتركها لانكاره **قوله** لاننا انما خذ
 حاصله دعوى الضرر وحاصل الشبهة الخصم ان لو لم يعلم انكاره لم يحصل الخبز بالانكار
 والمقدم حتى فكذلك المالى وحاصل الجوارح مع حقيقة المعلوم وانما لم يحصل دليله اعلم **قوله**
 وقرأة الصفة وانما اقيم الحصر على التمسك الى انما لمست من العاقل وان الذي علمه اللام
 كان يتوكلها لكنه لم يعلم بواحد احاد **قوله** واحكاما على علم اللام عرض العلامة
 بانه لا يجمع للوزير العقل قطعا بقدر واحد لا يقد بانه ان كان انصافا بحدده فقط
 ولا يخار خوارز كونه احاد لا يقد بحددهم متو **قوله** انما بعد اخرين والامر كذلك لتواتره عندنا
 لان قطعنا انما هو من القرآن لا التواتر ولا لولا كان ذلك لان الاول بترك المعروض
 للترديد والافكار على عدم التواتر وفي بعض النسخ ان مع التردد بانه الى لم يكن
 حضور حلق كثر فليس من المسئلة وان كان وصف ان يغلقه قطعا للدليل المذكور **قوله**
 الا انما على الاخرى لا نعم ان لم يبق على كل من التواتر ولا ان يسلط الطرف الاخر
 المعاكس ايضا بناء على حوار الامر من حلالا على افراد الا كما مضى على ثبوتها كما يدل
 افراد على فعل قراره وانما على بترك التمسك بقرارها فالخلاف ليس لعدم العقل لتواتر
 على لعدم الطبع بمرح واحد الطرف **قوله** وهذا انما هو التمسك بقراره والشاهد من بصل
 مسددا المنع وروى على تقدير كون المصنف واحدا وبعض الدلائل بان لو جمع جميع مصادره
 لما جاز التمسك بمول المنع والشاهد من حرمانه فيها واعلم ان كلام الشارح العلامة في هذا
 المعام من الطويل والاضطرار حسب الاطراف بطا **قوله** لا سال اشار الى ان
قوله وان تساونا فالوقف والخبر بدفع حوار **قوله** ان يقد بانه ما ذكرتم من تعدد الحكم
 الواحد الواحد على تقدير تصويب المحدثين وتعدد الحكم الموافق للظن وسقوط
 حاكمه على تقدير تصويب الواحد انما بالسمه الى المحدثين او بترج واحد الجوزين
 واما على تقدير تساوى الجوزين بالنسبة الى محمد واحد فينا الحكمين ووجوب العمل بالنقص
 لازم قطعا وتقرير الحوار ان يندفع بوقفه عن العمل بهما او بخبره في العمل بهما **قوله**
 لو جاز التمسك به اى خبر الواحد العدل في الاخبار عن الرسول عليه السلام لما جاز التمسك به في
 الاخبار عن الناصر لا امرا كما في عملنا الخبر حصول طر الصدق والحوار والامتنع الجامع

القول
 بنظم

لكونه

لمع

اي التعبد لاد

لاشياء

لاشياء نظن الصدق في الغرض وما لنا وجود الفارق وهو قضاء العادة بان التعبد به
 ٢ الاخبار عن الناصر يفضي الى كثرة الكذب بخلاف الاخبار عن الرسول **قوله** الناسان
 فاسان بالقاف والسن اعلم من ملائكة **قوله** واسوا الحسن العمري حرة مالا سمعنا انهم
 ان العمري صوابه عند الله كما صودا به في هذا الكتاب فان مذهبه ليس وجوب العمل بظلال
 بل انما لا يقط بالشبهة فاجدهم لا يخفى ان القائلين بالوجوب عملا قالوا بالوجوب سمعا
قوله وذلك ان حاصل غرضهم من الاستدلال ببناء فاذ انما من غير تكبر بوجوب العمل العادي
 قطعا باننا فهم على وجوب العمل كخبر الواحد كما ان القول العرج منهم بوجوب العمل باننا فهم
 وانما حصل ان قد بواو معنى اهم كما لو استدلون باخبارهم الاحاد وان كان ببناء فحصل ذلك
 احاد وهذا اجماع منهم على ذلك وهذا استدفع ما قال ان ما ذكرتم في الاخبار الاحاد
 خبر الواحد اخبار احاد وذلك سوف على كونه خبره قدور فان قيل عامه ما ذكرتم حوازل
 الاستدلال والعمل به وانما النزاع في الوجوب فلما احاط بهم الاحكام باخبار الاحاد بدل
 على وجوب العمل بهما على ان القول بالحوار دون الوجوب سمعا لا فائدة به وانما الخلاف في الوجوب
 عنلما سبق **قوله** عمل ابو بكر رضي الله عنه صولا بن حرم الجديحة روى غيره بن
 شعبه وحدث من نسخة ان الذي علمه اللام اعطاه السرس وعمل عمر رضي الله عنه في حزمة
 المحوس لما روى عبد الرحمن ابن عوف قوله علمه اللام مستوا بهم سنة اهل الكتاب
 وعمل في نسخة الحسن بن عمار روى حماد بن مالك بالجاء الملهة ان كان عنده امران احدهما
 سمي ملكه والاخرى ام عفيف رمت احدهما الاخرى بحراوشة او عمود فسطاط فاصابت
 بطنها فالتقت فمقت فمقت رسول الله عليه السلام بفرقة عبد اوامة وانما على كسر الميم فروع
 من الملاعق وقيل عود بوقت به الجوز وعمل في نسخة حاكم وهو الا جنت بن بوقيس التميمي
 اسلم على عمه رسول الله ولم يره دعاه رسول الله عليه السلام حسن قدم عليه وقدم غم فذكره
 له روى ان علمه اللام كتب اليه ان يورث امرأة اسيم الضبابي من ذرية زوجها وعمل خبر عمر بن
 جزم ان في كل اربع عشرة من الاله وكان عمر بن الخطاب في الخبر **قوله** وفي البصرة
 وفي الامام حماد بن عيسى روى في كل من الاخرين عشرة وعمل عثمان وعلم الله عنها خبر قدس
 بنت حاكم ابن مسنان اخذت ابي سعد الخدر بن حنيفة قال جئت الى رسول الله استاذنته
 بعد وفات زوجي في موضع العدة فقال امكح حتى تنقضي عتقك **قوله** وايضا لا خيرة
 وذلك للقطر باننا انما لم يبر متواتر فمقت ابل انما نالك الظن وزالت الشبهة
قوله وكان سعد الاحاد اعرض عن علمه الا بعدى وعنده بان النزاع انما هو في وجوب العمل بالتمسك

علا

العلم

من

علا

ع

الاضحاح

القطع

وليس في هذا ما يدل عليه **قوله** ولا يكف في المسائل العلمية اشارته الى وجه البعده
الجميع لا تعال المسئلة ومسئله الى العمل فكيف فيها الظن لا ما يقول في جميع مسائل الاصول
كذلك وقد منحوا فيها الاكفاء بالظن وانما ذلك فيما يتعلق بكيفية العمل بالذات كما
الفقه **قوله** لا مسأله التزمي نعم لما نذكر حمله لعلنا عينا جفيعه الى هي التزمي حلت على
افتر المجازات وهو الطلب صفه الايجاب كالا موهنا فلما انه اقرب لانه وان لم يكن
طلبنا بل توقفا لكن لا يعلم منه في حق الله لا الطلب **قوله** والطائفة نعم ان الغرض اسم
للمادة فضا عدا فالطائفة تكون مبرأ أو احدا او اثنين وما حمل لا يلزم ان يبلغ حد التواتر
وهو الحد بالاحاد **قوله** والحداد القوي في الفروع مقرينه التفقه والانداز فخص
العموم بالمعنى من دون المختصين ولو سلم ان ليس عمرا فلا اقل من احتمال الاحتمال اقربا
فلا سمح قطعا فلا بد من الاصول **قوله** وان وجوب العمل نعم لا يتم المختار فانه لا يظهر
في وجه وجوب العمل كجواز ان يكون حوازا او لا فيضاه الى آخره آخره فهو ان وجوب العمل
قوله وان ظاهره ان كل من العلم ليس يقتضي بل ظاهره استدلاله فيما هو من الاصول الى
لا بد من استاتها من فاطم **قوله** وقال للخصم صمالة في عموم وهو ايضا ما والا حكام
ففي حق علم لا يطلب فيه العلم من الاصول **قوله** وكفره كتابا ويل العلم بما يقع الظن والقطع
وتناول الظن بالثبوت والوهم **قوله** من ذلك لم يكن شك بالحق والافاقمقول كان ذلك
لم يكن والمقصود عموم السلف لا سلف العموم بل دليل ما روي انه قال بعض ذلك قد كان ولا ان
ام سوال عن احد الخاص الامور من فحواله يعني احدى او غيرها بالظن **قوله** فلم يحكم كسرها
عنا لعلنا الاستدلال ولم يملك فلا يتم في الشرعيات كما في الحق فغيرها عينا ان هذا المنع محذور مطالبة
بالدليل من عنوان استدلاله لا لا الحفي من صنف سند الشارح وهو وجه
كون العلم في العمليات هو الظن المذكور كجواز ان يكون امرا لازما في العمليات خاصة
او مع كون علم في الشرعيات كجواز ان يكون خصوصيتها ما نفا ثم اشار الى حفي ما سوسم
دليلا وهو فاه من الشرعيات عينا العقلية **قوله** سلمناه الى عدم الفرق المؤثر في الحكم الفاس
عنا القوي لكن دعواكم معورج تلك الدليل على العباس لما افاد الظن دون العلم لم يكن
دليلا ولا كان اصيل حله مشرعا لم يكن عينا بل مشرعا خلافا ما مؤلا الى الحسن من
عباس الشرعيات عينا العقلية فانه لو لم يكن كان عقليا ولذا اصرح في وجه عينا لا العقل الا
الظن **قوله** لا لا مسأله العلم اما في القوان فواضح واما في الحديث فلا يجوز ان يكون
احاد نش فلهذا مضبوط بعد اعي الحديث ومع عدم وثاقها بالا حكام ان من الاحكام

مالا يمكن

مالا يمكن استنادها اليها لا بطريق المطوق ولا بطريق المفهوم ولا بطريق القياس عينا
ما فيها من الاحكام لا يخفى ان الاستدلال من جهة الملازمة الا انه قد سح السائر الا ان ترفعا
من الاصنف الا ان في الاقوى الاعيان الطهور ان من الملازمة جهة اقوى من سح السائر
اللازم وحاصل الكلام ان عدم الدليل مدرج مشرعي لعدم الحكم للاجماع ان مالادليل فيه
فهو حفي فخصمه هو لعدم الدليل لا لعدم الحكم عينا ماد ذهب اليه بعض الشارح ان الحداد ك
انما مال الادلة دون الاحكام ولهذا ذهب العلامة ان لا يصح حمل الضمير على الحكم الا اذا
روى مدرج لا يفي المم عني ان معلوم مشرعي وهو بعد وانما قال بعد الشرع لظهوره قبل
ورود الشرع ليس من الحداد كالشرع **قوله** في مسأله اي حمل ما حفي من الاخبار الى حلوها
ومعوقها قبل البلوغ ورواها بعد **قوله** او في حرمة الكذب نعم ان ذلك اشار الى الذين
اولا في حرمة الكذب **قوله** ومن لم يكفره اي المتبدع في اي البدعة الى ضمن الكفر ويذكر الضمير
بقا وبك الادعاء وكذا جميع القضاير العائدة الى البدعة في هذا المقام هو اي ذلك المتبدع عنده اي
عند من لم يكفره كالبدع اي كاهل البدع الواضح يشير الى ان قوله اما غير الكفر مستدرا خيره
قوله فاما البدع كذا في صدر الحديث **قوله** ولا يخفى خلافه البتة نعم ان راي كل من النجاشي في
مثل هذه المسائل وان كان بدعه عند الاخر قطعنا بزمع صاحبنا لكنه ليس من البدع الواضح
الى بعد في فتوى الرواية ثم البدعة عند المحقق في البسطة هو جعلها من العرمان وفي الصغار هو
جعلها غير لازمة عينا الدار بل عينا كاصور ان المعرف فان اراد بالمراد الفقرة فالبدعة هي
الزيادة لان الحق انها ليس عن الذات ولا غيرها وفي شرح العلامة ان قوله وان ادعى القطع
كحقيقة او بان من الفسق الواضح او بما يكفره فليس ذلك اي من العظم او من الفسق الواضح او
بما يكفره لفظ المحققين مشعر بان الحديث على الحداد ليس من القطعي **قوله** لفتننا الواحد اي ما رزكا على
مفرع عينا راي حفي علمنا حكم عموحه فان عينا المتبدع انما عطفه عينا المتبدع انما عطفه والآن
فالتفريق انما هو بالشرع وهو ليس بواحد بل جابح عنده والواحد علمه هو الحكم بالبدعة
قوله ربحا ضبط عينا سهوه في كلام الامرين ربحا ضبط عينا عدم ضبطه وذكره على السهوه
فلم جعل السهوه مخالفا للضبط **قوله** السهوى هو الاحواز عينا بدم به شرعا والحروة عرقا
وفي كلام الشارح ان ما رزكا الحروة فاسق وليس كذلك ولم يصح عينا ذكر السهوى لانها تتعلق
بالعلميات خاصة فلا بد من معنى البدعة المطلقة بالاعتماد ان في كون البدعة عينا بالعدالة
تظهر ولهذا لم يصرح في الامام الغزالي حيث قال في صوره راي حفي في النفس من الدين يحمل صاحبها
عينا ملازمة السهوى والحروة فمما لا يخفى ان امشراط العبد الى حق عن امشراط الاسلام **قوله**

عنا الفع

سبحر

اذ هو لا ياتي الكافر واليه المستقيم ولا يقبل روايتهم على ما هو من العقل في المستند ولا
 بالاحراز ان يقال اذ هو لا ياتي به ولا ياتي به في الجرح في العلم في جرح حكمه وهو
 2 الاصل العدل قال الله تعالى ومن يؤدب بالحاد يظلم نفسه من عذاب الله اي من يؤدب
 من احاد حال كونه حائلا عن القصد وجعته بتبليسا بالحاد بتبليسا بظلم على اهل حالان
 مراد فان **قول** وقال بعضهم اسارة الى جاد كثر بعضهم من انك ادوات معروفة والفرق
 بين الصغرى والكبرى فاعترض في نسخة الدرس على مفسر الكبار المنصوص عليها فان
 تعصب عن اهل مفسرها في من الصغرى والا فمن الكبار ثم قال الاولى ان يضبط ما اشعر
 بينها ومن مزيلها في دينه الشقاق اما هو الا صغر من الكبار المنصوص عليها **قول** والعدد
 زيادة من الشارح الى بوضوح في نسخة المتن **قول** ولان خاص عطف على القوة المواتعة عند
 والصغر لا عبرة بشهادته وقوله ايضا دليل اخر لا مشروط الامور المذكورة في الشهادة دون
 الجرح **قول** محول في كل من الاول وكذا في غير سعي ومعمولة وقصر ما عدا ما لمعلوم العدالة
 وقصر عنه ومنه ما عداه وقد يعرف من ان الالات تختص بما المعلوم من العلم من الاصول
 كما سبق للمجتمع على وجوب اساء الطرح في العلامات **قول** في المحل فلاحه للخصم
 على ان قبول الجرح لا يثبت من العلامات وان كان يؤيد اليها كسائر مسائل الاصول ونظير
 سواء حصل الجرح العدل او غيره وحاجب بانه لا طرح في الجرح فلا وجه للخصم على ان قبول
 الرواية ليس من العلامات وان كان يؤيد اليها كسائر مسائل الاصول **قول** فاما لا تقع بظهور
 عدمه لا يثبت لا يثبت بظهور عدم الصواب والكفر في قبول الرواية **قول** في محله لا يثبت بظهور
 وتوجه الشارح العلامة ان المراد بجمع من عدمها الشهادة فاعترض بان الاصل في باب
 الشهادة او كره وهو ما يحتج به من ظهور عدمها سوى طنه فاد الجرح ظهوره
 بجمع طنه وطنه وكاله جعل الظهور دون الطين وهو معتبر **قول** فلا يحث التثبت هذا
 فابون المعقول غير موجه لان رفع الملزوم لا يوجب رفع اللازم الا ان الزام على القائلين
 بغيرهم الشرط فيظهر ما ذكره العلامة من ان اساء السب لا يوجب اساء الجرح
 بعد السب الا انه يمكن عطفه بما ذكره من ان بعد السب ههنا معلوم لان الجرح بالادلة
 والفسق ايضا سبب التثبت **قول** ولان اي الفسق اكثر وهو اغلب على الطرح ارجح
 وهو مع الاصل وهذا لا يمكن في كون العدالة طارئة نظرا الى الاصل ان الهدى اذا ثبت
 ببلغ عدل لاجل بصدور عنه معتقته **قول** واعلم ان عدم زيادة الشرط على مشروطها
 بعد عدم امشراط العدل في تعديل الراوي او جرحه ولا بعد امشراطه في تعديل الشاهد

ظالم

المعنى

او حرج

او حرجه فلا بد في ثبوت الحد من ثبوت ان الشرط كما لا يتعدى على حرجه ولا ينقص عنه
 وليس سبب لانه شرط في شهود الزنا كونهم اربعة ولكن في تعدلهم ايمانهم بالعدم الزيادة
 ايضا ليس سبب اذ يمكن في شهادته لال رمضان واحد ونقصه بعد ثبوت ايمانهم ويمكن
 الجواب ان كلامهما ثابت في باب الشهادة على الاطلاق وزيادة الاصل في بيان الزنا وبعضه
 2 شهادة رمضان انما ثبت بخصوص نص احتياط الدار العقوبات والحال العبادات **قول**
 بالمدعى الثاني وقوله لا يثبت بالواحد منهما جميعا بل لا بد من العدد وما وجه في بعض نسخ
 الشرح من عدم الثالث على الثاني كان هو العلم **قول** واما ما قاله اساء الى ان قوله في محل الخلاف
 حدس دفع لما حث به عن ترك الفاضل ثم الظاهر ان قوله واحد جوارح عن التمسك لكن
 بصرح الشارح في اخره من الوجهين مني التذليل من انما اشعرنا به فيه لهذا الدفع
 لتسقي الجواب المذكور سابقا وقد يعرف من على الثاني بان عدم جرحه والحال في سابق البصيرة حال
 الجرح والتعديل لان من عام البصيرة معروف اساء ما فيها من الانعاف والاجلاد **قول**
 لا ياتي الى التمسك ببيان الاكسار بالاطلاق في العدل لا يثبت الى التمسك لعدم الاجلاد
 2 اسباب التعديل على حال الامدى ان قال الشارح لا بد من ذكر سبب الجرح لا خلافا للناس
 فيما جرحه بخلاف العدالة فان سببها واحد لا اختلافا فيه لكن لا يخفى ان اختص الجرح
 اسباب للعدالة والاختلاف فيها اختلافا منها والاقوى ما ذكره الامام في الترهان والعزالي
 2 المستصحب ان اسباب التعديل لكثرة ما لا تنضبط فلا يمكن ذكرها فلهذا لم يكتفى به بالاطلاق
 والتخصيص في العدالة عقول وجود مجموع بعضه الى اقسام اجزاء اخرى مشروط بتقدير
 ضبطها او تفصيل الجرح بمزيد عدمه لكن في اساء من من الاحراز والشرط في ذكر **قول**
 فقد عرفنا الماخذا في ما خذ الاقوال والمصلحة اختصاره بكتبة في الطين فعملك بالترجيح واختصار
 ما هو اغلب على الطين **قول** وقيل في التعديل مقدم المذكور في نسخة المتن وقيل الترخيص ان الله الحكيم
 صواب بوجه اخر الجرح مقدم ومن ههنا اضطر كلام السارح في فقرته من الدليل
 ومخرج الصغرى منها فذهب العلامة الى ان المعنى ان الخارج جمع من اسباب يثبت بغير عدم
 في المعدل انما يقتضيان الاول فلان الظاهر من حال العدل ان لا يخرج الا عن مقتضى واما الثاني
 فلان الظلام 2 الصور الثلاث التي لم يقتض الحارج صحت الجرح او عيب لم يفتقر المعدل او ناه
 بطريق غير مقتضى اذ لا خلاف في ان الخارج من مقتضى العدل يقتضي ان لا يكون بالترجيح
 ثم قال ولم يحل آخر مقتضى من مرجح فمخرجها وهو ان يورد ان مقدم الجرح في الصور الثلاث
 فتح من عدم الجرح والعدل بالترجيح لان الجرح خارج في الصور الثلاث لان الخارج المطلق على

نسخ

لج

عدم امبارج

١٢ يفتين

على حاله يعرفه المعدل او يعرفه ولم يتفحصا لادبهما لا سقيين وتقرر الحقيق واخبر لا غبار
 عليه وكان كحقيق ما وقع في بعض الشروع ان العمل بالحرج لا ينبغي معدي التقدلي في غير هذين
 التفسيرين فكون هما سنهما وكان اولى خلاف ما اذا اعتن الحارج الست لم ينفذ وبقي يتقن
 فانه لا بد من الموضع لكن هذا قول هذا اذا اطلق ليس عما تنفي اذ لا يتناول ما اذا اعتن الحارج
 الست ولم ينفذ المعدل او نفاه لا يتقن **قوله** وكذلك الحجة على المسائل الاحتجاة بآية عمارة الامري
 وليس من الحرج ترك العمل به برواية والحكم منها بآية ولا الشهادة بالزنا وكل ما يوصف الحرج
 على الحجة هو عدله اذ لم يكمل نصات الشهادة ولا ما سوغ فيه الا حياء ولا بالتدليس وزاد
 اعرض الحدي شهادة الزنا فقال ولا الحدي شهادة الزنا لعدم النصات ولا بالمسائل الاحتجاة
 وكونها مما تقدم ولا بالتدليس ولما كان الكلام في طرق الحرج والتقدلي من تعريض المذكي بذلك
 وعدم تعريضه لاي موصات قبول الراوية وعدم قبولها من اوصاف في الراوي آخر الشارة
 العلامة الحدي بمسائل الاحتجاة والشهادة في التدليس على معنى ولا الحدي عز اول المسائل الاحتجاة
 والشهادة في التدليس كثر التعداد الا ان مذهب الماسر ولا الشهادة بتدليس الراوي
 اذ لا يحل اعتبار الحجة على ما هو معدي طاهر الكلام وحوازل ان يكون المعبر فيها جمعا صو
 الشهادة على ما هو اظا الكلام الامري وتقصير لم ينفذ الى وضع المسئلة ولا الى جانب اللفظ
 فعمل الحجة ان ليس من الحرج ترك الراوي العمل بالمسائل الاحتجاة ولا بالتدليس في روايته
 ولم يندبوا المسرور بنحوها وحمل الشارة الحقيق على ما تقدم في الاجماع من خلاف البسمل وبعض
 مسائل الاصول كزيادة النصات وقدر الحدي في المسائل الاحتجاة على ما هو الظاهر واهم
 الامر في التدليس ومسائل الاصول على ما هو مود ان لان اعسار الحدي فيها طاهر الفساد وعدم
 اعساره مع ظهور عظمها على المسائل الاحتجاة خارج عن سنن الاستعانة وقول الاحادي
 ولا الشهادة بالزنا لان لم يات بغير العذف ولا ما حار ذلك في الشهادة ولا بالتدليس لانه
 ليس بكذب وانما هو من المعارض المقتضى عن الكذب وما شقربان مراد اذ لا يحصل حرج
 الراوي وعدم قبول روايته لشهادته في الراوي من غير نصات ولا ما رزكاه الحرفات
 اليه في عمل الاحتجاة ولا بالتدليس في روايته **قوله** نحو الترهوي اي لم يعاصره لكن روي عن
 لقنه وعاصره وراه لكن سمعته بواسطه كذا في القلائد **قوله** جيجانه انبهر بالسامع وما ذكر
 طاهر في سمعته ولا تاو راو الزهير على ما في المتن واما في سمعته فلانا ما ولا الزهير على
 على ما في هذا الخبر طاهر من بلاد ماوراء النهر والنهر طحون **قوله** حسن ظهور العس
 ظهور الشارة حسن على ان اخر عهد عثمان بن لا خلافي رضي الله عنه وقصره الحقيق عانس على

لا بد من

كان

احتمال

مقام

ومعاونه

ومعاونه اما خلا الى نفي قلة عثمان لا خلافي واما بوفائه على المشهور من السلف
 ان اول من نفي في الاسلام معاونه **قوله** ثم من بعدهم الاقرب قال لا يبر كانه نقل بالمع
 والا فالكروان ثم الذين يليونهم واما الموصف بين هذا الحديث وبين قوله عليه السلام اني علم
 بطي مثل اني مثلا المطر لا يدرى اوله خرام اخره فعد كرونا في مشيخ التقي **قوله**
 الصياني من راء عليه السلام ان سلم راي اليه عليه السلام عن صحبة ولواحي وفي بعض
 الشروح اي راء اليه عليه السلام **قوله** اذ لا اصل ما ان اللزوم هو حسن معنى لو كان حقيقه
 في الواقع كما ان الملازم لما مع نفي عن الواقع لان الاصل اطر اذ الحقيقه في افرادها ولا ان
 صحة النع علامة الحارج فضا في الحقيقه **قوله** وكان حسنا ذكر العدل معنى عند **قوله** صدق
 طاهر اشترى الى ان مع اصحاب الخلاف اصحاب الكذب ومخالفة الواقع لكن اصحاب الام حوجا
 وقيل بعباء اصحاب الى الحارج ولا يقبل **قوله** لا اتفاق الصياني على قبول الاعني حرج حوزوا
 الراوي عن عانس رضي الله عنها مع ان الراوي في صحتها لا اعني لا نفي لا بصورها وانما يعتمد
 صحتها واما الاتفاق عانس وراو الاعني حقيقه فلم ينقل في الكتب **قوله** فقبل للعدو ما عانس العدو
 واعتبر القرب والعداوة فماتس الراوي ومن يكون حكم الحرج او عليه وهو سدر من حقه
 المعني وان حال الكلام القوم حجتا عتروها فماتس الراوي والحجوي عنده حجتا قال الا حاتم الفرائي
 حرجي اولاد رسول الله عنه ويروي ذلك والاعني واللاه **قوله** ولنا قوله ان لنا لانه الظاهر
 المسادر الى الفهم من الجلال السند والليكون في انه حجة مسنة الشخص ومسنة الحجاز وغير ذلك
 والحوار انه بعد لا يفتح الظهور **قوله** وان اراد عمل الجماعة حاول بغير الاعتس وفي بعض
 الشروح ان الكلام في درجات كنفه الراوي عن الرسول فالاولي ان يقال الظاهر ان
 المراد انما يعمل او هم يفعلون مع علم الرسول بذلك من غير الحارج فتكون سنة بغيره فتكون حجة
 واما الاعتراف من ان لا اجماع في عصر النبي فليس بوار والحوار ان يرد عمل الجماعة بعده **قوله**
 مات الشهادة اضعفت فان قيل بمعنى ان يكون الاحتراف فليس لا بد من الراوي حكم كل مع
 الحلفين الى نوم القيمة وبالشهادة قضيه حزينه فلما تم الا ان الرواية بعد عن التهمة فلذا
 كانت الشهادة اجلا لا اصلا **قوله** فكذا اي حكم حكم بعد الرواية مشقربان الواقع في نسخة
 فكذا فكري اليك او فكري واتقن على ما في النسخ المشهورة وبما حمله حكم الزنا بعد
 المجلس قبل العا ما وان الخلافة الحلاق وطاهر العفارة لا يتناول ما ذكرها **قوله** حجة
 مبررات ونال العكس وفي الكتب المشهورة ان ان بعد الحجة من قبول الزنا وادله الاصل لم ينقل
 وان لم يقدرا فان تعدد المجلس قبلت لان الخد كان كانت مرات روايته الزنا وادله الاصل لم ينقل

له

حجة

الاول يقول سهروردى في تلك المرات وان لم يكن اقل قبلت **قوله** ولما روي عنه علم اللام
تفسير الامسوت شعربان راوي خبر رفع الدين عند الركوع ليس الى هرة على ما
يشعره ظاهر الحق لان المذكور في كتب الحديث رواه عن ابن عمر الا انه ذكر الامام
يحيى بن القاسم انه روي عنه وعنه علي بن ابي حمزة عن ابيه عن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه عن الحسن بن علي بن فضال
وما كان في الخبر شيئا من هذا الساعد في عشر من احوال التي علمه اللام **قوله** وفي
العمل بطريقه ان في نظر الامر بعلم بالنص الذي رواه او بالناسخ الذي دل عليه
وبقوله غيره ان في حوز العمل على هذا النص نظر لا في قول الطاهر وصولا لترك اذا عمل
الراوي بخلافه في هذا اولى فان قيل النص قوي لا يترك الا بالناسخ بخلاف الظاهر فانه
يما يترك الا في هذا فليار على ان النص في هذا النص من ان الواجب ان
ولا يخفى ان ما ذكره من وجه النظر انما يدل على ان النظر انما هو في ترك العمل به لا في حوز
قوله كما ينبغي في اخر هذه المسئلة من اراد ان احدها اعلم بالآخر فحينئذ **قوله** والاول
وان ثبت العلم بالنص راجح اخذ بالماضي لان قوله والا معناه وان لم يثبت العلم بالنص
راجح ومعلوم انه لا بد من سوتها فيكون المعنى وان ثبت العلم بالنص راجح وذلك
بان يكون العلم مسطحا او منصوصا بنص مساو او مخرج او اما في موضع في بعض الروايات
من ان المعنى وان لم يكن الخبر الذي على العلم راجح عما اخبرنا في العلم او وان كانت
العلم طينة او منصوصا بنص راجح ولم يكن وجودها في النوع طينة وان لم يكن منصوصا
او يكون ولكن بنص مساو او مخرج او يكون راجح لكن وجود العلم في النوع مشكوك
فلا يخفى ما فيه **قوله** عما في الجهم من اضافة الموصوف الى الصفه وقيل في الجهم الجاهل والمهمل
بحر عظيم موقوف بصيغته في هذا الموضع **قوله** واقترع عليه اللام قد دفع لما ذكره
العلامة من ان لا يتم دلالة النقص على البرهنة ولو لم يقاوم باخر القاسم عن السنة
عند ما ذكره في قول الصافي في حوز الامور في بعض الخبرين في علم البعض **قوله** وظاهر
ان ما ذكره في اساره الى ضعف اعراض العلامة بانه يجوز ان يكون الخطا في العدالة
والدلالة اكثر منه في السنة المذكورة او لا يدخل في هذه العدالة في ذلك نعم احتمال تقدم
الخبر على القاسم العائنه اصله بالخبر كفي في ابطال مذهب الخصم وان لم يكن باسناد مذهب
المحدث فان قيل هذا على ما روي في القاسم المنصوص العلم بنص عمر راجح فلما
ثابت سقوط الاجراء في موضعين فليعلم حكم الاصل وتفسير الوصف الصالح فيبقى
اربع وهي اكثر من اسن **قوله** وباعتماد الدلالة في الخبر وكذا الاخبار والاشترار

عشرة

الناسخ

لخ

راجح

لخ

والخصم

والخصم **قوله** والقاسم لا يحمل شيئا من ذلك حتى علم ما ينبغي من ان القاسم لا ينبغي وسهروردى
ما فيه من الفصل **قوله** وهذا ما دللنا اساره الى جميع ما ذكر من الادلة والعرض من هذا
الخطاب بان حسن كلمة امامي قوله واما تقدم ما تقدم اذ قد روي عن بعض الشارحين ان حوز
عن سوال المحدث في قوله ان ما ذكره من الادلة انصبت لعدم الخبر على القاسم مطلبنا
فكيف قدم القاسم في هذه الصورة وذكر القاسم العلامة ان اسن لال على عدم
القاسم في هذه الصورة لكن قد اورد في هذا المعام سوال الذي ذكره واحتمل
بجواب الحوز فصدر حكمه اما بحصول الامور **قوله** مخرج معناه وان كان كسب الطاهر
بما روي من القاسم والخبر لكن مرجع الى معارض الخبرين بناء على ان النص على العلم
عنه النص على الحكم وهذا ينبغي ان في صورة الوقوف الصالح المرجع الى معارض الخبرين
لكن لكل منهما مدح من وجه واحد بالاداء والاخر بالاستعانة عن المتقدمين في معارض
التوضيحان في صوف **قوله** عدل شرالي ان المعنى انما يترك في العدالة لظهور ولا خفاء
ان عمل العمل كعمل القول وبعضهم على ان المرسل سوال بعول القاسم قال الذي علمه اللام
واما اذا كان القائل من تبع القاسم فمسطح او من غيره فمفضل **قوله** من اعم نقل الحديث
بعض من اسن روي عن الثقات واعرفوا له في الروايات **قوله** لو لم يكن المروي عنه
عدلا عندنا في عند الراوي المرسل كان حوزة بطر الى طاهر الاطلاق باسناد الحديث
الى الذي علمه اللام بواسطة روي ذلك المروي عنه الموصوف ذلك الجرم او الامتداد ان ذلك
الراوي المرسل سمع من عدل لا يصادف ذلك بعد من ثباته من اعم نقل الحديث وان لم يكن
بعدا من صعد عدل لعدم معرفته بقوانين عمل الحديث وهذا سد في ان مجرد العمل للوقوف
الحرم بل قد كفي الظن وان هذا بعض سوال قول المرسل العدل سواء كان من اعم الحديث
اولا **قوله** في القيس اسن في اعم العمل وفي غيره كما ذكرناه في ان العمل لا يشترط ولم يذكره
احد فكان اجاعا **قوله** وقد سأل حوز عن المواخذه على القاسم بانه اذا اسند غيره كان العمل
بذلك المسند وتغير به انه عمل بذلك المرسل وان لم يثبت عدله رواية ذلك المسند او انه عمل
بذلك المرسل من غير حصوله الى عدل رواه ذلك المسند واحتمل ان العمل بالمسند يوجب
على عدل روايته لكن معارضه العمل للعمل بالمرسل لا يوقف على ذلك بل يثبت العمل
بالمرسل من غير سوت عدله رواية المسند او من غير حصوله الى عدل **قوله** وهذا غير
وارد فان قيل لا وجه للعمل الاول واردا دون هذا لا يشترط في ان العمل الظن او غيره
ما يصحح البعض الى البعض فلما حصل اسن اعدال الرواية مفروغا عند محرم بان المسند

قد

واحد العمل سواء الفهم عليه امر اخراجه لم يفسد خلافاً لهذه الامور الاربعه فان شأنا منها انما
 لا يوجب العمل **قوله** يعرف ما ذكرناه بوجع ارسال فلا يعمل الا ان يستدعيه او يقضيه
 امر آخر من الامور المذكورة وقد ذكر بعض النصارى ان في قولنا نظر الان الراوي المتوسط
 محمول الحال فلا يعمل ولا ينبغي بعض الشرع انه محمول لا يريد ان السوء في العمل من جهة
 ان الراوي عدل و الظاهر من حاله ان لا يروي الا عدل وان المروي عنه غير حلو فلهذا
 يعلم عدله وقلة اوجه خبره في الغرض للامسداد منه المستدعي به ومن حيث يترك الواصل
 بوجه التذليل فلا يعمل **قوله** فرج من السند شر الى ان التبع من الخبر كان من جهة كونه
 من صاحب السند والامور من حيث كونه من اقسام المتبلى لا يتعلق به بحث اصولي وهذا يظهر
 ان ما ذكره بعض النصارى من انه لما خرج من الخبر شرع في الامر ليس على ما ينبغي **قوله**
 مما ذكره في ان اقسام الخبر بعضها مما سرك فيه النص والاجماع كقوله المذكور ان بعضها
 مما يخص النص كالتابع والمنسوخ فيسند كونه ودار بالامر والنهي لان معظم الاصلان هما
 وعرفهما نعم معرو الا احكام وتميز الحلال والحرام ولهذا يصدر عن كنف الاصول سابع
 الامر **قوله** وانه قسم من الكلام قد يكون شاملاً وقد يكون لفظياً **قوله** للتقدير المشترك بينهما
 اي من القول المخصوص والفعل وهو منقسم الى اقسامها خارجة عن المحقق عدل الاجماع على
 هذا المذهب وبعضهم على ان الفعل اعم من ان يكون باللسان او بغيره واما على ما ذكره العلامة
 من ان الموجود او الشئ او الشان او الجود ذلك فلا يكون للتقدير المشترك بينهما خاصة ويكون هذا
 اي الحسن البصري ان مشترك بين الشان والصفة والطريق وقد حرج ان هذا احد هذين
 لبعض المتأخرين في الظاهر ان اراد به الاخرى ولا يمتثل لهذا المذهب في كتب الاصول سوى
 ما ذهب اليه ابو الحسن من كونه جمعاً في الشان المشترك بين القول والفعل فان الاحدى
 لما ذكره هذا الكلام في معرض المنع وقال لا يلزم من كونه جمعاً في الفعل كونه مشتركاً في الاحكام
 ان يكون بعض الصيغ المشتركة بين القول المخصوص والفعل هو صيغ الامر فيكون متولفاً
 محمولاً على كل ما تحت الحقيقة الامر حيث يخصوصه ثم قال فان قيل هذا احداث قول مخالف
 للاجماع ومسلم بصح اطلاق الامر على النهي وسائر اقسام الكلام لان الجمع المشترك لا يخرج
 عن الوجود والشيء والصفة وجوده فلا يكون جمعاً في الشان والصفة مما قال به ابو الحسن
 وقصد به على النهي وغيره ظاهر ولا يجوز **قوله** ولا يبادر الى الاخرى ان عند اطلاق
 الامر بسبب القول المخصوص الى النهي على ان اراد دون الفعل فيكون مشتركاً لبادر كل منهما
 على طريق المحذور او لم يبادر فيهما على طريق الارادة كما ينبغي في بحث المشترك **قوله** وهو

بما لا امر

الشيء ٢

الخطور

ظاهر

ظاهره في ان العالم معروض المصن لهذه المعدمات لظهورها **قوله** لو لم يكن حقيقاً للزم الحجاز في القول
 اقصى على المعارضه لظهورها وتبين انما اراد بقوله لا يمكن ان حقيقاً في القول
 حقيقة في خصوصه او من حيث ان نفس الموضوع لا يفتقر الى الشان وان اراد من حيث ان
 افراد الموضوع فلا ينبغي التواطؤ كما اذا دخل زيد فقلنا دخل رجل او انسان او حيوان
 وغلط من زعم ان حمل هذا على انما يتبادر من انهم من استعمال اللفظ في الموضوع استعمال
 في نفس المصنف دون افراده انما يتبادر قلمنا في استعمال كما ذكرنا في بان منهم من
 الحيوان الا ان كان خاصه لانه من اطلاق الامر القول خاصه ومنع هذا ما ذكره **قوله**
 وانما يجب عليه ان يفتقر قد اختلفت الاحاديث عن ذلك ان يكون جمعاً في الشان وفي الصفة قول
 لا في الحسن فلهذا قد استدلوا بما بينهم ان لا يفرق في كون الامر موضوعاً للقول المخصوص خصوصاً
 فكان ابا الحسن يفتقر كما يفتقر خصوصاً في الشان والصفة وجوده ان اطلاقاً وجعله
 على القول المخصوص بان يكون خصوصاً وانه من حيث ان افراد الشان او الصفة خلاف
 كونه جمعاً في الفعل فانه لا يكون الا باعتبار الثاني **قوله** اقتضاها فقلنا كما كان العمدة في الكلام
 عند الاشاعره هو المصنف عرفت الامر على ما هو اللفظ الذي لا يخلط بالاضافه والصفات
 ليعلم ان اللفظ هو ما يدل عليه في اي لغة كانت **قوله** لما علمت اي اول قسم الحكم حيث قال
 ان الطلب انما يعمل في النهي الكف لكن ينبغي ان يعلم ان اقصاء الكف لا يقتضي الكف
قوله لا يمتثل الا في ما هو الا على تعليل لعدم احوال شرط الاستعلاء وعدم اشتراط العلو
 وذلك لان هذا الفعل لا يمتثل الا في ما هو الا على علو شرط العلو كما كان هذا
 امراً والموا لا ان فيه الاستعلاء لما استحق الذم وهذا مع ظهوره قد خفي على بعضهم حتى
 توهم انه دليل للمعصية في اشتراط العلو **قوله** وتوهمه فلا يجب العلم بان المراد
 فعل غير كف لا يكون وقد استوفى منه اللفظ الدال على الاقصاء وذلك بان لا يكون كمالاً
 في اخره او كان ولكن قد استوفى منه الصفة من الكف ولم يرتفع المحقق لبقوله وعدم
 دلالة اللفظ عليه اصلاً لئلا نقول لا خاف من ان المراد الكف عما هو فاذا الاستعلاء
 عند العود الى الكلام اللفظ فيدخل الكف ويخرج لا تكلف **قوله** وان الحق اي ونزول
 عليه ان اشتراط الاستعلاء على العلم الاستعمال وقد اطلق الامر حيث لا يمتثل
 الاستعلاء كما في قولنا مع حاله عن وقوعه فاذا تارة من والاصل الحقيقه وان قيل
 بانه يحاز للقطع بان الطلب على سبيل المضيق او التضاوي لا يقع امر **قوله** اعلم ان
 معقوف المأمور والمأمور به والطاعة لا يوقف على معرفة الامر حقيقة على معقوفه بوجه ما

ل

... من مضمونها انقبلا وهو الموافق لطالما المتيقن **قوله** بقدر او اعراضا وحواله اما
 المعبر بها وان لم يكن رد لكن وشاء وذاع ولم يسر عليهم احد او من العالم العادي
 ما صارهم كالقول الصريح وان كان احتمال غيره قاعا في واحد واما الاعراض فهو انما
 لا يتم ان الاستدلال كان بهذه الاوامر دليل على التبدل في كون الوجوب والاعتقاد
 لعلها او امر مخصوص علموا كونها للوجوب واما الجواب فهو اننا نعلم قطعا ان الاستدلال
 كان بها الظهورها في الوجوب لا خصوصيتها واما ترك الوجوب على ظهور قراره عدم الوجوب
قوله والمراد به المحذور اذ قد علمنا من ان الكلام في صحة الامر وما ذكرنا انما يقوم
 2 اتم برؤاها الى ان ليس من الاستدلال على كون امر تكا عاما فيكون هو الامر الذي
 ذمهم على مخالفتهم للامر في نفس الفرض من قوله لا يكون الاخبار بذلك بل الذم قد
 رتب على محذور جاليل الامر المطلق لا على عدم اعساده حقيقة ولا على مخالفة امر محذور
 عبر ان الوجوب قد دل على ان مطلق الامر للوجوب محصل من العلم بالذم العلم بالوجوب
 بناء على ان نفس الوجوب واللازم له وهو لا يسمي بوقف الذم على الوجوب انفسه بل
 يدفع ما يقال ان الوجوب مساند من فريته الذم لا من مطلق الصفة اذ لو لم يكن
 المطلق للوجوب لما مع برئت الذم عليه **قوله** والتالف وهو ان يكون تارك المار به
 متوقفا على دليل الوجوب ظاهرا اذ لا يتوعد على تركه غير الواجب ايضا وانما الخلاف
 2 ان هذا هل يقع بغيرنا للوجوب **قوله** وهذا محال في الامر وعام بغير ان الترتيب
 محال فيكون فاعلا فليحذر وان نصهم بغيرنا وهذا الامر للمخاطب والالزام قطعا اذ لا
 صحة لتبدل الخبز عن الغداء او ابا جنة ومعها لقول عن امره سر كون احسانه والائتمان
 بما امر وابه من قولهم حاله فلان عن كذا اذا عرفت عن عدم وانب قاصدا بانه والمخفى
 محال فيكون الموصوف عن امر الله وامر الله فيكون على ان يكون على انفسه مخالفة معنى
 الاعراض واذا وصفت على مخالفة الامر الخبز عن الغداء كان ذلك تلبسا على مخالفة
 الامر وهو دليل على كون الامر للوجوب اذ لا تلبس على تركه غير الواجب **قوله** لا نسلم
 ان مطلق ليس على انفسه لان الاعراض من ليس الامنع العموم فحواله ان اضاف
 عند عدم العهد للعموم على ان الاطلاق كافي في المطلوب وهو كون الامر المطلق
 للوجوب خاصة اذ لو كان حصوه لغيره انما لم يربط الذم والوعد والتبليد على
 مخالفة مطلق الامر بل يدفع ما يقال ان غاية هذه الاستدلالات كون الامر حقيقة
 2 الوجوب لا يلزم من ان لا يكون حقيقة في غيره الا ان يقال الاصل عدم الاشتراك

اذ لعل لغيرها وانضا
 قد صلتوا كثيرا من الامور
 ص
 صياتها

فيما وضح بان ما استثنى دليل على انه حقيقة في التبدل فلا يكون حقيقة في الوجوب
 دفعا للاشتراك نعم قد يفرض على هذا من الوجهين بان الكلام في حقيقة الامر
 وقد ذكر من يربط الوعد والتبليد على مخالفة الامر انما يدل على كون لفظ الامر حقيقة
 فيما يقيد الوجوب خاصة **قوله** فيكون حصوه في احد الاربع الوجوب والتبليد لا يابى
 والتبليد اذ لا يربط في غيرها محاذ في الباقي اي التلبس الاخر من الاربع وذلك
 الاصل ليس هو الا باحة ولا التبليد ولا التبدل تنقص الوجوب بقوله ولا يربط
 عطى على انما يكون دليل اخر على ان التبدل غير محذور في المتن وما ذكر
 من وجه الضعف لا يدفع هذا الدليل واعلم ان هذا الاستدلال اصحاح على غير
 العالمين بالاشتراك المعنوي والا فلا يلزم من نفي الاشتراك كونه حقيقة لاحد الاربع
 فقط وان اردنا مطلق الاشتراك فلا نسلم ان حلق الاصل بل اللفظ فقط **قوله** اذ
 اساء اللفظ بلوازم الماهيات وصوبط لان طريق معرفة الواضع انما هو العقلي
 بطريق التخصيص وتنبع موارد الاستدلالات وقد يقال لا يلزم من نفي الاشتراك
 بالكلية اذ خاص مفهوم الاشتراك في لازم وحاجبان الكلام فيما اذا لم يوجد
 دليل الاشتراك هذا بعد سبب اشتراك كل من المفهومين في لازم تخصيصها
 وفي قوله محتمل باعصاره اي باعصار الرخا ان الامر بصحة الامر لهما اي للوجوب
 والتبدل ليس معناه انك جعلتموه موضوعا لكل منهما فخصوه به بل من الاشتراك
 اللفظي بل جعلتموه لهما من حيث ان كلا منهما من افراد الرخا الذي هو الموضوع
 له مع احتمال ان يكون الصفه للرخا ان التقيد بالوجوب او التبدل لمطلق الرخا
 المشترك بينهما جعلتموها لاحد الحاملين من غير دليل ولو قال وان يكون مشترك بينهما
 كان احسن فان قيل هذا الاحتمال مما نفيه المسند فلما وكلا ذلك كونه للتبليد ما صرحا
 حيث قال دفعا للاشتراك والحاز وان تركه في المتن احصا را اولان قوله ولا دليل
 بعد مع عدمه وهذا يظهر ان في الجواب عما هذا التقيد بصحة خلافتين في الشارح
 حيث اصر 2 اطال اسات اللفظ بلوازم الماهيات على ما ذكرنا **قوله** فلم يعد اعتذار
 عن عدم تعرض المصنف بهذا الجواب **قوله** لو ثبت ان كونه موضوعا لشيء من المعاني
قوله طبعها بالباحثين اساءة الى ان العادة تعض ما ضاع ان لا يطلع على المخوات
 من بحث في الطلب **قوله** بالادلة المستقرة في ما يربط الكتاب والسنة
 والاستدلال العلي من كون الامر المطلق للوجوب على ما سبق في غيرها ولا يشاء

ان سوجه الى التعلق الا انه لما لم يكن صريح التعلق منه الجهر و اشار بقوله والامارات الى
ما سبق له بالوضع لا يلزم ان يكون عمدا العلم لما قد سبق بالاطن يعني ان تتبع موارد
استعمال هذه الصفة بدل الاعيان المقصود منها عند الاطلاق هو الوجوب **قوله** على
لاندرى طاهره ان مع التوقف عدم العلم بان وضع الصفة للمعرفة او للتكرار او للمطابق
من عمود الال عليها وقيل معناه التوقف في مراد المتكلم بناء على الاشتغال بالانها
الى ان ليس مع قول ولا لكن سدا فافهم الشارحون من نفي التكرار روى ولكن التكرار
خارجا جرح المأمور به عن العلة محذرة واحدة شربا هذه العرف واللفظ معناه ذو
وهو كونه للمرة بناء على حصول البراءة بالمرّة ولكن هذه الحلفت المحققة في ضمن كل مرة
والتكرار يحصل الاصل بالمرّة لا كونه بالمرّة خصوصها لكن هذه العلة استدل لال التام
بالمرّة مع جوابه وسمي حكا فلا مع ذكره **قوله** ولنا ايضا هذا أقرب من الاول
لان جنباه على القطع بان مدلول الصفة طلب حصول الفعل من غير التوقف في صحتها
ولا خفاء في ان هذا معنى النزاع اذا حكم المرعى انها الحقيقة المقيدة بالمرّة او التكرار وكذا
اعترض المحقق على الوجهين بانها ما عساه من مقتضاها لا بد لان على عدم كون الصفة
للمرة او التكرار على ان المصدر الذي هو من الاجزاء المادية لا يدل على ذلك على معنى
الحقيقة غير مفيدة استغناء كفى بدل على احدها ولا خفاء في احتمالها ولهذا استدل
بكل منهما من غير تكرار ولا ما وحق فاحتمال ان المواد الدلالة حسب الظهور لا ينصوحه
وهو لا ينافي الاحتمال فيفيد على عدم الاحتمال وخلاف ما جله للدلالة على كونها معروفة
عن الطاهر **قوله** من غير كاسد والاجماع وسط الحكم بالسبب اعني الوقت والشهر فيستكر
سكرو على ما سمر في اصول الحنفية **قوله** قياس الله قد يعرف بان الذي هو ليس في الله
بما في اوصاف الامر مطلقا من ان لفه كان فسادا واضحا لان الكلام في ان صفة الامر من
اي لغة كان هذا على التكرار فاسات ذلك بالقياس على النهي اناس بالقياس الكلم
ان لم يمت فاعده استغناء ان كل ما هو للطلب هو ان على التكرار ومن لم يدرك **قوله**
وبما بالعرف لو جهل احد هذا ان المتفقق للتكرار وهو توقف اسما حصول الفعل على
محقق النهي دون الامر وبما ان المانع عنه هو بطلان المأمورات كلها بل كثر من
المصالح فيحقق الامر دون النهي **قوله** فالوانا لما الامر بالحركة حلا نهى عن السكون
وهو يعنى انما السكون دائما فليزج وجود الحركة دائما والحوار بعد تسليم كون الامر
نهييا عن هذه مع كون النهي الذي في ضمن الامر مانعا عن النهي عنه دائما بل يفرغ على الامر

الحقيقة

الامر الذي هو صفة ما كان دائما فاما وان كان في وقت وفي وقت خلا الامر
بالحركة دائما من غير السكون دائما والامر بالحركة في ساحة من بعض السكون فيها لا دائما
وهذا واضح فقول كون النهي متبعا خبره فقول من كون الامر متعلق بالضم
والتكرار خبر كان **قوله** ولا في التكرار لاختلافه في الاصل فله في الجواب وقد يعرض على قول
ولو لا ذلك اي كونه عسرا هرة المرة لما احتل بالتكرار بان في ضم المنع اذ الحقيقة لحصل
في التكرار اللهم الا ان مراد بالمرّة لروم الاقتصار على المرة الواحدة حتى يكون الانسان
مترنسا او كمرحاة للامر والحوار له لولا ذلك لما كان الانسان بالفعل في المرة الثانية
والعالم امسالا وانما بانا بالما مورية والعرف بكثرة **قوله** لما ذكر بان من الامر
لا يدل على التكرار **قوله** لما كان كذلك اي لما عده ميملا بالاشارة متر من الاقتصار
عليها لما عده ميملا بالمرّة اذ الم سطر لما اشركا كما دخل **قوله** والاستغناء بذلك دفع
لا على الفعل التكرار فهم من غير التعلق **قوله** القائلون بان لا تكرار في العلم لاختلافه في بعد ذلك
اما لفظا فلان حصل ضمير فالاول الاول للفا ليس بان لا تكرار على انهم في غير العلم والى
للقائل بان لا تكرار في العلم على لاله علمه ولم يورد عليه في هذا الكتاب واما في كلامه
قد سبق ان التكرار في العلم معق عليه وانما وقع في ذلك في حاشية على كلمة لو فانها انما تستعمل
فيما سبق منه رجع العالي لا وضع المقدم وحرر الشارح من على ان هذا ايضا دليل الثالث ليس
بالتكرار في غير العلم اي لما تكرر في العلم في الشرط او في لفظ الحاشية عشر صريح في ذلك **قوله**
سواء كان لها خصوصها اشار الى انسان فائدة قوله من قال المرة تسمى دون ان نفعل
من حال بالمرّة **قوله** يعنى بالضرورة اي على الفور اما الفعل او العزم بشر الى ان لفظ المنع اما للفور
او العزم محمول على هذا المعنى **قوله** لاحتمال وجوب التكرار في حال امام الحرم في البرهان اشارة
الواقعية فذهب غلامهم الى ان لو ماز عرفت الفهم لم يقطع بكونه ممسلا لحوار ان يكون غير من
الامر من الباخر وهذا يسوق عظم في حكم الوقف وذهب المتصددون الى ان من ماز اول الوقف
كان ممسلا قطعا وان اختلف في قطع خبره عن العدة وهذا هو المحارم قال وبالحيلة فالدلي اقطع
ان المحققين هما اني بالفعل بان حكم الصفة موجب للمطلوب وانما الوقف في ان آخره على بان
بالتا خبره من ان ممسلا لاصلا المطلوب **قوله** المدلول طلب حقيقة الفعل اي عظم من غير حلاله على
الفور او العزم في الاحتمال المارة والاحتمال الصفة **قوله** ما عاقتصم الزمان الحاضر في عند الاطلاق
والمراد عن التكرار فلا يراه في الحقيقة والاستعجال في مثل فام زيد وسقون وان طالع غدا **قوله**
اما مطلقا اي اما الاستعجال مطلقا سواء كان عقبة الحال وهو الفور او لا وهو التراخي واما الاستعجال

عليها

لم

الاقول في الذي هو الفور **قوله** وقالوا انما نعلم ان الله لا يعلم الا ما شاء
عن قوله الواحد **قوله** فلا يصح ان يكون له ما يشاء من اعادة الامور المتكررة بل ما شاء
مستلزم للعلم ان لا يكون له ما يشاء من اعادة الامور المتكررة بل ما شاء
فلا يلحق بالمتنوع عن التباين **قوله** واما اسما اللازم هذا ايضا عائد الى تبيين الحال لا في آخر
الى وقت من العلم اصلا والمذكور في الشرح ان ذلك الوقت ليس الا الوقت الذي يغلب على
طغيان الخلق ان لا يعش بعده وان لم يشغل به لانه لا بد للخلق من اعادة ما لم يستل
كبر السن او مرضا مثله او قصور في القوة من شدة غيرة او من شدة غيرة
قوله والابواب الفور بيان للتقدم الصارفة عن الوجود وذلك ان الانسان المأمور في الوقت الذي
لا يجوز ما فيه من الكون مسارعة واستعجالا واعتراض الشارة العلامة بان هذا الدليل على عدم
تأخره عما يدل على وجود الفور من غير ما هو في امور اسما المتغيرة والحوادث الكلام اما هو
في دلالة الصفة **قوله** وحوادثها خبر مسكون في بناء على ان وجودها في نفس محتمل في الا
فما رخص فان حواجز الفور مشكوك في لاجل ان هذا الدليل على عدم تأخره عما يدل على ما هو من مذهب
الامام وهو الموقف في الفور لغة وحصول الامتثال بالمادة على ان وجودها في نفس محتمل في الا
قال الذي اوضح به ان الخلق مما انى بالعمل فان حكم الصفة المطلقة موقع للطلوب واحاب
العلامة بان هذا الكلام من ليس على الإطلاق لانه قال فينبغي هذا الذي يجب القطع به ان من اذ
عدم ملاما من اخر على اول زمان الاحكام لا يقطع في حوزة عوافة ولا على لغة فان اللفظ صا
للاحتيالي والزمان الاول وقت له ضرورة وما وراءه لا يعرف **قوله** لا خلاف الاضافة فان الام
مضاف الى الشيء والنهي الى صلا ولا في اللفظ لان صفة الفعل وحصة النهي لا تفعل وانما النزاع
في الاول امر الجزية المحسنة وهذا يقتضيه النص بالحق لئلا يعلم ان الكلام في الجزية عني ان
ما يصدق عليه انه امر في حق هل يصدق عليه انه نهى عن صفة او مستلزم بطريق المعنى او الالام
قال الشارح العلامة مع قولهم الامر بالشيء يعني نهى عن صفة انه ليس النهي وقولهم يعني
عائد الى الاحوال الى الشيء عما هو في المحض وحرية جعله صفة الشيء ولا يظهر له فائدة وكان احراز
عن العمل شيئا بانه لا يصدق له المطلق ولا ليس فيها عن صفة لان كل ما لا يلبس يكون شيئا
وقيل ما لا يذوق الاحراز عن الامر بالصدق على سبيل الدلالة فان ليس فيها عن صفة وقيل اما
لم جعل قولهم يعني عائد الى الامر المطلق ليعلم ان ليس الامر في النهي لا المعنى انما
حصولا جعل جعل واحد كما في قولهم الامر بالشيء امر بتعبد منه اي جعله واحدا لم يحصل كل منهما
ما رخص حدة وكان في قول الشارح هل هو في المعنى عناية ان القول لا تسكن اشار الى هذا المعنى

الامر

سلا

قوله

والاصح ان لا يدل عليه ولا يستلزم **قوله** معني النهي عن صفة هم فان يكون الكلام في
معنيون ان طلب الفعل هو معنى طلب الكف عن اخذ **قوله** قوله على الوجهين اي على وجه
او مستلزم **قوله** واعترض من علمه لوجوبه لان اسما اللازم وحصول اللفظ طلب الفعل
الذهول عن الصفة وانما يصح لو ارد الصفة الخاص الذي هو حرمان من حرمانه لا خاصة المأمور به
كالقعود بالسدة الى القيام اما لو ارد الصفة العام اعني اخذ الاخذ او لا عني التمس ولا اذ
الطالب انما يطلب الفعل اذا علم ان المأمور يتلخص بصفة العام لا بالعمل مستلزم العلم بغير
يتلخص بالصدق مستلزم لتعلق الصفة وتوحيده الحواجز ان حواجز الذهول عن الصفة العام الصا
خروج من حده من انفسا وما ذكرتم لا يدفعه لان الامر طلب الفعل في العمل وهو لا ينافي
التلخيص في الحال لا يصح في العلم بغير المأمور بالصدق العام ولو قدر ان الطلب سوف
على عدم تلخيص المأمور بالعمل وعيا كنهه فالكف امر واقع يعلم بالمشاهدة من غير معرفته
على العلم بغير المأمور بغير صفة الفعل فلا يستلزم تعلق الصفة هذا اذا ارد بالصدق العام
اخذ الاخذ او لا عني اما لو ارد بالصدق الكف عن الفعل وبكره عني ان الطالب لا يدان ان المأمور
يتلخص بالكف عن العمل وهذا مستلزم لتعلق الكف الذي هو الصفة العام فقولهم فالكف واقع
ان لا يخاف ولا يبرأ في ان الامر بالشيء من تركه والكف عنه ولا معنى للاختصاص عائد الى كون
الامر بالقيام منها عن ترك القيام اطهر من الاخذ فظهر ان الاعراض من صفة لفظ الدلالة والحوار
دفعه لا الكلام على السند وتلخيص الاعراض من معارضه لامي الدليل لغة المقدمة دون الدعوى
ولامي المقدمة لاد لا مع المعارض في المقدمة التي تدعي السند لكونها ضرورية والشارحون
مستروا الصفة العام ترك المأمور والكف عنه وحصول الاعراض من صفة الاختفاء اللازم ولما
ذكره سائر والحوار صفة لفظ السند ومع قولهم ولو سلم فالكف واقع ان السند ان الصفة
العام معلوم للامر فالكف واقع ان ليس معلوم له ثم اعترض من يعترض بان امر الاخذ لا يثبت
بدون الكف عن الصفة العام لانه طلب الفعل من الممتنع عن تركه وهذا خبط يطير ما في بطون **قوله**
فلان كل ما يبرأ من صفة على اصطلاح العلامة فان لا يكون من الشيء هو غير ما عني اصطلاح
المتكلمين فحواجز ان لا يكون عنه ولا غيره فلا يكون صفة ولا اخذ او لا خلافا و الصفة عند من
اي مستلزم يصح انصاف الدلالة الى بعد امر زائد كالتسليم للانسان والحكمة والوجود
والوجود بغيره وقد يصدق عليها عائد الى الدلالة دون كونها في العلم بغير المأمور به
وبما عني راد على الدلالة كالحديث والخبر للانسان وقد يعترض عن صفة التمس بالانسان
بما عني الذين ذكره لا يعترض احراز المأمور **قوله** والا اي وان لم يتقافا ما تشبهها بان لا يتقافا او يتقافا لا ما تشبهها

لمن

في الثاني لا يمتنع **قوله** وانما كتمان في محل واحد ضرورة انه لا يجوز في الحركة الامور بها والنهي عن
 السكون الذي هو ضد ما ذكره العلامة من انه لا يرد الا اجماع في محل فمتن
 او في البعض او في اللفظ والاضداد لا ينافون **قوله** وفيه خلافا لا دخل له في السان الا ان الحاشية
 المشهورة للمحقق العيني هو جواز اجماع كل مع هذا الآخر ومع خلافا **قوله** فكلان يجوز اي يلزم
 جواز الامر بالحركة جلا مع هذا النهي عن السكون وهو الامر بالسكون اي الحركه واسكن وميل
 بعد في العرف بما يقتضاه يكون بطلانها بالحق من الضدين وهو في ادلوا غير كل في زمان لم يكن
 ذلك اجماعا ولا بعد بطلان **قوله** هو مطلق يعني ان قولك ان الامر بالنهي عن ضد غير ان
 هو مطلق لم يرد فيه لان النهي عن الشيء طلب تركه فاما ان اردنا الامر بالحركة فملا طلب الكف
 عن السكون او طلب الاتيان بضم السكون وهو الحركه فالقول هو ان اجماع الذي هو نفس العقل صفة
 ضد ضده **قوله** مع ما زعم اي العاقل ان الامر بالخلاف قد اساء الى ان صير علة للفاصل عن
 ان هذا المعنى للخلاف عنده وفي زعمه **قوله** لان الخلاف قد يكون مطلقا من غير علة لا شرط
 في التقابل جواز الاتيان **قوله** والصواب ان يكون علة قد يكون مطلقا من غير علة وهذا السند آخر
 يلزم لزوم جواز اجماع كل من خلاف مع هذا الآخر وهو ان كلاما من الخلاف قد يكون ضد هذا
 الخلاف الآخر فلا يلزم جواز اجماع مع لا اجماع اجماع الضدين ولما هو مستبعد ان يكون الخ
 ضد اليه وخلافا ازال ذلك بان لا بعد كون الشيء في خلافه اولى وهذا سرفه اعراض الشارح
 بان الطريق والشك ليسا خلافا من ذلك صدين فلا يعم هذا غلبا لكون كلاما من الخلاف ضد هذا الامر
قوله وان اراد اي ترك ضده فعل ضد هذا المأمور به وهذا ضد غير المأمور به كما خرج به
 خبر قال ان فعل السكون جلا مع الحركه صار النزاع لفظيا لا محال مراده ان الامر بانكس نهج عن
 ضده اي مع ترك الفعل على ان لا ياتى قول لمن هذا مذهب العاقل بل مذهب الصم **قوله** الفاق
 ايضا اما عا دكره بعد العود بواسطة دليل الاول وحاصل هذا ان كل فعل هو ترك ضده
 فطلب طلبه ولا مع النهي عن الشيء سوى طلب تركه ولا جاز في ان هذا العام في مثل الحركه والسكون
 مما يكون لغيرها علة لا خلافا ولا تضادا الوجود **قوله** وما هو اي العقل الذي يذم عليه
 عينا اي امر الاجابة لا الكف عن المأمور به وانما ضد المأمور به والذم باهما كان من
 الكف وفعل الضد فهو اي ذلك الذم سلم النهي عن اي عن اهما كان وقد اساء الى ان
 مع التخصيص هما الامر **قوله** لا يرد اي الذم فضاء اي مع النهي عن اي النهي ما يذم فاعله
 والا محسنة النهي طلب الكف عن الفعل **قوله** احوار مع ان النزاع انما هو في ان الامر الاجاب
 هل سلم حسب مفهوم النهي عن الضد لزم فاعله لا بد له من خارج وجب لانهم ان الذم

لازم

ضد
 ضد الامر وضده كالعلم
 للظن والسل والسواد
 للماض والحركة فلان لا بعد
 كونه ضد الشيء مع

على الحركة

على
 عجز المترك من الموانع العقلية للمأمور به ولو سلم فلا يمتنع الا في حق الله تعالى لا في حق غيره ولو سلم فلا يمتنع
 ان كل ما يلزم جلا مع ضده علة انما يكون لو كان هذا للكل فكل النهي طلب كنه من فعل
 لا غير كنه ولو جعل الكف علة انما يكون له من غير ما علة كان النهي طلب الكف عن فعله
 الكف **قوله** والذي يجمع اشار الى ان قوله والاضداد وان لم يكن هذا المنوع في ذلك
 للزوم في كل امر يصور الكف عن الكف عن المأمور به ان كان امرا بغير النهي عن
 الكف عن المأمور به والنهي عن الشيء علة على طلب الكف ولا في الطلب من المأمور
 المطلوب ثم لا يلزم ان هذا الدليل على بعد بطلانها بما يقتضيه من امر الاجابة
 الذم **قوله** على الرئيس في ان المطلوب بالنهي هو الكف عن الفعل او من الفعل **قوله**
 وجه ما طلبه نفس ما ذكره لا ان يقال في محال بطلان كونها خلافا من ان يلزم جواز ان
 يجمع النهي عن الشيء ضد الامر بضمه وهو النهي عن ضده وهذا اساسا في نفس الحال
 وفي الحوار علة ان لا يلزم ان اجماع كل مع هذا الآخر وخلافا لزم للخلاف ولما ياتي
 الاستفسار والتدريج المذكور في اد لا مع القول بالنهي عن الشيء امر بضمه
 ان طلب الفعل ضد فعله فاعلم **قوله** لا لا يكون تركا لاي لان فعل غير الضد لا يكون
 تركا للفعل فترك الفعل فعل اجد اضداده والنهي وهو طلب ترك الفعل طلب لفعل آخر
 اضداده وهو مع الاخر بالضم اضداده من الشارة العلامة بان هذا الفعل هو المترك
 الثاني للفاصل الا ان في حاده صفة دون هذا ما اشار المحقق الى دفعه بان ذلك لا يقتصر
 الى هذه المضادات والى كون المترك فعلا بل يمكن ان السكون عدم الحركة فانهي
 عن الحركة طلب لعدمها وهو مع الامر بالسكون **قوله** لزم ان يكون الزما واحدا لا يخفى ان ذلك
 اما يلزم لو اراد ان يجمع اضداده اما لو اراد ان يترك فعله اضداده علة ان يترك
 بغير الشرع فلا يستلزم الى جواز **قوله** فحصل التوارب بها الى اخره اساء الى دفع
 الى ان فعل هذا التوارب يلزم كوني مع هذه المحركات واحدا جوازا من وجهين
قوله اذ ما خرج بها الا وهو ترك حرام فان فعل هذا الفعل لعل الكف ان المباح مأمور به
 لا يمتنع له علة كونه من الدليل على ان النهي عن الشيء امر بضمه فليسا هو في لا يمتنع
 عن ذلك الكف الا بان ترك الحرام ليس نفس فعل المباح علة ان لا يمتنع الا به وما
 لا يمتنع الواجب الا به لا يلزم ان يكون واحدا علة ما هو اذ جعلنا ترك الشيء نفس فعل
 ضده وكلما صار ضد الحرام كان ترك الحرام نفس فعل المباح فليزم وجوده وقد سبق
 بطلان ذلك في بحث الحكم واعبر عن الشارح العلامة بان لا يلزم محال وجوب التوارب

الحاج

على

واورد على القول يكون الامر بالنهي نهائيا عن فعله لا سيما حرم الصلوة من حيث انها بركة
 للعبادة والعكس وحرم الصلاة لكونها كونه بركة لصلته الواجب فلا وجه للتخصيص والحواس ان
 هذا المعنى العرفي انما هو ان النهي عن الشيء امر بصدقه على المقدم العائله بان ترك الشيء نفس فعل
 ضده حتى لو اقيم الطار دون عا مسمى كى العا لم يرد عليهم ذلك وليس من بعد ما القول بان
 الامر بالنهي نهى عن فعله ان كل فعل يقع فهو ترك لفعله حتى يلزم من تركه الواجب والمباح
 المتبادر له وكفى ذلك ان اذا لم يعل هذه المقدم لم يصدق ان الزمان ترك الواجب والصلوة
 ترك للتركوه والصلاة ترك الحرام او الواجب فلهذا وكفى ذلك في كلام الفار من الطرد
 والعنف من المزمع ذلك وقال انه التقى بالبيان في احداهما والا وهو لا يقيم عليها جمعا **قوله** واما
 بالنسخة فلهذا انما لا يتم ان النهي طلب ترك الفعل الذي هو فعل الضد بل هو طلب الكف عن الفعل وهذا
 وان استلزم الاستغناء بعد فعله لكن لا يصدق عا ضده من الاضداد الخيرة ان واحد فلا يصدق
 ان النهي عن الشيء امر بصدقه من اضراده المفقده عا ما هو المحقق بقوله الذي هو المراد من جهة
 المعنى صفة لوجوده كمن لم يتركه محل على التكرار **قوله** ولا يرد في المعنى بل لا يصدق كونه مطلقا
 بالذات لان كون الامر بالنهي منعاً عن تركه والنهي عن الشيء امر بالترك اظهر مما ذكرنا من
 المقدمات **قوله** الا ما وجد اضراده تعالى ان يترك في السماء والارض من صور ضده واحد خلاف
 صور الشيء فان يصدق ان اسما جميع اضراده **قوله** فهو قد مسمى انما كان ان الامر ما هو اضراده
 بالنهي بضم النون عن ضده وصوره انما لا يتم الواجب الا به وهو واحد فالنهي عن الشيء انما يستلزم
 الامر ما وجد اضراده كما ان الامر بالنهي يستلزم النهي عن جميع اضراده ولما كان الحواش لمع
 ان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب كما حرم به في التحريم طاهرا تركه الى الالتزام القطع ومن
 المباح في تفسيرها على انه يرد على القول بضم النون عن الشيء لا اضراده البتة ولا يرد عليه القول
 بكون النهي عن الشيء امر بصدقه الا اذا غلب بان ترك فعل اضراده واخره من الضار
 العلم بان هذا انما يلزم لو كان النهي عن الشيء مستلزما للامر بجمع اضراده اما ما وجد اضراده
 عا ما حرمه المستلزم فلا طاهر الورد ويمكن الجواب بان المراد بالواجب اعم من المعقود
 والمختار فليست ان يكون كل من الزمان واللوطن واحدا مختارا عا عليه اذا ترك احدها
 الى الشيء الا حرم عا قصد الامتثال والاسان بالوارد بل لم ان يكون كل مباح مبيحا للورد
 المختار وهو المعنى نفس المباح واعبر عنه ما لا وجه للتخصيص بل يرد الالتزام القطع
 بحرمه الواجبات ونهي المباح على القول بكون الامر بالنهي مبيحا للنهي عن ضده فليس
 بوارد لان الامر بالنهي انما يستلزم ترك اضراده عند الاسان بل لا يجمع الواجبات فالامر

٦٤
 على القول

بالصلوة

بالصلوة **قوله** من سجد للواحات والحيات المضادة له لا بطلان له في حال ادائه الصلوة
 ولقد لا يستلزم جوعها بطلان حرمه بل لا يفي المباح النهي فانه يسجد الاوقات وهذا جعل
 الزام القطع احد اسباب الضرر من الطرد وكذا في من المباح وكفى به الزام الشيء وهو ما
 يستلزم كونه واحدا ما هو ان لا يمتنع عدمه في ما يستلزم كونه جوعا مبيحا عنه كما يمكن
 واحدا او حاكما كجوع الالهة المنوعة في الصلوة وهذا السقط اعبر عنه عا حصول الامر من
 للضرر من الطرد بان يلزم على القول بكون الامر بالنهي نهائيا عن ضده او مبيحا له من المباح
 وحرمه مثل الصلوة واجب وحاصلا ان كما ان النهي يستلزم وجوب المحرمات والمباح المضادة
 للمعنى عنه كذلك الامر يستلزم حرمه الواجبات والمباحات المضادة للمعنى عنه والفا لزم بطلان
 ذلك **قوله** لم يصدق بان النهي عن الشيء امر بصدقه اي لا يصدق كونه عنة ولا يصدق بصدقه اياه
 فلا يكون لضررنا الضد ولا يصح ما لا يلائم الامر بطلان فعله عن تركه وطلبت الشيء والقدر لا هو
 فلا يصح خلاف الامر ما طلبت الفعل مع النهي عن تركه فبضم النون الذي هو طلبت ترك
 بل انما يكون طلب الفعل طلب ترك اضراده او مبيحا له بل قد عني ان طلب النهي لا يستلزم
 طلب فعله صوابا اضراده المعنى عنه او لا يصح تركه الفعل من غير استعمال فعله كما من ترك
 او سكون **قوله** لا يصح الا بفعل شيئا كالكون بطلان ما وجد اضراده ان النهي عا تركه
 طلبت فعل الفعل لا يكون انما اضراده لان المعنى المحقق لا اضربه فلهذا لان امر اضراده الفعل
 المطلق بضم النون لا قصد الشيء وهو **قوله** وهو اي تركه فعل لا اضراده الذي يدم عليه ولا
 النهي الصواب ما يستلزم اي امر الواجبات النهي عن فعله ساجح المأمور به بتركه المأمور به او لا
 على كونه عنة مبيحا له مستحق ولا يصدق بصدقه الفعل الا فلهذا ساقه والحاصل ان الامر طلب
 فعله عن تركه مع النهي عن تركه والامر عليه وهو صفة النهي عن تركه الذي هو صفة المأمور به
 والنهي طلبت عن فعله مع النهي عن الاسان به والامر عليه وليس في هذا طلب فعله عن
 كنه بصدقه للمعنى عنه فاما ان الامر طلبت فعله عن تركه والنهي طلبت فعله عن تركه وكما
 لا يمكن استلزام الثاني الاول لا يمكن الاول الثاني فلا يكون الامر بالنهي مستلزما للنهي
 عن ضده فليس الشيء لان امر الواجبات ليس محذور فعله عن تركه مع النهي عن تركه
 خلاى اخر التذنب فان لا يصدق بصدقه تركه ولا يصدق بصدقه تركه كما يستلزم
 النهي عن التذنب في نفسه الحكم امر الواجبات حتى يظهر ذلك الاستدراك واخره من العلة
 بانى العا لى ما يستلزم النهي عن الضد لا يصدق بصدقه تركه بل انى الكراهة فلا يصدق بصدقه
 الامر عا تركه ولا يصدق بان يتركه بصدقه تركه وهو فعل مضاد له من غير نهى الكراه

خلاف

قوله

طلب

ضد

والاخفاي انه يوجب النزاع ليعطى كما سبق واما ما قال ان الفعل اذا كان مندورا
 كان ضده المندور وليس كذلك بل هو صحيح المطلوب فحوز ان يكون عند الفعل
 المندور منعا عنه فيكون امر المندور منعه من فعله فلا يخفى فساد **قوله**
 وللزم عطف على حذف كانه قال الاول الامرين من اخرين وصوبوا للزوم ابطال
 المباح بغيره العلامة ومن بعد ان ليس المراد ان امر الايجاب يعلم ابطال المباح
 المباح بخلافه بل المراد الاول معلوم حرمته والى كراهته فيستلزم ان ابطال
 بل المراد ان ابطال المباح خلاف الاصل فالزم في امر الايجاب الذي هو اقل
 من امر المندور بطلان المباح الاصل ولا يعارض بان احداث الواجبات اكثر لان
 المنوع وفي بعض الشروخ ان الموصوف لا يبطال المباح لزوم المنع من كون ما هو عند
 للنفس عنه وفي امر المندور ليس كذلك ولما كان فساد هذا الكلام سيما كلام العلامة في
 عار الوضوء بقية الشارح المحقق بقوله ربه واستقام فكره ما يابره بعد المعقولة
 وان افترق عن ضعف من الاصول وحاصله ان اوامر المندور يستغرق الاقل فلو
 استلزم كراهة احداث المندوبات بطلان الكلمة المباحات المصادفة لها خلاف
 اوامر الايجاب فانها المانع المباحات المضادة في الواجبات وفي لزوم الاداء
 خاصة وسبق ما في غير ذلك الوصف صاحب فلا ينفي المانع بالكلية **قوله** حصول
 الاحتمال بل لا يخفى في ان الاحراز هو الفعل المأمور به خلاف الاحتمال او سقوط
 العضاء فلا يكون هو اياه فزاد ليعطى به ليعلم ويصير المعنى ان مع كون الفعل جرم خيرا
 حصول الاحتمال بل او سقوط العضاء به واداءه في المعنى وهو انقطاع العضاء
 لم يحج في الثاني الى هذا المصير **قوله** والحوار انه انما المأمور به مستلزم الى الاحراز
 المفسر بسقوط العضاء **قوله** وساقط لا يخفى فيها وقد مر لطف الايهام اي فكل ما ساقط
 او فاعضاء ساقط قطعا فيكون كلامه باطلا **قوله** لم يعلم احتمال اداءه بالاحتمال الخروج
 عن الصيغة لجمع لا يفي عليه بكون ذلك الفعل اذ لو اراد به الامتنان بالمأمور به
 على وجه لم يصح الملازمة اجمالا لم يكن الكلام معناه وعيا هذا لا بد ما قال ان الحكم
 لا ينافي توجه التلطف وتوجه الفعل عليه فصار كصلوه فاقدا للظهور من مع عكس
 فتح الايمان والعطف بانفساء للزوم فان مذهب عبد الحار صوابه فلا ريب واتى بالمأمور به
 ومع ذلك كحل عدم خروجه عن الصيغة قال لا يخفى عدا ما ان امر الحكم ومعلوم اداه
 اقبلت عليه واذ بين الواجب بكونه العضاء به ذلك وهذا مستقر بان ليس النزاع في الخروج

عن

عن عمدة الواجب بهذا الامر بل في ان ذلك يصير كحل لا يتصور عليه بكون ذلك الفعل
 امر خيرا ولا خيرا في ان الثاني بما لا يكون من الثاني به او لا يكون عليه فلا يكون محصلا لما حصل
 ولا يتم للدليل الثاني عاينه فلا يتم ان العضاء به عاينه من انفسه انما وفات من مصلحة
 الاداء عن الانسان على ما وصفه ولا يفرق للزوم **قوله** وهذا واحد من انفسه بامر محدد
 في صفة العضاء به العضاء في كونه على الاداء ولا يخفى ان هذا بعد ادائه لم يبق له
 فوضعي عمدا لا بد من العضاء ولو سلم فيمكن ان يقال بل في كل وقت فلا يكون حقا وجعده
 قطعا قبل الاذن ان يقال ان ما هو بصلوه بظهوره لفتنا او طمنا لا يتحقق الخطأ بل هو
 ثم لنزول المأمور به **قوله** والحوار وافق بوجهه انه ان اراد بالعضاء في قوله كان انما
 الحج الثاني ساقط للعضاء بغيره المأمور به او لا فلا يلزم الملازمة وانما يلزم لو ان
 بالمأمور به على وجهه وان اراد بغيره الا عام فكلما انفساء للارام وهو موقوف واما ما وقع
 في بعض الشروخ من ان المراد به وافق ان لا يلزم من انما ينشئ الاداء والعضاء وان لا يملك
 من الحج الثاني ساقط في الثاني في السنة الثانية فلا يكون بغيره او وافق ان ليس بغيره
 لما كان واجبا عليه في السنة الاولى لما كان من مصلحة الحج الثاني عن العضاء او وافق
 انه ليس بغيره لكونه في وقت الاداء لا وقع الحج الثاني في جميع البصر وانما انفساء
 واجبه في كون المأمور به ما كان ليس بغيره السنة الاولى لانه عام وهذا عام فكذا
 الصلوة في ما في الحال لا يكون بغيره فافهم **قوله** في عدم على الوجوه لان الكلام
 في اوامر الشريعة فيعرفه فهو المقدم **قوله** في وقت معين لان ما لم يتحقق فيه لم يتصور بغيره
 اللهم الا عار ان من حمل الامر للغير وهو في التحقيق من قبل بعض الوقت **قوله** فلو ثبت
 بغيره اجوار عن حمل الجملة والخطبة اذ لا عضاء كمالا للظهور **قوله** اذ الوجوه اخبر
 لا ارضاء مع المانع عن التحقيق وفي هذا رد على ما في بعض الشروخ من ان لا مع الوجوه
 هو الاضواء والحق ان مع الاضواء لا دلالة عليه واستعداد به من الوجوه **قوله**
 من وجوه الاضواء بغيره الاضواء بغيره اللغوي من اقسام المنطوق والمعلوم للاصول
 الذي هو احد اقسام المنطوق على ما سبق لان نفعه لا يستلزم من الدلالة مطلما **قوله**
 وللنهي اعتبارا من على الوجوه الدلالة لان الاول مدفوع باننا لا ندعي انفساء حصوله
 يوم الجمعة بل العطف بانه لا يعرفه بغير يوم الخميس ولا دلالة **قوله** من وجوه المأمور به
 في ان المأمور به فعل يأتي به المطلق فبالضرورة يكون في وقت وليس الوقت من انما
 في يكون خلافا لمتواتر في سقوطه وحاصله الحوار ان المأمور به فعل واقع في ذلك الوقت

فلما لم يرد عند بعض الخطاء
 م

فانما عني ذلك الرقيب مأمور ففقد اخطا لا ينبغي الماسر له وتقرر الشرع ان الرقيب
 ليس من فعل المكلف فاختلا لا يؤثر في سقوط المكلف به **قوله** لما تقدم ففقدان الترخيص ورد
 بالمتن لما تقدم على ان ما تقدم من قبل المتكلم في بعض النسخ وما تقدم من قبله لا يرد عليه كون
 كجمل الدين كسوف والباقي غير من وقت الاداء ثم وعن اجل الدين ليس بانتم واما ان الظلام
 2 المختص به هو عدم العقل عند لم يعتقد ولا كذا لاجل الدين ولا خفاء في ان هذا ليس
 الا من قبل المتكلم والوجه ما اثاره المحقق **قوله** انما يقع قضاء الاحكام في ان هذا لا ينافي عما حاشى
 من ان العقل هو الذي فعل بعد وقت الاداء وان الاداء هو الذي فعل في وقت المقدور له
 من اول الامر ان يكون اسدرا الى المصلحة فانتهى **قوله** ولما لاحوا في ان اداء الترخيص
 واما صوم يوم الخميس فعند فعلنا امرين وتلفظنا بلفظين واما ان المأمور به هو هذا
 الامر او من واحد بعد فان علة وتقرر عدم اللفظ المركب عنهما مثل صوم الخميس مثلا
 فمحلوه في وقت في الاول جعل العصار بالامر الاول لان المأمور به مسان فاد البسني
 احدهما في الاخر ووجه هذا الى البسني جعل العصار بامر جديد لانه ليس في الوجود الا من واحد
 فاد البسني سقط المأمور به في هذا الاصل وهو ان المطلق والمقتضى كسوف الوجود
 شأن او من واحد بعد وعلة المقتضى ما طرأ في الاصل في اصله وهو ان يترك
 الماهية في الحس والفصل وما يورثها في صوم الحس الخارج ام مجرد القول فان قلنا بالاول
 كان المطلق في العصور متغيرين لانهما عصور الحس والفصل وان قلنا بالثاني وهو الحق كانا
 كسوف الوجود متساويين **قوله** الامر بالامر بالشيء سواء كان بلفظ الامر كما في قوله عليه السلام مروه
 بالصلوة او بصيغة كما في قول الملك لوزير قل فلان افعل كذا وقد سبق الى بعض الاولاد
 ان المراد هو الاول فقط **قوله** لا امر بعد الفقه هذا هو الظاهر ولا يخرج في الحسني بعبارة
 عبدك فان يخرج ما لك ذهب الشافعي الفلاح الى ان امر علام الفريمان المحرم في حال سيطرة فقد
 والظاهر ان اراد ان الامر بالنظم ظلم ونقد وكان ما قضا لا يمسر لموكل للعبد ان مأمور
 بهذا او لم يمسر مأمور وهذا او لم يمسر وليس بواجب وما يقال ان الساقض انما يلزم في
 ساقط الدلائل اننا لو لم نساك ذلك لاختلافها في مخطوطات ومفهومها ليس في الامر لاعتدال ذلك في لزوم
 الساقض غاية في الباب انه يبرح احدها بعبارة دلالة على ان هذا ليس احبلا فاما ما عطف
 والمفهوم بل بالاداب وما لو امكن **قوله** وليس العرف في امرها اي امر الله وامر الملك احبلا
 الى الفاعل او امر الرسول او امر الوزير اضافة الى المفعول بالامر اي بان مأمور الرسول او الوزير
 من قبل نفسه **قوله** فالمطلوب العمل الحزني اي الحسني لانه المحقق في الاعيان الممكنة لا المحقق

سقطت به

لغة

كالقرب

كالقرب الذي لا يكون فيه حركة مثلا وكما ضرب الحزني العباد الذي هو محض صورة
 حديد هتة المطابق للماهية اي بصدق علة العرف في الكا على حزنه لا الصورة
 العقل الحزني من حيث قيامها بفعل حزين وبالمجمل فرد ما من الافراد الممكنة لميل الماهية
 لا نفس الماهية المشتركة الكلمة **قوله** يكون محض حزنه اشارة الى ان المراد الحزني
 الجمعية لتدفع الاعراض بان الله قد يكون حزا وكلها معا كالاجناب والازواج
 المتوسطة **قوله** على طلب الحزني المقيد وصي كاشف وموكل لا يحصل في المأمور
 المقيد بقيد ما من غير نفسه **قوله** واعلم سر الى ان جميع كلام الفريسي على عدم الحق
 مع الماهية الكلمة وعدم العرف من الماهية المطلقة على عدم اشتراط قدرها والمطلقة
 على اشتراط الاطلاق وعدم العرف وحسب ان الماهية قد يوجد شرط ان يكون
 مع بعض العوارض كالاسان بعد الوحدة فلا يصدق على التفرقة والتفكس وكذلك
 هذا السخص فلا يصدق على فرد آخر وسبب الماهية الخلوطة والماهية شرطية ولا
 ارتباط في وجودها في الاعيان وقد يوجد شرط المحرر عن جميع العوارض وليس
 المحررة والماهية شرطية ولا خفاء في انها لا يوجد في الاعيان بل في الازدهان وقد
 يوجد لا شرط ان يكون معارضة او محررة بل مع كونها في عارضا العوارض وان لا
 معارضا وتكون معولا على المجموع حاله المتعارضة وهي الكا الطسعي والماهية لا شرطية والحق
 وجودها في الاعيان لكن لا من حيث كونها حزا من الحزنا الجمعية على ما مقرر في الكسوف
 بل من انها يوجد في بصدق علة وتكون علة كسوف الخارج وان عارضا الحس المفهوم
 وكذا رماه بصدق او رماه في موضعه واد بغير هذا القول كوزان تكون المطلوب
 الماهية من حيث لا بعد الكلمة ولا بعد الحزني وان لا يمسك في الوجود عن احدها
 وهذه لا تستلزم وجودها لان الكلمة المضافة للوجود العيني ليست مفادها وشرطا
 لها فلا يلزم ان تكون المطلوب هو الحزني من حيث هو حزين كما ذكره المحقق ولا الحزني
 بالجمع الذي يملك الحزني ولا يصدق علة كما في الحزني المطلق الذي يصدق على
 الشخص والمفرد فان قيل الحزني له والكلية فيها فان عدم اعصار احدها يوجب
 اعصار الاخر لما يلزم ارباع التعصيص فلما اعصار التعصيص عوارضها واللازم
 هو الاول والآخر هو الثاني **قوله** يروح الثاني الى الاول اي بحسب عماره عنه واشارة اليه
 فانما ان الاصل للام هو العهد والمحص جعل الثاني العاد في سلا مالا للمعروف خلافا
 للاخذ من حيث ان كانا لا للتكرار فان كان العهد علة من تكرره او كان الثاني منها

كالحزب

العصيص
 عوارضها

عده

معرفا فلا خلاف ان التاكيد واجب في كل موضع من هذه النصوص
 فانه لا خلاف في كون التاكيد ولو بالعطف ولم يفرق بين المظهر والمبني
 العادي معارف مما يمكن عملا كان مثل هذا عند راجحة **قوله** لا ان التاكيد في النفي
 يقع بالنظر الى نفسه واما في الكبرياء والتاكيد اكثر كما سيجي وقد يوحى اليه
 اصله والتاكيد في موضع وبان وضع الكلام للاعادة دون الاعادة **قوله** في الاصل
 براءة الذمة والمراد براءة الذمة عن المرة الثانية واما مرة واحدة في اصله على العادة
 ولذا قال الامري ان في العمل بها لم يترك في الالف الاصل وقوله الى مخالفه الظاهر
 اشار الى ان مخالفة الاصل مخالفة للظاهر وقال الامري هذا معارضة لما يلزم في التاكيد
 من مخالفة الظاهر لا من كون الوجوب والفعل او المترك بينهما للقطع بان ليس ظاهر
 في التاكيد واداء معارضة النفي في التاكيد سائما في ما فيه من الاحتياط لاحتمال
 الوجوب في نفس الامر وعرض علمه بان يرجع التاكيد معارضة ما سبق من ترجيح
 التاكيد في كون الكبرياء في اكثر من موضع فلو قيل معارضة التراجع في الاحتياط سائما كان
 وجه **قوله** من لم يترك في الالف اصله لم يترك في الالف اصله من استغنى ما سبق
 ما سبق **قوله** في موضع المعارض من العطف المصنف للتاكيد والكبرياء والمانع العادي الكلام
 للتاكيد **قوله** اقتضا وكف اجزاء الكف عن الامر بعد الاستعلاء عن الاعادة والاعادة
 قال الفاضل العلامة والحوار عن لزوم كون مثل كفت عن الزنا لما هو ان المراد كون
 عن فعل هو ما خذ استعلاء المصنف وقد سبق للمحقق في الوجوب والمحرم ما سئل
 احكامها ما حصلوا الجشبات والاعصارات وان كفت عن الزنا باعتبار الاضمار الى الكف
 امر والى الزنا فهي **قوله** من مزنت وعزمه وقد عزمه ان ما عدا اقتضاه ففعل غير كفت
 عا حقه الاستعلاء كله من مزنت عبد الله **قوله** مسبو فكذا استعلاء العتار مقابلها
 فالامر مدكورة في الشرح والبيان الباقية خبر عن العتار على الفعل خبر عن
 استعلاء العتار على الفعل اذا ترك الفعل والاعصارات ما حرم في باب الامر
 ان المحرم من النفي على الدور وان المحرم على الصدق والكذب والخلاف والنفي وان
 برز المحرم وخوفه والخلق والحال والادنى وان احد المنهين في نفي النفي دور وان
 فدية تها فوا انما يستلزم ترك المنهات كلها **قوله** له صنفه يقع على اعضاء الكف على
 مسئلة الاستعلاء صنفه خصه عن انما الاستعلاء في غيره **قوله** او مشرط كنهه في لفظ
 بين المحرم والكراهة او المترك في نفي صنفه للعدا المترك منها وهو طلب الكف

استعلاء

شك ؟

استعلاء او حوقفه اي سوقف فيها على لا بد من انها لا تقع وصفت **قوله** في عدم
 الوجوب قد سوجه انه عطف على قوله في ان حكمها وليس كذلك بل هو استعلاء الكلام كما
 في الحسن والطرف متعلق بقوله فعل الاستعلاء والجمع ان عدم المحرم على صنفه افضل كان عند
 البعض حرمة على انما للاعادة كما سبق من التاكيد يكون صنفه افضل للوجوب فلا احتفاء
 فيها اذا وردت بعد الجحظ وقد ذهب الاكثرون الى انها لا تامة واما في النفي فقد ذهب
 اجماع الفاضل يكون لا فعل للمحرم على انما فعل الاشارة بعد مساوي في كونها
 للجحظ وان ليس لعدم الاشارة من كونها للاعادة كما قالوا في الامر بان صنفه بعد
 الجحظ للاعادة فعوله ولم يفعل معناه وقال لم يفعل احد انما اي ان النفي بعد الوجوب
 للاعادة كما قال الاكثرون في الامر ان بعد الجحظ للاعادة وتوقف اجماع الجحظ في
 ان بعد الاشارة على المحرم او لا العتار احتمال الاعادة ولما كان ظاهر العتار مشفرا
 بان الاستعلاء على اجماع على ان عدم الوجوب من جهة الشارح الى ان الجمع
 ان من جهة كون النفي الوارد بعد الجحظ وان خبره لا يقع لكون عدم الوجوب
 من جهة ذلك فالجواب كذا المحقق **قوله** وان يدل على صناد المحرم على طاهر الكلام ان
 هذا اول المداهت وبانها ان يدل على الفساد في الجملة وبانها ان يدل على الفساد
 دون المعاملات وليس كذلك بل اول المداهت ان يدل على الفساد في الجملة وبانها ان
 لا يدل صفا اصلا وبانها البعض من اصله اصلا في المداهت الاول في ان دلالة على الفساد
 من جهة السرعة فقط او من جهة اللغة واحتمل اصحاب المداهت الثاني في ان يدل على الهي
 ام لا على ما سيجي الاشارة الى قصارت ما حصل المداهت حسنة وفي بعض الشرح انها ستم
 لا اذ اما ان يدل في العتار من المعاملات او لا يدل فيها او يدل في العتار من المعاملات
 وعلى كل تقدير انما مشروعا او لغة وليس في ذلك الدلالة فيها لا يكون الا حدها واحدا
 لو قيل الى ان يدل لغة فقط بل شرعا فقط كان احد المداهت الباقية وعكسها لا العقل
 مدها لا حدها لو فصل عدم الدلالة على الفساد الى ان يدل على الهي ام لا ومع فصل
 الدلالة في العتار من جهة اللغة او السرعة كان المداهت ستم **قوله** اذا استعمل
 اي الفساد في معاملة الاجزاء بان مراد عدم الاجزاء والاحرار عند الجمهور وموافقة العتادة
 للاحرار وعدم البعض استعلاء العتادة فضاءها على الانسان لخصه لا على صنادها ولا يدل
 على الفساد اذا اراد به ما عدا الاستعلاء اي عدم استنباط المعاملة ابرها اي حكمها
 وتكونها المطلوبة منها كالمالك للجمع وذلك اي كون الفساد مستعلاء في المعاملات لانه

تمام

مقابل للشيء المنفصل في الآخرين في الاحراز المفتر بالفسر والتسعة المفتر ما مستباح
ولم يزد الشارحون في شروح قوله وبالقها في الاحراز التسعة عما ان دل على الفساد
في القادار المعاملات **قوله** سلك حكمه اي تولى شرارة وانما عليه وهذا القول
في القادار المعاملات لان حكم القادار حصول الاتصال او سقوط القضاة
فقطا مشهور بان الحكم ضروري فيكون قوله ولو قال لا ينعى اليها عليه وان اراد ان
الحكم بانف قطعا في هذا السداد على نفع له لو دلت على نفعه وكان هذا الكلام مضافا
وليس مضافا **قوله** على الفساد بالشيء نفعه قد يورث انه كان لو استدلت على الفساد
لا على تخلف الخوف وبالنسبة لخصوص القرائن في الرموا احد لا في الرموا وذر واما
في الرموا والا لا يكتفى ولا يكتفى بالمشركات والسويع مثل لا ينعى في الذهب بالذهب
الحدث **قوله** اي القدر الزائد من مصلحة المصلحة خالصا لا ينعى لها من جانب
الفساد لان القدر ان حكمه النفي مروجية وكذا قوله وانما اي قدر الدخان من مصلحة
المصلحة خالصا لا ينعى لها من مصلحة المصلحة ففواتها يوجب احياء المصلحة بطريق
الاولى فان قلنا بانها هذا على قاعدة الحسن والعلم العقلية فلما لا ينعى عنها على كون
احكام السويع على وجه الحكم والمضاهي وتكرار العقلية حكم الاسعراء وان لم يكن احصا **قوله**
على عدم جعله دليلا على انما هو الدلالة كحسب السويع دون اللغة فحمله اسارة الى ما
سبق من الدليل على عدم الدلالة لغة والشارحون جعلوه دليلا على الدلالة شرعا ففسروه
بما سبق من دليل المحقق على حديث تساوي الحكمين او ما وثقها **قوله** لما مر في حكم الحكم
من ان المصلحة موافقة امر الشرع وفي سلك الاحراز من ان الامان بالماضوية على وجهه يخص
الاحراز او سلكه **قوله** سكتنا اي اي وجوب مضاف احكام المعاملات لكن لانها
يسلزم الخط اعني كون النفي معصيا للفساد فان حكمه الاحراز هو ان ينعى المصلحة فبقية
المصلحة المصلحة وهو ان ينعى عدم المصلحة اعني الفساد لا اعني لا يستلزم الا احصى هذا
اذا ارادنا حكمها النفي الاحكام او التسعة وان ارادنا مقتضاها والا تأمل المبرر
عليها لم يأت هذا الاحراز ولم لا ينعى على ما تقدم **قوله** لا ينعى اي لغة وشرعا
ان يقول انه سلك عن الرموا العينة مرفوعة بذلك لتكون من محل النزاع والا فالنهي عن
الرموا انما هو لوصفه وهو انشماله على الزيادة **قوله** لما سبق نفع في سلك الامر بعد
الخطوة حيث سلك لو كان ورد الامر بعد النفي ما نفع من الوجوب لا يمنع مع النقص
بالوجوب واصلح الملاءمة فان قام الدليل الظاهر لا يمنع النقص في كلامه بل العرا

يصير مرفوعة صارفة عن الحمل على الظاهر الذي يجب الحمل عليه عند التخرج عن القبول
وهذا مع قوله الصارق صواب ذلك النص في عديد اي عن وكس الظاهر وفي بعض الشروح
ان الظاهر لا يمنع لشيء التالي اي لا يمنع ان يقول انه سلك عن سلكه من غير مضاف
لما سبق من قريش انهما لا يختلفان **قوله** ونسب ذلك الى محمد بن الحسن رحمه الله لا يجوز
الكلام مشفرا ما يستفاد هذا الكلام من ان بطلان ما كان يلحق بالضرورة ان للقطع
بان ليس مدلول لا ينعى هذا بل ان سوي طلب الكف عده وخرجه اما في لزوم القضاة
او بدونه واما كون المصلحة مدلول النص في او الا لقرام في كلاما والمختصة بعلوم النص
ولم ينعى ظهور لزومها ودلالة النفي عليها واللام تحقق الاسماء ولم يكن للنهي نفع في هذا
عدهم من انما هي المشهورة وتكون ان الافعال اما حتم كالتسوية والتوازي والوجود
وصوطا هرو واما مشروعه وهي التي تكون لها مع وجودها كحسب وجود مشروعي بان
اعبر الشارح لها اركانها وشرا لخصيصه كالسبع والكلية في خواصها والهي عن الشرع
بعض مخرجا ومشروعه لئلا يلزم العبد لا يعطل الاسماء وكذا يقول انما يلزم ذلك
لو كان بطلا فاعلم مشروعه فيها فكل هذا النفي واما ادراكه بان بطلان لا ينعى
من المكلف الا انما في افعال وحركات مخصوصة لولا هذا النفي لكانت مشروعه فيها
الشارح عن ذلك واخرها هذا النفي عن المشروعة والاحراز **قوله** والحوار ان
الشويع ليس معناه المعبر شرعا في شروح الفلاح ان هذا معارضة في المقدمة لاستثانة
او في بعض الحكم او بعض اعمالي والحي ان هذا انما لا يخلل نظم الدليل باز احد من
الملاءمة الشويع المعتر في نفي اللام الشويع من غير فقد الاعصار فادع ان الشويع
هو المحقق في نفي المحقق انما ليس كذلك بل الشويع هو المعبر شرعا وانه ان اراد ان لو لم يكن
مكتفي لم يكن مشروعا أصلا والملاءمة ممنوعة لان الشويع اعني من المصلحة وان اراد ان
لم يكن مشروعا معتر اما سائر اللازم بمنوع وهو **قوله** ثم يلزم اي لو كان الشويع هو
المعبر شرعا لم يكن سوا رطب الا افعال الشريعة اركانها لان المعبر شرعا من المقررة
بحسب الشرايط اي المستحقة لها وقد عجم اللزوم بان المعبر هو المقتضى لا المجموع **قوله** لو لم
يكن مكتفي لكان معصا عنه اي عن المكلف بحيث انه لا ينعى له وجود شرعي وهو معني
المصلحة فلا ينعى المكلف عنه **قوله** كما ذكرنا اي في الكثرة الكلامية حيث صلا بالرموز والحواد
الاثر ان كان حال وجوده لم يحصل الحاصل وصويع وان كان حال عدمه لم ينعى
جميع المعصية من ان حيث لا اثر لا تأسر فاحتماله حال وجوده الذي لا يباد

٩٤

باعتبار ساو لها الحركات صلا السقط والوحد وبناد كروا ما شري دفعه
 هيا حيث اخبره وهو ان المعترض لما حمل الصلوة على المعنى الا ان ملا وجه المحقق
 الا غير ان على العشرة والمادة بل يرد بظار يرد وحل وسائر ما هو موضوع
 للمعاني المحركة وان حصصه جمع ما يصلح من الاحراز المتساوية من الاسم والى
 كاحاد العشرة خلافا اعصاره على ما في المعنى فلا وجه للاعتراف على عزرا
 عودا وفي هذا المقام الحاشي مطلق من شرح التفصيل **قوله** وهو مع الاسف
 اشار الى ان المحرك معناه اللغوي فلا يرد اعتراف الا على انه يرد في العود
 فلا يرد في العود بل يرد في المعنى لا في اللفظ **قوله** وقول القدر في
 حال اللفظ على الخمس مع الاشارة بان العموم من عوارض الالفاظ خاصة واحدا
 بالواحد عن مثل فرد فرد عروا وحل في مقام وسائر الحركات الاله على معاني
 معروضا عنها وتكون من جهة واحدة على الحركة كالقسط ملا فان يدل على السامرة من
 جهة وضفة لها واستعمالها فيها وعلى الحارة من جهة الوضوح لها والاستعمال فيها
 وقيل عن مثل وحل فانه يدل على كل واحد على مسئلة البدلية لكن من جهة الالفاظ
 شعور وبعول على اثنين عن مثل فرد وحل مما يدل على ش واحد وحول فصاعدا
 ليدخل في العام المستغرق من الرجال والحسين ولا يدخل اذ المسادر الى التهم
 من هو **قوله** لا ينبغي ان مدلوله لا يكون فوق لاسي **قوله** بل من حيث جيناه على ان الخ
 مساو للمعدوم والحل وكذا الكلام في كل من هو معدوم يعرفه والا
 فلا يصدق على مثل المعدوم والحل كذا الكلام في كل من هو معدوم يعرفه والا
قوله لم يرد من خبره الحرف يدخل في المعهود ووجه النكرة وتتميز للشارح من
 يدخل في كل من شئ ودخل في المعهود او نكرة ولا يخفى الى ان افراد **قوله** اي المعنى
 المسارع فيها هو ان المفرد ثم هذا معروض في الخارج وهذا الصواب اعلم من الوجود
 وانما به هل يطلق عليه لفظ الشئ لغوي مراد في اللغة وقد علم عن مسئلة
 واخر ان الشئ اسم لما يقع ان يعلم خبره **قوله** ان افراد يقع ان العام هو الموصول
 مع الصلة لا الموصول وحده فالمراد بوحدة اللفظ لا بسعد المعاني كحل
 فان اي وحل فرد يرد في ما هو قوله فاللفظ لاجل لا سفر ولا خفاء في ان
 الموصول كذا فان قولنا الذي في الدار لا سفر سوار يرد في الدار وعروا و
 غيرهما من معدوم عليه انه في الدار خلافا في الدار فام وخبر في عروا وكذا

زيادة

حال عدم

مع الصلة

ان يقول

ان يقول ان اراد بالذلة الخطا فاما هذا لا يدل على اثنين وان اراد بالام دخل
 في العام من الاساس والعشرة وسائر الالفاظ التي لها مدلات بجمعية **قوله** وعروا الثالث
 في غاية السقوط لان الاعراض لا يدخل في مثل ليس باعتبار انه يدل على كل اثنين
 بل ان يدل على اثنين وهو واما اذا دل على كل اثنين مثل اكرم كل زوجين
 ولا يصح في حق ملا يرد في عمومته واما حواره الاخر وهو ان المعنى لا يدل على اثنين
 فصاعدا بل على اثنين فقط فمناه على ان قوله يقع في حق اثنين فصاعدا
 معناه الامر بان يتبعه عا قو و **قوله** من لو راعه يرد في حق اثنين فصاعدا
 خلافا وكر على اللفظ وكيفية حال محدود في العالم اي في هذا الشئ فصاعدا
 مع ان لا يكون فوق الشئ **قوله** وعن الرابع لا يستعمل عطف على ما تقدم في التقديم
 والخوار من الرابع يعلم مما ذكرنا وهو ان ما دل على المعهود والنكرة يؤول الى
 لا ساول دلالة وقد علمت ما في قوله او لم يرد عطف ما ظهر الى المعنى اذ لا يستعمل عطف
 على علم على ما لا يخفى اي يلزم الفرض ان يكون المعهود والنكرة عا ما اذا تكرر عند اسظام
 جمع من العنيمات بل اثنين منها واذا قدم في ذلك وخرج في الجمع ايضا كان الاوّل ان
 لا يكرر ههنا **قوله** حاد لا كالحسن مع التبعه على ان المعنى لا يخص الالفاظ ويدخل فيها
 الموصول مع الصلة والنسبات في الموجود والمعدوم والخرج المعنى والمراد المعصيات التي
 يصدق على كل منها ذلك الامور المشتركة في تحريم اسماء الاعداد لان دلالتها على الاحاد
 ليست باعتبار امر مشترك في معني صفة عليها ويدخل المشترك باعتبار اسبقا
 لا افراد احاد فيكون دون افراد المعهودين وكذا الخار باعتبار افراد نوع من
 الالفاظ وفي كلامه اشارته الى ان قوله باعتبار مطلق يقول دل وكذا قوله خبره وان
 قوله مطلقا عند ما مشترك في معني صفة المعهود من كل حال فاكرم من الرجال
 وسلك بالجموع المصايف مثلا علما بالبلد فان المصايف عند المحققين والخوار ان الاخر
 اعشرك في هو العالم المصايف الى ذلك البلد وهو في هذا المعنى مطلق خلافا للرجال
 المعهودين فانه لم يرد في افراد الرجال المعهود على الاطلاق بل مع خصوصية العهد
 فلتأمل وانما في النكرة ما لا يرد داخل في عمومته خلافا في اخباره وقد قال المراد
 في سائر الالفاظ كان قال ساول على مسانة اي جمع حركات سماه ورجال يستعمل كذا
 وان خبره ان لا يرد في افراد الرجال وانما في سائر الالفاظ كان قال ساول على مسانة
 وان لا ساول من الرجال وانما في سائر الالفاظ كان قال ساول على مسانة

قد يكون في الدار وهو العام خالدا على اثنين

لا يرد في افراد الرجال المعهود على الاطلاق بل مع خصوصية العهد
 فلتأمل وانما في النكرة ما لا يرد داخل في عمومته خلافا في اخباره وقد قال المراد
 في سائر الالفاظ كان قال ساول على مسانة اي جمع حركات سماه ورجال يستعمل كذا

مسميات بالسكبر وحل جميع الفكرات باعتبار الدلالة على الاحاد وان لم يدخل باعتبار الالاء
 على المجموع لا يها لم يفرق وان اردت مسميات ما دل خرب من الرجال والممكن باعتبار
 الاحاد وكلم ان يكون عمومها باعتبار ان يكون الكلام في مجموع كما هو في البعض للاحاد
 كما هو الحق ولم يحل الى قوله باعتبار امر مشترك في غير ما عكس ان سال عن ان المراد مسميات
 ذلك اللفظ لكن وما او مسميات ما اشتمل عليه ذلك اللفظ كحتمنا كالرجال والمسلمين او بعد
 كالتسار لا يغير له الجمع للفظ براء والمراة ووج يكون مسميات امر مشترك في اللسان
 والارضاء **قوله** جميعه في مسميات امر عطفه واساره الى ان من مسميات واحد اسماء للعموم واللفظ
 وعموم المعاني فمدح ما سال ان محروم لا يطلع لا يوجب كونه جميعه لحرار ان يكون
 بخار او خسر من الاشتراك **قوله** سانه ان تصور شمول امر معنوي هذا ما قال في المعنوي
 وبيان وجود امر معنوي سائل بمفرد وعموم الخطر وكذلك ما تصور الانسان من الكلمات
 ما بها شاملة كرسايتها فلا يال وكذلك اي مثل الخطر والخطر ما تصور وعينه عموم ما تصور
 الانسان وفيه اساره الى ان المعنى القابل للفظ فلا يكون من الموجودات الخارجيه عننا
 كالخط او غيره كالمفرد **قوله** فلا يكون المعاني الكلية ولا يكون اي ولان ما تصور من المعاني
 الكلية تصف بالعموم بمقول المنطقين وان خسر بانهم يقولون ذلك للكل لا للعام بل العام
 والخاص عندهم انما سال عما هو من يصدق واحدها على ما صدق عليه الاخر من غير عكس
 او يصدق كل منهما على بعض ما يصدق عليه الاخر فقط **قوله** وهو امر واحد نعم مع كونه
 مسموعا لهم والا فمعرض الصوت انما هو كونه هو الهواء وكذلك الامر والشيء النفساني
 اعني طلب الفعل وطلب التوكل مع الكثير مع تعلية بهم ومع كونهم ماسورين بالفعل او التوكل
 وقيدا بالنفس لان اللفظ داخل في الصور ومن لم يتدارك انهما من كسفات الصور
 لا يفسد **قوله** واعلم اني لما رجم الشارحون ان الصراع لفظ لا بد ان ارد بالعموم استغفار
 اللفظ لمسمياته على ما هو مصطلح الاصول وهو من عوارض الالفاظ وان ارد شمول امر عطفه
 عم الالفاظ والمعاني وان ارد شمول مفهوم الافراد كحتم اللفظ بطلت على الالفاظ
 والمعاني فلو لم يسهل اذ ثبتت برجوعه الى اهل اللغة واستعمال الفعالي وانما الصراع
 ان امر واحد اهل يكون مطلقا لا صور متعددة وذلك انما تصور في المعاني الزهنية
 من اثبتها اللغة ومن نفاها فناء ولا تصور في الاعيان الخارجيه لان العرض الواحد
 لا حل لالحال المتعددة وهذا انما يسمي لواريد بالملق الحلول في الحل ومراو مع اعم من
 ذلك كالصور للسامعين واللفظ للمعاني ومن اللفظ العاشر في هذا العام مانع ليعتبر

عموم

انعام ما لا يصح صور الشوك
 والى صانع وما لا يصح
 بصورة الحركة وهو
 الكلي

خاصة

كما هو مصطلح اهل الاصول
 الاستدلال اخص بالمعاني
 مع ان ما دل على كلام الغرض
 وهو ان العموم

ان المراد

ان المواد ان العموم انما يكون في الالفاظ الموضوعه بازاء المتعلق الاعيان
 دون الموضوعه بازاء المعاني **قوله** فخر من محل النزاع كما في الامر من قول العموم
 والحلال في عمومها وخصوصها كما في الامر في ان لا تصور براء في ان كان البصر في العموم
 باعتبار من كل رجل وجميع الرجال ونحو ذلك وانما الصراع في الصنع المخصوصه الخ
 يدعي عمومها وجمهور الشارحين على ان معناه ان الحلال وهما في انها للعموم فقط او
 للمخصوص فقط او لهما على الاشتراك او موقوف كالخلاف في صنفه الامر في انها
 للوجود خاصه او للنفرد خاصه او مشترك او موقوف الالاء لا تصور ههنا مشترك
 معنوي ولا قابلية او يدري ان وضع اي لفظ للعموم لهما في للاخباره الاجر والنهي
 في فيها ولا جملها ولا يدري ان ذلك اللفظ جميعه في العموم ام بخار وعينه كونه جميعه
 لا يدري ان تصور اي موضوع ما راء العموم فقط او مشترك في العموم والخصوص وظاهر
 هذا الكلام فاسد لانه اد اعلم انه وضع للعموم لفظ كلف تصور السر في ان جميعه او
 بخار الكلام الا ان نراد مطلق الوضع على ما ساول للوضع المخصوص في الخاذه **قوله** كحوض
 وما للشرط والاشتمال وانما مسمى للشرط خاصه **قوله** لا يضر احد او كذا في الخبر
 مثل خبره اذ جرح لو كان خبره واحد لكان الكلام كذا وما وكذا لا تصرف رجلا من الكرات
 التي يعنى في الانسان ايضا جرحا واحد فان اذ لم يكن مثلا العشرة من الواو لم يكن عني الواحد
 من اللفظ بل كما استعملت بصل ان الحاطب سوي هو المذكور والموصوف والمعن والمجموع
 لا يستعمل الا في المعنى بصل عليه اعم اللفظ وهذا لا يضر بالمقصود وهو ان مسميات صيغة
 للعموم وان جعلنا المقصود اساس كون الالفاظ المقيدة للعموم انهم من مذكر لفظ
 على البعض مع الارشاد الى طريق اساس البعض الآخر وهو مسميات في الالفاظ استعمال **قوله**
 وهو مقتضى الفعل او افعال عمودان عمودين انما يكون عن القبال واجد اي غير عني ان يكون
 عليه اللام امرت ان اقالها الناس الحديث في مذكر في اللام ذلك الاصل والعموم
 وعمل عني الى الاجماع بقوله الاجماع اي هو هذا القول الذي هو كلمة العباد فدل
 ما ذكرنا على ان الشخصين هما من هذا الحديث عموم لفظ الناس في وجوب قباهم قبل ان
 يقولوا الا الله الا الله وعموم ضميره في عدم حوار القبال بغيره وكذا العموم الجمع المضاعف
 وهو الداء والاموال **قوله** ولم يكره احد حال في المعنى فان قيل الاجماع السكوتي وان
 انهم من ذلك في الفروع فلا يضر من الاصول ولما سئل ولم يكره فمقتضى عادة
 القطع بخصيص الاجماع وحوار الاستدلال به في الاصول ولو سلم فالحال لفظ

فيكون الظن **قوله** لو دس الى ان لا يثبت للعظم مفهوم طاهر وقتله في الحق مقبول ابدوا واخرى
 نانه يجوز ان يثبت بعض الواضع عليه الجواب اما لا يثبت الجواب ان الوقوع اذ لم يعمل احد
 من الواضع ولو سلم فالجواب ان لا يثبت ان مفهوم الظن لا يقطع به ويكون جميع المفاهيم
 قطع **قوله** وعلمت فثبت ان يمكن ان يثبت العموم في كل مثال علم عموم الى بعض هذه الوجود
 لكنه عماد لا يقطع ان العموم في مثال لا يثبت احد اولاً فثبت رجاء ان مفهوم من الصيغة
قوله فلا يكون طاهراً في العموم اما بما بعد من الحازية فلا ان الظاهر صواباً حقيقة واما بما بعد من
 الاشتراك فليقتضوا ان لا يثبت من غير مثال وظهور في احد **قوله** في ان لا يثبت الاخرى فيما
 اذ اقل المزمع العالم واريد العموم ولو يثبت ان التمام البعض حاله في بعض الامور وكذا لا يثبت حالها
 لكن ما ذكره انما يثبت في الاخرى حيث يثبت في كل البعض واما في الامور على اشتراك في كل
 للطعام فلا يخفى ان الخصوص احوط اذ لو عمل بالعموم لربما انتم ساءول محتم من الطعام انما
قوله وانما هو ان في العالم يكون للاختصاصية والملاقاة عازراً في المثال الذي هو خلاصه
 وفي هذا السبيل الى ان هذا الكلام اخبر قولاً في عام الا و قد خصص به البعض واراد
 على سبيل المثال في الجاق القليل بالعدم اذ لو عمل على طاهره كان العام معدوماً لا يخلو ما
 وهذا سبيل ما سأل الى في موه قولاً في عام وهو مخصوص من هذا العام اذ لم يكن مخصوصاً
 بعد كثر وعاد على موضوعه البعض وان كان مخصوصاً بالندالة لا ينافي في خصوص
 بعض المفاهيم ولم يتم الاستدلال بها ان الخصوص يغلب بها اما ان يكون شيئاً
 العمومات على عموم اولاً واما ما كان كذلك عموم هذا الكلام ولما كان ان يقول قد خصص البعض
 الذي هو من ذلك العام فلا يكثر ولا يكثر عن افاده الحرام لان الحكم هنا مخصوص في
 البعض عنه يكون انما العموم لا اعتداهما وقد كان انما بانه مخصوص على الله ملك ينفذ
 علم قصده و يمتنع فيما عداه عانده ان لا يكون قطعاً ونحو لا ندعي **قوله** ولا يخل
 عطف على العموم ان طاهره في ان لا يخل على الخصوص الا لحدليل وقصور في الظهور في العموم
 وفي عدم الحمل على الخصوص الا لحدليل دليل على ان محارم الخصوص خصوص في العموم
 على ما هو المسمى وفي تعريفه دفع لما ذكره الشارح العلامة من ان الحقيقة قد تحتمل
 اي مرتبة خصوص المراتب كما في المشترك وان لم تحتمل الى مرتبة في الدلالة وذلك لانه عدم الخصص
 مع من الكمال والخرج من البعض وليس بهم من بعض ما يمتنع بالتعريف واما هذا
 الجواب على ما مضى والى منه اي لا يتم ان كل لفظ عطف على معنى هو حقيقة فيه وانما يكون
 لولم يتم دليل على كونه حقيقة المفهوم وتغير الشارح من انما يكون ذلك خصوص في الخصوص

لهم

لودلت

لودلت على علمه ان لا يثبت في القرون واما عند ما ذكره المحقق
قوله اي لتمام المكلف او في محلي بعض الشرح ان المراتب ان المطلق كما يقع
 لاجل الخاص يقع لاجل العام **قوله** كما يقع اي بشره ما قبل الجمع لا بعض المقترنة
 ظاهراً لا كلمة الله الا ان يقال القدول عن الطاهر لتمام العرفه العقلية وصبر السجدة
 ان يكون له عند جميع عند الدنا فاللزام من مجموع الجواب ان جميع العموم جميع
 كما في قولنا عند في العبد لا قدرته بمعنى ذلك **قوله** على جميع صائبة اي على جميع
 الافراد الى صوغه في كل صيرها لكونه من افراد الموضوع لا نفس الموضوع له
 وهو خصوصه لعلوم الاشتراك اللفظي ومما يدفع ما يقال ان لا يحصل الا التدرج
 المشترك من المجموع وهو خصوصه لا في كل فرد خصوصه حتى يكون هناك صائبة **قوله**
 والجواب البعض اي لو ما ذكره لوصف محله على على الجمع على ما لا اولي لانه مثل الخ
 2 انه يصح لكل واحد على سبيل البدل كما ان الجمع يصح لكل مرتبة **قوله** وقد يفرق بان
 جميع الافراد اي مراتب الجمع احدى صائبة وتكسب جميع افراد المعبر احدى صائبة
 وفي قوله كما في التدرج هذا القدر دفع لما ذكره فلا مدعى انه على بعد من كونه جميع في
 كل عدد مخصوصه تحمله على الاستعراق المحمل لبعض اولى من جملة على الاقل المتين
 واما الجواب عن كونه جميع في كل مرتبة فلا يخفى صفة للقطع بان كل مرتبة هي من افراد
 التدرج المشترك فيكون اللفظ حقيقة فيها من حيث كونها من افراد الموضوع له ولا حاجة الى
 الدلالة بخصوصها كما اذا حازك زيد فعلت جازي السائل ثم اعلم ان صير موضوعه على جميع
 الافراد وكذا صير محملها لتمام الى المعنى وصير كونها لها لصيغة الجمع وتضمنها للمراتب
 واخرى في بعض الشرح على جواز المعنى اطلاق الجمع على كل مرتبة بان من مراتب المرتبة
 المستقرة وصيرت عليها ان كان لظهور الحقيقة حصل مدعى الاستدلال والجواب ان المدعى
 كونه طاهراً في العموم والاستعراق في حد لولا اطلاق على البعض كالمحمل باللام كان حازراً
 واما كونه حقيقة من حيث افراد الموضوع فلا نزاع فيه للقطع بان جميع الرجال
 رجال وقد كان بان لا يصور مرتبة مستقرة لان كل مرتبة يفرض وقوعها مرتبة اخرى
 ضرورة عدم سائر المراتب وهذا خلاف الجمع العام فانه عيان عن مفهوم ساءول جميع المراتب
 ساءول الخاخر ساءول الاسماء في الحركات العبر المساهمة في كل واحد وانما المحمل ساءول
 الخاخر لا حركات مساهمة وساءول المرتبة الواحدة جميع المراتب من هذا الفصل وفيه نظر
 لان المراتب بالمرتبة المستقرة مفهوم الجمع العام ومعناه ان رجالاً كما يصدق على ثلاثة

عليها

ابداً

وازمنة تصدق على جميع الرجال **قوله** ونعم للواحد ايضا قال الامام في البرهان والذي
 اراه ان الرد على رجل واحد ليس بزمعا ايضا ولكنه انما هو الرد على الرجل الواحد
 بقول المبرزة اذ انزلت لرجل اتمرجع للرجال لا يستلوا الواحد والجمع في المسكر
 القبر له وقال مثا في الخلاص في اقل الجمع في الرجل اذ قال لفلان على ذراع او من
 يد اذ هو محمول على اقل الجمع ان اتفق ما نعلم ان اولاده فلان **قوله** ولما استدل
 ان ثباتي الصحيح والحجاز استدل ان عباس بن عبد الله وعدول عثمان الى القائل فليس
 دلتنا على حرد الصحيح او كونه جمعة في الثلاثة على ما في الشرح **قوله** وفيه ان في هذا الجواب
 لا لورود عن الصبورة لما اتفق ومن المفردات المتقاطعة بلفظ التثنية الجمع من التثنية
 ووصف المفرد من المتقاطعة بلفظ التثنية دون الجمع ومن هذا الاستسناد لعدم التفرق
 عنهم من ان الجمع كقول الجمع بلفظ الجمع فمما طغى المفردات غير الجمع في صورته
 ونقاط المفرد من غير التثنية في صورته **قوله** عند الحار جمعة ان حصص شرط
 اوصف هذا خلاصا واضاره في عمدة الادلة حيث قال والحق ان لصحة حار اياتي شي
 خسر لانه استعمال اللفظ في غير ما وضع له يعرفه الصلوات او الفصل استقلت او لا
 الامام جمعة في ساو قال في البرهان والذي اراه اجماع جهتي الحقيقة والحجاز في
 اللفظ لا يابا ولم يبقه التسميات لا يجوز منه وهو من جهة الوجه جمعة في المساو والاضمار
 بها وقصوره عما عداها جمع في المحوز والقول الكامل ان العمل واحد اللفظ جمعة في
 ساو البقرة محاز في الاضمار **قوله** والنقص في الفل ان العموم في المعقول اي المفهوم
 يقع من كونه جمعة في العموم من حيث هو عموم وصولا لصدور على التثنية ولا يكون اطلاق
 عليه جمعة باعتبار مفهوم واحد مسكر من الكل والتثنية تكون الاشتراك معنوا ما يستحق
 الاشتراك اللفظي وصور خلاص ما فرض من كونه ظاهرة في العموم غير مسكر يعني ومن
 الخصوص وهذا مع قول ان العرض وقع في حله اني مما ليس مشترك لفظا قال في
 المسهي والباب في الفرض او يكون خلاص الاصل **قوله** وقد يقال قولك عن الدليل الاول
 وجهه عن الثاني لوجه واحد حاصل الاول انما لا يتم ان العام بعد التخصيص يواد
 به خصوص الباقي دون الاستعرا في يكون مع اخره يلزم من عدم حازقة الاستعرا
 وحاصل كنه لو سلم ارادة الباقي فيما لا استعمال الاول الطاري عليه عدم ارادة القدر
 الذي اخرج من الجوع ووجه تنويع الدليل الاول انما لا يتم ان لو كان جمعة في الباقي
 كان مشترك لفظا وانما يلزم ذلك لو كان موضع بان واستعمل ان ان وعما الثاني انما لا يتم

انما الحكم

لا تخم بكونه جمعة الا للكون طاهرا في الخصوص مع التثنية ان يكون مستلما في الجملة الاول
 عاتبة اذ طرأ عليه علم ارادة النقص وهذا خلاص الحجاز فانه انما يكون استعمال
 ثبات ضروري ان استعمال الحقيقة يكون في الموضوع له والحجاز في غيره فقولك لم يرد الباقي
 موضع واستعمال بان يقع موضع شح في المزمع الاشتراك او نوع المزمع الحار ولم يصح
 الاستعمال ملاحظه جانب الاشتراك **قوله** وقد يقال آخره من غير متوض لا حاصل الحار
 ان يقال والمساو لا يلزم كونه جمعة لان كون اللفظ جمعة او حارا امرا اضافي يخلق
 بالحقيقة فكونه جمعة قبل التخصيص لم يكن من حيث كونه مساو لا للباقي حتى يكون مقارن المساو
 مستلزما لبقاء كونه جمعة بل من حيث استعماله في المعنى الذي دلل الباقي بعض منه وبعد التخصيص
 قد يستعمل في معنى الباقي فلا يبقى جمعة والقول بان لا يكون مساو لا جمعة في مجرد عبارة
 والكلام في الجملة المتاملة للحجاز وهو صفة اللفظ وكذا اعتراضه على الجواب عن الدليل الثاني
 بان ارادة الباقي معلومة دون التثنية لان اللفظ انما يكون جمعة اذ علم ارادة الباقي
 على ان نفس المراد وقيل العربية انما تعلم على اذ داخل تحت المراد وحزبه انما يصير
 تمام المراد بمعنى التثنية وهذا مع الحجاز **قوله** ولا يخفى على هذا الاشياء وقع لكثير
 من الاصول ليس في كثير من المواضع ككون الامر للخصوص الجمع للاس من العام حاز في الخصوص
 والامساو حاز في المقطع وهذا من باب اشياء الفارض بالمعروف من **قوله** والواحد
 قد عرفنا ان جمعة ان حصص غير مستعمل في شرط او صفة او اسماء او افعال او
 وعلى هذا حمل الفسنة الاخرى من عام يكون من صور الدعوى لاس صور الاياتي وقد خاب
 بان الخلاص في العام التخصيص ومنه الفسنة الاخرى من لان اسماء العدد ليست
 من العموم في شيء من بعد الامساو جمعة انما قاتل منه ومن التخصيص لاس الظاهر استثنائي
 الامساو من ان بعضهم على ان عشرة في عشرة الا ملائمة حاز من السبعة والامساو استثنائي
 قرينة وعما هذا كان ينبغي ان يقول بعد قوله اكرم مني نعم ان دخلوا من المقيد بالشرط اكرم
 مني عم الا الا خلاص من المقيد بالامساو ولا يخفى عليك ان قوله والامساو استثنائي
 انه اخرج بعد ارادة العموم مشعرا بان العام الذي اخرج منه التثنية بالامساو استثنائي
 على عموميه بحسب الدلالة والارادة وليس من العام التخصيص في شيء وليس حاز حاز ذكر
 عند معرفة المداهمة من العام التخصيص بالامساو استثنائي الحسن جمعة يكون بالطر
 على الحكم والامساو عينا ما استثنائي في الامساو من ان على الحار حمل ان يكون كخصما
 وان لا يكون **قوله** سواء كان اسما ان كان الكلام في مطلق المعرف باللام قطاهر ان اللام

الباق

عما ليس

الدار

الباق

قد يكون اسما وقد يكون حرفا وان كان في المسلم فالحجور على انه اسم موصول وكونه حرفا
 انما هو في القول المأثور في واطن ان الخلاف في الصفات التي تصلح للموصول وتقتصر
 بها مع الفعل نحو الضارب والعام دون مثل المؤمن والكافر والبصاة والجليك وما
 اشبه ذلك وما تجله فالحجور في العرف كلمة واحدة ومنه وجع واحد من غير حوز
 وعلى من وقع الى اخره لا كذلك الموصوف به الصفه **قوله** فلما بناه ليدل على ان صور
 الاساق على كونهما لغات لحيات كلها مما هو بقدره فيكون كالحرف لا يسهل لادقاسه
 الحاق المسما بها وتوعد عليه ما سبق من ان الاسماء من صور الدعوى وقد ذكر
 في صور الاساق **قوله** القاف عند الحمار قال احدا ما قاله اي الوالحسن والعافى الموكر
 وتصوره ان لو كان المحقق بالشرط او الصفه بوجوب الحوز لكان له المسكن والمخازا
 ولم يفرق حوزا كالفرد كالفرد المحسن ثم طاهر الكلام ان مذهب القاف عند
 الحمار ان ما اخبر به العرف بالاسماء هو حقيقة وانما عموما في الدلالة والارادة
 لم يطرأ عليه نيل واستعمال في الفروع وكلامه اننا قد قلنا ان حوزا في قوله والمحقق انما هو
 في الاسناد تصح كونه من المسبب عنه من المعنى اعني العام المحقق وتوضيحه لما وقع في عبارة
 عند الحمار من خصص العام بالاسماء **قوله** من ظهور العرف وهو يكون القدر في صورة الاساق
 غير متعلق كما في المحقق المتصل ومسلما في المتصل ولا يلزم من حوزا ان يعتقد مقرر المسئل
 وقد مر من ذلك ما في الشرح من ان الحام كالحام الاخص كان العاقل اقوى لحوازا ان يكون
 علم الاصل في ذلك الاخص ولا يوجد في الفرع ولا خيار في ان العرف في اللفظ لا يفرق
 اخذ من مطلق العرف اللفظية **قوله** العام كغيره لا احاد اخصر عما كان كونه جمعة في السائل
 دون كونه حازا في الاخصار لظهوره حيث كان غير مضمم مضافا لا اخص ما في قوله والمكر
 اتسعت على واحد في كل واحد نصا والصوار في واحد **قوله** واحا المحقق على اي وجه عرفت
 كما اذا مال هذا العام فخصه او مال هذا العام لم يرد له كل ما سئل او مال اقبلوا فقبل
 المشترك الا بعضهم **قوله** ثم يظهر ان يلمح متصل او منفصل او غير **قوله** منباعدة اي عما
 بقي من لفظ المشترك فانه قبل احراز الذي ينشأ عن الجزى في متصل الدهن والعم كالحام
 السارق اذا اخبر منه السارق بغير النصاب ومن غير الجزى فانه لا ينشأ عن السارق بدعي وشار
 من الجزى ولا ينقل الدهن الى ذلك عالم بدينه الشارع على التفضل كدقة هذا الفرق قال
 الشارح العلامة كانه المشترك من المحقق ينشأ عن الذي كذلك السارق عن السارق في
 النصاب والجزى الذي هو سبب المحقق كذلك المشترك لا ينشأ عن سبب المحقق الذي هو سبب
 ومن غير الجزى ولا ينشأ عن السارق والنصاب

هذا
 الاثر في شرح
 ما حصل حازه
 المتقدم

كلامه شر الى ان ضمير عنه المحقق للقدرة المخبر وقد مر ما يخص به العام ولا خلاف ان
 انما تصدق على الباقي دون الخرج اللهم الا ان يراد ما خص العام بسببه في سائر اقسام
 له ما سبق في موصوفه بل انه يخصص بعضها على الكل وبعضها على البعض وتقرر
 الثالث على ما في الشرح ان في المحقق كانه في كل واحد من واحد فسبق حبيته حتى يظهر
 المقارن ولم يظهر الا في القدر المخصوص فسبق في الباقي **قوله** بالضرورة لانه لا يفي لكون
 افاقته للباقي على افاقته للاخر الا ان افاقته الاخر وادل عليه وكان في افاقته الباقي
 ودل عليه وكان في حقه وادل على ذلك في حق الاخر اسبق في حق الباقي **قوله** والا كان
 يدعي بالضرورة لان السعد بران كلاما منها بعض العام وحلول بعضه من غير فرق
 ولو لا هذا السعد لم يجران بوقوف افاقه اللطيف على افاقته الاخر من غير عكس لما
 في المدلول البعض او الانزاع بالتمسك الى المطابق على انك اذا جمعت فالوقوف في مثل هذا
 الضامن الحائض **قوله** وهو المراد بالدور اذا اطلق لاني استعملنا جميعه الدور والحقيقة
 لا يتم الاخر منه فكان حازا او حاد كونه من الادلة اشارة الى ان ما علم عياره من الادلة
 الدلالة الساتية لغير الاخر منها كما ذكره بعض الشارحين **قوله** فلا يراه في طاهر الكلام ان
 لا يراه في كونه نائبا للسؤال في العموم والخصوص في كونه لفظا حوزا الوضوء عا للجزى فعال
 نعم كان عاما وكو قيل هذا حوزا في الوضوء عا للجزى فعال نعم كان خاصا لانه حوزا لظلم احد
 والشارح حسن في شعر عا لاعتق ان الاساق انما هو في العموم واما في الخصوص في خلاف
 الشافعي رحمه الله حيث ذهب الى ان دلالة الحوار على حوزا الوضوء عا للجزى فعال
 حصرا منه الى ان يترك الا منفصال في كلامه الحال مع قيام الاحمال فنقول من في العموم في المقال
 عام مستقل عنه ان يكون مع قطع النظر عن السؤال وافنا بالمقصود وقد اتسب بالخاص
 لانه اذا كان مسادا فلا خلاف في كون الحوار باعنا وان اعم كما اذا سئل عن بعضه التوضي
 على الجزى فعال حوزا لكن فلا خلاف في خصوص الحكم الا ان هذا لا يكون من شار العام **قوله**
 اد لا ينافاه قطعا شر الى ان الحكم ضروري ورعا بنبه عليه بانه لو لا قال عكسوا بهذا العموم
 لم يكن منافاه محال للظاهر وانما الاصل عدم المناهية عن ادعائها فليد السان **قوله**
 شارح المحقق لانه بعض الافراد في حكمه حكم الباقي البواقي **قوله** اخرج السبب بالاحمال اخفا
 ان لا يصور اخراج السبب الخاص الذي ورد فيه الحكم وضوء للزينة ولم يحوز الوصفه
 ذلك في حال العزالي ان انا حصة اما اخرج السبب عن العموم لانه لم يسلط في قصد عدلين
 سبب معا لا ولي بغير الفارة العلامة وهو ان ادل السبب المعنى مع الملازمة لحوازا ان يكون

كان

قوله

كان

د

السبب

دخوله قطعاً وان اردت نوع ذلك عن مطلق اللام بالاساق فان احسنه الله
 اخره الامم المسفرة الى ولدها من عموم الولد للقراب من وروحه في ولد الامة
 كما روى انه كان لزوجة امة بلم بها وكاتب له عليها فبشر بولد كان احسانها
 عتقة ابن ابي وقاص وطهر بها جليل وهلك عتبه كما فرأى في هذا الى اخيه سعد بن
 ابي وقاص ان ابن وليلة زينة من فاقبضه النكاح فلما كان عام الفم احد سعد بن
 ابي وقاص وقال ان اخي كان عمداً الى فقه فقام اليه عبد بن زينة فقال له صواخي
 وابن وليلة الى ولد علي فرائض فقال له علمه اللام صولك يا عبد بن زينة الولد للقراب
 وللإمام الجعفر فعول عبد بن زينة صول المالكور في كتب الحديث وعبد الله وهو في ابن
 وليلة الى فقه ابن امة كان الولدة في الامة ووضح في بعض الشروح ههنا وهو آخر
 فاحسن وهو ان عبد الله بن زينة وسعد بن ابي وقاص تراضيا في ولد امة مسلمة
 لولد بن زينة ولداً مطهران من مواريثهم والامساك الامم امثال هذه لا غلط
قوله نفذ في الكبر النسخ لم يخط الامر لكن الملام يقول لا نفذ في نفذ في لفظ المانع
قوله المعروف خاص فيه فقه في العرف في صورة الحلف على حكم الفعل ان يرد بالملز
 النسخ ما ورد في السوال كحلف على الماء طهوراً عند البيهقي في بعضا عنه
 فانه لا يعرف في بعضه وخصه **قوله** وذكر الوارد لا يجوز فان حكم برك الزيادة في عام
 لتمام المطابقة فلما حافظ على الاحكام الشرعية الى من اللطيفة والضابط في الاول
 من جهة لرحمة جهات آخر فاحسن خصوصاً لان الظاهر في عموم عبارة عن تساوي سنة
 الى جمع ما سأل من غير ما سأل البعض خصوصاً فيكون ذلك حيث سأل صورة السب
 خصوصاً بعد ما لم يكن مساوياً لخاصيةها بل كان مساوياً لخاصية من حيث انهما في عموم
 وادعاء ذلك انصرف للفظ على وجهه لا وحسن هناك عبارات ثلاثة في جدها خصوصاً
 السب مع ما في الخصومات والفرق بينه وبين عموم الامة لا تعرف من في عموم الخصومات
 ما في خصوصية السب مع بعض الخصومات بالخاصية من السب وحده اى بدون
 الخصومات فالحل على الاول حكم بل فوجه للمرجوع لرحمة الثالث بالخصوصية
 في خصوصية السب وتعرف بالشرع ههنا مضطرب فيها ان صورة السب وحده اى
 مخارات العام لان كل بعض من خارج من العام قطعاً عن طهر ابي
 احتمال ايرادها من سب كون الخطاب بها فيكون حكماً لعدم اوله كونه نصاً
 في البعض والحوار ان عدم الاول بالنظر الى العام لا ينافي التوضيح الخارجية

قوله؟
 اللط

يعرفه

يعرفه ومنها ان طهور العموم فيه فدايات بالخصوصية على التمسك فلو حمل على العموم لسلط
 التوضيح لان النص فالحمل غير يقين والحوار ان التوضيح بواحدة العدة الخارجية
 لا ينافي الحمل على العموم من حيث هو موصوف من غير اعتبار التولية ومنها لو حمل على العموم مع ظهور
 التوضيح في السب الخاص كان مخارجه ما وراى السب لم يوارى التوضيح فلو كان
 من اذن كل وراى السب من اذن فدايات على النص حكم **قوله** بان يرد بربيع
 بقوله نص اطلاقاً على كل واحد من تعيينه لا يقول كما نص لان ارادة هذا وهذا في اطلاق
 واحد لا يكون على سبيل العدل ولا على النوازل التي بان يوضح بقوله وذلك اى ارادة
 هذا وهذا اعتبار ارادة المجموع لان في ذلك كل واحد من اطلاق الحكم ومعلق الاسات والسب خلاف
 ما اذا ارد المجموع وهو موصوف من حيث هو لا يصح كل فرد يسبق هذه الامة ولا يصح كل الافراد
 ويصح كل الافراد يرفع هذا الجرح ولا يصح كل فرد فليشرك احوال احدها اطلاقاً على كل
 من المعنيين على سبيل العدل بان يطلق بارة ويراد هذا ويطلق بارة اخرى ويراد ذلك
 ولا ينافي في الحقيقة وفي كونه حقيقة الغاي اطلاقاً على احدها المعنيين لا على التمسك بان يرد به
 2 اطلاقاً واحدها او ذاك مثل نرى نص في قوله اى طهر او وضاً ولكن بولي جوازاً
 النص او اسود وليس في كلام النعم ما يشعر باسار كذا او بعد الاشارة الى كلام النسخ
 من ان ذلك حكم مشترك عند المحدث من التراس البالي اطلاقاً على مجموع المعنيين بان يرد
 به في اطلاق واحدها مجموع المركب من المعنيين حيث لا ينفك كلامها من اطلاق الحكم ولا يرد في اصناف
 ذلك الحكم مجموع وفي حواريه مخار ان واحد على مطلق فان قيل علاقه الجزاء والكل لمجموعة
 فلما ليس كل ما يعبر عنه من مجموع يصح اطلاق اسمه عليه للقطع ما يصح اطلاق الارض على
 السماء والارض ساء على انها حرة الرابح اطلاقاً على كل واحد منها بان يرد به في اطلاق
 واحدها وذاك على ان تكون كلامها مغطا على الحكم ومعلق الاسات والسب وهذا هو
 المسازع فيه وعلى هذا العاشر الجمع من الجمع والمجاز اذ ارادة الجمع الجمع والمجازين لا رعا
 سبب عدم ذكر المشترك بطرا الى ان اللفظ موضوع للجمع الحقيقي والشخص والمجازين بالنوع
 للامر والتقدير يدعى على بعد يكون الصفة حقيقة فيها وهذا هو من التمسك بالقرء
 للظهور والخصم والحقن للاسود والاضمة لان رعا يصح حسب الحكم على المقء من صفات النساء
 والحقن حسب **قوله** ويعلق عن الشافعي مع بعد التمسك اسمها فيهما وفي عا البيان حمل عليها
 عند الاطلاق فهذا احسن من مذهب العا والمجوز والمجاز الصريح للقول في فقهية عن
 مذهب الحنفية والفرق الى ان القدر عند هي عقليته مع انه لا دليل على اسما سوى مستحق

سألت المشرك

منع اهل اللغة وقوله لا يصح ان يراد كما ذكرنا اشارة الى ما قال انه زعم قوم ان الالفاظ
 الناطقة قام على اسماها وتسمى بغير الدليل خوارج فضبطوا الالفاظ مطلقا او على
 الالفه او على لفظه في الغنى فقط او في الالفاظ ايضا لكن في الجمع خاصة او في الكل
 من غير طوارق في المعنى من جملة او مع الظهور فيها كما لا يخفى ان ذكر المعنى في كل واحد
 وان قيل مراد التعدد والافعال في بعضها كذا في الالفاظ **قوله** مراد ما كان لا يخفى
 ان الالفاظ المتقدمه اسان على الاستعمال لم يفرغ عنه كونه جمع او محار او كما لا يخفى
 فيه على ما هو المتعارف في كذا من الالفاظ لا يمنع من ذلك الالفاظ على ما لا يخفى
 اي في المعام الاول انه يستحق منه اي من المشترك احد المعنى على الدليل بان يراد هذا اذا كان
 لا الجمع بينهما بان يراد هذا وذاك والتسوية الى الفهم علامه الحقيقة وعدمه علامه الخاز
 قبل الجمع علامه الكثرة والحرية وقد بطر (أما الاول فلان الظلام في ارادة كل من المعنى
 لان ارادة المجموع الذي احد المعنى جزء منه وأما ما سألنا من ان المعنى كل
 جزء منه يجمع اطلاعه على ذلك ان كان لا يركب جمعي وكان الجزء مما اذا استعمل الظلم
 به في حصة العرف ايضا كالرفقة للانسان كخلاف الاصبع والظفر وحوادث هذه او قد جمع
 سوي احد المعنى من اطلاق المشترك في رعاي سبعة على ما هو مذهب الشافعي على
 ان لو سوي احد هما لا على التعيين وكان حصصه كمال الاسرار معنوا لا لفظا في القول
 يكون محار او عند الاستعمال في كل من المعنى ممكن لان كلامها معنى الموضوع له **قوله**
 وهو خلاف المفروض لان المفروض استعمال في كل من المعنى وكونه موضوعا لهما
 والخوف ان المقدمه العائدة بان لو استعمال في المعنى لكان حصصه فيها لا يكون دخل في الدليل
 اذ يكفي ان يقال اذا استعمال في كل من معنيين والعدد من معناه هذا وجزءه هذا وجزءه
 لزم ان يكون كل منهما وحدة **قوله** والالام يكن معناه وليس وحدة والالام يكن الاستعمال في
 كل من معنيين والحوار ان المراد استعمال في كل من الامرين الذين وضع اللفظ لهما اسرار
 كان مع هذا الاسرار او بدون وحاصل الاستدلال ان اراد استعمال في المجموع لم يكن ذلك
 استعمالا في معنيين لا معناه هذا الاسرار المعنى في كل منهما حتى يكون معناه هذا النزاع
 لا يعلق به عرض اصولي لوقوع الاتفاق في ان يراد ان يذكر المولى مثلا ويراد به
 المعنى والمحقق ويفرغ عنه الاحكام ولان لم يسم ذلك استعمالا في كلامه بمعنى
 المولى على ان الحق الموضوع له استعمال في اللفظ فهو كل من المعنى لا يسطر
 ان يكون وحدة ولا شرط ان يكون لا وحدة على ما هو شأن ان الماهية لا يسطر

ليس كذا

وهو محقق

عن الاحرار والاصحاح مع والمعدل **قوله** لا يراد هذا **قوله** لا يراد هذا

وقد يحقق في حال الاسرار والاصحاح قد بين موضوع الاستعمال لا المعنى وهذا
 يظهر ان استعمال اللفظ في المعنى حال الاصحاح مع الاخر استعمال له في نفس الموضوع له
 كحال الاسرار فنصنع وتكون صفة لعدم العرق وتظهر ذلك بالنظر في الفرق بين
 المعنى مطلقا بشرط الاسرار والاصحاح وفي العرق من كون الاسرار قد لا يستعمل
 او لا استعمال **قوله** ولما لم يكن يقع ما ذكرنا من ان استعمالها استعمالا في غير ما وضع له
 او لا موضع بان يتعلق بقوله اراد المجموع وقوله اشارة الى ان التعيين الخازي ايضا
 وضع على ما سبق من افتراض نوع العلاقة الى السماع والاصل الى مراد المعنى الخازي شامل
 للمعنى الحقيقة والمعنى الخازي الاول هو معنى بالث لهما فالأفون للقول لا ساغون في حوار
 اراده معنى خازي شامل ويسمونه عموم الخازي من ان يراد موضع المقدم في قوله لا اوضح
 فلم يجرى دار فلان الدخول فينا اول الدخول حافيا وهو الحقيقة وناعلا والبا وهو الحقيقة
 والافالون بالصحة لا عنون ذلك في جمع جهور العوارق ما اذا اراد المجموع لا من حيث
 حقيقة الحكم بالمجموع من حيث هو من حيث يعلقه الحكم واحد لكان شاملا للمعنى لكن يطمح
 هذا الخازي وبيان العلاقة فيه بشكل وقد استعمل الخازي الحكم كذا سمعت وما ذكره
 الحق من خروج المعنى عن الارادة ودخولها تحت مراد بالث حصص ويوضح للحوار الا
 انه ساق لما سبق في تحرير محل النزاع من ان الكلام فيما اذا كان كل من المعنى مرادا
 باللفظ وحنا ط الحكم وآتت خبر بان الدخول تحت المراد لا يستلزم ان يكون مرادا تحت
 بصير شاذ الحكم **قوله** لم يجرى جواز ليس المراد ان هذا دليل عليه بان هذا لم يخف فثبت
 ما بان القصص من **قوله** لان الجملة مكررة مع ما قبل ان العمل استوى ليس محتمل لان المراد
 من التكررة اسم الجنس ومستوى فعل هذا ولكن بصر محتمل بان العرفون والتكرير من خواص
 الاسم سفي كون الجملة مكررة والمحققون من الحاجة ان المراد بتكرير الجملة ان المفرد الذي
 سلك منها مكررة وعموم الفعل المعنى ليس من جهة تكرره بل من جهة ان ما يصح من المصدر
 مكررة محقق لا استوى زيد وعمر ولا يثبت استواء بينهما والضمير في كفيهما المساواة وفي كفيهما
 محقق لا استوى وصوم محقق الاستدلال وبيان بغير الاستدلال خلافا كفيهما فانه في
 معرض الدعوى **قوله** فلا يلزم من بقاء اي الالام الذي هو المساواة في الجملة بقاء في
 الاخص الذي هو المساواة من كل وجه لان ما لا يكون في الكلام اشعاره لا يكون بنفسها
 بالكلام **قوله** فلا يشعري الرجل مطلقا اي بالرجل بصفة العموم فلا يلزم من بقاء بقاء وقد
 ثبت بالدليل اي الاصحاح والاستقرار والاستعمال ان عمل لا رجل عام **قوله** للسادس لهما

كذا

المطلقات

عزفاً يعني أنها وإن كانت مطلقة والمطلقات لا تساقطان على الكثرة بعد في العرف ساد
 وحمل أحدهما على الآخر فكذا ساد وقد سوي من ذلك على العرف فهم منها التوقيت بالخال
 والتوقيتان بساقطان على ما صرح به بعض النطقين وليس يشك في أن هذا العدد الإضافي على
 بعد دوام أحدهما لا يلزم الساقط لحوار الاستقواء وحده وعدم وجوبه **قوله** وعكس المعارض
 لوجه آخر الأول كما ستفرض في المقدمة العائدة بالأسات أي تفيد العموم وهذه معارضة
 2 نفس المدعى وهو أن النفي أي الاستوى تفيد العموم والأما لكان الاضمار على العلم الإضافي
 في المساواة عانس المذكورين إذا ما من سوي لا وسنها عدم مساواة ولو لم يخصن بعضهما فلا يكون
 والاضمار قاعدة تفيد بها **قوله** والمحملة في المساواة لا مساواة على العموم وهي تفيد على العموم
 وعدم الإفادة في إمار الاستواء في المحلة وفي نفي المحلة حصل أربع مشبه معارضة بالاضمار
 على أن سى الاستواء ليس للعموم خلافاً لسانه وأنسان على العكس فالأولان هما الثاني والثالث
 من أدلة الختم في الأول على نفس المساواة على العموم ليس بهادق وجب الثاني على أن إمار المساواة
 على الإطلاق ليس بمفيدة والآخران هما المتعارضان المذكوران في الأول على أن سى المساواة
 على العموم ليس بهادق وجب الثاني على أن سى المساواة على الإطلاق ليس بمفيدة ولما تعارضت
 الشبهة أصح إلى الحقيقة وصولاً إمار المساواة ليس للعموم لكنه مفيدة للمقارنة الدالة على التفيد
 المساواة توجه مخصوص لا يشهد بكل شئ ومعنى المساواة للعموم يكون تكوُّن في النفي لكنه
 صكوك للقرينة الدالة على التفيد على إمار المساواة فقولهم لها أي إمارتها وقولهم كما ذكرنا
 أساره إلى ما سبق من أن سى المساواة على العموم الحقيقة ليس بهادق لثبوت المساواة
 توجه قائله سلبت باعتبارها **قوله** المعنى المشهور عبارة القوم أن المقضي
 بلطف اسم المفعول لا عموم له وهذا استفهام كلام الأتلي حيث قال المعنى وهو ما أضم
 ضرورة صدق الحكم لا عموم له وعدل عنه المص لأن ما أضم قد يكون عامًا على
 ما صرح به حيث قال أما إذا نفي جدها يدل على كونه لا في العموم والمخصوص
 لأنه لا فرق بين أن يستقر المعذور من أن يظهر والمقدر لفظ فصح عمومها وإن
 كان العموم من عوارض الالفاظ خاصة وهذا مال صائب التنقيح قولهم المعنى
 لا عموم له لا معنى له لأن المعنى العام عام بلا سعي أن تعال لا عموم للحقائق الإضافية
 عند فوات الحمل على الأصل فالشارح الحق جعل المعنى على لطف اسم الفاعل لبعض
 نفسه لما أحمل أحد عبارات الاستقامة الكلام وصح له لا عموم له في الجمع أي في
 جميع العبارات مع أنه لا تقدر الاستقامة جميع الحملات وصحة ما المعنى على لفظ

ستوى

يعني إذا اعتبر عدم الصدق في أسات

أسات

توحد

ساقط المعنى

فاسد

اسم الفاعل

اسم الفاعل المفعول غير له المفعول أن عاماً فعام وإن خاصاً في خاص والشارح العلامة
 زعم أنه في عبارة المحسن على لطف اسم المفعول وأعرض ما المعنى في ملكه عن عدل
 عن ألف هو المعنى وصولاً لحمل عبارات وأجاب بأنه ليس هو المعنى بل دخول المعنى العدد
 في ملكه وصولاً للمعنى والمعنى وأنت خير ما لا مع لكون دخول العدد في ملكه محتمل
 بقدر المعنى والمعنى لا يستلزم الكلام على الحمل لذلك هو قول أعني عندك عن ألف
 فإنه لا يستقيم الأمر باعتناء الفاعل عنه الاستقواء بوجه أو شبهة مثلاً **قوله** وذلك الصواب أصل
 قد فعل لا عموم له لأن العموم من عوارض الالفاظ والمقدر ليس بلطف واحد عن المعنى
 وعبره كاللزم والملازمة في الدنيا والحيرة والندامة في الآخرة وقد تعرض بأن
 هذا ليس من عموم العدد بل من حملته بل من عموم المقدر لكونه اسم من حضا ما في حكم الخطأ
 والنسب والحق بأن الإطلاق الحكم على هذا المعنى من خسرعات الغيبة والشارح حصل أطلق
 هذا الكلام لا بد أن يرد أمراً واحداً يسمى حكماً إذ لو ارد المحل كان من عموم المعنى
 بالمعنى الذي فيه وقد تكلمنا على هذا في منزه السمع **قوله** باعتبار الرفع المنصور اليها
 أي إلى الخطأ والنسب وقد وجه في نسخة بطريق الوصف ومعناه على ما ذكره سديد
 وفي عانة النسخ باعتبار رفع المنصور اليها بطريق الإضافة في الشارح من في قدره
 فعل معناه أن اقرب حجاز اليها أي إلى من جعلها باعتبار رفع ما نسب اليها وهو
 عموم الحكم بها لأن إمار جميع الأحكام اقرب إلى المقصود من سى الحقيقة لأنه محمل وجودها
 كالعدم وبهذا ساد فافعل أن ارد بالأحكام التوازن ملائق من معنى واحد ومعنى
 الكلي في الدلالة على عدلها وأن ارد غيرها فلام لأن دفعها اقرب وتوجه الحوار أن حجاز كسر ولما كان الاضمار
 غير الاضمار أقل كالتلف في اللغة الأصل أقل وكان أولى فسارضاً وسقي دليلنا
 وقد المراد أن طاهر الكلام يدل على رفع الخطأ والنسب وهو غير معصود ومحمّل
 على عموم رفع الأحكام أضمار جمعها لتكون اقرب إلى ضميمة الكلام والحوار الإجماع الاضمار
 أقل فيكون مرجوحاً وهذا الحوار يدفع أصل الاضمار مع أن الكلام في أن الأولى إضمار
 الجمع أو البعض وهو فرخ أصل الاضمار فالأولى أن الحاب بأن إضمار الجمع أن كان
 راجحاً ما ذكرتم فهو مرجوح من جهة كونه على خلاف الأصل وقد اقترح حجاز إلى وضعها
 عموم رفع الحكم بها لأن عدم جميع أحكامها اقرب إلى عدمها من عدم بعض أحكامها فقول
 حجاز الاقرب والحوار عامر وقد لعلنا أن تعرض بأن أكثره غير الاضمار كما
 تعارض ذلك إضمار الجمع تعارض ذلك دليل الاضمار البعض مع أن ههنا ما لا يافهم الجمع وما لا يافهم

الافخار

البعض ولا قابل لعدم الاضمار وهذا وجه آخر من هذه الطلقات **قوله** الصوات
 المعبرة احراز عن فعل الوجود والحسنة والحدوث كماله ليس له مزيدا اختصاصا بالسلطنة
قوله او ما في معناه تقع النكوة الواقعة في الشرط المسجل في موقع النكوة التي سلك ان كانت
 فالتحالف فانه المنع عن الاكل اذا انشاء الطلاق مطلقا في ذلك بالاسماء الا ان يكون في موقع
 الاكل البتة وهذا مع قوله ادسعي الطلاق بان لا يملك وقوله في اقتصر عليه عطف على قوله
قوله فقلت فخصم نفسه على غيره الطلاق وشرح النزاع ادلا بانه في ان كانت تلك
 على ما هو عليه فخصم العموم الا انه عندنا عام لفعل بقول النحويين كسابر العوالم وعند
 ابي حنيفة عام عطف لا دخل فيه للارادة ولا لغيره **قوله** اما اولها فباللزام اي منع
 اسماء اللزوم وكان الايب باخر هذا عن منع الملازمة فان قيل المصدر الضاهر مفهوم
 الفعل فستبي ان يكون كالفعل به فلما المراد بالفعل هو الحدث لا المصطلح فالمصدر ليس
 لاحد من هذا **قوله** ان الرمان الضاهر مفهوم الفعل على ان الكلام في الرمان الذي
 صوتي موقع المفعول به وهو الذي تصور فيه العموم بان يراد لا الي في وقتها واما
 الذي هو جزء الفعل فهو من المانف واما الاستعمال ولا يصور فيه العموم عموم الا اذا
 اعتبر غير ما هو جزء الفعل بان يوجد اخر من المانف مثلا ولو سلم العموم في بعض المسلمات
 كقوله مع الملازمة بالمانف لانه لو سلم في المفعول لكانت في جميع المسلمات واما خصص
 الرمان والمكان بالذكر ومن السبب وكجوه لانها اقررت الى المفعول بمن حيث اللزوم في الجملة
 اعني في الوجود فاذا لم يعبر عنها اولى **قوله** والاسان اثبات اي حذف المفعول به وتقدمه
 كلامها واراد ان في فضله الكلام اما الخلاف فلما في قوله في والله يعلم وان لم لا يعلمون وقوله
 فلان يعطين وعنه واما التقدير فلما في قوله في يوم في ذلك نفس ما علمت من خبر خضر
 وهو اكثر من ان يحصى **قوله** واما الكلام في الظهور اي في ان الظاهر عند الاطلاق هو الحذف
 او التقدير فاستدلوا بالخص بان لنفي الجعفة وبعض العموم مع النفي عن كل خصوص لا يكون
 واردا على اطلاق النزاع لانفاق الفرض على ذلك لان نعم الدليل على ان الظاهر هو التقدير
 لكونه في حكم الملقوط فقلت النحويين والمواقف الاساق على ان الرمان والمكان عند
 عدم الذكر من قبلنا الحذف ومن المقدور ان كان مع اسماء اللزوم والعول بانهما انما هما
 قبل اليوم التابل للخصص لا لكونه عام مطلقا بل للخصص حلا في موقع عليه
 الانفاق **قوله** لسافيهما مشرو لقوله لا غير لان مجرد النفاذ لا ينافي صحة النفي وان
 خبير بان الاسان من المطلق والمقتدر كسفي بهما عموم وخصوص وكان فهم من المطلق الماخوذ

اسا

حاصل

المصدر ايضا فعل
لعموم وعموم

عموم عام مطلق
يكون
قابل للخصص

شروط

شروط الاطلاق وهو الوجه الذي لا يتصور كعموم الاعيان فلا اجاب عنه كون الاكل للاطلاق
 بل للمقتدر المطابق على ما سبق في باب الامر من انه اذا لم يمتنع مطلقا فالحق هو الفعل الحزني
 الممكن المطابق للمقتدر المشترك لا المقتدر بعينه واذا احتلنا للمطلق بالحق الا على ما هو عليه الماهم
 لا شرط في لم يمتنع المماثلة والى ما ذكر في بحث الامر اشار المحقق بقوله وقد ثبت علمه لتقرير مثله
قوله لا يمتنع اقسامه وحرمانه جعل المحللات بالذات كالفعل والفرض اقسامه بالحيثيات كالتعاقب
 بعد المحررة وبعد الساقط جهاب ولما ان النعم كما يكون بالذات يكون بالاعمال ان اقتصر في
 الحق على ذكر الاقسام ثم المحررة في الشرية وهو ظاهر عار عن الحق هو ان العوالم ان الفعل
 المقتدر لا محلي وقوعه على اقسامه وحرمانه كالاصل الثلاثة المذكورة وان قوله واما تكرار الفعل
 واما دحوال احد حواس والامتنان وهو ان يكرر الفعل في الارمان ويصور حكمه عليه اللام
 ولا احد من قبيل عموم الفعل المقتدر والمحقق جعل الحق في عموم عموم الفعل **قوله** الا ان جعل المشترك
 عام مشرو لقوله الا على ان **قوله** ليس بما ذكرناه اي من كون الفعل المقتدر وهو محقق للعموم في الارمان
 واما سبب من قول الراوي وهو لفظ كان الداخل على الفعل المضارع اد لو قيل كان فخرج او لم يخرج
 بدون كان لم ينهم النكر وهذا والخصم ان المقتدر لا استمرار لفظ المضارع وكان للدلالة على
 مع ذلك الحق **قوله** وبالثبات عموم الامام فاهو ان هذا ايضا من قبل الكلام في الفعل المقتدر اعني
 الفعل المصطلح على صيا وتكراره ما قال في اخر الحق فثبت ان الفعل المقتدر لا عموم له بوجه من
 الوجوه وليس كذلك بل المراد هذا الفعل امتثال للمفعول وكان ينبغي من الشارح الحق ان يبين
 على هذا الحق فانه الذي ينبغي بكون المراد بالفعل المقتدر في صدر الجملة هو الفعل الاصطلاحي والجمهور
 ربحوا ان المراد بفعل النفي امتثال لمفعول وقسموا المقتدر بالواقع ولم يجعلوه حكما عاما بل المقتدر
 الجملة السابقة وكلام الامام في صدر الجملة مبهم لا انه قال في هذا المقام وعلى هذا الضاهر ان
 لفظ ما فعل النفي علم اللام واحكاما علمه او حازم لا عموم له بالاضافة الى غيره بل هو خاص في
 حقه الا ان دلالة دليل من خارج على المساواة بينه وبين غيره في ذلك الفعل كما لو صيا وقال
 صلوا كما رايتوني اصيا ولا اقتصار على الدليل الخارجي وشيئة القياس ومن قوله لقد كان
 لم في رسول الله اسوة حسنة جعل الحق موله من قول او قوله او بقوله او بالقاس او بعينه
 نفس الدليل الخارجي وبه على ان ذلك يقول ولكن ذلك خارج عن مفهوم اللفظ لعموم
 الشارح من ان قوله او يقول او بالقاس عطف على قوله بل دليل خارجي لا انما فتر قوله من
 قول او غيره حصل النفاذ من المعطوف والمعطوف عليه **قوله** كما تقدم في من صاحب السنن
 ان الفعل الواقع ساء حكمه كالمقتدر وهذا ايضا دليل على ان الكلام في فعل النفي لا في الفعل المصطلح

الكلمة

العموم

ان

الامر

م

وكذا قوله دليل للافعال عموما أي من غير اختصاص بذلك الفعل وقد يظن فخرج جمع
 ذلك إلى الفعل الاصطلاحي بأن لا يقدّر حكمه فعله بل يقطع ويغير النظام الدليل الخارجي
 الدليل على قطع عين السارق بعد احتمال أنه السارق وخرج ما عدا بعد عموم بخصوص
 رحم التواني **قوله** ٢ جمع الخلق متعلق بقوله **قوله** ٢ فانه نعم الغدير شأن كون ظاهر اللفظ
 للعموم وقوله فحين حوّل الشرط اعني اذا كان قائل لا أخصه أي ان حكمه انما يقع في صور
 مخصوصة فكيف يصح الحمل على العموم فلما أتى في الغدير احتمال العموم ظاهر كذا ان مصدر
 عنه المبنى عن كل شيء فيه غيرة وأما ما لفظنا بأن الشفعه للمجاز فحمل ان معنى مظهرين
 نعم من العموم **قوله** ٢ فاللفظ أي ما يتعلق بعموم المعاني الوضعية وبالمعنى أي ما يتعلق
 باستحاطة الأحكام الشرعية **قوله** ٢ وان كان منقذاً أي ظاهره انما في اللفظ **قوله** ٢
 من علمه وعدالة الأحكام ان الاحمال العول بعموم الحكم سائر على الخطاء في الاحكام او بعموم
 البصيرة سائر على الخطاء في معرفة مدلولات اللفظ على ما كان ظاهر العلم لا العدم لوقول
 كتمان أن توهم العموم فيما ليس بهام او علم عدم العموم وتعد نقل العموم كذا ما توجه ان هذا
 بنا في ظاهر علمه وعدالة **قوله** ٢ لانه ضرورة أي الاحمال من ضرورات الظهور والالكان
 نصها لا ظاهر اقلوكان الاحمال قاذ في الظواهر وموجباً تركها للزم ترك كل ظاهر **قوله** ٢
 فعموم له أي عموم الحكم لجميع صور وجود الفعل **قوله** ٢ ادلا فالك لا يشر إلى ان اسما للام بان
 ما جاء اهل اللغة اجماعاً سكوناً ففقه على ما في شرح العلامة كما مرة **قوله** ٢ لا فرق بين
 قولنا احراز النسخ المشهورة ووجوب حرق المسكوك لا سكاره مثل حرقت الخمر لا سكاره الا ان
 اشار إلى ان المقصود من كون هذا املاً دال على عدم التعرّف منها والآ فالانسان ان يقال
 حرقت الخمر لا سكاره مثل حرقت المسكوك لا سكاره لكن لا يخفى ان احوال النسخ حرقت الخمر
 لا سكاره مثل حرقت المسكوك لا سكاره ثم السهم التي يوافق المعنى وهي حرقت المسكوك لا سكاره
 مثل حرقت الخمر لا سكاره **قوله** ٢ والخاص ان ابراهيم لفظي أي عائد إلى بشر لفظ العام فمن
 قوة بما استفرد في محل النطق لم يحمل المفهوم عاقاً ضرورة انه ليس في محل النطق على ما
 سيجي من ان المفهوم لا يلائم في محل النطق ومن فتره ما استفرد في الجملة أي سواء كان في
 محل النطق أو لا في محل النطق فحمل المفهوم عاقاً ضرورة ان الحكم يبيد في جميع ما سوى المنطق
 من الصور **قوله** ٢ واعلم بتردد ان ليس التواضع عائد إلى بشر لفظ العام بل إلى ان العموم ملحوظ
 للمحكم غير المعبر عنه بصفة العموم حتى ان مرادها البعض او ليس ملحوظاً لما لا يزم عقلاً
 ثبتت المفهوم لا تجري في الارادة فلا يحمل ارادة البعض كما سبق في الاكراه ما قدر

لا

له مفعول عام كتمان ان مقصود به البعض او مفعول به حقيقة الاطلاق والمفعول بحروف
 لا يلحق عند الذكر فلا تجري هذه الارادة وطاهر كلام المصنف ان النزاع عائد
 إلى ان العموم من عوارض الالفاظ خاصة ام لا لانه قال من يقول بالمفهوم قد يظن
 بالمفهوم عموماً ويتوكل به وقد يظن ان العموم لفظ يشاهد دلالة بالاضافة إلى
 سمات وانتم كتمان المفهوم والنجوى ليس يتمك لفظ بل يكتسب فاذ اقال في
 سائر العزم كونه صغى الركوة عن المعلوف ليس بلفظ حتى نعم اللفظ او كونه وقوله
 ولا يتعلل لعمارة في دل على حكم الضرر لا بلفظ المعطوف به حتى يتمك بالمفهوم **قوله** ٢
 وقد ذكرنا ان العموم للالفاظ لا للمعاني ولا للافعال **قوله** ٢ كلام المصنف لا يبين الجسلة
 على التقدير الذي اوردته مذكور في اصول الحنفية ولا مشهور بين الاهل **قوله** ٢ المحقق
 ان كلام المصنف هو ان الحنفية يقولون ذلك وظاهر تقرير المتن والشرح ان عندهم
 الاول عام خص به الذي بالنصوص الواردة في قبل النسخ بالنسخ فافهم
 الحكم بالجزئي فليكن ان يكون العاني الضاعاً ما فلا يخص به شي الا بالبرهان وقد دل النص
 والارجاع على اصل المعاهد بالذي ما خص الحكم بالجزئي أي لا يعمد ذو عهد كما في جزئي
 وفي تقرير الاحاديث ان الاول اعني المعطوف عليه ليس على عموم ولا يزم على عموم الثاني
 اعني المعطوف مقتضى الجمع ذكر في الحصول وعمره ان عطف ما فيه العام على خاصة يخص
 كما لو قيل لا يعمل الذي لا يفر ولا الحكم كما في قول بعض خصص العام فبعدنا
 لا وعندهم نعم فتره كمن من السارص ان هذه **قوله** ٢ لا ان العارة فاجرة وخلافة
 اخرى وهي ان عطف المخصص على العام هل يصح خصص العام كقول وبعضهم
 احق بدهن لما اخص بالرحيق هل اخص بخصص المعطوف عليه **قوله** ٢
 والمطلبات تزيين بها فتره بعضهم ان هذه تلك ليس كذلك بل هي مستلزمة
 ذكرها الاحاديث حيث قال العطف على العام هل يوجب العموم في المعطوف فعندنا وعند
 الحنفية نعم ثم قال وحالة استدلال اصحابنا على ان الحكم لا يعمل بالذي يقول عليه اللام
 لا يعمل حكم كافر وصحاح الجزئي والذي قالوا لو كان عاماً للذي كان المعطوف
 وصوقوله ولا فتره في هذه ايضا كذلك ضرورة اشراك المعطوف والمعطوف عليه
 في الحكم وصفة وليس كذلك لان الكافر الذي لا يعمل به المعاهد انما هو الجزئي دون الذي
 وجعل كلامهم انهم يدعون ان في مثل هذا العطف عموم المعطوف مستلزم للعموم المعطوف
 الا بقدر الامدى ناظر إلى الاستدلال بنفي اللام على الملزم وتقرير الشرح بصوت

محكم

المعلوم على سبوت اللانزم **قوله** دون غيره ان لا يقدر على الكافر او غيره لعدم القدرة
 على الفهم اصلا واد اقدر الكافر او غيره من ضار التقدير ولا ذوقه عند الكافر او غيره
 كان عاما لمصلحة الصفه لوجود الفكرة او ما في معانيها من مسائل السبق وان لمصلحة خصوص
 كسب الحكم بغير الى الدليل الدال على اختصاص الحكم بالحري للايقاق عاقله بالذي واعرف
 بان الحري ان لا يقدر من حيث قتل المعاهد لعمومات القصاص او بعد ما دام في عمده بغيره
 بغير الحكم على الوصفه واصلت من الاول بان المراد ان لا يكون قدر من وجه عاقله الحقيقه اصح
 العقل بطور الذي طاهر الحديث والسنن العقل للعمومات وجوع الى التعديل وعن الثاني بان
 ما دام في عمده فهو من في عمده فلا يقدر **قوله** لو كان كذلك ان لو كان لا اعتل ذو عمد من بعد
 لا اعتل ذو عمد في كافر عن العموم لان كافر الاول للحري دون الذي لان الحكم بغيره
 عندكم بغيره الحق فوجه لا مع هذا الفساد ان لا يقدر كافر في الثاني على العموم بل يقدر
 بالحري خاصه بان عمل كافر الاول للحري فقط العدم سواء قدر كافر على العموم او لم يقدر
 فلا يجمع لللانزم على كماله ان يكون فقط قيد الاول دون الحري ان كان كافر الاول
 فقط للحري دون كافر في الثاني وكذا ان اللفظ الثاني في الحديث والآيه عام يعني ان
 لفظ كافر المقدر في الحديث عام خفي بالحري بالدلائل الدالة على وجوب قتل المعاهد بالحكم
 والذين في ضمير يقولون في الآيه للرجعة والناس خفي بالرجعيه بالاجماع والظاهر ان ما
 في المعطوف ايضا عام الا انه على المسق عامه حتى يلزم التمام وتفسيره لفظ يقولون
 وتفسيره لفظ المطلقات وتفسيره لفظ قوله والمطلقات تترفعن الآيه وتفسيره لفظ المطلقات
 البيوانس والرجعيات وتفسيره لفظ الحديث والآيه وهذا التعديل من خواص الشرح وتفسيره لفظ
 انه لو كان مشترك المعطوف والمعطوف عليه في العموم والخصوص واجبا وكان حكم ذلك اللفظ
 في الجملة من حيث العموم والخصوص واحدا للزم ان يكون كافر الاول للحري فقط كلفه الثاني
 كذلك ايضا فبغير المعنى ان الحكم لا يعتل بالحري فقط وصرفا لانه لا يعتل بالكافر
 حرا كان او ذميا والزم ان يكون ضمير يقولون للرجعة والناس للكونه عاندا الى
 المطلقات وجه مع الرجعيه والبيان وقساد ظاهره اذ لا دلالتان وقد يقال في بيان
 فساد الاول انه لو قيل كافر الاول بالحري لزم ان يكون الحديث للمعاهد وجوب قتل
 المسلم بالذي لا يردل على اقتناعهم عدم وجوب القصاص بكون الكافر حرا ففقد
 ابيان التقدير من الحكم فيلزم وجوب العصاص ولا قابل كونه الحديث دلائلا على وجوب
 قتل المسلم بالذي وتفسيره لفظ ان خصوص المعطوف انما هو في خصوص المعطوف عليه

عام
الفساد

لو كان

لو كان خصوصه من نفس الضيق لانه دليل خارجي وهو متغير ما لم يعطوق
 الذي خص بالدليل وعموم المعطوف عليه انما هو في عموم المعطوف لولم يعطوق
 دليل مخصوص وهو عموم فان الثاني هو المعطوف عليه ولا خص بالاجماع وقد يقرر
 بان الموصف للعموم في المدكور والمقدر على كسب الخصص وجوده في الثاني 2 وفي الاول
 فوجه القول بخصوص الثاني دون الاول ولا يخفى ضعف هذه الدلائل **قوله** لو كان
 ذلك ان يكون لفظ المعطوف عليه موصفا للتعديل المعطوف حقا **قوله** ظاهر من ضمير
 ظهور قولك ضرب من هذا يوم الجمعة وعمره اقل من ان يعاد ويكرر في يوم الجمعة
قوله وانما العرف بان في الحديث ما نفا عن عدم التعديل ولا ينافي في المثال **قوله**
 لنا ان عليه الدلائل على المعد من الاسماء واجماع اعم اللفظ **قوله** اخراج غيره
 المدكور بوضع التقصير عما وقع في الحسن من لفظ الخرج ثم تقرر الاخر
 بانقص على ان المراد هو المدكور لا غير اذ لا دخول في معناه في جميع الاخر
قوله ولا يقال به بتمسك على ان القول يكونه خصصا خلافا لما عليه الاساق لا يخرجه
 كونه خلافا للاصل في سوره البقره بسائر الصور بان يقال لو كان الحكم المعترف
 عاما كان احرار البقره منه خصصا وصولا والاصل او الاصل عدمه لخصص
 فيما بان ذلك فيما يشك في عموم **قوله** وقد يقال اعتراض على الدليل الاول بان
 عدم المناول لفظ لا ساق في العموم كوا ان ينفوا له عرفا مع ان خطاب المفرد
 يساوي المفرد عرفا فيما اذا كان الخطاب فردا والفرق بينهما على امتناعه على
 الثاني مع ان اخراج غير المدكور ليس بخصص فاقابلون ما في عام عرفا والآخر
 عنه كخصيص والخصيص كما يقع في العام لفظ مع في العام عرفا كما في قوله جرت
 عليكم امهاتكم فانه مع عرفا حرمه جميع الاستماعات وقد خص عنه الترتي واستقاله
قوله من له نصيب الاقدار به فتدبر باقدار طائفة لعل يتوهم ان المراد اقدار
 عام الناس في اخر الآية على ما هو المسادر الى الفهم **قوله** والحوار معني لان ان
 كوني الامر له ولا تنابعه على ما كان نعم الخطاب له لا بالامتناع ولا بامتناع الدليل
 ولو سلم فاما نعم منه معونه الدليل كتوقف المأمور به على ما وانه لا تنابع معاد كتر
 من المثال خلافا لما امر به النسخ من الاحكام الشرعية فان قيل وقد ذكره صدر الحديث
 ان الخطاب الخاص بالرسول معي كسب طاهر اللفظ ليس بعام للاختصاص معي كسب
 الحكم الا بدليل وقد جعلنا مثل ما ذكره المال بما عموما بدليل ومرة من ذلك من خطاب

السطر 6

الرسول فلما ذلك دليل شرعي على سبوت الحكم فيهم لامن ذلك الخطأ وهذا دليل على
 ساول الخطأ لغرض المذكور وفهمه فيه وهذا طهر فساد ما ذكر في بعض الشروح من ان في
 المنع الثاني تسلم المدعى الا ان يقول الحق بعوم الخطأ المفردة مع من لا يبره لا قدا
 مطلقا وانما اعترضه على الاول بان منعه ما هو معلوم بالضرورة العرفية فليس بعيد
 واتنا بقرون الحوات على ما ذكره الامدي وتبعه الجمهور وهو ان لا يتم التهم لغيره وهذا
 صحيح ان امور المقتدى ولم يامر باتباعه نعم غايته ان منعه عند امر المقتدى على الركوب
 وشبه الفارة لزم توقف مقصود الامر على اتباع الاصحاح النزيه لا المطابقة او بعضها
 ولا يلزم ذلك في خطابات النبي عليه السلام فلا يخفى ان لا توافق المتن ولا يصح ان يقال بافلا
 افقطة است اتباعا كذا فان قيل هذا يفسر ما نحن فيه وانما يفسر ان يقال بافلا
 كذا او يكون التذام للمقتدى خاصة والامر له وللا تبايع عامة وفي نسخة الف نراعي فلما هو
 بطريقه مع التفتيح على ان فيه بقلنا وكفى على ما ابراهم النبي شاهد احيا القيمة **قوله** وهو ان
 الخطأ مساند من من الخطأ حيث زعم ان لا سمح الامة وقصته الحوات ان الاضخاص
 الذي يدل عليه لمط لك معناه ان الحكم يكون له ولا يكون لغيره والذي سندا من الخطأ معناه
 انه يدل على ثبوت الحكم له ولا يدل على سبوت لغيره وهذا اعم من الدلالة على عدم سبوت لغيره فثبت
 الفلظ عدم التعريف من الدلالة على عدم الحكم وعدم الدلالة على الحكم قوله بل هو ان الخطأ
 يحتل لهما اي للمعوم وعدمه وهذا اشارة الى قبل خالصه لك وبالفلك وقصته الى الرسول
 وقصته على الخطأ **قوله** بصيغة تنصيص على حكم النزاع ادلا لنزاع في جواز ساول الامة
 بحسب الدليل ثم اشارة الى دفع النزاع باحتمال التهم برون الساول بحسب الدليل دون الصيغة
 لانه لا نزاع فيما علم سبوت من اللغة قطعا **قوله** وانه يلزم عطف على ما سئل لان ذلك ليس مما تقدم
 وان كان هو لمط المتن تنصيصه نعم يلزم ان لا يكون له فائدة اصلية هي التأسيس اذا التاكيد
 خلافا لاصله وقد سأل فائدة دفع الوجود وقطع الاحتمال لان ثبوت الواحد للام ظاهرا
 لا قطع وحسب فيه لا متفق عليه **قوله** وانما يدل بولدت هذا على طريق التعريف والمساهلة
 والافهم كل حكم ملكي حتى لا يرضى والخالف سلا ما حلت على الصلي والطاهر في ان
 الاولى لكل بالنسبة اذ يكون الحكم لكل **قوله** لا يملك الحكم حتى ولا يصح ان يثبت الحكم
 لبعض الحكم احد **قوله** من عدم ساول حكم الواحد للمع اسار ما في ان على قوله على الجماع ليست عتاد
 اللام في تكون الحكم عليهم غير ساول الحكم لهم بل هي مثله في قولهم الحكم هو المظن فينبوا
 الحكم عليهم الا ان التدرج والحرم وغيرها **قوله** هو خطأ الاجماع فان هذا التاميم هو وقع

قوله ٢
 ليس

وخصم فادته
 يعود الله

كان

لا يصح ساول كل خطاب
 بصيغة لكل **قوله** لان الحكم
 لكل ان ليس مع التعميم ان الحكم
 ما يثبت لكل ملك

الاجماع

الاجماع على عدم الساول برون العلم بالنسب وليس كذلك بل غاية عدم الاجماع على
 الساول لا الاجماع على عدم الساول اذ هو عن النزاع فلما كان برون خلاف الاجماع ليس
 بالاجماع وفي قوله في المعنى المحلل به ذلك الحكم اشارة الى ان المراد به الجماع ولا يرد ما قيل
 انه يجوز ان لا يعلم النسب في ذلك المعنى وبذلك الحكم بدليل اخر فنص عام مبالا ان الكلام
 فيما اد الكان حكم النبي عليه على الواحد من غير تعميم **قوله** لا يرد في اللام الطاهر ان غلط
 والصواب ان ذلك في التصحيح بالجدعه على ما ذكر في الكتب المشهورة المعتمدة ان قال ابو
 يردة عندي جرد عن من سئل فقال عليه السلام احلها ما كانها او قال اذ يجرها ولا يجرها خذقة
 عن احمد بن علي قال صاحب الفائق قال النبي عليه السلام لا يرد من ربي ان يجرها في الجدعة التي
 امره ان يجرها ولا يجرها جرد عن احمد بن علي الذي هو في الواحد ولا يقتضيه من قوله
 تبع يوم لا يجرها نفس عن نفس ربي قال الامام جرد عن النبي عليه السلام جرد عن اجزاء
 هذا الامر الا قل اني يجرها وينوب وهو لا يجرها ما كان مع الكفار فليكن جرد عن اجزاء
 بالجزء وابو يردة شهد العقبة ويدر واحد واسار المشاهد وكانت بعد راية بني جارية يوم
 الفجر فخرج في اول خلافه معا وبعده شهود مع عارض الله عنه جرد بطلها واما حديث
 بحسب الكفار فاما هو في قصة اعرابي واقع اهلكه في زيارته من ربي وتكسب فيه لا يجرها
 احمد بن علي **قوله** وحسب من كان كحقيقة وهو عطف على قوله عليه السلام وهذا انما يستقيم
 2 سباده خذ عن لاي ليس الجرد بعد الرخص رضى الله عنه فان ذلك تنصيص برونه
 البطل وكيفية لا خصص الناس من قمار ولا نزاع في ان ساول النساء وقد يكون
 بحسب المادة موضوعيها وحسب الصنف المذكور خاصة وهو هو المساواة فيه وحاصل ان تغليب
 المذكور على الالبان والقصد اليها جمعا طاهر او حين على قيام التوفيق **قوله** فائدة التأسيس
 اولى فان ذلك الافادة بطريق النصيحة دون الظهور تأسيس لا ياكيد فلتنا في هذا
 بقوله مدلول الاول لافهم توفيق الجرد وعدمه وهو مع التاكيد **قوله** مطلقا في حال يجوز
 ان يرد ام سئل عدم ذكره في بصيغة طاهرة فيمن خاصة لا ذكره في مطلقا في حال
 قولها ما نرى الله ذكر الا الرجال في ذكره في لا خصوصه ولا في ضمن القوم والاما **قوله**
 لما عدو فيمن تخم ان يكون ايضا في التاعلي لكن لا يثبت بصدور الكلام ان يكون في المفعول
 اي لما عدو فيمن ام سلمة ذكره في الظاهر ان هذا مع عدم جواز السبوت لازم واحد لا فساد
 2 بخروج عدم صدور كلام النساء فعلى هذا القول فليكن جردا فان كان اخيرا **قوله** وانه ان اجماعهم
 على ان الجمع لتضعيف المندرج في جملة مدلول قولي الواحد والمفرد وذكرنا ان لا نزاع

جمعا

من قوله كان قوله عليه السلام

قوله صيغة المذكور في الصيغة التي
 يصح اطلاقها على المذكور خاصة قد يكون
 موضوعه بحسب المادة المذكور خاصة
 فذلك الحال ولا يرد في ان هذا
 لا ساول النساء وقد يكون اعم
 موضوعه بما هو اعم من ذلك

الاجماع

في ان ملك مسلم وعمل وافعل للذكر خاتمه **قوله** ولا انواع يعني ان المصير الى الحجاز ليدل على
لزوم الاستراك المبرج الى الحجاز فقولوا والا فالخارج معناه لو لم يكن لهم وللنصارى بها
حصصه وقد سلب الاطلاق عليها كان خارجا بالضرورة والتحقق جعل قوله وقد علم من سائر
الى ما علم من رجحان الخارج على الاستراك والفتاوى الى ما سبق في سائر العام اذا
خص كان خارجا من ان حصة في الاستغراق بلو كان حقيقة في الباقي ايضا بلزم بالاستراك
والقول كذا كوز حقيقة في القدر المسترك من خص المذكر وجه الدكر والاثبات جملة ما في
القصص المذكور اعني كوز حقيقة في الدكر بالخصوص الا ان الخصم ان سار في ذلك **قوله**
ولا انك اي ولكون الاستراك في المتن شاركن بدليل من خارج كالاتحاد بملة لا تشارك في
بملة الجاهل والجمعة بقوله في وجهه وان جعل اللذان سعو الى ذكر الله لعدم الدليل ولو لا
ان هذا في معروض التاكيد والحسن للفتح لان الخصم ان سول بل عدم المشاركة بوقوف على
الدليل كالاتحاد على عدم الجهاد والجمع على ان جميع هذا الى الدليل اي لو لم يدخل لما شاركن
2 الاحكام لهذه الضمة فالجواب عن انشاء اللزوم **قوله** حاله ان يعرف شر الى ان ذكر من الشرطية
غيره المتمثل في الصانط الا لفظا الى المعروف فيما ليس المذكور والمؤنس كان كذا عموم بل من
وما الموصوفين او الشرطيتين وعبر ذلك **قوله** ونزل الطاهر وهو دخول في عموم الخطاب
قوله ولو اطاعه اي العبد استدلنا انه اي جملوة الظاهر العبد وهذه الشرطية عطف على ان
بأنه لا يتصور وقوله وحسن عليه الصلوة جوابا لمراد السند وعدم صدق المفعول عطف على الصلوة
وقوله الامم وقد استعار من قوله يعرف متافه **قوله** كجرح المراض اي عن عموم القوم والجهاد
والمسافر عن الصور الجائز عن الملك **قوله** على ما ورد على لسان الرسول من لما ذهب الله الشارح
العلاء من ان المراد عمل بالانسان وليس بالانسان الرسول من لما ذهب الله الشارح
منادى في حق ان المراد ما هو اعلم من ذلك **قوله** هل مع الرسول اي تحت الحكم المبتدأ من التراكيب
اولا مع بناء على ان وروده لسان الرسول عن دخول الرسول في العمومات **قوله** يطالب الى سوار
كان ما مور ان اوله بالقول اوله لم يكن وليس المراد جرح لفظ القول بل دخل على بلوغ كذا والكيف
العلم كذا وما استشهد ذلك **قوله** فهو ادخول كجرح قوله وسار لوجه عند الرسول وصيرونها للعوامات
وصيرونها لمراد في لسانه ما لا ذلك ما روي ان عليه السلام امر اصحابه بقتل الخ الى العمرة ولم يجمع
فقالوا امرنا بالتبليغ فلم يتركوا ما فهموه من قوله في ذلك الامر بل عدل الى بيان الموصوف
بقوله انا قلنا هذا يا واد انوا انهم من امر الرسول لم دخول فقه من امر الله الوارد
لسانه اولى واد او جرحه في ذلك في الخطابات المصدرة بلفظ ان انهم من على الخلق الضا

فلم تفهم

واحدة الخلق بان المصداق لا يكون اسرا به لو قال الملك لو زير فلانها الناس
اقبلوا كذا لم يدخل الوزير واخرى في جميع الخطابات المصدرة عليه السلام في
في بعد من قلنا فليس ان لا يدخل في متى وفيما هو بالفتح ولو علم قلنا المقدار كالمفوض
من كل وجه **قوله** فان قيل قد يكون امرا او صاحب اطا فمرعاه اليقين اي قوله ولان الامر
طلب الا على مشبهه اخرى للخصم والفتاوى جعله جوابا لسؤال مقداره في وجه الشبهة
الاولى نظرا الى ما وقع في بعض النسخ من تحريف قوله ولان عن الواو والاول هو الجواب
لكلام لاحد في فان قيل فقلنا مرد على البليغ ولان في الجواب على ما ذكرنا في
كون المبلغ اعلى فلما لا بد من ان يكون وصول الخطاب الى المبلغ الذي هو في الواحد
بح وان بعدت جهاته وهو **قوله** نحو بعض النسخ وكذا في الاخرى وهو ان الرسول
حتى يبلغ جرحه الخطاب الذي هو ان الرسول داخل في **قوله** نحو كعني النسخ ذكره
الاحد في ولا يوجد في كتب الفروع **قوله** كالركوة فان قيل كما يحرم عليه السلام
بحرم على اقربائه بني هاشم وبني المطلب فلما كان تحت قراة عنه عليه من خصائصه
او نقول التحريم عليه وعلى الاقارب من خصائصه **قوله** وخاتمة الا على فرت بالاعاء
الى جناح من قبله او ضرب على خلاف ما يظهر من ذلك لا بد منه الجائز من حذر الخفي
قوله والنزاهة على اربع يعني الى التبع النهج فما فوقها على ما هو العلم **قوله** التي عند
ذلك اما من الواحات في التوراة والقرآن والسؤال وخبر نبيانه في التوراة وتفسير
المكرو وصاحب العبد والكفر وقضائه من الملت اعيسر واحاص المحرمات فكيفية
القطوع ونزع لآفته حتى ياتك والمين ليستكثر ونكاح الكنائس والامانة واما من
المباحات فكفصوم الوصال وصق المنعم وخمس الخمس وحمل ارضه صدقة ان يشهد
وان يغفل وحكم نفسه ولولاه **قوله** لمن بعد اي لمن بعد الموجد من في رضى الوحي
وقيل لمن بعد الجاهل من جهابذة الوحي والاول هو الوجه ونود عليه ما ذكر في الاستدلال
ان لا يقال للمعد ومن ياتها الناس واعلم ان القول بعموم النص من لمن بعد الموجد من
وان نسب الى الجائز قلنا بعدد حتى قال الشارح العلامة ذكر في الكتب المشهورة
ان الحق ان العموم معلوم بالضرورة من رضى الله عليه السلام وهو قوله ما ذكره المحقق
من ان الكافة ملكة حق فيما ادان الخطاب للمعد ومن خاتمة واما اخرا في الموجد من
والمعد ومن يكون اطلاق لفظ المؤمن او الناس عليهم على طريق التلخيص فلا يشك
فصحة شائع في الكلام يعرف علماء السان وكذا الاستدلال الثاني خفي لان علم

في المشورة

المعظم

توجه التكليف بنا وعباد الله لا يعني عموم الخطابات وتناولها لفظاً **قوله** لو لم يكن الرسول
خطاباً ما كان قبل هذه الخطابات انما هي من اللاتية وانما الرسول مبعوثاً عليها هذا السور ناظر
الى الرسول عليه السلام وهو الذي توجه الكلام نحو الخطاب فهو الخطاب وليس هو الخطاب وان جعلنا الخطاب
هو اللاتية فالسور انما لم يكن خطاباً لمن بعد الرسول لم يكن الرسول مرسلاً اليهم لان معنى
او سألهم انما هو ان يبالوا به ما خاطبهم به وقد وقع في بعض النسخ وكذا في المنهني لو لم
يكن خطاباً والمفعول لم يكن من بعدكم محاطاً على انما الناس لم يكن الرسول مرسلاً
اليهم **قوله** وما احسن الله في الامور والادب في الامور فما ارسلنا الا كلمة للناس
تفهم الى الامور والادب في الامور فما ارسلنا الا كلمة للناس تفهم
لما تالله ما في القصص غنا ما تالله ان احصوا هم كان نسي هذه العيونات وانما
تساورهم في قلبهم على جوار الشبهات الادلة الاخرى انما هي قبل الخطابات والمفرد من انما
لا يساوي المفرد من سكتنا انما هي من الخطابات كاجماع او فاسد في ذلك الزمان
قد نقلت جنتها من الخطابات والعبارة انما هي المفرد من فكيف جنتها فلما حوز ان
ثبت ذلك تحسبها ما جاع او يصعب على سون الحكم او حجة الادلة في حق الموجودين والمفرد من
طريق التفسير ما جاع غير تناول الخطابات لهم في قول الجهاد ماض الى يوم القيمة لا جاع
انما على الضلالة **قوله** من خاطب شر الى ان قول المصير الخطاب واذا انما هو كسر الجاء
على صيغة الفاعل وقوله وصورة اذ صفة خطاب وصير هو لمن خاطب وصير معلقة للخطاب
والمراد به الحكم في الكلام وصورة جوار الاكرام ملاء وكون اللاتية عالم الادب وقوله فالخطاب
نفسه على صيغة الفاعل وقوله لتساور الى الخطاب اي الخطاب صيغة شرا الى ان الكلام
فيما اذا وجد في الكلام صيغة تساور الى الخطاب كسب اللغة كلفظ كل شيء وهو كل شيء علم ولفظ
من اكرهه فاكروه ولا تهنه لامي فاعلمها يقول الشارح لا يخص مخاطب دون مخاطب مما لا معنى له
في معمول الكرم ولا تهنه لامي فاعلمها يقول الشارح لا يخص مخاطب دون مخاطب مما لا معنى له
والصورات بواحد دون واحد **قوله** صدق ان اخذ من اموالهم صدق وهذا عس النزاع فان
من تزعم ان اخذ من اموالهم صدق بعضه اخذ الصدقة من كل نوع لا يسم ذلك في يدعي
ان لا يصدق الا لا اخذ الصدقة من كل نوع وقد ذكرنا انما هو اسلم العرف والاجماع على
ان لا يحب الاخذ من كل فرد يصدق عليه انما هو اللاتية والدرج والدانق وما دون
ذلك ولا لا ففضيلة العموم حكم اللغة نقيض ذلك فيقول في الدلائل الثاني وادام الحب من كل منار
وكل من لم يحب من كل نوع يكون في حيز النسخ لان الاجماع انما عارض العام في بعض مساو لانه

الذي

الذي هو الافراد فحق فيهما عداد كل البعض انما هو الانواع وكيفية المقام الى الجمع
لنصف المفعول والمفعول خصوصاً من المال والاعمال والمال قد مراد به المفرد فيكون
مع الجميع المفعول باللام والاضايف جميع الافراد وقد مراد به الجنس فيكون معناه جمع
الانواع في الاموال والعلوم والتفويض عن الفرائض وقد دل العرف والتقليد والاجماع
على ان المراد من ذلك فخص اموالهم الانواع لا الافراد وانما ما يتبع من ان معنى الجمع
العام هو المجموع من جنس مجموع او كل واحد من المجموع لا من الاجزاء في نحو اعلم ان
استفراق المفرد من استفراق الجمع فقد تكلمنا عليه في شيوخ المصنف نعم وقد يقوم
قوله عن ان المراد بالجمع المفعول لا المفرد فيكون هذا الذي لا تاتي الركال
او نفس الجنس ملك فلان تركت الجنس ويا هذا لا يجد في الركال وله العرف
من الركال عندى درهم ولكل ركال عندى درهم على ما يبراه الاصلية بخلاف
ملك والملك الحب الحسب في كل محسن وما الله يريد ظلم العباد او لا احد من العباد
قوله النطق بقوله اي التملك اي يترجمون ان ليس الذهب الفضة بخلاف الحق في
فقد الزكوة بنا وعباد الله ان سوق الكلام للدم لا الحار في كونه في كونه **قوله**
ولا احصا في محسن النزاع فان الحكم بمرغم ان قصد الملاح او اللام سامي قصد عموم الحكم
وان كان اللام عاماً لصفته كما ان المحصور المقصود من مراد ملة المنع على اللام لاجله
على وجه المبالغة فلو ثبت العموم فاق مع الذم **قوله** مبالغة متعلق بقوله بان يذروه في اعم من
الاغراق على ما عرفت في في الدرس **قوله** سلنا ذلك حاصل الشبهة ان ذكر العلم مع عدم
التعميم وراية العموم في المبالغة في الملاح او اللام والحوار بالانتماء ذلك في العلم اذ كل
فنها وتوسيع في التعميم وان لم يكن اذ كل فردا ملس ما صاها ح ككون القصد اليها سلتنا
لنفي العموم بل غايرة الاشارة الى المبالغة فيحصل تقدير ذكر العلم وعدم ارادة العموم وحيات
ان قصد المبالغة في الحث لا سامي العموم لا قصد المبالغة مطلماً فان قد ينافيه كما في ضرب
الناس كلهم **قوله** التخصيص بجمهور الشارحين ان المراد بالمجموعات اجزاء المسح للقطب الاجاد
كزبد وغيره وثلاً ليس من افراد مسج الرجال او مستفاه ما فرقوا الاثنين من هذا الجنس لكن
سبق في حقيقة مفهوم العام انها الاجاد التي دل العام عليها باعتبار امر اشركت فيه وهو
معنى مسميات العام لا افراد مدلولها وكذا لا يجوز التخصيص عند الاستشارة الى الواحد
لما جعل مسميات صيغة الجمع في الجماعات لا الاحاد **قوله** ويقا ولان معنى ان مثل اقلوا
الكافرين الا اهل الذمة المراد بالكا فريين جميع الكافرين ليس اخرج اهل الذمة ويتعلق

الكفار

في حال السمة فطر يعرف بالمال
ادركه وعباد الله لا يسم
ما كان لا يسم المبالغة
باب التخصيص

الحكم فيكون القصر على البعض ما عدا ان الحكم فقط في مثل اقلوا الكافرون ولا يقتلوا
 اهل الذمة تبين ان المراد بالكافرون غير اهل الذمة خاصة فيكون القصر على
 البعض باعتبار الدلالة والحكم جميعا فيكون معنى القصر في الاول ان اللفظ الذي
 كان يعمول جميع المسائل فلا قصر الحكم على بعض ما في الثاني ان اللفظ الذي كان
 يتناول الجميع في نفسه قد اقصرت دلالة على البعض خاصة في دفع ما يتوهم من
 ان اللفظ ان كان على عموم فلا قصر وان وجدت مودة صار فيه على عموم فلا قصر
قوله كقولهم حصص العام فهم الخارجون الى المشيئة من جهة ان معناه اخراج بعض
 ما يتناول به من عدم الخصاص وكلام قليل الجدوى فالاولى ما ذهب اليه الخفيف
 من ان العام يعمد المتناول في عبارة الى الحسن اذ لا عموم بعد التخصيص وانما المراد
 انه عام على تقدير عدم التخصيص وهذا ظاهر في غير الاستثناء واما في الاستثناء
 فاللفظ عام كقوله لا تخمس وان لم يكن الخطاب اعم الحكم مساو لا اعتبار به اي الحسن
 يقتصر الى هذا القائل في الاستثناء وعنده من الاخرى ان الضم لا يقتضي ساقطة
 الدخول وقوله قصر العام على البعض انما يقتضي ان غير الاستثناء فيكون اولى
 وتخصيصه ثم يفرق بين العام والخطأ فيخرج ان عبارة الى الحسن الضم لا يقتضي الى
 المتناول لان الخطأ في نفسه مساو للدلالة على البعض **قوله** وفيه دور انما هي
 لتوحيث معرفة التخصيص على معرفة التخصيص ثم لو قيل ان يعرف الشيء بغير
 على ان لا يشرع من الاثر كما تصور الى الاشياء لان اشياء وكان هو المراد بالدور
 الا انه الضم ليس توار دلا في ذلك انما هو كسب الوجود دون المعلوم للقطع بغير
 معهود الاخرى والاحتراف قلنا اقال الخفيف الاول ان يعرف الشيء بما ساقط في
 الجملة والحق وانما خواتم بان المراد بالتخصيص المذكور في الحديث هو اللغوي حتى كان
 قال التخصيص يعرفون ان المراد باللفظ الموضوع لجميع الافراد هو البعض بها فصح
 الا انه لا يطابق الحق حيث قال المراد اجمالا التخصيص وكان حين عبارة المعرف
 الى التخصيص والتخصيص واحد ولا اللغويين ولا حتى ان احاط به تعريفنا وعرفنا
 اي الحسن الى عدم التخصيص كان لزوم الدور ظاهر للقطع بان التخصيص هو
 الذي يقتضي التخصيص الاصطلاحي وتكون الاضافة بان المراد ذات التخصيص لا هي
 حيث هذا الوصف **قوله** قصر اللفظ على بعض مسانة هذا كما في العام للقطع بان احاد
 العشرة ليست مسانها وانما مسانها العشرة **قوله** وضمان الجمع مثل حائلي المسلمون

ص ٢٠٢

اللغوي

ما كرمهم

وهذا اعراض على المصنف
 وحواله موطنه الاول
 العلامة والباري والقصير
 منه في كل ما يخصه

فاكرمهم المازن اذ او قفلت لهم اكرموني المازن اذ او قفلتوا الحسن نكرمهم المازن اذ او قفلتوا
 لان المخرج عام فلا ينبغي ان يرد في عمومها وقد تورد العلامة في ذلك بل جزم بانها
 ليست بعامنة وتخصيصهم في غير ان المراد ما دللنا ان المخرج معهود او ان حكمها حكم عمومها
 في العموم والتخصيص **قوله** فقلنا زمان اي حوارا لما كلف ذلك وامكان القصر على البعض
 سواء اريد به قصر العام او قصر اللفظ وهو المراد بالتخصيص وهذا انما كان على ما كانت
 احادها في بعض التخصيص ولا يصح التاكيد وعمل المحققين في كل ما يرد به التاكيد ولا
 بعد التخصيص بالتفسير الاول وكانه اولا ليلزم من التاكيد ان التخصيص بغير التفسير
 لا يملك منها ما في مدح الاشكال الثاني **قوله** انه كذب انما هي في الخبر فالاولى ان يقال ان
 كذب او بداء والكوارب الجمع فان صدق الشيء انما هو بعد العموم لا مطلقا والبداء انما
 يلزم لو ارد من اولى الامر العموم ابداء **قوله** لا بد من بيان مع من مدح العام قد
 فتر بما هو في النصف ولا احاط به في المسألة الاطلاع على ان العام افراد العام **قوله**
 في لا غيباء في كل ما يشر الى جمع ما يتوهم من ان اللفظ لا ينافي البعض **قوله** ان خصوص
 بالامتنان وكيفية الظاهر ان المراد ان هذا المثال من قبيل ما يكون التخصيص قد بالامتنان
 وكيفية كيد البعض وقد قدم ان يجوز ان واحد لكن لما كان على ظاهر الصادرة ما في
 لانه ما خص بالامتنان لا يجوز ان واحد وتخصيصه ان مخرج اي وكيفية حائز وقد ذهب الشارح الخفيف
 بالامتنان وكيفية يجوز ان واحد وتخصيصه ان مخرج اي وكيفية حائز وقد ذهب الشارح الخفيف
 الى ان الضم للحكم المذكور وهو لطيف لكن لا يفي ان لا يقال في مثل اقلوا الكافرون الا
 اهل الذمة ان هذا الحكم مخصوص بآية الله تعالى عن عداة الكفار الا ان اولئك وصوره
 مخصوص بسبب اخرا اهل الذمة **قوله** العا من المهور في النكاح في كل اطلاق النكاحين
 المهور عا واحد **قوله** بل هو للبعض واعلم ان اللام قد يكون للامارة الى حصص من الجمعية
 وهو العهد الخارجي اولى من البعض **قوله** اما ان يعرف من حيث هو ويعرف من الطسوة مثل الرجل
 خبر من المرأة او من حيث الوجود واما ان يوجد في البعض وهو العهد الداخلي او لا وهو
 الاستعراق فاللام للتعريف لا للتعريف اما يعرف العهد او يعرف الحسن والمعروف
 يعرف الحسن قد يكون البعض موجودا باعتبار عهده في الذمة كما في الكتب خبر وهذا
 ليس من خصوص العموم فيمكن ان اطلاق المعرف بالام العهد عا موجود خارج من غير المهورات
 الخارجة من اهل البيت من سبيل هذه اسواق معهود ليس من خصوص العموم بل هو ارادة
 لاحاد الحملات بل لا فرق في عمومها **قوله** العا من المهور في النكاح في كل اطلاق النكاحين

ماله سلم التخصيص حائز

من مسائل الاستثناء

من عا دهم

مجاز اللفظ حقيقة عرفت بحسب المعنى

منه ما ذكره الأندلس

على ما قدره السيرفي

متبادر

حد لا استثناء

اخرج من هذه

سؤال جواب قلنا

تدريج النزول

في المنقطع فيكون ظاهراً للامام الشافعي وكثير من المحققين ان الخلاف في صيغة الاستثناء لا في لفظ
الظهور انه فيها مجاز في اللفظ حقيقة عرفية بحسب الجواز وما ذكر من ان افعال الاعصار لا يملكون
على المنقطع الا عند تقدير المتصل الى اخر كلامه فترجى فيما ذكرنا ان ما ذكره العلامة وغيره
من الاستدلال على كونه مجازاً في المنقطع بانه من ثلث عيان الفرس حرفه وانما محقق
ذلك في المتصل هو ما في الخلاف في لفظ الاستثناء ثم في قوله لا يعرف خلافاً في صحة لفظه رد
ما ذكره الامام من حيث اذا اختلف العلماء في صحة الاستثناء من غير الجنس يجوز ان يصح
اي صيغة وما لك والشافعي ابو بكر وجماعة من المتكلمين في النجاة وتنفيد الاكثرون وانما اطلاقنا
نقطة من قال باللفظ ومنهم من قال بالافعال **قوله** ما زاد الا ما نقص من الاولى نافية والثانية
مصدرة في الحق لكن النقصان فعل اول لكن النقصان اقرب من شأنه على ما قدره السيرفي وليس
بما زاد شيئاً غير النقصان ليكون متصلاً معترفاً **قوله** واعلم ان الحق اشارة الى الدليل على كونه مجازاً
في المنقطع وذلك لان المتصل هو المتبادر الى اللفظ فلا يكون الاستثناء بمعنى صيغة مشتركة
لفظاً ولا موضوعاً للفظ المتكلمين المتصل والمنقطع اذ ليس احد معاني المشترك او افراد المتواطئ
اولى بالظهور والتبادر عند قطع النظر عن عارض شاردة او كثرة خلا خطه او خوضه **قوله**
الاستثناء المنقطع جنداً ضمن الجملة الشرطية اي قوله فان قلنا ان الاستثناء متواطئ **قوله**
احسن هذه اي المنقطع وقوله وقد علمت حال وتسميته وجبه وهو الاستثناء وقوله او مشترك اي
للفظ بين المتصل والمنقطع او مجاز اي في المنقطع **قوله** ما دل على محالة الاستثناء وقد يقال بمعنى
المصدر وهو الاخراج او الخلق وتنفذ المنقطع وهو المخرج او المذكور بعد الاخر غير اخراج
وتنفذ اللفظ الدال على ذلك كالشرط والصفة فهو المقصود بالتعريف منه قوله اراد بها الحروف
المواحدة لا اللاحقة يجوز وتساوي افعال الاضمار اسماء وافعال والتراخي في معنى اتحاد المعلوم
في قوله لان المعلومية مع الحقيقة ان كان مشتركاً والخبر ان كان خاصاً بالمتصل فان
تقبل وعالج جميع الختامين المختلفين في ذلك انواع الحيوان عند اتحاد المعلوم مشترك بينهما والتقدير هنا تعدد
المعلوم **قوله** من غير اخراج مجزئ المتصل وتسميه بان المتصل ما دل على مخالفة الباقي او خواصها
مع اخراج الباقي الى ايراد بقوات القوم وتوحيدها ثم ايراد تعريف الاستثناء باعتبار
معناه المصدرية ويتبين ان العلم ان اذا قلنا جازي القوم الا يزيد الا لا استثناء يطلق على اخرج
زيد وعما زيد الخرج وعما لفظ زيد المذكور بعد الا وعما مجموع لفظ الا زيد او يزيد ولا اعتبارات
اختلفت العبارة في تفسير الجمل كما تفسر على ما بينا من المعاني الاربعة **قوله** ومنه
ذكر الامام في الاسلام ان احترز عن التخصيص لانه قد لا يكون مقول بل بفعل او قد يندرج في دليل عقل

واذا كان

واذا كان يقول فلا يخر صيغة واذا احتوز بصيغة مخصوصة عن مثل رأيت المسلمين
ولم ازيد اذ المراد من الصيغة ادوات الاستثناء لم يرد عليه مما ذكره الامام
اخذ بظاهر اللفظ فاعترض بسائر التخصيصات مثل رأيت المسلمين ولم ازيد
واقتلوا المشركين ولا تقتلوا اهل الذمة والقوم علماء وزيد جاهل الى غير ذلك فانها صيغة
مخصوصة ضرورة نتائج الالفاظ الدالة وتلك الاطراف ان لا يزيد بالخصوصية مجرد التفاضل
بل الدخول تحت الضبط اقترع الحق على الاعتراض على الشرط والنفي والقائه والوصف
بالموصولات دون البدل وسائر الصفات غير ذلك وما حمل الشارح ذكر القائه وما لم يحم
في نسخة ولا يخفى ان ما ذكره في الجواب عن النفي جواب عن القائه وفي بعض النسخ ان
التعريف لادوات الاستثناء كما قال ادوات الاستثناء كلها ادوات صيغة وتبين
الوصف على الذي لا الذي يذكر بعده هي صفات الصلة كما ان الاستثناء يذكر بها
المتنوع وهذا ضبط عظيم **قوله** لفظ متصل جملة هذا يعني التعريف الذي اخبره الاخرى
الا ان ذكره كما في قوله وليس بشرط ولا صفة ولا غاية قوله لا واحد من احوالها
وقال احتوز بلفظ عن غير اللفظ من الدلالات المختصة بالحقبة او العقلية ويحل متصل
عن الدلائل المفصلة ويقول لا يستقل عن مثل قام القوم ولم يزد ويقول دال على
الصيغة الممثلة ويقول على ان مدلوله عن الاسماء الموكولة والنقطة مثل جاز القوم
العلماء كلهم والجرف الا او احدى احوالها عن مثل قام القوم دون زيد وما ذكره الشارح
من انه احتوز بالمتصل عن المنفصل من لفظ او عمل او غيرها ليس على ما ينبغي لان غير
اللفظ ليس بداخل من غير رعيته **قوله** وقد يقال اشارة الى دفع الاعتراضات ومن الاول
على ان الدلالة المذكورة في تفسير الالفاظ يرد بها الدلالة الوصفية ولا بها طرفة انما وضعت
للفظ ما ثبت للاول لا للدلالة على ان المعطوف بها غير مراد بما سبق على ان لا يفتور
ذلك في مثل جازي زيد لا عمرو والثاني على ان مثل جازي الا يزيد في تقدير ما جاز اول
الا يزيد حتى ذهب بعضهم الى ان الفاعل مضمرة والا يزيد بدل والثالث على ان المتنوع غير مراد
بحسب الحكم وان كان مراداً بحسب دلال اللفظ في المذهب المختار والرابع على ان المراد بالمدلول
اعم من المظانين والتضمن فان اللفظ المتصل بالجملة هو قولنا ان لم يكونوا جهالاً وليس
الجهال مدلوله المطابق وكذا المراد بما اتصل ليس من الجملة بل ما يصح ان يتناول المتنوع
وطا هو هذا التعريف للفظ المتنوع اعني زيد من جازي القوم الا يزيد **قوله** لا يخلو عن صنف
لنوع الاعتراضات وان لم يكن دفنها بالعبارة فمنها ما ذكره لا يوافق المعنى المقصود

اقتصر المر

ضبط عظيم

اقرب الى الصواب

حد بحسب اللفظ

اندرج تحت قبض

ظاهر

محقق جمل الاول واحد

قر بعضهم

اقرب

فلذا كان التفسير بالاضراجه اقرب الى الصواب لكن لا يخفى ان المراد بالاضراجه المخرج عن الاصل
 لانه ان اعتبر في حق تناول اللفظ فهو باق لا يخرج عنه وان اعتبر في حق الحكم فلا دخول فلا يخرج
 وان المراد بالاضراجه بالاداء اجلي لخواصها والا لم يصرف عما يشتهر من افراد الاستثناء والاستثناء
 عن هذه العبارة لان الاخراج كجرف وضع له اولى من الاخراج بالاداء واخواتها لكن حقيقة من
 كلامه ان الاخراج بالالفاظ المشهورة حد بحسب اللفظ خلافا للاخراج كجرف وضع له اولى
 عليه وهذا غير ظاهر ولو سلم فمما يقتضيه ان لا يراد باخواتها ما يدل على الاخراج لا يقتضيه
 بان يراد بالالفاظ المشهورة كجرف ان يراد ما وضع للاخراج قوله في بعض التراكمات
 فيما اذا كان المعطوف عليه متناولا للمعطوف والحق في النهاية خلافا لما جازى زيد
 لا يخرج ويثبت البارحة في الصباح والظاهر ان هذا التفسير انما هو في العطف دون
 النهاية لان وجه الاخراج هنا كلفي قوله فلا ينعى ان كس في هذا التركيب الا اثبات واحد
 وهو السبق دون الثلاثة ولا ينعى اصل السبق ولا الثلاثة وهذا في ما ذكر من ان الاستثناء
 من الاثبات في اتفاقهما في لافع لسبب ثبوت الثلاثة لان التناقض انما يوجب ثبات الثلاثة
 ضمنا وفيها صراحة في اذاعة الاثبات اندفع التناقض لان المراد ان لا ينعى السبق اصله لانه
 كلام لا حاصل لانه اذا تناقض انما هو باثبات الثلاثة ضمنا وفيها صراحة في السبق قوله اقا
 الاول وهو ان يراد بالعبارة السبعة مثلا فلا يستقيم لوجه سبعة على ما هو كلام المحقق وأكثر
 الشروح الا ان المحقق جعله الاولين وجه واحد لانه جعل قوله ولا لانه كان متمسلا بعليها
 لعدم ارادة استثناء بعضها من بعضها فكذا وقع في نسخة بدون الواو وفي اكثر النسخ ولا لانه
 كان متمسلا عطفها على قوله للقطع فتقدير الاول انه لو اراد بالجارية بعضها لزم استثناء بعضها
 من بعضها وهو مستغرق وتقدر الثاني انه لو اراد استثناء بعضها من بعضها لكان المراد بالنصف
 المشتملة على الربع لانه الباقي بعد اخراج النصف من النصف لم يلزم ان يكون المراد الثمن
 لانه الباقي بعد اخراج النصف من النصف هكذا الى نهاية وهو المراد بالنسب وقرر بعضهم
 بانه لو اراد بلفظ العشرة نقص مدلوله لكان ان يراد بلفظ الثلاثة بعض مدلوله وكما ان
 الاول يحتاج الى قرينة فكذلك الثاني وينقل الكلام الى قرينة وهو المراد بالنسب وهذا في غاية
 السقوط والا فلو ان يقال اذا اراد بالجارية بعضها فمضمرة الاضمار ان كان الجارية بما كان لزم
 الاستغراق وان كان الجارية المراد بها النصف لزم التبيين قوله اذا ما من لفظ الا ويمكن الاستثناء
 لبعض مدلوله لاجابة الى هذا التعميم المنقوض بلفظ الله الكلام لان يدعي المكان الاستثناء عنه
 باعتبار تناوله الذات والصفات قوله وما سها حاصلا انما يعلم قطعا حتى ما ذهبنا اليه من غير

استحال

تنبيه

اجابوا

رد

غالب

انما هو

بر
ج

مؤد حقيقة الكلام

استحالة وهو مدلول ظاهر اللفظ فلا حجة لصرفه عنه وهذا جيد لكن ما به قوله
 في المتن يعلم بالفاء وتقرير الفاضل ان العلم الضروري خاصا بالانفصاف الخارج
 اي المستثنى من المتن منه هو المخرج من صفة فاعلم ان السند اليه ما ينفي بعد الاستثناء
 وعما يقتضيه ان يكون المراد بالمتن من هو الباقي لم يقتضيه ان لا يخرج من ادلا خارجا ولا
 استثناء ولا باق بعد الاستثناء وقد اجابوا عن الوجوه كلها بان المراد بالمتن من
 هو المخرج من حيث الظاهر وبالنظر الى افراد اللفظ والباقي من حيث الحكم والنظر الى
 التركيب في لا يلزم مني ما ذكره وانما يقتضيه ان هذا الرجوع الى المذهب المتعارف وقد يجاب
 عن الرابع بان النص لا يحتمل الا معنى واحدا عند عدم القرينة ولا اطلاق لذلك لان
 المتن انما حمل على السبق بعد قرينة الاستثناء ولو سلم فمضمرة الاضمار الجارية في
 سائر الخصائص وهذا غلط لان النص لا يحتمل الفيد اصلا والعمومات التي
 يجري فيها التخصيص ظواهر لا خصوص قوله اذ ليس في لغتهم من كتب من ثلاثة الفا
 اعلم ان النزاع في التركيب من ثلاثة الفا قصاصا بطريق الاضافة واجزاء الاجزاء
 المحقق على كل من تلك الالفاظ على ما كانت عليه مثل اى عبد الله و اى عبد الرحمن
 ولا بطريق الحكاية وبقا الالفاظ على ما كانت عليه من الاعراء والبناء مثل يدق خمر
 وثابت شر او التسمية بزيد منطلق او بيت من الشعر او ايام وكودك مقشورة نقرا
 الاعداد من غير اعراء او ايام الكلام في التسمية بثلاثة الفا قصاصا اذا جعلت اسما واحدا
 على طرفه جزم موت بعلبك من غير ان يلاحظ فيها الاعراء والبناء الاصليان بل يكون
 بمنزلة زيد وعمرو ويجري الاعراء على حق على حد الاخير وهذا ليس من لغتنا العرب
 فلما نزاع مرجع ذلك صاحب الكشاف في تحت اسماء المصور ولا خفاء في ان عشرة الاثلاث
 اذا جعل اسم السبق كان الاعراء المحقق في صدره ولم يكن حكما على اصل مقول عنه
 اذ يختلف اعراء العشرة حسب العواطف فكان مما افتوا على ان ليس من لغتنا العرب هذا
 حقيقة الكلام في هذا المقام وبعضهم كما اطلع على ذلك زعم ان هذا انما يكون في اجناس
 دون الاعلام اذ التركيب في مثل شاب فربما ليس تركبوا واحدا بل مقودا
 او مثلا نادرا لا اعتداد به قوله مع عدم دلالة اي دلالة جذ الاسم حال كونه في
 الاسم اشار الى علمه الاضمار يعني ان الكناية عن الشيء ببعض من خواص الاسم
 لان الضمير وهو اسم عبارة عن المخرج فيلزم ان يكون المخرج اسما وكل اسم هو وال
 عما معنى وجزء الكلمة ليست بدال فليكن باسم فلا يصح مرجع الضمير قوله ولا حاجة الى قرينة

جلدات مع التلاوة ^{والتلاوة} ^{والتلاوة}

الى اخره جعله الشارح العلامة الى الوجوه الثلاثة الاخيرة ومعناه الى اخر الكلام في
 الوجوه الثلاثة وارتقاء الحق وقاصدا ان يتبين على هذا التقدير الظاهر والبعيد والاخراج
 وان لم يكن في العشرة جزءا من الكلمة غير ال عا ميع قبيلها الصورية وان لم يتبين
 الخارج والباقي والاسقاط والجمهور والشارح جعلوه اشار الى الوجه الاول من هذه الثلاثة
 ومعناه الى اخره الوجه ^{قوله} واجيب على تقدم من جواز ان يرد العشرة ويكون الحكم بغير اخراج
 الثلاثة من غير انقص ^{قوله} واعلم حاصلا ان لفظ العشرة حقيقة في العشرة من الافراد سواء
 كان مطلقا او مقيدا بالاثلاث لا من حيث السبعة حقيقة عشرة افراد لا بالاعداد انواع
 حثاينة لا يصدق بعضها على البعض فليس لفظ العشرة حقيقة في السبعة معلوم ان الحكم
 في كل عا عشرة الاثلاث انما هو على السبعة غير فالحق في التركيب ^{اعني} عشرين
 الاثلاث اقل ان يكون هو العشرة الموصوفة باخراج الثلاثة فيكون مجازا في السبعة وهو ذهب
 الجمهور واقوالا يكون هو الباقي من العشرة بعد اخراج الثلاثة فيكون حقيقة في السبعة لا بان
 يكون كلمة موصوفة بانها باقية ان مفرداتها مستعملة في معانيها الحقيقية ومحصل المجموع
 يقع بصديق على السبعة ولا يقيد بالانتم غير هالك يطلق الطائر الولود على الخفاش من
 حيث انه افراد هذا التركيب على هذا ينبغي ان يحمل مذهب القاض للقطع بان المراد بالجمهور ان
 معانيها مخرج المذهب الثالث وصواب المراد بالعشرة مدلولها انما هو على السبعة
 الى احد هذين المذهبين لان كون الحكم على السبعة اقل يكون باعتبار انها مدلول مجاز للتركيب
 او بصديق على معناه المتبادر منه الى الفهم وانما اقول ما ذكره المحقق من حقيقة الحال اعتراف
 بحقيقة المذهب الثالث ورجوع المذهبين الاولين اليه لان التركيب سواء جعل حقيقة في المعنى
 الذي وقع الاسناد اليه او مجازا لم يكن بغير مدلوله من الاستعمال في معنى فيكون لفظ العشرة
 مستعملا في كمال معناه والحكم بغير اخراج الثلاثة والالزم التناقض او كون العشرة مجازا عن السبعة
 فليتام ^{قوله} وانت بعد ذلك تتبع ان المراد بلفظ الجارية مجموع معانيها وانما ينهم النفس من التركيب
 ووصف الجارية باخراج النصف عنها وح لا يلزم الاستفراق ولا التشن ولا يعود الضم الى غير
 ماصو المراد باللفظ ويحقق اخراج البعض من الكل وحمل اللفظ على ما هو في غير ولا اسناد
 الى ما هو الباقي بعد الاسقاط وايضا اذا لم يحمل المستثنى من اللفظ على كلمة واحدة موضوعه
 بازاء الباقي بل كل منها كلمة مستعملة في معانيها والمجموع المركب من الثلاثة موضوعا بازاء مع واحد
 بصديق على الباقي لم يلزم تركيب اسم واحد من التفرقة لتبين والاعراب مصدر الكلمة ولا يعود
 الضمير الى خبر منها ولا بطلان اخراج البعض من الكل وتوضيحه العشرة في معانيها اسناد

انما هو السبعة الاعرف والمع
 الجمع لهذا التركيب
 على عشرة على كلام
 من سبعة من انما في الحقيقة

من انما في الحقيقة

يندفع الازدواج

والله اعلم

الى

قوله لا في الجاهل

شارح اذ في بعض تلميذ
 ذكره في الجاهل

الى الباقي بعد الاسقاط قوله وقوله يصح في القرآن قال الامام في البرهان وانما
 حمله على ذلك خيال تخيلوه من كلام المتكلمين الضائرين الى ان الكلام الازلي واحد
 وانما الترتيب في جهات الوصول الى مخاطبين فلو ثابرا الاستغناء فذلك في الجماع
 والنهم دون الكلام وهذا غلط لان الكلام ليس في الكلام الازلي بل في العبارات
 التي تبينها وقع في حكم كلام العرب ولا يوجد فيه ثابرا الاستغناء واعلم ان الشارح
 المحقق قد اخذ في بعض تعليقاته ذلك الخيال مذهبنا وزعم ان الكلام الثابت بذات الله
 هو اللفظ والمعنى جميعا وليس هو مرتب الاجزاء حتى يلزم الحدود وانما الترتيب
 بتلفظنا لعدم مساعدة الاله الاعلى الترتيب وحمله المعنى في قولنا حثا ان الكلام
 الازلي هو المعنى الثابت بذات الله في حثا ما يتايل الاله من حثا ما يتايل اللفظ
 وانت خبير بان قيام اللفظ بذات الله في حثا لا يفيد العقل مرتبا كان او غير مرتب
قوله فلم يوجب عطف لما قال وقوله او يكفر عطف على الجزم في فليستين ^{قوله} وكذلك
 جميع الاقوال حمله الشارحون على ان لو ثابرا الاستغناء لم يحصل الجزم بثبوت
 شيء منها لا كان الاستغناء ولو بعد حين لكن لفظه كذلك لا يكاد ذلك حمله المحقق
 على ان لها ايضا طرعا سهل من ثبوت احكامها هو الاستغناء فينبغي ان يتبين او
 يتجزأ في الاقل وما يقال انه وجبت الكفان لكونها اشنع للناس وبليت احكام الاقوال ان
 لوجود الترتيب على عدم الاستغناء ليس به لا اذا حثا ثابرا الاستغناء ولو بعد
 حين لم يصح الحكم بوجوب الكفارات وتبوء احكام الاقوال ان جواز الاستغناء
 ما دام المحقق حيا ^{قوله} بما تقدم حمله الشارح المحقق متعلقا بالعارض اي بالذي
 يعرض بسبب فقال او تنفيس لان ما ذكره الشارحون من انه متعلق بقول حثا اي حثا
 على السكوت العارض بما تقدم من الدليل بين عما ان المراد بالسكوت العارض بالاحكام
 بالاتصال الحكيم وهذا مما لا دلالة عليه فان قيل الاشار الله بشرط لا استغناء قلنا
 اتفقوا على انه لا فرق في وجود الاتصال بين الشرط والاستغناء ^{قوله} اذكر ان شاء الله
 جوابا خويلد في المتن اي اذكر هذه الكلمة استحال القول به واذا ذكر ترك اذا نسيت اذكر
 حثا وبك وقول ان شاء الله اذا افردت عنك بيان ^{قوله} قالوا انما اشار الى ما ذكر
 في المتن جوابا عن حثا ان شاء الله ان ابن عباس رضي الله عنهما كان في حثا قدوة
 في اللغة وقد قال جواز ثابرا الاستغناء عند النظر او بان لو ذكر بعد حين الاستغناء سمع ولو بعد حين دعوى
 الامور به وهو التعليق بحسبة الله بان يقولوا ولا افعل ثم يقول بعد ثابرا افعل ان شاء الله

حله المتفق

انما في حثا

وتقدم الجواب

سمعت ولو بعد حين دعوى

في بيان نص

شأن من لم يقدّر الله
انفسا في رتبة خاصة
استثنا الاكثر

ان في التحقيق ما ذكره المحقق

در جبهه الحجة

اجماع الكل

أي حسن

عبارة القول في الاستثناء

الآن مثلاً هذا الاستثناء من قوله ولا تقولن لشيء آتي فاعل ذلك عند انشاء الله لا في
في معنى لا تقولن ذلك الا محلياً بجهة الله قائل الله او من قوله واذكرن ذلك اخا
عليما سبق ولم يلتفتوا الى ان هذا المعنى فقال بعضهم المراد ان يكون الاتصال في انشاء الله
خاصة دون غيره من الاستثنائات وبعضهم المراد ان يكون المراد ان يكون الاتصال في انشاء الله
لصحة والافلاحة المساوي للباقي يعني ان المفهوم من الكلام هو اعتبار رتبة المساواة
والاثرية الى الباقي بعد الاستثناء لا الى النص على ما ذكره العلامة وان كانا مختلفين
بحسب الصدق قوله دليل قوله ان عبادي الآيات المشهور في الاستدلال ان هذه الآية
مع قوله في حكاية لا غويتهن اجمعين العبادات من الخلقين بعد المطاوعة والالزام ان يكون
كل من الفاعلين وغير الفاعلين اول من الاخرين فبذلك ان تساويان في الاستثناء
المساوي وان تساويان في رتبة الاستثناء الاثرية لا في رتبة التحقيق كما ذكره المحقق وقد اقتضى
اولاً الى اثبات كون من في بين الفاعلين والبيان دون التبعية لكون المستثنى من الفاعلين
عاماً اشار اليه المحقق بقوله والفاعل والافلاحة الى التفرقة الى التفرقة كما يفيد ان يكون
المتبعين اكثر وهو ظاهر وثانياً الى اثبات كون الفاعلين اكثر من غيرهم ليقضي في الاستثناء
الاكثر فيلزم حتى استثناء المساوي ووجه ان قوله وما اكثر الناس ولو حرصت
بمؤمنين معناه الحكم على اكثر الناس لعدم الايمان على انها حجة مقدولة المحمول او سالبة
المحمول اخيراً يريد سلب الحكم بايمان الاكثر بحيث يحمل التساوي لم يكن لذكر الاكثر فائدة
قوله كلهم جامع الاصل الطمينة من كلام النبي عليه السلام حكاية عن ربه العزة فيقوم حتى لا يبينه
الشارح بل جمهور الشارحين لذلك في زعم بعضهم ان هذا دعوى الضرورية في حكاية الشارح
واعلم ان الاستدلال بالآية والحدود لا يعم على من يفرق بين العلة والشرط وغيره فاجب
عليهم بالاجماع ومسايق كلام الشارح ان اجماع الحكماء من غير مخالف لاجماع الاكثر على ما جرت
به في المنزلة وقرره العلامة بهذا قوله فليس كلاماً استثناء حكمان مختلفان في حق المستثنى بان
بان يثبت ثم سمي عاماً من الحكم بل فيه حكم في الاثبات في حق الباقي بالنفي في حق المستثنى فعلى
هذا الوجه لا يضر فيه لستين كان اظهر قال في المتن ولو سلم فالدليل متبع اي لو سلم
ان الدليل منه الاستثناء وانه انما بعد اقراره ان ما ذكرناه من الوجوه دليل على
جواز استثناء الاكثر في رتبة وانه كان خلاف الظاهر قوله والجموع ثلث عشرة لان
عشرة دينار سون وانما هذا مستقيم مع كون المستثنى اقل من الباقي قوله عطف
بعضها على بعض بالواو التقيد بالواو عبارة الامام والامام وغيرهما والاطلاق عبارة

الامام الرازي

في بيان موافقاً لمختلفة الحكم
ان خالفنا كما خذ

اقسام

شأن محقق

الآية

وامتدادهم والثاني
للاختلاف في النوع
والحكم وهو الكرم
بنبي ع

شأن آية الامام
الشارح العلامة فضل

الامام الرازي والتميم في الواو وغيرهما عبارة القاضي الى بكوله وهذا
يقع مذهب الوقف ومذهب الاستراك موافقان لمذهب الحنفية في الحكم وهو ان
انما يفيد الاخراج عن مضمون الجملة الاخيرة دون غيرها لكن عندها الهام للدليل
والغير عندهم للدليل العدم وهذا معنى اختلافنا كما قد قوله بان يختلفون
اي من جهة الخبرة والانسائية وتكونها امر او نهي او تحذير او امان بان يكون
الامر الذي يصح منه في احداهما غير الذي في الاخرى او حكماً بان يكون مضمون
هذا حكماً في الباقي لمضمون الاخرى وهذا الاختلاف نوعاً يستلزم الاختلاف حكماً
فيه تورد واد لم يصرحوا بان الحكم في مثل الكرم بنبي ع ومنوعه مكرمون متحد او مختلف
وصير فيها للتسميت اعني المختلفين نوعاً ومختلفين اسماً والاقسام الثلاثة اشارة الى المختلفين
نوعاً واسماً وحكماً وانما افرد اربعة الجملة ان عام الكلام ان الاقسام ثلاثة لان القسمة
يقتضي فيها قسمين اسماً وحكماً معاً لان كل من الاختلاف اسماً وحكماً اعم
من ان يكون وحدة او مع الاخر ولا يخفى ان شمله جاز في الاختلاف نوعاً وان مثل الكرم
بنبي ع والتميم هم العرفيون وان جعله مثلاً للاختلاف نوعاً لكن فيه اختلاف اسماً وحكماً
ايضاً والمثال الطي للاختلاف نوعاً فقط الكرم بنبي ع ومنوعه مكرمون ان لم يحل مثله
مختلفاً حكماً فالاول لا يتصور الاختلاف نوعاً بل هو الاختلاف حكماً وانما حكم الكرم بنبي ع
وربما فظاهري من عطف المفرد لكن المراد والكرم بنبي ع فلا اختلاف في الاسم المستثنى
وانما لا يظهر فيه الاخرات فالوجه الاول منه عاظاً هو عبارة الكتاب اربعة اقسام اعني ان
في النوع والحكم المختلفان فيما مختلفان في النوع المختلفان في الحكم واقترع على مخالفتهم ادها
للاختلاف في الحكم وهو الكرم بنبي ع ومنوعه مكرمون والتميم والكرام والثانية
اخبار والحكم هو الطول ولا يتصور الاتحاد نوعاً وحكماً الا في شمله الكرم بنبي ع والكرام
وقد عيّن بنحو الكرم بنبي ع والكرم ربيعة وتيس عتيق لان الاسم الثاني ليس هو ضمير الاول
ومثال الاختلاف في النوع فقط الكرم بنبي ع ومنوعه مكرمون والوجه الثاني منه قد ذكره
مثالين احدهما للاختلاف حكماً فقط وهو الكرم بنبي ع ومنوعه مكرمون والثاني للاختلاف
والحكم نحو الكرم بنبي ع ومنوعه مكرمون والشارح المحقق قد اقتضى في بيان هذه الاقسام
والامثلة انما الامم والشارح العلامة ههنا زيادة تفصيل واستيفاء للاقسام قوله
والاشكال في وجه الاشكال في حال والنسب الانقطاع والاتصال حصل لشك
فوجب التوقف قوله العطف بغير التعدد كما مفرد ناظر الى ما يقال ان الجمع مجزئ

الجميع بلفظ الجمع فان قيل انما يقال المذكور ليس بشيء اذ ليس فيه جعل الامور المتعددة المتباينة
بمفرد مفرد بل جعل كل واحد من الجملة بمفرد مفرد قلنا المراد ان تعاطف المفردات الواقعة
موقع الخبر للمبتدأ جعلها بمفرد اسم واحد حتى عاد الاستثناء الى الكل اتفاقا فكذلك
تعاطف جعلها بمفرد جملة فيعود الاستثناء الى الكل والجواب ان ذلك في المفردات او ما هو
حكمها من الجملة التي لها محل من الاعراب والى وقتها الوصول او نحو ذلك مما يورث الاتصال
والارتباط وقد يفرق بين المفرد والمفرد وما هو المفرد فان اريد الالحاق به
اجنب الى جامع مع انه قياس في اللفظ والاستثناء في المثال المذكور انما يعود الى الكل
لكونه المحل في حكم المفرد لفظا على الصلة **قوله** ولو سلم هذا يرجع الى قوله انه شرط لا كونه
اي لو سلم انه استثناء صريح بذلك في الحقيقة فيكون جوابا ثانيا عن اصل الاستدلال ويجعل
ان يراد لو سلم عدم الفرق او عدم تقدم الشرط فيكون جوابا ثالثا عن السؤال المذكور **قوله**
وفي الظاهر ان ظهور الرجوع الى الجميع عند عدم قرينة الاتصال والانفصال **قوله** لتعيينه
طريقا الى قولنا بعد الى الجميع كان التكرار عند قصد الرجوع الى الجميع طريقا متيقنا لاداء
المقصود فيلزم ان لا يستفيع **قوله** ثانيا لتعيينها طريقا ثانيا لتعيينه فنفق الى ثاويل
قوله لا يوجب ظهور فيه هذا ان استدلاله بحجته لا يوجب ظهوره وان ضم اليه تقدير العود
الى البعض للحكم بوجوب الحكم فان القرب ترجح **قوله** لورجوع الى الجميع في الكلام على انه
انما راجع الى الجميع او الى الاخيرين خاصة فاذا انتهى الاول يعين الثاني والاخر داخلاً في الرجوع
الى الجميع لا يوجب الاختصاص بالخير ثم هذا الجواب الاول ان معنى الكلام على ان اولئك هم
الفاسقون على عطف على الاسرار والنهي قبله وقد ذكر في اصول الحقيقة ان ذلك مستلزم لان
ما قبله فعلية طلبية من تمام الخوطب بها الحكم وهذه استخبارية لا تعلق لها بالحكم
بالحكم بما في الثاني ان دعوى الاتفاق الى عوده الى رد الشهادة ليس بعقوبة لان التائب لا يغير
مقبول الشهادة عند الحقيقة بل هو عند عايد الى التفسير فقط الثالث اذا تعلق بالاجرة
فلم الكلام في ان المستفيع لفظ اولئك او لفظ الفاسقون او الفهم في الفاسقون وبما جمل في هذه
الاربع المنة ومنه لا يستلزم من العشرة المثبتة كما اذا قلت خا في القوم ولم يجرى بها
العلم الا ازيد او زعم ان الاستثناء عايد الى الجملتين **قوله** وهم يعيدون في القوم غير صريح
في عمل الثاني في باب التنازع واعمال البار في اليد دون العقل وضيم ضريبة الى غير ذلك
من غير زيد غير واد ضريبة وتعين سلم للفاعلية في ذلك فثبت سلم سعة وابطال الام لا بد اعلم

المحل 2

جواب

تبين في اللغة

يعطفا

قوله وقد يقال على الثاني
انه الجواب الثاني عن السؤال
وهو الفرقان الشرط مقدم
تقديره

دليل الخفية يخفى على الجاهل الضمير

طعن الخفية في انوار

عود

خرم

الفعل بمنزلة الزيد قائم الى غير ذلك **قوله** بل عندنا ان وضعه للجميع لا يقال هذا محتمل
فلا يدفع الظاهر الذي هو بثبوت حكم الاولى لا انما نقول انما ذكرنا ذلك على وجه الاستدلال
لمنع كون الرجوع الى الجميع ضروريا ولم لا يجوز ان يظهر اوجه يمنع ظهور ثبوت حكم الاولى
بل الظاهر عدم بثبوتها وهذا لا يدفع ما يقال على جواب الوجه الرابع ان الجملة الاولى المختصية
بحكمها ثابتة بتعيين الاستثناء لا يدفع بتعيينه فيثبت الحكم لوجود الحقيقة وانما
المانع لاننا لانم انشاء المانع لا نرى رجوعا يفرق بين الشرط والاستثناء بانه مقدم
تقدري فيكون متقدما على الكل **قوله** الاستثناء من الاشارة الى المشهور من كلام الشافعية
ان هذا وفاق وانما الخلاف في كونه من النبي انما كان في المذكور في الكتب الحنفية وليس
من الاثبات بغيره ولا من النبي انما كان هو كالمالك في بعد الثبوت ومعناه انه اخراج
المختص وحكم على الباقي من غير حكم على المختص في مثل على عشرة الاثبات لا يثبت الثلاثة
حكم البداية الاصلية وعدم الدلالة على الثبوت لا سيما لانه اللفظ على عدم الثبوت
وفي مثل ليس الاصلية لا يثبت من حيث لانه اللفظ لفظا ثانيا فيثبت الفرق
وطريق الاشارة كما في كل التوحيد حيث قيل بها الايمان من المشرك ومن القائل ينبغي
الصانع بحسب عرف النوع ويا اولون كلام اهل العربية انه من الاثبات في بانه حجاز
تغيرا عن عدم الحكم بالحكم بالعدم لكونه لازما له لكن انكاره لانه كالحكم الازيد
على ثبوت القيام لزيد فكان يلحق بالكار الضرورات وارجاع العربية على ان معنى النبي
اثبات لا يثبت التاويل وحاول الضارح المحقق توفيقا بين كلامهم وكلام اهل العربية
حينئذ على ما سبق من ان الخبر يدل على نفسه لهما تعلق بغير عنه بالنسبة الخارجية
الواقعة في نفس الامر فان اعتبرت دلالة على النسبة الخارجية فلا تنفي ولا اثبات
في المختص اي لادلالته في اللفظ على ان المختص حكما في القائل الحكم الصدور وان اعتبر
دلالة على النسبة التسمية في الاستثناء سواء كان من النبي او من الاثبات دلالة
على ان المختص حكما في القائل الحكم الصدور وهو عدم الحكم بالنسبة النافذة في الصدور رجعا بين
الادل فان قيل كما ان المخالف في النسبة التسمية في عدم الحكم بالنسبة فكذا في الخارجية
عدم الحكم الخارجي وقد ذكر ان في الاستثناء اعلا كما لعدم الثبوت وهو يستلزم
عدم الحكم ضروري فيكون فيه دلالة على المخالفة قلنا الاعلام بعدم الثبوت ليس
اعلاما بعدم ذلك النفي وعدم الثبوت انما يستلزم عدم الحكم المذكور او النفي لا الخارجي
واعلم ان صغيرهما وفيها للنفي والاثبات وضيمهما بالنسبة التسمية وضيمهما لكونه لجملة

استثناء او ثبوت

بطل وفتح الاستثناء

للرجوع الى الجميع مانع

محقق وانما لم يتعرض

في الاجابة للبعض بالشرح

حيث عجم الكلام

طعن

ترقيق الشارح

جواب الدلالة

صواب

مبدأ الشرط والصفة العامة
الشرط والصفة العامة

المحدد في جود في

قوله هذا تقدير بل بطل محض لان المستثنى ليس هو الحيوة او العلم بل الجار والمجرور
 وقول الشارح اذ لم يدخل العلم في الحيوة ليس كما ينبغي والاصول العكس لان المثال
 لا علم الا بالحيوة وما ذكرنا في الحيوة لا يعلم وقوله فانه استثناء مغرغ قد عرفت
 اننا نعلم على التقدير الثاني وقوله ولذلك بقدر عام نيامه ينبغي ان يحمل على هذا
 التقدير وقوله ولذلك لم يجوز نصبه يعني بان يترك الباء والافلا يتصور المنفرد
 وقد جاء في الاول حاصله ان المراد بالشرط انما هو في تفسير الشرط ما يصدق
 عليه ذلك والموقوف على فعل الشرط هو فعل من هو الشرط حقيقة قوله وفهم منه
 هذا ضرورة في عبارة الامدنى واما الجواب عن الثاني ففي غاية السقوط لان المراد جزء
 السبب المتحد من امر واحد لا من شيئين قال الشرط ما يتوقف عليه المثر في ثابته
 لان ذاته في غير السبب والسبب كذلك فيكون بنفس السبب ضرورة توقف ثابته
 التي على حقيقة ان لا يخاف من ان مناقشة في العبارة والافتقار في ان السبب على نفسه
 يخفى ان لا يوجد بدونه ضرورة في قوله لان الحيوة بشرط في العلم القديم ولا يصدق عليها
 ان ما تثر المثر في العلم هو علمها لانا فرضناه قد علمنا موثر في العلم وهذا المعنى
 مع وجوده قد خفي على كثير من الشارحين حتى توهموا ان موثر في العلم ان يصدق
 على الحيوة ان ما تثر العلم في الشيء يتوقف عليها والعلم ليس من الصغار الموثرة في شيئا على ذلك
 خالات فاسطة ولم يعرفوا ان اذا علمنا الوضوء بشرط في الصلوة لم نرد ان لا يتوقف
 عليه ما تثر الصلوة في الشيء بل ما تثر المثر في الصلوة **قوله** المعنى المثر منها هو الما تثر بها
 واستلزام الوضوء للوجود حتى لو جرد في الشرط **قوله** لا حل لغيره اي كسب اللغة
 ودلالة اللفظ وان لم يدخل في الواقع وحكم الفعل او الشروع كما يقال حجوا ان استطعتم
 واما ما في المحقق بوضع النام لان جمهور الفقهاء حتى نعو ان قوله فذلك اشار الى
 كون الشرط محصيا او عمارا عما يستلزمه في امر ولا يعلق له واما الاستعمل **قوله**
 هذا اسم اخر في ما ذكره العلامة في قوله فذلك انه لما خرج عن طبعه بمحصل اقسامه
 شرع في كسبه احكامه صحتها في كونه جارية في حاله لا في لفظه ومنها ان قد اتخذوا
 تعدد الى اخره **قوله** فرع فانه اشار الى ان المعنى في التقدير وعدمه هو المعنى دون
 اللفظ وان المعنى على مسئلة النكاح لا يكون جارية او عمارا في الشروع **قوله**
 فان بطور ما ذكره الشارح من ان وجه التوقف ان الشرط مقدم مع وقوع الجمع
 2 حيث جرى الحلا ولا سيما في قوله قد سبق الا استسار ان هذا الاصطلاح عارفا

لان

انما تعدر بقدره على ما نرجع اليه سواء كان هو الجمع او الاخيرة **قوله** ما تقدم من الخبر
 اي كان جزاء قدم على الشرط هو اخبار بما فيه من نفسه لا جزاء لما تقدم من الشرطية لكنه
 دال على الجواز المحذوف وفي هذا اشار الى ان الخبر في حكم ان دخلت الدار اكرمتك
 هو الجملة الشرطية تكمل الى لا محذور الخبر **قوله** وانما صير اليه اصطلاحا ما من مراعاة مقول
 له لا خبر للمبتدأ الذي هو قولهم على ما في بعض النسخ وانما الخبر هو قوله وان
قوله والاحكام اي شائعا مستفيضا عما هو الجواز عند كون الشرط جازيا على ان جازي الكساف
 جعل العاقبة القدر على ترك الحزم عبرة للمجتمع حيث السبل برفع توقفي قوله
 ما علمت من سوء توقفي على ان ما هو صول لا بشرطية **قوله** والتعلق بما يصدق
 لما عسى يتوهم من ان يعلق الاحكام بالدخول يعني ان لا يحصى بدونه والاطلاق اذ لا يدل
 على كونه دخل او لم يدخل فكذا وان لم يبق الا في لان التعلق بما يصدق على
 على يعلق الاحكام بالدخول في ثاني الحال وعلى ان المراد ما مطلق او لا هو المقيد **قوله**
 فهو عدت في الشايبين ان لم يلق لا سقلا لفظا ترك خبره والطلب القول بان اخبار
 لا احراز ولعدم استقلاله مع قدر الشرط جازي يدل على ان هذا المسئل مقصور
 التعلق بالشرط والطلب القول بان المذكر جازي واطلاق البعض وصوره جازي
 ليس محرا لفظا **قوله** على غير الاخلاص لما في القاء من الدلالة على استثناء الحكم وقد وقع
 2 بعض نسخ المتن على الاخلاص وهو غلط لكن قوله كالصفة انما هي على ذلك التقدير **قوله**
 ذلك واحد من القاء صرح بلفظ ذلك لئلا يتوهم من طاهر عار المتق الى الوحدة او التقدير
 بعض من القاء وذوي القاء **قوله** عدم الواجب وصف القدم بالواجب ليكون الجزاء جليا
 ما تثر من جهة القدم والوجود لئلا يتصور فيه نواق **قوله** واطلاق اللفظ بتقديره على الا لا يقع
 نصي الا اراوه لفظه سوى صي اطلاق اللفظ **قوله** وقصر على لفظ الماضي اي هو الذي
 منه وقصر **قوله** والخطا لفظه غير الكذب لان الخطا عدم المطابقة لقوا من اللفظ والكذب
 عدم المطابقة في نفس الامر **قوله** لا حياء السان لا يثبت على لفظه المفعول فان
 قيل بل الامر بالعكس لا حياء الجنتين ولا سان فلما المراد ان الجنتين اي الخطا
 الذي يثبت المراد منه لا مفهوم الجنتين **قوله** وحاشا ولا محتمل حتى على ان العام ليس
 قطع مع عدم الاحمال واما ما في من القطع من الفعل والنقل في غير الشرط **قوله**
 فالخاص ان كان ما خراج من العام ليس على اطلاقه ان كان موصولا او اما ان كان البعض
 متراضا فمستثنى في قوله ما تثر ولا حتى يكون العام قطعيا فماتى لا طنا كالعام الذي هو

مبدأ الخصم بالخصم

خصم

ثم انه لم يثبت حكم ما اذا علم المعارف وذكر في الحصول ان لا يكون الخاص محققا للعام
 وفي اصول الحنفية ان حكم المعارف والاهل بالبارح واحد وهو صور حكم المعارف في قدر
 ما ساوله لكن لا حتى ان المعارف هي المعقولة انما يصور في فعل خاص للنفق عليه السلام
 مع قول عام **قوله** وقد وقع كثر اهلنا الخاضع احدها ان الاصل ان لا يكون الا على الناس
 مطلقا قطعا هو واما على القائلين بالتفصيل فاما ان يكون له في السوف بعد ان الحكم في
 النزول وكذا الكلام في الناس الاخرين واما ان لا يخصص عاما موصولا لا لئلا يفتقد
 آخر فمعلوم قطعا ان الاصل عدم التفرقة بينهما ان اردنا ان لا يخصص شي وصور العقد
 بالاشهر فيصور على غير الحاصل قيدا عاما لا يراه فيه وان اردنا ان لا يفسد طريق التفرقة
 فلا دلالة عليه ولا اية في الحنفية بالاشهر ان المعارف تامة للمقدم في حاشا ولا يمكن
 ان يكون انما يطرح بعد لان العام بعد التخصص هو بصير طنبيا في سقي ولقد ثبت لكن
 قطعا كما كان وعقد العام طبع سواء في حقه سب او تخصص او لم يلحقه الثالث ان مقتضى
 تفصيل الحنفية وبعض ادلة الشافعية ان التخصص يكون خاصا بالنية ليس بلارم فان
 اوليات الاحمال ايضا عام نعم قد يكون خاصا مع كونه مساويا لتخصص ما ساوله العام لكن
 مل هذا الخاص لا يلزم ان يكون قطعا عند الساقع فلا يتم استدلالهم الثاني **قوله**
 قالوا اول ان الوجه الثاني في الكتاب لا يصلح تخصيصا للكتاب والثالث عام عا ان
 العام بعد الخاص ناسخ لا يخصص ولا يعرض في الشرع الثالث وهو ان التخصص
 للعام بيان له فكيف يكون معدا عليه والحوار ان استسعاد لا يصح ان يرد كلام
 لكون بيان للمراد وكلام آخر يرد بعدة وجوه ما سبق من ان عدم دانه وبتا خرد
 وهو كونه بيان **قوله** معني هذه المسئلة عا ما ولا الخلف في دليل المسئلة
 الى قبلها وهو ان لو لم يكن الخاص من السنة تخصصا للعام مبرا لوم الطال القاطع بالتحتمل
 واما قوله والاسد لال بقوله نبينا الحكيم في قاي اراد استدلال المذهب فلا دلالة
 وان اراد استدلال الحنفية بان سال السنة في ذلك متى بالقوان بيان له فلا سبق بالسنة
 ثم يحار به لا استخالة في اجتماع المبيتهات لا بها معارف لا موثرات او بان الناس بالسنة
 2 الحنفية بان للقران كان ذلك من قبل الشبه والاحوال **قوله** يجوز تخصيص القران للعام
 عند بعض الحنفية قطعي كالحاصل فلا يجوز تخصيصه بخبر الواحد والعاسر الا اذا خصص به
 التفصيل بقطعي فبصير طنبيا في الباقي وعقد ان من العام عا التفصيل انما يكون تخصيصا او ان
 مستقلا بمقتضى ما لم يفرق المستقل كالا سسار والشرط والصحة والغاية لا يكون تخصيصا

جميع على احوال ان يكون
 الى هذا ان الحكم بول
 بعد السور الى هذا ان
 السور في عا احم

اعلم

لح

كما لا يكون

كما لا يكون نجا والتفصيل المستقل المبراني لا يكون تخصيصا نجا ولا بصير طنبيا
 2 الباقي في الصور تنس وانما بصير طنبيا او اخضعت عمل غير متراخ كالمالك كان
 او عقلا او حسا او عادة او خور وكن وانما يفسر بعضهم العقل واما جمل التخصص
 ما الكلام عند الكرخي رحمه الله لا ينبغي ان يخصص عاما كان التخصص او جمل
 وعند الجمهور ينبغي ان يخصص من نوع مشبه يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس هذا
 هو المطابق لاصولهم والاحاق في التخصص للكتاب في بار الارت والنتائج
 وعمود ذلك ان مقتضى اخبار احاد لا نوع اخر لصور المشهور وقصور
 نسخ الكتاب في الخبر المتواتر لكونه في قوة القطعي وبما هذا ينبغي ان يحل الطبع فيما
 نقل عن الكرخي انه يجوز تخصيص العام بخبر الواحد ان كان قد خص من قبل
 بمقتضى قطعي او طبع او مراد بالتفصيل والتفصيل في قول لان التخصص بالتفصيل
 محار عنه دون التفصيل هو العمل وغير المستقل لا اختراخي وغير المبراني
 وتبع ضعفه بالحوار انما يخص من بعض مقتضى صا رظا هو ابي الباقي ثا رعا ان
 لم يخصص الاخر ان لا يما عداه واحتمل خروج كل واحد من الباقي ثا رعا ان المستقل
 كعمل التفصيل فلا يعلم قطعا ان اي قدر خرج بالتفصيل وبالحكمة قد ارفع القطع
 المانع من التخصص بخبر الواحد **قوله** والحوار ما تقدم وهو ان التخصص وقع في
 الالاه وهو طنبيا ليس بصير طنبيا السند لكونه متواترا مطلقا وعرف ان الحسن
 ما يصحبه النص والاجماع من الامر والنهي وعقد ذلك وله اضافة الى السند والالاه
 فان ذكر من معاملة السند دل على ان اختصاصه الاضاف الى الالاه وبالعكس فثبت
 هذا قطعي السند طنبيا المتن مراد ان دلالة طنبية وحديث قال هذا قطعي الالاه طنبيا
 المتن مراد ان سوتره طنبيا اي ليست عنوانه **قوله** واجبا علمه اي على العبد تصيب
 المتن بالاجماع لافي قوله في فليمن بعض عا التخصصات انما ورد في حق الاماء
 وقباس القدر عا الامنة لا يصلح ناسخا غايته ان يكون سند الاجماع **قوله** والتخصص
 بالحقين اي تخصص الكتاب والسنة بالاجماع عند الحنفية يكون بعض الاجماع نفقا
 محققا فعمل اهل الاجماع عا خلاف النص العام يكون مفسدا على صحة النص
 التخصص **قوله** في لو عملوا خلاف ما هو نص في حكم من غير عموم كان الاجماع مضمنا
 لنص ما سبق لذلك النص الدال على الحكم خصوصية الاجماع على اهل الاجماع عا خلاف
 النص من عنوان الاطلاع عا ناسخ له ومن اجل هذا الحكم بان الاجماع لا يكون باجبا وانما

الناسخ

وان كان منه قطعا كان قبل
 ما ساول عام الكتاب
 قطعي المس 2

وذلك

ما تضمنه الاجماع من النص والاطراف القول بان الاجماع يصح تخصيصه ولا يصح
 تاسيها بحروا اصطلاح يمنع على ان التخصيص لا يكون الا لخطا في الشرح والمخصص قد يكون
 بغيره من الفعل والمحسن وغيرهما واما من جهة المعنى فلا فرق ادرك من هذا المخصص
 والنسبة في الظاهر والاجماع وفي المخصص ما تضمنه من النص **قوله** وذكر في مسألة اشارة
 الى قول في المحقق وصل على لفظ الفعل لا كما زعم العلامة من ان الواو في وصل مشعر
 بان مثال مفهوم الموافقة كان في الاصل فقط غير ان الناسخ هكذا جعل كل من دخل
 الدار فخرتم ان دخل زيد فلا تنقله افي وصل في لا تعان زكوة في الفهم الساعية
 زكوة وانما اقصره فلفظ علم مثال مفهوم الحالف لانه اضعف فاذا اصلنا سمي
 مفهوم الموافقة كان بطريق الاولى لانه معطى عليه سمي بعضهم دلاله النص وبعضهم
 القياس **قوله** مثال من الاحكام يعني ان مطبوع الحديث الاول هو ان عدم تخمس
 الماء بدون البقرة نعم القليل والكثير ومنهوم الثاني خصه بالاكفر لانه الشرط على
 انه اذا لم يبلغ قلنتن حمل الجذبة سواء بغيره ام لا وانما لم يعكس ولم يحمل الاول
 محصيا لهذا المفهوم كمال البقرة لانه لا سمي للشرط فائدة **قوله** وهو ليس لغيره اذا لم يكن
 الحرم لاني حقه ولا في حقه الاية **قوله** وان كان لا دليل عام مثلا لو قال الوصال في الصوم
 حرام على كل مسلم واصل ووصف اتعانه على قوله تبه فانه صوره فالحج ان قوله فاتبوه
 يصير بواسطه قوله الوصال في الصوم حرام على كل مسلم تخصيصا به حرم على الامم صوم الوصال
 ولا يكون لهم اتعانه لان في هذا علما بالاول حيث حرم الوصال علينا وبالله في حقه وصف
 اتعانه في عموم ذلك بخلاف ما لو اتعاني الثاني على عموميه وصورة الصوم الوصال لبا انفسا
 فان العام الاول مطلق بالكلية **قوله** وهما عامان اما الاول ففي كل المكلفين واما الثاني
 ففي كل المكلفين وجميع الاعمال فلا كان الاول اخص حيث لم يعم كل فعل وكان العمل
 به اولى وذكر الامام في المحصول ان المخصص هو ذلك الفعل مع ذلك الدليل ومجموعها
 اخص من ذلك العام وضيقه الشارح بالعلامة مع ان للفعل دلاله على وجوب التامس
 بل الموصوف هو الدليل العام وحده وشبهه بما اذا قيل ان الدلالة على وجوب الزكوة
 صواب وزكوة امواك مع المال وصواب ظاهر وهو ان محرد احاط اساع النبي عليه السلام
 لا يدل على وجوب اتعانه ذلك الفعل ما لم يصدر عنه ذلك الفعل **قوله** حله الواو احد في جعل
 الواحد مطلق الخطاب سواء كان فيما له او فيما عليه **قوله** للاصلا في الاحكام مع قد
 يجب او حرم الفعل على الرجل دون المرأة وبالفكر وعي الظاهر دون الحائض **قوله** في

ان ج

دون المفسر

دون المسافر الى غيره ذلك **قوله** وفي هذا الجواب رد كما ذكره الشارحون من ان
 هذا دليل اخر للتخصيم عما هو واراء المحقق حيث يقول **قوله** معارضه عتله
 يعني ان الاحوال العامة معارضات لدليل المعتبر الا ان اولها ما لم يدون الاخر من
قوله ولا بالدليل بالاصل اي الحكم ان الاصل في التخصيص عدم جزمه بغيره واما
 فلما لم لا دليل لان العوض ان لم توجد ما يقوم كونه دليل للمخصص سوى عادتهم
 وقبوله دليل **قوله** وتذكر الضمير في ليس باعتبار الجنس والظاهر ان ليس لقوله لفظه
 كونه قابله للحق ان هذا الكلام انما يصحح معام المنع دون الاستدلال لان النواع
 لم يقع الا ان ملك هذا العرق والعادة على ان المراد من هذا العموم هو المخصص
قوله وان احدهما من الاخر الحق ان هذا الاستبعاد بعد هذا الا ان المراد انما منهم
 من المطلق في ملك اشترى اللحم المقد الذي هو المعنى وكذلك منهم من العام في ملك لا شتر
 لما اول الكلام لما كان من الذي هو المعنى وكما ان في هذا ان كان الظاهر العموم كذا في الاول
 حيث لا يفتقر لثبوت ما شتر في اللحم غير الضمان عما هو مخصص طاهر الاطلاق وانما ما يمكن لبعضهم
 من ان دلاله المطلق على كل مفيد دلاله الجزئية على الكل ودلاله العام على كل فرد دلاله
 الكل على الجزئية وهذه اقوى فلا يلزم من حرف الاولى عتله هذه البقرة حرف الثانية
 فلا يقدح فيما ذكرنا من البقرة **قوله** اذا وافق الخاص العام في الحكم بان الحكم على الخاص
 لما حكم على العام سري لان لا يكون للخاص من مفهوم مخالفه فمعنى الحكم على غيره افراد
 العام كما اذا قيل في الفهم الساعية زكوة والمخصص بترك هذا التقيد اعماجا ما سبق
 ان العام يخص بالمفهوم **قوله** الاجماع والواو الحسن خصص قال الامري ذهب بعض
 اصحابنا وبعض المعزلة كالفاضل عندهما وعندهما الى اجسام المخصص بذلك ومنهم من
 حوره ومنهم من يوقف كالحاكم الحوسن واما الحسن البصري **قوله** ان الضمير كعادة الظاهر
 فلا يمنع ذلك قالوا في المعارضه بان لو خصص الاول لم يعم مخالفه هو ايضا معارضه
 والبرج معهما كما سبق **قوله** بل هو مخصص الظاهر او المضمرة دفعا الى انه لا بد
 من مخصص المظهر للظلمات دفعا لما يلزم من ان المضمرة مخرجه مخالفه الظاهر حيث رجع
 الى الكل لم يقصر على الرجعات دفعا لما يلزم من مخالفه الظاهر في المطلقات لوراد
 به الرجعات ليكون الضمير عاميا على ظاهره والحاصل ان لا بد من مخصص احدهما لتدفع
 مخالفة الظاهر في الاخر والتعبد بحكم موصوف هذا ولكن الظاهر السالم في الفهم
 صواب المراد دفع المخالفه من الضمير والظاهر الذي هو موصوفه قد لا يخفى بان دفع

واراد منه البعض او المخصص المضمرة
 وذلك بان حكمه كقوله عن الكل
 مع

يمكن ان يكون محض الظاهر او محض المضمون محض الظاهر لا محض المضمون بان
 المراد من محض مخرج الضمير بان يراد بالظلمات النواحي والوجوهات جمعاً ويعود
 الضمير الى الوجوهات خاصة طاهر الفناء ويمكن الحوار بان المراد ان لا تدفن حرفع
 مخالفة الظاهر والمضمون محض الظاهر بالوجوهات او محض المضمون بان يراد بان جمع
 المطلقات ثم جعل الحكم مقصوراً على الوجوهات وجماعاً صواب لا استدلال ان محض
 المظهر من محض المضمون غير عكس فمحض المضمون محض الظاهر لانه لا يكون ارجح كما كان
 هذا صفتاً في ان الضمير انما يعود الى اللفظ باعتبار ظهوره فاذا اراد بالمطلقات
 الوجوهات لم يكن الضمير عاماً بل يترك محضه قال ولو سلم فالظاهر اقوى فيكون الضمير لا يصف
 اولى بالمخصص والفرق عن الظاهر **قوله** لبيان القياس ان لا يكون اساره الى ان ضمير انما
 لا يشعر به الكلام من القياسات لا للعللة والى ان كذلك حال لا خبر لان الخبر هو قول بالنص
 ولم جعل الضمير للعللة على ما هو الظاهر وهذه الية الفارصون لان الكلام في محض العموم بالقياس
 لا بالعللة وليندرج تحت اسم الاشارة كون الاصل محض فتنطبق الدلالة على المدعى
 ثم لا يخفى ان المراد منها بالنص اذا ثبت عليها بالنص وكذا لا يخفى ان ادعاء بالانكشاف
 غير ما سبق من المحض لا لا جماع انما هو لخصمه محضاً واما القياسات التي ليست كذلك
 فلا محض العموم لعدم الدلالة على حوز المحض بها لانها لا تكون الا استدلال لانه صهيبي
 وقد ثبت الشارح بقوله فلا استدلال بزيادة لفظ قد على ان على ما حوت بهادة المحض
 من كونه استدلالاً دلالة من جملة المذهب الحنابلة وكذا اني مردها الى **قوله** في سبعة امور
 جعل مما بعد الامور الباقية والثالث تعيين حكم الاصل في الجملة ووجوب التعليل اي نفس
 الوصو الذي به التعليل وهو العلم ووجودها في الاصل والمقتضود وادخل **قوله** وهذا
 ليس كذلك هذا ما ذكر من خبر الواحد من ان القياس اذا انفارضا من وجه دون وجه فالج
 ما يمكن كما استثنى ولهذا كان الاستدلال يكون القياس اضعف وكذا في معاديهما
 مردود او فيما سبق مقولاً لا حد كان الكلام فيما اذا لم يكن المحج وكان احداهما جبطلاً
 بالكلية **قوله** وهو يقع في الصورة المذكورة وهي ما اذا كانت العلم معتبره بنظر او اجماع او كان
 الاصل ولا خص من ينص هي التي حكمتها فيها لعدم القياس **قوله** والكبرى ضرورية من
 الاصل عدل عما هو المشهور في ذلك من التمسك بالاجماع والمفتول وهو ان لو لم يعمل بالواجب
 فاما ان يعمل بالطرفين فيفتح القياس او لا العمل في فتحه القياس او العمل بالمرجوح
 وهو خلاف المفتول لما هو عليه من الاعراض لكن الاعراض على ما ذكره اظهر للقطع بان

دا عا و 3

وتعليل 3

بالكلية 3

سماع

لا تكفر

لا تكفر حاد وجوب العمل بالظنات واما الكلام في الحوار تحت آخره وصوره ان
 اراد بوجوب العمل قطعاً انه لا يجوز التمسك اصلاً فهو مع الوجوب سواء قد بالقطع
 او لم يقطع والقطع بهذا الحق لا يتناول الظن وان اراد ان معلوم قطعاً محض لا محتمل
 المخصص فلا دليل عليه بل وعما استدلال على اطلاق بان الدليل الحاص بذلك الحكم
 الخواص بوجوب اليقين في الظاهر لا في وجهه او استثنى في زيادة بحيث لا يكون في مسئلة
 ان لا اخرها ديات المصيبة واحداً وكل محتمل حيث يتصل كيفه بعلق الظن والقطع
 حكم واحد **قوله** ومع ذلك اني شيوخ المدلول في منه كون المدلول في حقه محتمل اي
 يمكنه الصدق على حصص كثيرة من محض المندرجة تحت مفهوم كلي لهذا اللفظ
 والظاهر ان لا حاجة الى قوله من غير نفس لان المعارف ليست حصصاً بل محضاً للخصم واما
 فت الشارح بالحقبة فيها لما هو من طاهر عبارة العموم ان المطلق ما يراد به الجمعية
 من حيث هو وذلك لان الاحكام انما تتعلق بالاخر دون المفهومات ثم لا يخفى ان
 ان المراد بالبيان ما يكون محسناً دلالة اللفظ والاعمال حاد في رجل مخصص في الواقع
 لكنه اعم من ان يكون الوضع الضاع على النفس كما في الاعلام او كما في المخرجات والبيانات
 الاشارة على ما سبق لخصمه في تحت الحروف وان المراد بالمعارف المخرجة ما سوى اليهود
قوله انما استدل بالجماع لما سبق من انه مطلق **قوله** ولو تذكره في لما عزم الا على ان ان اطلق
 هو التكرار في سياق النص الا بان **قوله** فهو ما يدل على اشياء تقع ليس المراد بخلافه
 حالاً بل على اساسه من بعض الكلمات وذلك لان الكلام في اقسام اثنين ولا بد من الدلالة
 فيما هو الاوسط في الالفاظ الدالة من المطلق والمقتضى لكن اطلاقاً بالمقتضى على جمع
 المعارف والعمومات ليس باصطلاح شائع واما الاصطلاح هو الثاني اعني ما اخرج
 من شائع وتي سكر شائع اشارة الى ان لا يلزم من الاجراء عن الشائع حديثاً مستقلاً
 اصلاً بل قد يكون مطلقاً من وجه مقتضى وجه كقوله مؤخره **قوله** بزيادة هذه المسئلة
 الضام ما مر عليها في المحض وصوران الخاص اذا وافق العام في الحكم لا محضه لكن لما كان الحكم 3
 هناك فالما هناك من زيادة بفضله او ردها **قوله** معي الكفر دون ان يقول بالاعمال
 اساره الى ان معي حمل المطلق على المقتضى نفسه بذلك القيد حيث بعضه الحال اسما او بصفة
 لا بالعكس فيصير بان هناك مردها اخره هو حمل المقتضى على المطلق وبه يتفرع كلام الشارح
 العلامة الا ان الاصل ذكر ان لا يعرف خلافاً في حمل المطلق على المقتضى وتبين ان يعلم
 ان ذلك مما اذا كان الاطلاق والمقتضى الحكم اما اذا كان في السبب مطلقاً واعني كل
 جزو عدد

سائر اطلاق المقتضى

لا يجوز

لا يجوز

واذ واصلنا خبر وعيد من المسلمين فيند الى حنفية وجه الله لا لخلق المطلق على المقيد حوار
ان يكون المطلق سببا والمقيد سببا **قوله** سببا للمطلق لانها جميعا على ان يكون على ان
المراد بالمطلق كان ذلك المقيد ومعنى النسخ ان ارد الاطلاق مرفعه وانتهى **قوله** لا ياتي المحقق
موجع من الحار من المقيد اذ كل منهما بعض للشيء ومعنى كونه نوعا من الحار ان سبب لكل
حيث جعل العام او المطلق المقيد حار او الطامع ان ليس للحار بعد كثر دخل في المقيد
قالوا في ان يقال لان مقيد في بعض النسخ ووطع الحكم عن بعض الافراد بل وفي المحققين
اولى وانما ان المحققين ليس بنسخ بالاساق في كل نظر ما في عصر العام على النسخ اذ كان
بظاهر مصلحتنا من ان يكون المقيد هو المراد ان يلزم ان يكون كل شخص على قبح
العام على النسخ سببا وليس كذلك بالاساق في كل الكلام في سائر اللزوم **قوله** وهو الموصوف
نعم ان سبب كون المقيد سببا للمطلق ان المطلق يقيد حوار الانسان باي فرد كان والخروج
عن العادة بذلك والمقيد سببا للاحقة على ان لا يخرج عن العادة الا بالانسان بالمقيد
فكما ان المقيد لا ياتي سببا للاطلاق السابق ولا دفعه فكذا في العكس بل هذا اظهر من ان
ازال حكم شرعي هو الحار القيد كما بان الرقبة مثلا **قوله** وقد عار ما قيل لا يمكن في النسخ
اسباب حكم شرعي لم يكن باساق لا من رفع حكم شرعي وسلبه فمقتضى ذلك ان المقيد
اساق العرق وبني الحائز من النسخ والمحققين ليقضي على جميع الملازم اى لا يلزم
من كون النسخ الذي هو حكم شرعي سببا لكون المحقق الذي ليس كذلك سببا وانما المحقق كون
النسخ سببا دون المحققين وان قد حكمنا شرعا على المحقق لاحكام ولا رفع له فخر دفع
قوله وعن الثاني عليه وهو ان المقيد المتأخر عن الاطلاق اساق حكم لم يكن كما كان ايمان
الرقبة مثلا خلا والعكس فانه لا يثبت حكم لم يكن لان وجوب المطلق قد كان باساق
الزيادة وهو انما دفع ذلك الزيادة ولا يلزم من كون اساق حكم مضاف حكم سببا كون ما ليس
كذلك سببا وانما المحقق المتأخر عن الاطلاق ما ظهر في التائيل وهو المماثل لما سبق وان كان
للمناقشة فيه مجال **قوله** وقد تنوعت اراء اساق الى ما ذكره بعض الشرح من ان المقيد
المتأخر دفع حكمنا شرعا كالحار الكافر خلا في الاطلاق المتأخر فانه لا يرفع حكم المقيد
بل يثبت مع حكم اخر لم يكن وهو احراز الكافرة وعدم احراز غير المقيد كالكافرة مثلا
ليس من مقتضى النسخ يكون ازال النسخ وهذا مع انه ليس من مقتضى ما سبق فاسد نظره
ان حكم المقيد وجوب القيد والاطلاق لا يثبت لما رفق **قوله** وهو فرع الدلالة بان بطلان
اللازم وهو كون عازا ولم يصح ما ذكره السارحون من ان ابن الحار خلاف الاصل

مثل 2

عن ذكر المقيد سببا
للاحقة على ان لا يخرج
عن العادة الا بالانسان
المقيد

ترفع حكما شرعا

ظهور

الظهور ان النسخ استمد حذورا منه **قوله** فما هو حواركم اما في الصورة الاولى حوارهم ان تقدم القيد
وعا صلا فرفعه لا يقال الاذهن من المطلق الى المقيد وهو المعنى باللاحقة على علمنا ان اصول
والسان واما في الثانية فم لا يكون نفاذ في الرقبة كما يكون باقضا في كونه مقيد
وضوابط حسن المقيد من كونه دلائلها على السلمة بخار او لو سلم فاساق الاذهن من المطلق
الى الكمال في معناه ظاهر لا مدفع له **قوله** الا انه على الدليل لا على النسخ توافق ما ذهب اليه
المقيد من الا العموم قد يكون مساو لكل احد على سبيل الشمول ملك من ياتى فله درهم
او على سبيل الدليل ملك من ياتى اولافله درهم لكن القول بعموم التكرار في الاثبات كالحال
ظاهر اصطلاح النسخ فلهذا ذهب منه من الشارح الى ان العام المخصص هو المقيد
المحدد المحرور عن اعم الرقبات وان لا يعط وان كان ظاهره ان رقبته من الرقبات العامة الا
ان المراد رقبته مؤمنة من الرقبات الموصوفة وبالحمل فلهذا صنف حكمهم في شرح هذه المحققين
وكيفية تطبيق حوارا عن شبه الختم والساق المحققين من ذلك جعله المحققين في المصلحة
لا في الحوار والاضاف ان ثغرة هذا المحقق وهو قوله وكما بعدم الخاص سببا للعام
فكذلك يقيد المقيد سببا للمطلق على ما في النسخ كلام لا حاصل له بل لا يرفع للمقيد المقيد ومقتضى
عدم الخاص فكأن من سبب القيد والصواب عدم المقيد ومع ذلك فالكلام في ما ذكره المقيد
لا في تقدمه والتصور ان تأخر الخاص سببا وقصر العام على البعض لا يعدمه فان عند الختم
العام المتأخر سببا للصواب ان يقيد على المضاف الى كل ان الخاص المتأخر يعلم في
الاختصاص وتعمل به على ان سببا للعام لا نسخ فلهذا في المقيد المتأخر **قوله** وان لم يعلم صافيه في الحال
وكذا ما علمون للاطلاق والمقيد من المحققين يتولى عليه اللام اذ واصلنا خبر وعيدوا **قوله**
عن كل خبر وعيد من المحققين فلهذا جنى على ان يقيد او لا الاطلاق او المقيد سببا للمقيد
العموم والمحال المطابق لا ينفك المكاتب من غير قصد الى الاستفراق كما في اشرارهم وان
نعلم ان قوله لا من خصص المطلق ليس على ما ينبغي والاصول لا من يقيد المطلق **قوله** ونحو
ما ذكره هالك المذكور في ما سبق هو انه هل يجوز تخصيص العموم بالقصاص لخصيص
قوله في خبر من موالهم صدقة لغزو الدون فباساق العرق ولا ذكر لخصيص عام هو حتم
لخصيص ولا انفراد في كل سؤال وجواب فبما ايرادها في هذا المقام وليس بهد
لانه ان لا يرد الكلام الا في فلس الكلام فمعه ان يكتفى باطلاق المسلمات وان اردت الهادة
الدالة عليه فلا حياء في تكرارها واصلها **قوله** والحوار مع كونه نجا هذا من المقيد من المقيد
بالدليل من غير قدح في الدليل فلا يكون موجها والاسناد بيقيد الرقبة بالنسخة ليس بمقتضى

المسلم

لا نهم لا يعلون انه نفس ورفه لما اقصاه النص بل يدعون ان المطلق لا يناول
 الا ان كان في مدلوله كالمناول لا يناول كما في الورد على ان عمدتهم في ابطال حمل المطلق
 على المحقق لست لزوم النقص بالقاس بل عدم صحة القاس ساء على ان المحقق عليه ليس
 حكما شرعا بل عدم ما اصبحت عدم احراز الكافرة في كراهه العقل لان احراز الكافرة
 بان في النص المطلق ومن شرط القاس ان لا يوجد في المحقق نص دال على الحكم المحقق
 او على عدمه وقد دل النص المطلق على احراز الكافرة وعدمه وحرفه الا ان
 وغايه ما اذا لم ينظرنا انما يقين وحرفه الا ان في رفقته كراهه الظاهر على وجوده في كراهه
 العقل وصح حكم شرعي وقد سخطا الكلام فيه في شرح السمع **قوله** وصح حكم شرعي ولا
 معكس على دفع اصالة هذه الاعتراضات بالبناء على ان يقال المراد باللفظ الموضوع
 وبالشع ما يصح اطلاقه لفظا على لفظه وان لم يكن ما يتبين في الحاشي وفيهم الشيء الذي مراد
 لا مجرد الخطر بالبال كما سبقت في بحث المشترك والمقصود بتعريف الحمل الذي هو موضوع اقسام
 الجنس وصولا الى اللفظ **قوله** لا يمكن معرفة المراد منه متبع الاعتراضات على ان من متعلق
 بالمعروف دون المراد اذ لو متعلق به لم يصدق الخد على شيء من افراد الحمل لانه عكس معرفة ما اراد
 منه بالبيان وقد عارض عن الاعتراضات بان الحرك المعتبر بالبيان على النظر الى نفسه
 قطع النظر عن البيان وان كان جسيما بالنظر اليه ولا منافاة وكذا الحاشي من حيث ان المراد
 لا يعرف من نفسه وان كان محاربا من حيث استعماله فيما لم يوضح له وتبين ان لم يعرف اصطلاح
 على ذلك بل كلام القوم صريح في حلاله على الحق انه يصدق على المشترك الجنس من حيث انه
 مبتن ان لا يمكن ان يعرف منه مراده بل انما يعرف من البيان فان قيل سيجي ان اللفظ اذا
 بعد محاربا فهو على فمافي في الاحمال عن الحاشي فلنا معناه على ما تنفرد كلام الامام الغزالي
 ان اللفظ الذي ليس معناه الحقيقي والحاشي ليس على ان استعماله على القرينة فلما جازي
 والا فللحسني واحاد استعماله على القرينة الصارفة عن الحقيقة وعددت معانده الحاشية
 من غير ما في كلامه في الاحمال فيها والى هذا الحد ان يعرف كلام المحقق **قوله** وفي تركب لاختفاء
 2 اجمال المشترك وان لم يعتبر تركبه بخلاف مخرج الضمير والصفة فلما احل الاحمال في نفس
 الحرك ومخرج الضمير والصفة من الاحمال في التركب وكذا اللفظ ما لم يعتبر في التركب لم يحكم
 بتقدير الحسنة وتعد الحاشية ان **قوله** ملك حصص مجهول اراد بالحصص ما يكون بالمتخصص
 على ما هو اصطلاح الخصم مع عطف الاستسار والصفة عليه باو وانما ومع ذلك لا تضار
 في عبارة الامام احمد قال ويكون مستخصص العزم بصورة مجهولة ملك اقلوا المشتركين

الحمل المبحث

بعض

بعضهم وبصفة مجهولة كقولهم واحل لكم ما ورثكم ان يفتوا بما مولاكم محضين فان قصد
 الحمل بالاحصان مع الحمل به او في الاحمال مما احل او ما ساء مجهول كقولهم احلت لكم
 بصفة الانعام الا ما نلت عليكم **قوله** فان لم تثبت في مدلوله عرف في اطلاقه على البعض ان في حكم اطلاق
 بغيره قوله وان يدر عرف في اطلاقه البعض فظهر ان على الاول للحمل البعض وعلى
 الثاني للمطلق الحمل الكل والبعض اي بعض كان وهذا يحصل ما دني ما سخطا عليه الاسم
 وهذا هو المحرم في كلام الاحاديث وقد اشار الفاضل في قوله وقد مالوا بزيادة الواد ولعطف
 قد ادى ان هذا النص دليل على الخلف في اصل الحمل على ما هو دار الكلام بل للبيان مشهور عرف
 2 البعض لكن لا يخفى ان موضوع الاستدلال ليس حاسن من كونه للمطلق بل هو اطلاق
 البعض لما كونه البعض خاصة اي بعض كان على ما نلت عن بعض اصحابنا في الضامعي ودل عليه
 قوله ايضا دلالة على البعض فكان الاول ان يقول ان مدلوله عرف في اطلاقه على البعض خاصة كذا وقد
 الصق وانما دليل الحفظة على ان حمل في تقديره بين الفعل الذي عليه اللام حيث سبقت على ناصيته هو ان
 البار من دخل على الة انما يصدق الفعل الى حمله فيستوعبه دون الالة كالحاشي كما في الالة فمعنى مجيئة بعض الرئيس
 ومن دخل على حله يصدق الفعل الى الالة فتستوعبها دون الحمل كما في الالة فمعنى مجيئة بعض الرئيس
 وليس المراد اقل ما سخطا عليه اسم البعض خصوص في عمن غير الوجه فيكون محملا لا محالة
 السدس والملت والرب وعندها **قوله** لا اجمال في حروفه ما في ملك ذكر في كذا محسوم
 المعص ان على وانه اقر من نعم المقدر فلما دلت على طريق الحق والحاشية وبعد تسليم
 ان ليس المقدرا من امر معناه وهذا على طريق التحقيق **قوله** بالعرف في مثله فان قيل التقدير انما
 العرف الشروع واللفظي فمافي هذا العرف فلما ذكرنا الشارح ان العرف الاصولي ورد
 ذلك في بعض الشروع فانه لا معنى في كلام الشارح على اصطلاح حديث بعده في الحاشية
 بل المراد عرف الاستعمال الحاشي وصولا ما في استقاء الجمعية الشريعة والعرفه والاختار
 2 ان حمل هذا العرف على ما هو المتعارف في الاستعمال الحاشي على هذا الكلام جدا لان
 حمل العرف اللفظي على الجمعية العرفية مع حمل العرف الشرعي على الجمعية الشرعية بعيد جدا **قوله**
 وانه كلام النظار كلام ان المراد ان الاحمال خلاف الاصل فيكون تعيها للام لا في العلم
 في المعلوم لا على لا مشترك وصحها مسدود لئلا يلزم للبحث المساواة اذ الاحمال في الالة
 الاعيان بعد الاستدراك ولما كان في هذا نوع بعدنا على ان في الاحمال صوبت المدعي ذهب
 الناطرون في هذا الشرع الى ان المراد ان لا مشترك خلاف الاصل وظل هو مخرسو قه
 لكونه استسار لتفويض المقدم كذا في هذا المبحث فاعلم ان المساواة ولعصم لم يراع حاشية الجنس فقال

فمن

العلامة

على ما ذكر من المدعى يكون
لو وجد الاستدلال ليس
انه لو كان اجمالي فاما
ما سرك الدوا ما سرك
القطعة ؟

المراد ان الاله انما يكون محلا لو كان اليد مشتركا والاشراك خلاف الاصل واعلم ان
في الاستدلالين اختصارا جدينا فان عدم اشراك القطع وكلاهما ضعف عما بين
فقط اعتراض العلامة بان ما ذكر لا يصح الاستدلال اعني الاحمال **قوله** وقد مر غير
مبوه يقع ان الحارض من الاشراك **قوله** وقد يقال جواب عما ذكر من البعض الاجمالي
للدليل المذكور يقع ان حرمانه في الجملة انما يكون اذا لم يشهد بالدليل كونه محلا كما في اللفظ
المعلوم اشراكا وكما في لفظ القتلوه قبل لحوقه بالسان قوله في احدهما اي في احد
المذكورين اللسان هما المعنى الواحد والمفصّل الالسان قوله فكان جعله من الاكثر
صوالا ظهورا فان قيل فيكون ظاهرهما في احد الامر من اعني الامر الواحد وهذا مستلزم خلاف
المقدّر ونفي الاحمال فلما المراد ان ما ذكرتم اقصى الظهور في المفصّل وما ذكرنا في المعنى
الواحد فيتساقطان فستفي الاحمال وعدم الظهور **قوله** احدهما امر لغوي اي حكم سمي
باللغة واستفاد من اللغوي مثل سمي الطواف بالصلاة وسمي لا يد بالجماعة لغة والآخر
امر شرعي اي حكم سمي بالشرع وسماه في الشارع مثل اشراك الطهارة في الطواف وجعل
فضيلة الجماعة بالالتصاف فلذا قال **قوله** لم نقل معنيين خلافاً للمسئلة الآتية فانها في
اللفظ الذي يكون له معنى وضع اللفظ لغة ومعنى اخر وضع اللفظ لشيء ما فثبت الفرق
بين المختلفين **قوله** لما عرف الشرع في المعنى ان كلاما من كون عرف الشرع يعرف الاحكام
وكون الشارع لم يثبت ليعرفوا اللغات دليل على عدم كونه محلا للقرينة **قوله** وهي المراد
بالشرع يقع لا يقع بالشرع الا ما وافق امر الشارع وصو مع الصحة فلو علم على الشرع
الكان صحيحا وصورة القياس هكذا الشرع ما وافق امر الشارع وكل ما وافق امره فهو صحيح **قوله**
اولا لدلالة على الصحة وهذا كاف في الاحمال لانه اذا لم يكن فيه دلالة على الصحة لم يكن دلالة على كونه
مستوعبا وقد بطل ان عدم دلالة الشيء على ذلك لا يوجب اساءة الدلالة مطلقا لثبوت الاحمال
وهما كحد اخر وصورة الامر الفرائي والمذهب الرابع المنصور الى الامد يشار الى
الحجاء في جانب الاسات وانما يعارفانه في النهي فلذا اصرر المحقق في استدلالهما في جانب
النهي ثم انما يفتقران في النهي بانه عند الفرائي محمل وعدل لا يد في ظاهره في اللغوي ولا في المعنى في الدليل
الاخر ولذا في الشرع من عدم دلالة على صور الاحمال والجملة على اللغوي لا يد في كلام من ضم مقدمة
قوله عليه وما ذكرتم متعلقين بوجه وفي النهي في اللغوي عطف في الاسات في الشرع وبانه بعد رسلنا
ما جبه ولا يخفى ما في هذه العنارة من التعقيد **قوله** واد اشارة الى اساءة الدلالة في الضمير للنهي والمعنى
لو حمل على الشرع لكان صحيحا واللام منقطع لانه مطابق للصورة المذكورة وحمل الضمير

معنى

المعنى

للمزوم

الاشراك

للمزوم على ما لا يخفى **قوله** وقد يكون فيما سبق الى اجمال اشارة الى ان قوله وان لم سبق اجمال ليس
محصيا بالفعل عينا ما وقع في بعض الشروح **قوله** ليس الخبر كما لم ينفرد في الحديث ولا ساقى
كونه محلا سادسا **قوله** لا يخفى ان الفعل الطول اشارة الى ان قولهم الفعل الطول من القول معناه ان
الحول من القول ليعلم ان مستلزم للماخروج من القول **قوله** والمخرج لا يكون باكتفاء معنفة ظاهر
الكلام انما اذا تساوا بالانسان احدهما من غير نفسه **قوله** امك ما يكون اشارة الى انه لا يرد
بمزوم المساواة ما ساء كون الانسان اقوى عينا ما فهمه الضارحون من اساء كونه اذني **قوله** عينا الخرج
لعل اسم المفعول بمعنى البعض الذي اخرجه من العام ومن المطلق كالكافر من الرقيات المؤمنات
او رتبة مومنة ومن دلال المطلق على نوع على وقوله فقد نفى دلالة العام على العام والمطلق على
اي عينا الخرج وهو اي العام **قوله** بدلال الخرج سمي بالغي وهو على لعل اسم الفاعل بمعنى اللفظ
الذي نفى المحققين او التقيد وضمير عند العام وهو الخرج **قوله** هذا كله مع ما ذكرنا ان
السان اقوى اي صوري غير بيان الجملة ولا خصص الدليل لخصص العام ونقد المطلق ولما
كان الجملة محمولا ان يكون ما خرج لانه لا ينافي من الجملة والسان يلزم الفاء الاقوى
بالا ضعف هذا مع ما قال في المعنى واما الجملة فوافيق ما في ذلك معناه ما ذكره العلامة وصورة
كون بيان الجملة اقوى دلالة من واجد لان الجملة لا كان غير معنفة الدلالة كان ساء وهو ما عين
احدا من الاله لانه اقوى منه بالضرورة ولا يصح كونه مرجوحا عما ذهبت اليه الحق فلما عدم
انقضاء دلالة الجملة على المعنى المحقق المراد منه لاسا في قوله دلالة عما معناه الاجمالي اعني احد
الاحتمالين كما في قوله ثلثة فروع فانه في قول الدلالة على بلاد افراد من الطهارة والخصص محمولا
احدهما لعل يكون دلالة اضعف من ذلك بان لا يكون قطعيا محمولا وهذا ما قال الامد ان
المعنى ان كان محمولا كفي في نفسه احدا محمولا اذني ما نفى الترجيح وان كان عاما ومطلعا لانه
المخصص او المقدر اقوى **قوله** عن واما في وجه ووف نجز الطعن **قوله** وهو الظاهر اي غير
الجملة مما يحاج الى الانسان هو الذي يكون طاهرا في معنى وفلا يرد له غير الطاهر كعام ارباب الخافض
والمطلق ارباب المقدر وكما لم ينفى في هذه الكرخي ان ما افترق الى السان اني كما محمولا حازيا في
بيان عن واما في وجه وان كان غير الجملة اضعف ومذهب في الحسن ان كان محمولا حازيا في بيان
مطلعا وان كان غير الجملة حازيا في بيان التفصيل واصل ما خبر بيان الاجمالي محمولا ان يكون هذا
العموم مخصوصا ولا يشار الى ان هذا محال للسان الاجمالي دون التفصيل على ما فهمه الشارع
العلام من طاهر عبارة المتك فاعترض والى ان ما وقع في شبه المتك وفي الاحمال بالواو وليس يستقيم
والصواب الاجمالي بدون الواو اي انوا الحسن يوافق الكرخي في اساء ما خبر بيان غير الجملة

12 السان الاحمائي ولا سوا هذه في السان البعصيص وغائه توجبه الغنى ان ابا الحسن يوافق الكرى
 2 سان الحمل مطلقا وفي السان الاحمائي عبر الحمل وكما لغزى البعصيص وهذه الجباى وانه وقاطع
 عبد الجبار ان الجوز باخر النسخ دون حرة بذلك الامدى وغيره وجميع كلام الشارح المحقق ان عبد
 الجباى يجوز باخر النسخ وسان الحمل مطلقا وفي غير هذا يجوز باخر النسخ البعصيص دون الاحمائي **قوله**
 واعرض عليه فوهم جمهور الشارح ان هذا الاعتراض على الوجه الملائمة وان قول وذلك
 كثير من لغة الحوار عما يقع عدم وجوب شي بالامر قبل البيان كثر كقول السيد لهذه افعل
 والشارح المحقق جرى على ما هو مذهب الفكر الصواب من تخصيص الاعتراض بالثالث وحمل
 ذلك اشارة الى ما خسر السان عن وقف الخطاب وهو الموافق لكلام الاحمدى **قوله** طابق الامر
 لدخ المحقق بعب انا فاطمون بان حصول الامسال اما كان يذبحهم بذلك البقرة المعقنة لامن
 حيث اربها بقره وبهذا السفر يردفح ما يقال ان المطلق هو ليس هو الماخوذ بشرط عدم التعدي
 فتح لا يطابق المقتضى بل لا شرط التعدي **قوله** الحوار من كونها بقره معقنة فان قبل لا توجب
 لمنع الدعوى من غير قد في الدليل ولا الاستدلال على ما معنى ما منع فلما المراد المنع بالمنع
 اللغوي والاستدلالات المتعارضة **قوله** وهو ظاهر في بقره غير معقنة هذا هو الموافق
 لما قاله في المحقق وهو ظاهر في اي بقره كانت لا ما قبل ان يكون بقره بقره غير معقنة طاهر
قوله وهو رئيس المفسرين اشارة الى الاستدلال بقول ابن عباس رضي الله عنهما ليس
 من حيث ان خبر واحد في مقابلته الكتاب حتى يدفع ذلك من حيث ان خبر واحد في مقابلته الكتاب
 دل على انهم كانوا قد اذعن من حيث استدلال العقل الى عدم الارادة واذ اثبت كونهم قادرين
 علم ان الاشغال بالسؤال كان تغفلا وتغفلا ومع ذلك تغفلا **قوله** اصح اليه حمل المعقوف من
 لما يتوهم الشارحون من ان زيادة سان حمل المعقوف **قوله** هذا من خبر واحد في مقابلته الكتاب
 النكالف بسقط به ما ذهب اليه الشارحون من ان المراد ان خبر واحد في مقابلته الكتاب علمه لا يجوز
 استنباهه والفاق المفسرين على كونه مسبب لثبوت الالة لاخرجه عن كون من بار الاحاد لما مر
 2 الاجماع من ان يلحق الامة لا حتمية على الفطالة لاخرجه عن الاجماع **قوله** كما في النسخ فان
 المحاطة جاهل ما بها الحكم وعدم تكرره مع ان خبرا جارا **قوله** ولا حزم له اي عدم المانع من باخر
 السان لان عاينه عدم التوحدان وهو لا يدل على عدم الوجود وان استدلال بان الاصل عدم
 المانع كان لظنا لا حتمية على ان يلحق استناد الحوار الى عدم المانع بل الى وجود الدليل كما مر
 ومع ذلك فسر به هذا الاستدلال والمعارضة بما يلزم حوله الشارحون **قوله** ويلزم المحذور فقال
 في الغنى صوابا لغير المراد وما ذكره الشارح ما طرأ الى ما ذكره الاحمدى وهو ان يلزم بقا المالكين

ابدا عا فلا العموم اراد به الخصوص ونحوه وهو في غاية التحصيل **قوله** فلا اي احتكلم
 بالعام محاط على لفظ اسم الفاعل وجميع الخطاب توجيه الكلام الى المخاطب اي الى ذات
 من قصد خطابه لامن حد هذا المضمون يلزم الدور **قوله** وانه اي التبريم لما طن الخطاب متقدر
 لانه لم يسن بعد **قوله** البعصيص بالنسخ يشعربان الشبهة اي من قبل من يجوز باخر سان
 النسخ عن وقف الخطاب اجمالا وتفصيلا **قوله** كان عبد الجبار لم يلاحظ الشارح المحقق 2
 هذا المقام كلام الاحمدى فسر هذه الجباى على خلاف ما هو المشهور عنه وظن ان القاطع
 عبد الجبار قد فهمه احوال الحق ان هذه مذهب الجباى الا ان ما ذكره في هذا المقام كلامه
 خاصة بضم جمع ذلك ما مراد من خصص كلام الاحمدى في هذا المقام قال ذهب الجباى وابنه
 والفاضة عبد الجبار الى حوار باخر سان النسخ دون غيره وورد عليهم انه لو اصبغ باخر السان
 ما كاد لانه وصوبط واحال غيره وليس سوى جعل المكلف بالمراد اذ لا يحصل من السان الا العلم
 به فليدرك ان عصب ما خسر سان النسخ لما فيه من الحمل اعماد الكلام الدال على التكرار ثم قال
 واعرض الفاضل عبد الجبار قال يلا ما الفرق بين باخر سان النسخ وباخر سان الحمل صواب
 الاول مما قبل بالتمكين بالعقل في معقنة بخلاف باخر سان صواب العادة فانه لا يلزم في
 صحيح فعل العادة في وقتها الجمل تصغيرها والعرف بين باخر سان خصص العموم وتأخر
 سان النسخ من وجهين الاول ان الخطاب المطلق الذي اراد نسخ معلوم ان حكمه يرتفع
 لعلمنا بانقطاع المكلف ولا كذلك الخصوص الثاني ان باخر سان خصص العموم مع
 كونها اخراج بعض الاشخاص من غير نفس بوجه الشك في كلام المكلف هل هو
 مراد ام لا خلافا باخر سان النسخ ثم احاب الاحمدى عن الاول والثالث عما في الغنى
 وعن الثاني بان العلم بالايقاع والاصطلاح مما سمع الخصص والنسخ ثم قال وفي الشبهة
 الخاصة بالحمل انه لا فرق بين الخطاب بالحمل والخطاب بغيره بصفة المحاطة مع نسخ
 من غير سان وهذا ما يفتي المحقق بطريق السؤال والحوار وبه المص على قوله لم يسن
 مراده ثم احاب عنه عما في الكتاب ومعنى بطله ويعني بالعزم اي على الفعل والترك
 فلا يفسد لفظه ويذكره عن بعض سبب الشرح فحمل ان يكون المراد بفعله اعم من الاسان
 بالما مور به والكلف عنه او المراد بالعزم على فعله بطله في الحوار وبعض
 2 الحرم وقد طهر ما ذكرنا وجه ما وقع في الغنى او اللفظ قالوا وبان اللفظ قال وان
 ما ذكره المحقق من قالوا ولا قالوا انما سألنا عن ما يسن وان ما ذكره العلامة من ان المص
 لولم توسط مسنده مانع باخر سان الحمل من قول عبد الجبار كان احسن حسن **قوله**

نصها
 وما في السراج ام بطله
 ويعني بالعزم على فعله
 يعني فعله الذي هو الاسان
 بالما مور به او الكلف

ولكن التسمية احدى احدى من التخصيص بان يمنع ما خبره فكون مع الباطن في التخصيص
 وحوزة في التسمية قولنا باطلا وفاق في بعض الشروح من قوله فكون حوزة في التخصيص
 دون التسمية قولنا باطلا قولنا بطحا جعل ضمير حوزة للمنع تعالى في الباطل **قوله** وهو للفقير
 اي هذا الامر الذي هو بطلان للفقير ليعطيه فائدة وان لم يكن مطلق الامر للفقير اشار
 افي الحوار بقوله باسماء الحوزة الى ان يمنع كون الامر للوجوب على ما في شرح العلامة
 لما منع كون هذا الامر على صفة التي هي الوجوب ومع كونه للفقير عا د كرم من الدلالة
 كحوازي كون الامر للفقير وقد نأيد العقل بالنقل وهذا يظهر ان قوله لا مطلقا في الحوار
 لسماعا ما ينبغي لان ذلك في مطلق الامر **قوله** وعدمه اي عدم السان وقوله للداخل مفعول
 ثان للاسماء وضمير لسماعه ووجوده وعدمه للتخصيص وضمير باخيره لاسماعه **قوله** وان تعلم
 مع ادبني الكلام على ما منع ما خبر السان وجعل البراءة مما من المانع مع عدمه استمع هذا
 الاستدلال اصلا لا مهم لا يقولون كحوازي باسماء العام دون التخصيص وندى باننا اثبتنا
 مع منع ما خبر السان مع عدمه مع عدمه في وجوده اولى لانه مما يمكن الاستماع في
 الجملة **قوله** نقل المانع مشرا الى ان العرف في مخالف فلا اجماع لكن ذكر الشارح العلامة
 من ان مراده انه قبل وبعد العمل وحل ظهور التخصيص كحوازي عموم حرمانه ان لم يسم
 الخصوصي وذلك ولا يفرق الاعمال وحرمانه بذلك احكام الحرمان ثم قال وهذا غير معدود
 عيدا ما من صاحب العلماء وحضر العلماء وانما هو قولنا نحن غناوه واستقر في عناد
 وقال الامام الغزالي لا خلاف في انه لا يجوز المساءرة الى الحكم بالعموم قبل البحث عن التخصيص
 لانه شرط دلالة العام اسماء التخصيص وكذا الحكم لا يمكن ان يكون له معارضة وهو انما يكون
 دلالة شرط السلامة عن المعارضه فلا بد من معرفة الشرط وهذا يظهر ان مع قوله فكل ذلك
 كل ذلك مع معارضة ان عسخ العلماء في عمل البحث عن المعارضه وان لم يكن غلبه الظن عدما
 ووسط القطع عند العارض **قوله** لا اطلاع عليه اي كان من المستطاع اطلاع المحاط على انه
 اريد بالعام الخاص لان حكم الحاكم مع عدم اطلاع المحاط على التخصيص عموم قطعا بحيث
 لا يحكم الخصوص اذ لا مع التخصيص سوى نصيب لئلا ينفذ الاطلاع على قصر العام على
 التخصيص **قوله** كثيرا ما يخطئ لفظ المنع للمفعول اي يكون المسئلة كما كثر في البحث او بحث على
 لفظ المنع للفاعل اي التخصيص **قوله** دلالة ظنه والحمل والمأول لكون دلالاتها مساوية و
 مبروجه فظاهرا كلام المصنف ان قوله اما بالوضع او بالعرف من تمام الخلاصة ان عا

ر

والمراد به المكلف الذي
 سئل العام وضمير
 للداخل وضمير
 كحوازي لسماع

الظاهر والمأول

وبه صرح الاحادي وكلام الشرح شعرا به بقسم للدلالة بعد تمام الحد فدخل الحاز وهذا
 اقرب **قوله** وقد استراى الظاهر ما يدل دلالة واخيه فكون النص فيما من الظاهر لان
 الدلالة الواضحة اعم والظن والعقبة وكذا الجفت يكون اخض منه لان الدلالة الواضحة
 لا تعطي سابعة اصل الى السان **قوله** والتاويل فان قلنا من اقسام المنس الظاهر
 والتاويل فالتاويل في تفسير الظهور والتاويل فلما المشهور حسب الاستعمال وهو
 الظاهر دون الظهور والتاويل دون التأويل ومراد الغزالي بالتاويل التأويل الذي اعني المعنى
 الذي صرف اليه الظاهر كما في قوله التاويل قد يكون قرنا ففتح ما دني مخرج وبالا احتمال
 الحمل وسلك هذا شاع في عبارة القوم وقد غلبه الظن لما انفرد عنهم من ان التأويل
 ظن بالمراد والتفسير قطع في اصول الحنفية التأويل ما يترج من بعض وجوه المشرك يقال
 الذي قد دفع الاعراضا واصبغ منها اعراض الاحادي مائة لا يساوي ما نفد اصل
 اصل الظن دون غلبته **قوله** وهو الصلي اذ ليس في اسامي العجالة ابن غيلان وانما هو
 غيلان ابن سلمة بن مشر جليل الثقفن اسلم يوم الطائف **قوله** وعنده عشرة نسوة كذا
 الاستيعاب غيره من الكتب المشهورة **قوله** لانه ولا من غيره من لما ذهب اليه الشارحون
 من ان المراد انه لم يقل ان غيلان حدد النكاح **قوله** ايضا فقلوبهم بالاضافة الى صول التعاون
 والظاهر من غلط الناس **قوله** على الحكم وبالا بطلان متعلق بوجه والبارز من ابطه بوجه الى حكم
 والمختار ما في الضمان الى مع وضمير وان الى الاجماع والعرض من هذا الطويل جعل قوله
 وكل مع الى اخره وجه اخر في العدل لا كما في دعم الشارحون من انه من ثم الاول على ان كل فرغ
 اذا استنبط من اصل ابطال ذلك الفرع ذلك الاصل وهو بطلان ذلك لان محذور جملة الاجماع
 مستقل باطلان التأويل لكن لا يخفى ان عدم وجوب الشاه لا سلمه عدم احرازها للبرم مخالفة
 الاجماع وان الحكم على هذا التأويل ليس وجوب السادة فتمتها والعللة المستنبطة انما سطل وجوب
 الشاه نعم لو قيل انما سطل وجوب القيمة الذي صولها بنا على اجراء الشاه وانفاق الشاه بها
 ايضا لان مشاكلك كلام الحنفية ان الواحد صول الشاه صورة او مع وان العقل يدفع الخاصة
 وانما زعمهم رزق الفقراء انما اصول ابطال قبل الشاه ونقد وصلي التخصيص على الشاه صورة
 او مع وذلك بان ضرورية النص اعني قوله في ما من داي في الارض الاعيا الله انزقها على
 ما من في موضعه **قوله** فالمراد بقوله انما امره مظاهره سول كلام الشرح خصوصا
 قوله فحمله ما در غم حمل قوله الى اخره شعرا به انهم يحا حون الى التأويل في الموضوع حتى ان
 الحكم الصفة نفسها ليس ساطل بل يؤل الى السطان وليس كذلك المراد انهم ما ولون

س

الى التطلعات انما امرارة بالصغرة والامة والمكانة والحيوة لكون بطلانها على حقيقة واما لو كان
 الى البطلان لكون انما امرارة على نحو من ان اعراض الولى في تلك الحرة المحلقة بغيرها ان يكون
 2 عنوا الكثرة والقبيل القاضى في المصروفين المعنى بالعصبة والاختي ان لئس يقال فيقول
 بوجه الى المظلم ان عالما ليس على ما ينبغي وانما هو ان لا يكون له وجه خصص انما امرارة
 بعز الصغرة والامة وكونها من بطلانها كما جعلها حقيقة للملزم المحقق من الحقيقة والحجاز **قول**
 فصد الفع على اللام البعير الى اضره في ثما وقع في بعض الشروح ان قوله تفهيد اهل مطلق
 يظهر على ما مضى ان ابطال ظهور فقيده العموم مستبعد لعل من وجه الالفاظ العامة وانما
 من صنع العموم الطاهر انما **قول** تحمله معناه لانه لا يشك ان بعدد وقته اشار الى ان قول المص
 تحمله على ما ذكرنا اشار الى العاويلين جميعا وان بعدد اضره قوله بعدد وقته كالفز حال او خيرة
 بعد خيرة في بعض الشروح ان عطف على لفظ الفعل عطف على انطال وبعدد وكالفز صتان لنا و
 اي حمل العاويل او العاويل الى الحديث على ما ذكرنا بعدد غير الفز كخانة وبعدد عن الفهم **قول** عن فوضها
 متعلق باسمعلا والاختي فاحده من النبوة اد لا لعل مع اسمعلا الرطل عن فعل كذا بل صفة
 عن اسمعلا لا بد وكما وقع في نسخ الشارح فيما لا يلقى وفي جمع النسخ فيما يلقى اي في الامور الذي
 يلقى في حسن العادات من اسمعلا **قول** لسان المحرف في حوز المرفق الى صنف واحد
 لا الاستحقاق في كل المرفق الى جمع الاصناف ووجوه الاستحسان فعلة بعض العلماء كما قام
 المحرفين وغيره من العاويلات بعدد لان الارطاهر في اسمها وجمع الاصناف ووجوه الاستحسان
 حوز اضاف الصدقات اليهم بلام الملك وعطف على بعض حوز التشرى وقال الامام الفرساني
 وليس كذلك لان قوله ان الصدقات عطف على قوله ومنهم من يميز كل الى قوله راغبون اي مصنف
 اليه سلق له مع ان طهرهم في الركوة مع خلوهم عن شرط الاستحقاق بطم عدم شروط الاستحقاق
 ليقبض من حوز صرف الركوة اليه هذا يحمل فان مع السافى والمقصود في دليل التاويل لا الامار
 الاحتمال وقال الاحمد ان لسان المحرف فلام ان لا معصود سواء ولكن الاستحقاق
 نصف التشرى ايضا مقصود اعلا بظاهري اللفظ **قول** وما هيها مصدرية هذا وان كان مطحا
 لكون المنطوق والمنفرد من اقسام الدلالة لكنه كجرح الى تلفظ عظم في تحميم عبارات القوم ككونها
 جرحية في كونها من اقسام المدلول كما قال الامام في المنطوق ما فهم من اللفظ في حله النطق والمنفرد
 ما فهم من اللفظ في غير محل النطق فحازا ذكرنا الشارح المنطوق ان لعل اللفظ على ما مضى
 2 محل النطق وانه كما في قوله اي يكون ضمير ذلك المعنى والمنفرد ان لعل اللفظ على ما مضى لان محل النطق
 ما ان يكون ذلك المعنى حكما لغير المذكور والمنطوق المراد ما وضع اللفظ بالاسم لعل اي دلالة اللفظ

اد ارجل السطان

او سوب اسمعلا

المستطوع والمفطور

على ما وضع لغضا وكم الفرس في المظلمة والبضين وغير الصريح دلالة اللفظ على ما لم
 بوضع له وقوله سوار ذكر ذلك الحكم او لا يعلم الصريح وغير الصريح فان الحكم قد وان
 لم يذكر ولم يسطق به لكنه من احوال المذكور واحكامه على ما مضى من الامة فلا لالة
 لانقل لهما في على حزم التافيف معطوق وصرح وعيا حزم الفز ودلالة على كنه
 اد ارجل السطان مشطوط وهو لا نصبا على ان اكثر الحضم وانقل الطاس تحت عشر بوطا معطوق
 غير صريح والعرق من المفهوم وغير الصريح من المنطوق **قول** حكم الاسبقا
 دفع الى ذكره العلامة من ان المصالحا زاد على عدم التوقف اقربان الذي لم يذكره
 الامام في المنطق محل الاختصاص كجرحه لا لا سوف على ولا يعرف حكم كذلك
 عن الاقسام **قول** ونانها ان تقرن اي المنطوق الذي هو معصود المتكلم حكم
 اي وصف لولم يكن ذلك الحكم اي الوصف لتعليل ذلك المقصود كما ان اقران به بعيدا
 مثل فصة الاعراض فان اقرن الامر بالاعاق بالوقوف الذي لولم يكن هو على
 لوجوب الاعاق كما ان بعيدا او مسهرا المعنى هذا المعنى في باب القياس والشارح
 بتفسير الحكم بالوصف وقد يوهج من ظاهر العادة ان المراد بالحكم هو الاعاق وما يقرب
 الوقاع والمقصود ان المفرد على الحكم وفصادة طاعا المتماثل **قول** يعلم حوز الاصل
 جنب الكلام المعنى في قوله في احكامه كنه الصيام الرقبة حضا لان الكلام المعنى المجموع
 معنوا الجماع في آخره حزا ويدرر الاصل حضا وكلامه في قوله ما مشروهن الى قوله
 في تقييد كنه الخط الامض لان جلا الميا مشرو الى النجر جميع ذلك وكلام الشرح قاصر
 عن نقد المقرر لكن قوله من اسفراق الليل بالرفق والمباشرة لا خلوع عن اسارة
 الى الاشارة عن فليتنا **قول** في الخطا على معناه قال الله ولتعرفن من الحق القول
 والمخبر فلا يطلع على اللفظ وعلى الفطنة وعلى الحوز عن الصور **قول** وهو تنبيه بالادى
 ان لا يكون في ولا حمل ان تنبيه بالادى على الاعا والاعا على الادى فالاول كالتنبيه بالمافين
 والامارة والاسرار على ما فخرها والاني كالتنبيه بالفظار على ما ذكره العلامة ان
 انما ذكر في المنطق التنبيه بالاعا على الادى اعما دواعي هم المنطق والشارح المحقق جعل
 التنبيه بالادى في مناقح جميع الصور على صورة اذ في التدقيق وحاشا ان جعل الادى
 عبارة عن الاقل ما سببه لقرينة الحكم على والاعا على الاكثر شاسبه فالتافين اقل
 مناسبه بالخير من الضر والذرة اول مناسبه بالخير والافق اول مناسبه
 بالمادة من حوزة ولا لسان اقل مناسبه معلوم بالادى مما فوقه يكون الاعا على الحكمة عنه

مفهوم مستطوع

محل

حضا

اساره الحوار الاصباح حضا

فهم

المعلم

اشد منها سببه كان الحكم فيه اولى من المذكور وهذا اصله الى معرفة الحكم وكونه في الحكمة
 اشد منها سببه ومنه هذا الكلام على ان لا يعمد في مفهوم الموافقة في المساواة **قوله** قبل
 شرع القياس اشارة الى ان المراد ان ليس من القياس الذي جعله الشارع حجة والاشارة
 الى ان الشرع لا يفرق ما اصله الجامع الا في ذلك مما يعرفه كل من يعرف القياس من غير
 افتقار الى نظر واحكامه بخلاف القياس الشرعي **قوله** من افتقار ادلائها اقسام
 فاقس الكلام على الجزء **قوله** على ان الكلام لم يتكون في لا ياتي للقياس الحكمي الذي يعرف
 الحكم فيه بطريق الاولي حتى يصح ان يقول ان قائل هذا المفهوم دون القياس وجعل هذا
 حجة على ان ليس بقياس والحج ان العوارق لفظي **قوله** وحجته اي من مفهوم الخالفة مفهوم
 الامتصاص بمعنى ان يقتصر في هذا المقام على الاربع لكثرةها وشمولها لكن لا اقسام اخر
 مستدركها والمراد بالحكم ما يكون بطريق تعدد الوصف على الموصوف الخاص وجعله مستدركا
 والموصوف خبرا فلا يشمل الامتصاص واما وكذا في ولا ياتي في مثل لا اله الا الله
 المفهوم صواب الله الاله ونبي الاله الفخر مطوق وفي ايام الاعمال بالفتات والعالم ريد المفهوم
 يعني ان لا يعلل بدون النعمة ولا عالم غير زبد واما بعض ما ذكره الاصل كالتخصيص بالاجزاء
 الى نظره ونزول بالذكر وكفهوم الامم المنفصل الدال على الجنس حلي لا ينفصل الطعام بالطعام
 فراجع الى مفهوم الصفة او المراد بها ما صواع من النعت الخوي وبما تحت السمع ان المراد
 بمخصص الوصف انما هو النوع وعصر العالم على البعض لا مجرد ذكر صفة لموصوف فلا يرد
 ما يكون للحد او ذم او ما كذا وكذا في كل علم لا يوجب ما صحت السمع **قوله** فكل من مفهوم موافقة
 طاهره لا شرط في مفهوم الموافقة الا لولوة بل يكفي المساواة وقد سبق خلاف ذلك وما
 ذكره العلامة من ان المراد ان يكون مفهوم موافقة على تعدد الاولوية واما على تعدد المساواة
 فلا مفهوم موافقة ولا مخالفة فيبعد من اللفظ **قوله** مغاير في ذلك ما صحت السمع في المثال
 اي نكاحا غير متفرق باذن الولي او للبراءة اي امراء غير حاد ومن جهة الولي والحد
 ذكره الا حاش في البرهان ان جميع جهات التخصيص واحدة الى الصفة فان الحدود والمطلوب
 موصوفان بعدد جهات وحدها في التخصيص بالكون في زمان ومكان موصوفان بالاستقرار فيهما
قوله يعرف جهاتهما والظاهر ما ذهب اليه المحقق من اعتبار الجملة او الخوف في الحكم
 ادلا اختصاص المفهوم الكلام الشارع مع عسجد ذلك في الارزاد لفظا بغير ما
 منصوصا ذهب اليه جمهور الشارع من اعتبار في جانب الخلف لا يكون الحكم في الحكمة
 مطروحا في المذكور وهو لا يحتاج الى البيان ولم يعمد في العلامة للخوف سوى ان قال فيه

الحكم

نقض

انه

الحكم

فيه نظره وتكفي بعضهم بان المراد دفع حقوق كما اذا قيل للحائض عن ترك الصلوة المعروف في
 اول الوقت يجوز ترك الصلوة المعروف في اول الوقت **قوله** ان الخالف المتابعان كما في نفل
 بالمعنى والا فلا يوجد هذه العبارة في الكتب المعتمدة ومع ذلك فهو من قبل مفهوم الشرط
 هو وان النقص لا يعرق منها او جعله في جميع المتتابعين المتتابعين على العان وكذا الحكم بظاهره
 من مفهوم العدد الخاص دون الصفة الا انك قد عرفت ان موضوع الحكم الى الصفة **قوله**
 ان ابا عبيد هو معمر من المتبع صريح بذلك الا حاش في البرهان والقول ما قاله الامام الا ان المشهور
 2 ائمة اللغة ابو عبد الله العاصم بن سلام على ما ذكره الاصل في الاحكام وكنيته معمر بن
 المتبع اي صومع من حكام ابو عبد الله **قوله** هذا وقد قال اشارة الى ان قوله في الحق
 وقال به الشافعي جملة حالة من نية الدليل في علم علم ما ذكرنا ان ابا عبد الله يقول بالمفهوم
 والشافعي قائل به وهو من ائمة اللغة على ما في الباب فاعلم انهما في اللغة **قوله** فظهر ان
 لغة ومن هذا اشارة الى ما عليه الاكثر من ان دليل ائمة المفهوم هو اللغة لا الشرع او
 العرف العام على ما قيل **قوله** على احتياطه في الاحتياط من الاحكام الشرعية في النظم
 والامسالات في المناصب للفقهاء وجامع المحاور ان هذا المنهج لا يضر الا بالاندع على القطع
 بمفهوم الصفة من الظن وهو حاصل بقولها وهما من جهة اللغة سواء اسيد قولها
 الى احتياط او سماع او غير ذلك كالكثير اللغات فان طريق معرفتها قول الائمة ان مع هذا اللفظ
 كذا او البواقي قليل ولهذا سقط اعتراض العلامة بان هذا مع ان كلامه على السند صريح
 لان اللغة بما نسبت بقولهم لو فعلوا عن العرب على انهم لو فعلوا لم يقد كوز من اخبار الاجاد
قوله وانما ثبت دلالة التفسير الطاهر ما ذهب اليه الشارع من ان حواشي ثابته للاعراض
 المذكور يقتضيه لان بطلان اساس الوضوح بالقاعدة والسند ان حاز ذلك ثابدا عن لزوم
 المستبعد ما ولي ان يجوز ثابدا عن لزوم المتبع والشارع المحقق جعله دليلا بالاعمال
 الخط كوز على وزان قوله وانما لو لم يثبت ذلك لكن لا يخفى ان زيادة مقتضيه لا اسد الاستدلال
 فان لا وجه للتخصيص بعض الاعراضات ما حد الوضوح والبعض بالآخر وان الانس في
 ترك الواو من قوله واعرض عن مفهوم القلب على ما صوبه في اول الاعتراضات ولهذا ترك
 الشارع **قوله** لان اوله لا التخصيص فلما فائدة حاصل الدعوى انه اذا لم يكن فائدة اخرى
 نعت المفهوم ففائدة لا يلزم الخلو عن الفائدة وحاصل هذا الاعتراض والذي بعده
 ان لا يلزم الخلو عن الفائدة الاخرى في شي من القصور بل مقتضى الدلالة ونسب ثواب الاحتياط
 فائدة في كل صورة وحاصل المحاور ان ما ذكرتم من الفائدة ليس بالارزاد فحوز علم الفائدة

كس

حكم الاصل فلا عذر ظهورها حكم الوعدان وهو كافي في المظن فيكون هذا هو الحكم لا يخرج
 كلام على السند **قوله** وقد ذكر ان كون العلم الموصوف بالثبوت عامنا ولا للثبوت والعلو
 محال لم نقل به احد وان كان العلم بغير الثبوت عامنا ولا للثبوت والعلو **قوله** فلا واسطة
 بالثبوت في توضيح ذلك وقد امكن ان لا يتم عدم الواسطة من الحر والاشراك **قوله** والخاص
 بغير كان المدعى ان اللفظ ظاهر في افادة الاختصاص والالزام الاشارة الى عدم الواسطة
 والالزام بطا لا يعاقب على ان ليس للاشارة في ما لا يذكور في ما لا يلائم نفس الاشارة
 وفي بيان انشاء الالزام كون اللفظ ومقتضى اية معترض في الخاص لغيرها مما عدا افادة
 الاختصاص لا يستلزم الاشارة ولا افادة اللفظ **قوله** لولم يقدح في هذا الاختصاص في لا تفاوت
 من المقدم والتالي الا في اللفظ ولذا قال لا يعمى وكان لفظ الاختصاص او غير ذلك فحمله التالي
قوله والاولى ان يقال ظاهره حوار من غير الاشارة لكن يمكن تطبيقه على التقدير السابق ايضا وحاصله
 انه ان اراد اختصاص الحكم بالمدكور في المحسوسات ان الحكم النسبي المعبر عنه بالذات اللفظي يخص به
 جميع الحكماء على السامعة مالا ولم يحكم على المعلوف فلا نزاع فيه وان اراد ان يتعلق الحكم بنفسه وهو
 النسبة الواقعة في نفس الامر المعبر عنها بالحكم الخارجي يخص بالمدكور على ان الزكوة واحدة في السامعة
 ليست بواحدة في المعلوف فممنوع اذ غاية الامر عدم الحكم بالوجود فيها وهو لا يلزم الحكم بالعدم بخلاف
 ان ثبتت في الحكم بغيرها وحاصله خصص اختصاص النسبة الالهية دون الخارجية وقد سبق
 في ذلك من اراد اختصاصا يخص في الاستسار من النفس انما وبالعكس لكن ولا يخفى ان هذا انما
 يصح في الاشارة دون الانشاء وليس النسبة مطلقا وهو الخارجي الا ان ما ذكرنا من خبرنا هذا
 الى ان المراد بالمطلق هنا هو طرف الحكم كالمسألة مثلا على ما سبق من معلق الاكل النفس فهو الطرفان
 يصح فيها جميعا ولعل في قوله عدم الحكم فيه اي في المعلق رعا شعور هذا المعنى ثم وجه الاول هو ان
 كلامنا عندنا انما هو في ان المراد اختصاص الحكم ولا يذهب به الى ان لفظ السامعة يتناول المعلوف
 فلا معنى للاستسار **قوله** معوضان معلوم اللفظ لا يخفى ان سرور العقول على ما ذكرنا من ان لا يقع
 ما لا فائدة للفتن لولا ان لم يصح الكلام على اخبار الله العلم وزعم ان المحقق غفل عنه او تفاخرا
 في بعض الشرو ان كلامنا لا يلائق مع وجه المراد الخارج الحكم في المحسوسات عني ان لم يقدح في الحر كان ذكر
 الوصف غير له بذكره لان التعريف لا فائدة له مستوى الخلق ولا حقا في عموم الحكم عند ذكر الوصف
 وكذا عند ذكره مع انه بطا لا يعاقب وذلك في التعريف والاعمال في عموم الحكم عند ذكر الوصف
 للدلائل بل لما سبق من انه لو لم يكن للخصم خلاص الفائدة لان السند لا فائدة له سواء
 ومنهم من لم يمتد كلامه فاحات بان خلاف ولا حقا في عدم الاشارة في عدم الجار الحكم في المحسوسات

لا

المعلوف

المعلوف مالا **قوله** او ان المقر عطف على قوله ان النوع المعقد من وليس المراد ان هذا وجه آخر
 مقابل له بل ان قول المحقق او النوع المعقد من ذلك معناه ذلك او هذا وهذا عدل عن اما الى او
 بغير الالزام لا حصول المعقود للثبوت عامنا ولا محسن اعطى المعنى عن الغير لغيرهم ذلك **قوله** والحدث
 صحيح لما قال امام الحرمين ان هذا الحديث لا يصح اهل الحديث **قوله** وهو ضابط اي الحكم
 المشرك من السبعين وما فوقها ما ينادى الى العلم من عدم المعقود فلا ينادى من ذلك السبعين
 ان ما فوقها خلافها واما ما ذكره الشيخ من ان الله عليه وسلم **قوله** لا يزدن على السبعين فما فوقها غير
 مراد من هذا المقام خصوصه لاجلهم فهم من هذا الكلام ولو سلم انه من هذا الكلام فيكون لا يكون
 من السبعين بالعدد بل من جهة ان الاصل يقول اسمعوا النبي وقد خص المعنى في السبعين مع ما فوقها
 على الاصل **قوله** وخولني في حال الخوف بالآلة ولهذا ذكره في الآلة عند المعنى بغير ان الفقر حال الخوف
 المتألف بالآلة في حال الايمان لم يبق على ما هو الاصل من الاقام **قوله** وقد علمت ان
 الدليل الثاني للتأليس بخبرهم الصفة اما لا تحل كثيرا لفائدة دلاله على الوصف بل لفقره على
 العمل بواحد او احدى ما يترتب من اللفظ **قوله** في معنى لو لم يحد ما ذكرتم لزم ان لا يثبت
 لفائدة لان سوتة موقوف على الفائدة على سوتة ولا يخص على ما ذهب اليه العلامة بالوضع الموقوف
 على الفائدة والقاعدة موقوف على الدلالة متبنايان دلاله اللفظ الموضوع لفائدة موقوف على
 الفائدة لموقفها على الوصف الموقوف على الفائدة والقاعدة موقوف على الدلالة وعطوف الوصف
 متبنايان دلاله اللفظ موقوف على الوصف الموقوف على الفائدة لا سجالة العبث في فعل الحكم
 والقاعدة موقوف على الدلالة فلهذا **قوله** وجوابه حاصله ان ما موقوف عليه الدلالة يعمل
 كثيرة الفائدة لا حصولها والخوف على الدلالة حصول كثرة الفائدة لا العمل بها وفي قوله لا
 على كثرة الفائدة ميل الى جانب الحق والا فالصواب حذف لفظ على **قوله** واستدل لم يصرح بقرينة
 على ما هو دأبه ووقفه الا على ما لا يلزم من عدم دلاله السبع على ان الطهارة ما لم يمتد الى
 مما دونها حصول الطهارة قبل الساعة لجواب ان يثبت النجاسة بذلك اخرها ان قلنا هذا
 انما يتم في الوصف عساه على ان الاصل عدم النجورة واما في الآلة فالاصل هو الطهارة ما لم يظهر
 دليل النجاسة والاصل عدمه فلما الدليل القاطع قائم وهو الاجماع على التخصيص بوصول النجس
 فاد لم يدل العدد على النجس فمادون معنى ما كان ناسفا في النجاسة وعدم النجس من غير
 الدليل **قوله** والثاني لما ذكر في حوار الا غير من على الدليل الثاني للتبني من ان لا يستقر
 ان كل ما بين ان لا فائدة للفظ سواء يفتى ان يكون مراد **قوله** والجواب الحق هذا ختم
 للملازمة بالفرق بين الخبر وغيره فان قلنا العرف انما يحد لو كان لا يستدل في قياسها لغيره على غيره

سما

المعقد

فيحمله علم ان هذا المعنى المشرك
 من السبعين

و اما لو كان اجابانه بنت بالا سبعا ازان حال افادته للفظ سواء نفس ان يكون المراد به فلا
 قلت حاصله ان في الخبر فائدة المحققين بالوصف في مخالفة المسكون عنه للمذكور في الحكم النسخ
 فاستفاءه عن المسكون عنه بنفس مراد اقضاء بالا سبعا ازان لا يستلزم استفاء الحكم الخارج في
 خلاص الحكم الذي هو الخطاب فانه نسبة نفس لها معلق النسبة الخارجة فاذ انتفى في
 المسكون عنه ولم يعلق بنفس فعدم الحكم الذي هو الاخراج والجرم ونحوهما فاجترع قولنا في السام
 الفهم الساعة وان دل على المعلوم لم يخرجهما بالكون في السام لكن لا يلزم منه ان لا يكون الخبر
 او مضمونه الذي هو وجود المعلوم في السام حاصل في الخارج كخوارزما يحصل في الخارج
 حالا بخبره فقط خلافاً لحكم الشارع بان في الساعة الزكوة فان معناه ان خطاب الطلب لم يعلق
 بالزكوة في المعلوم فلم يحكم قال البعض في المنتهى وهذا قد سبق في نفسه لكن اعترض المحقق عليه
 قولي وسواء اعترض بما ذهب اليه الخصم من ان الحكم على غير المذكور كما لمعلوفه في الخبر الحكم
 عليه ملامعة ومسكون عنه غير معروض لا لا بالنفي ولا بالاثبات لانه ان سلم ان غير المذكور
 كما لمعلوفه في الحكم الخبر الحكم عليه ولم يخرجه وفي الانسار السعي عند القول فهو اوجبت فعدم وجود
 ناهي عا عدم دليل وجوبه لا عا عدم وجوده وهذا السعي ما ادعاء الخصم واعلم ان الحق
 عدم السعي من الخبر والانسار كما في قولنا العتبات الحفيدة اعم فضلاً وحصل الفهم في الخبر
 عند وجود الاضمار الى غير ذلك من المواضع وبني المفهوم في بعض المواضع لمعونة القرائن كما في
 قولنا السام الفهم الساعة لا ساق في ذلك **مول** لا تخفى حاصل ادوار زكوة الفهم الساعة والمعلوفه ولا
 مفترقا بل ادوار زكوة الفهم المعلوم والعرض من هذا التفصيل التفتيش على ان في صور ملا حتم
 الصاوي لمحقق المحققين بالصفة حيث علق الحكم بالساعة تارة الساعة ادوار زكوة الفهم والمعلوفه
 اخرى صديقه ما يقال ان هذا السعي من التخصيص **مول** وانما لم يخرجهما في الاضمار في اذالك وزانه
 وان مفهوم الموافقة في حيا فاه المفهوم للمنطوق كان عدم حتمه عن النان وانما المنفرد
 الى النان صلو حسن المسافة في مفهوم الموافقة على ما شعره لفظ ذلك لظهور كونه اشار الى
 قولك لا تغفل له اف واخره لكن يعرف الوجه الاول صريح في ان ما لا يصلح ان يقال ادوار
 زكوة الفهم الساعة والمعلوفه حتمه او مفترقا على ان لا سعي لا كره في الساعة والمعلوفه
 فانه لا يمكن التنافاة في ذلك لا لعل اف واخره نعم يمكن معرفة الوجه الثاني وهو لزوم الساقض
 ووعا وجه اخرى في مفهوم الموافقة بان يقال مفهوم لا تغفل له اف وهو حرجة الضرر بما قض
 منطوق اخره وهو حرجة الضرر ومنه مفهوم اخره وهو حرجة ان يقال له اف ساقض منطوق
 لا لعل اف والماجرى الفارح عا ذلك انما عا لفت لا ان قوله للساقض وان امكن احرازه ٢

على وجه

الذي

شك لا لعل له اف واخره لكن قوله ولعدم العائدة الى اخرى في ادوار زكوة الساعة والمعلوفه فلياصل
 وفي بعض الشرو ما شعر بان قوله للساقض مفقود بالواو وح كانه بين الملازمة وبين الملازمة او وجه القياس
 والساقض وعدم العائدة وسكت في الجوارح عن القياس لظهور **مول** والاصل عدم الساقض في اشارة
 الى ان السام اللازم من القياس الاستثنائي المولف لسان الملازمة في اهل الدليل ويعبر به انه
 لو ثبت المفهوم لكانت خلافاً واما الملازمة فلا بد لو ثبت ثبوت الساقض من دليل المفهوم ودليل
 خلافاً وهو مستق للحكم الاصل واما السام اللازم فليست خلافاً في مثل الاطوار البرية الا لانه
 فان قوله اضما فاضا عا في معنى الوصف على ما سبق ولحق الحرمان عند استثناء واجاز ولا يمنع
 الملازمة في اهل الدليل الجواز ان يكون المفهوم خفاً ومنه خلافاً احاطا بنا على دليل قطعي لا يعارضه
 دليل المفهوم لكونه طيفياً وتنازع استثناء اللازم الجواز ان ثبوت الساقض لقيام دليل عليه وان كان
 الاصل عدمه **مول** فاذ لم يثبت في المفهوم لم يلزم في التعارض الذي هو خلافاً الاصل فان قيل
 استاء المعلوم لا يستلزم استاء اللازم فلما هذا اللازم تساوى لان الساقض من دليل المفهوم
 ودليل خلافاً اعم من تصور عا بعد ثبوت المفهوم **مول** فان اقام عا ان دليلنا عا في المفهوم بان يثبت
 ولا يعنى الى خلاف الاصل وهو التعارض مع ما لا دليلين في الجملة لا يعنى ما لا دليلين المتساويين
 في الموضع بوجه لزومهم وكلما ما قد يعنى الى خلاف الاصل مخرجاً بالنسبة الى ما لا يعنى اليه لعدم
 ثبوت المفهوم وكلما مخرجاً فهو مستق عالم بتم دليل عليه صلح فان عجز الخصم عن اقامة الدليل على ثبوت
 المفهوم فقد لم دليلنا عن المعارض وان اقام كان دليله معارض والمعارض لا يقدره في حكم الدليل
 مع عكس ابطال هذا الدليل بعد تسليم ان السام من ما عا المذكور خلافاً الاصل بان الاضمار الى
 خلافاً الاصل في الجملة لا يعنى الا المخرج في الجملة ولا يعنى الا المخرج في الاضمار في الجملة
 وهو الاستاء في ما راعه من السور في الجملة **مول** من يقول لا تغفل من امة اللغة وعدم فائدة العقيد
 لولا المفهوم ومردود كذا يفتي ان ابيد وبكثرة العادة وغير ذلك **مول** ورا عا ان في المذكر
 بعد كونه ان ونحوها مشروط لا ساق الحكم لا لثبوت الحكم فلا يلزم من استثناء الاستاء الاستاء ولا يعنى
 يستلزم استاء الوقوع ولحقه ذلك ان اراد ان شرط لنفسه العفد لم لا يلزم من استثناء الاستاء
 الحكم النسخ وان اراد ان شرط لمعلوماً خارجاً في مفهومه وموجبه الى الاضمار في ان ان الشرط من منع
 السبب او من منه الحكم عطف لكن الحق هو الثاني للقطع باننا اذا قلنا ان دخلت الدار فانت جرت
 فان الاحول شرط الوقوع العفد لا لنافعه الذي هو تصرفنا بالتخيير او السلق ونحوه وهو
 اراد ان شرط لنفسه العفد في الاستاء بلزم من استثناء استاء الحكم ضرورة ان لا يعنى الاستاء الوقوع
 ملاماً سوى يعلق الطلب على ما سبق محموله وسوا الجوارح الضا وهو ان هذا العرف في عطف الخصم

تأثم

جعل غير المذكور عند المسكون عنه لم يعلق به الطلب فان كان الاصل انشاء بقي عليه مثل اذوا
 زكوة العقم وان كانت معلومة وان كان الاصل سوتة لقيام دليل عليه لم يثبت كافي قوله ومن استطاع
 مسلم طولا الآية فان لا بد من عا حوازل الحكم الامة عند طول الحرة والاعا حرمته لا يكون في حكم المسكون
 عنه وسبق الحوازل مقوله واحل لكم وما ورا ذلك وما امر لحمل الشرط شرط للوقوع ولا عا انشاء الحكم
 عند انشاء هذا العلم عند مخصوص من عموم قوله ومن لم يستطيع طولا الآية **قوله** وقد عرض
 حاصله ان ما علق به الحكم بغيرها مما سمع شرطا لحديث اللغة لا يلزم ان يكون شرطا لغير ما يلزم
 من انشاء انشاء النسخ الا عا وجه التبيين فان في العا لم يكون مساو انشاء التبع لا يوجب انشاء التبع
 والحوازل ان لا يلزم انشاء التبع فلا في وان لم يلزم انشاء التبع فبعد انشاء التبع الحكم بالانشاء
 مطلقا التبع لان الاخر وان كان حائزا لكن الاصل عدمه ما لم يثبت وجوده **قوله** انشاء الحكم
 ظاهر او ان لم يثبت قطعا **قوله** لثقت حوازل الاكراه لانه اذ في مراد انشاء التبع **قوله** اذ القائل
 ان الاكراه عند التحقق مناه عا الصور الاكراه عا النفاذ بدون ارادة التحقق والاكراه داما
 لا غالبا **قوله** وقد عايت حاصله مسند لال الشرط عا عدم حرمة الاكراه لكن ساء عا ان غير مضمون
 وهذا لا يثبت الا في قوله **قوله** لم يكره البقاء اي ان لم يكن البقاء حكما وعندها عند هذا
 كافي في امتناع الاكراه علمه ولا حاجة الى ما سأل ان من اذ لم يرد في التحقق بعد اذن البقاء
 مع انه مخرج الحوازل ان لا يرد من مشاء منها **قوله** وقد سأل اعراضه وخواذ عا قوله فلو قد
 وجوز بعده بغير سئل ان ما بعد الفاء لو دخل لم يكن الفاء احرار لكن النزاع لم يقع فيه
 اذ لم يعل احد يدخل ما بعد المرافق في الفصل واما النزاع في نفس الفاء كتمان عيبه في الشمس
 ومن المرفق بهل يلزم انشاء الحكم عند ولا مع مفهوم الفاء سوى انها لا تدخل في الحكم بل يثبت
 الحكم عند حصولها هذا ولكن عبارة الاملي وعمره ان مفهوم الفاء في الحكم فاما بعد الفاء **قوله** ظهور
 الكفر لان دلاله الغلظت حسب الظهور دون القطع **قوله** لما كان زيدا موجودا فظهر الكفر وجه الاخر
 البية ان مطلقا لا يلزم فيه الظهور قوله كما علمت ان مفهوم شرط ان لا يظهر او لونه ولا مساواة
 واما اذ حصل ذلك من مفهوم الموافقة لكن لم علم الفضا ان شرط مفهوم الموافقة الا لونه
 ولا يكفي المساواة ولو صح ما ذكرتم ان القاسم يستدعي المساواة واحا حصل المساواة
 على سبيل الحكم في الفروع مفهوم الموافقة لكان القاسم معلوما والباقي ما ثبت بالنقض ولزم
 رفض كثير من القواعد **قوله** وقد انفق عا حقيقة مفهوم ما هو اقوى كالصفة والشرط
 ونحوها والمراد عا قنا وعا في العالمين باللقب لا اسما في الكل **قوله** مفهوم انما مع ان مفهوم
 الحكم الذي يدل عليه انما هو في غير ما ذكر اخر اى الظلام المجدد بانما لانه يدل على الجبر في الحكم الاخر

هنا

من الكلام

من الكلام عا الانسان فيه والنعيم فما يقابل به وقد استدل عا ذلك باسمع الفجاءة العقل
 مراعاة الحق والتفسير واما ان ذلك مفهوم لا ينطوق فبدل عليه امارات مثل حوازا عا زيدا علم
 لا قاعد خلاف ما زيدا الا قاعد ومثل ان صرح في النسخ والاسماء تسجل عند اصرار
 الخاطب عا الاكار خلاف لوما وقد مضى ان ذلك في علم المعاني **قوله** وكلاهما تقرير للمدعي
 مشر في قوله وصو المدعي واثاره الى ان من كلام المعترض لا يستدل عا ما ذهب اليه بعض
 الشارحين لقوله جدواه **قوله** والمنع عليه ظاهر اى لان عدم الفرق بين الا زيدا قاعا للاخبار
 تقامه عا وجه التاكيد واما ما يدعيه الاخر بان قاعا لا قاعد ولا عدم الفرق بين الا
 الحكم الله وبين ما الحكم الا الله لما نفي الفرق في الاول مفهوم وفي الثاني منطوق وحاصله ان
 قولنا انما اتنا نفي عا نفي انما لا عا ما انا الا نفي واما قاعا زيدا عا زيدا العلم لا عا ما قاعا
 الا زيدا **قوله** وقد كبح ذهب جمهور الشارحين الى ان قوله واما سئل انما الاعمال بالنسب وانما الولاء
 فصحت اساره الى استلال عا عدم افاضة المحرم حوازل عنه تصور الاستلال الى الوفاة
 الجبر لما عا على غير نية ولا سئل لا لغير المعنى واللازم بط العموم في العمل بنية وغيرها وعموم
 الولاء للمعنى وغيره كما عا بعد من مع تصور ان عموم في العمل وكذا عموم الولاء عا سئل
 هذا الحديث كالا عا والحديث يدل على الطاهر عا ان لا يستقيم الولاء لغير المعنى الا ان الظاهر قد
 يدل على عدم دليل ظني ولما كان هذا في عا المعنى سيجب ان يقرر الحوازل ذهب المحقق الى ان استلال
 عا ما ذكره المحرر وهو المذكور في المعنى حيث قال واما الاعمال بالنسب وانما الولاء المحرم فالحكم
 بغير عا في مفهوم لا لو كان بعض الولاء المحرم لم ينعكس لزم خلا في ظاهر الولاء المحرم وقد تبين
 الشارح العلامة ايضا لهذا الوجه الا ان قال الوجه الاول اقوى **قوله** فان قلت يعني ان قوله فلا يستقيم
 لغيره ولا يظهر اشارة الى حوازل سائل بغيره انا لان ان محرم عموم الموضوع كالمولاء ومثلا يكون
 حكمه في ما بعد المحرم فان عا ان كمالا الولاء للمعنى وصولا ما في سور الحكم او لفظه لغير المعنى حوازل
 اشراكها في اشياء الكل النعمان والحوازل بغيره في الولاء عن غير مطلق اذ لو لم ينعكس لغيره ولا يمكن ان
 ما سئل للمعنى ضرورة اسما عا تمام الصبر الواحد في كل من مضمون ليس بعض الولاء للمعنى وهو كان
 كمالا ولا هذا الحق فان قلنا انما انتم لو كان ولا اعني معاير الولاء غيره محسوس وجوده وهو ممتنع
 حوازل ان يكون لغاها محرم الاضام فلا يصدق ان الولاء لغير المعنى ليس للمعنى فليلا على
 ذلك لان هذا اصل قولنا ملكية الدار لزيدا وهو وان امكن شركة زيدا غيره في ملكية الدار لكنه ظاهر
 في استلال انما في ملكية عا ما ذكرنا في الولاء فان لو كان لغيره ملكية ولست لزيد لم يصدق ان
 كمالا ملكية لزيد والحاصل ان الحكم ضروري وهذا المثال منبه عليه بحث لا مجال للنزاع فيه **قوله** واما مفهوم

الخبز يرد ما يحضر هذا بعض انواعه وصوره ان يعرف المبدأ ان يكون ظاهر في العموم سواء كانت
 صفة او اسم جنس وكلها الخبز هو اخص منه حيث يستلزم سوار كان عالما او غير علم ميل القائم
 في ريد والرجل يحمر ووالكرم في العز في الاعتم من كرس وصدقت في خال لا خلا في ذلك سن
 علماء المعاني في كمالها ما يستلزم الفضيحة والاني عليه ايضا من ريد العالم من قال صاغت المفضلة
 المنطق في ريد وريد المنطق في كمالها في انفسه حصر الاطلاق على ريد ووجبه المناسبه انما كان
 طاهر احيى الحسنة العموم على ما هو فان يكون الخطايات افاذ الحاد الحسنة مع ريد حيث الوجود ولا معنى
 للجزء من هذا واما المنطقون فما خدوا بالاقول المبيقين فيعملونه في قوة الحزنة ان بعض المنطقين
 ريد على ما هو فان الاستدلال واما كون هذا منطوقا لا لا ينبغي ان يقع في خلاص
 للعلم بان لا يظن بالغ اصلا **قوله** خبر الم حال من الموصوف الخاص لا من الوصف لان معنى كلامه
 على ان الوصف المتقدم متدار على ما هو الحق وقد جرت في انباء هذا النوع من صفة على ما قد
 الله الاسم الرازي **قوله** لو ان في مفهوم العالم مقدا او موقرا مدفع هذا المقدر ما ذكره الشارح
 العلامة من ان الجبر ليس من لوازم الكلام بل كهيئة وقد فترت ولو لم يفتقر الى دليل بالعدم والناظر
 حان من مفهوم مثل ما خبر ريد لا غير وما خبر عن ريد وما خبر لا لا غير **قوله** وهو
 خلاص المفروض لان السلب من صور عدم العالم بقدر الحصر دون تأخير فلا يتناول وجود الحصر ولا يتم
 عدمه **قوله** وقد يقال عليه ما على الدلائل ان في صورة التقدم الوصف متدار فيكون عليه خبر اذ لا
 الدار الموصوف بالوصف العنوني وفي صورة العاخر هو غير محكوم به فمما ذكره مفهوم وان ما هو
 بذلك الوصف وهذا عارض للدلائل المحض وريد هذا القدر مدفع الدلائل الاول لان الخاد ريد
 بحسب الوجود مع الدلائل الموصوف بقدر الحصر بخلاف الخاد مع عارض ما لا يمنع من اشتراك المفروضات
 فيه والى ذلك منها كهيئة من الحوا ما ذكر انما هو في الوصف المتكرر من ريد قائم دون ريد العالم
 قال حقا الدلائل الموصوف جردا او حقا كما في العالم ريد فيكون عدم العزق ضروريا وندفع
 المنع والندعسا واما وجه اندفاع الدلائل الثاني بهذا الكلام فهو ان ريد لا يتغير بمفهوم
 محدد القصد الى الدلائل الموصوف عند التقدم الى العارض الذي هو دلائل موصوف عند التاخير
 خلاص بطلانه كمن هو لا ريد عند التماس القضية ضرورة ان المراد بالموضوع الدلائل في الحصر المضمون
 وان اعتبر بغيره غير هذا فلا يتم لزومه ولا يخفى ان هذا الاستفسار ومنع بعد البيان اذ قد سبق
 ان المراد بالتقييد هو العموم وعدمه وان لا يلزم للقول بالحصر عند السلب دون التاخير **قوله** وليس
 للجنس ان الحقيقة الكلية لا مساع الا حصرها من ريد الحزني **قوله** واما بطلان الثاني مع العلم لان اللازم
 من صدق العالم على ريد وعمر وهو ان يكون اعم منها حيث الصدق والعالم الذي يلزم من شدة الجبر

سوته كزمانية وهو العالم على الاستفراق عما هو موضوع الايجاب الكلي الا ان في الضاحل
 ما يتلخص من الحيوان والاشياء للفرس ولهذا قال بطل جعله للجنس والما صدق مع نقاله على العموم
 ان السمول والا استفراق ولم يرد العموم حيث الصدق **قوله** ومن الملازمة بمعنى ان العالم في
 ريد العالم ليس للعدم لعدم القيد ولا للجنس ان الحقيقة الكلية لا مساع حلالا على ريد لما
 صدق عليه فلو صدق على غير ريد ايضا لان اعم منه ومنه على العالم مع ساء العموم على
 من الحزات فيكون للكمال والحيث والحيث في العلم ويخرج ريد في الوجود وهو مجموع الجبر
 ولا يخفى ان كمال المعلومات خرف وان كان بطلان العالم على ما مبرموجنا **قوله**
 الشكل الثاني لان العالم هو محمول **قوله** وعام مع توحيد الاعتراض الاول ان السواء اللازم
 عاد كونه يشكك في الضرورات وحاصل الحوا من الضرورة والوضوح على الانسان وهو
 الحيوان ليس عما لا ينبغي لان كونه حرجه صير الفصل المفيد ان غير الانسان ليس حيوانا
 واما الكلام في حيل قولنا الانسان الحيوان وموجده الثاني من عدمه القابلة ان العالم
 ليس للعدم لعدم العزقة وحاصل الحوا ان العالم المحمول على ريد ينبغي ان يكون مستعلا
 بعناء الاخرى والمحمول ليس مستعلا لكونه اشار الى ريد من فقر الى اعتبار بطلان ان
 بالامسعال ان السقف المراد به مع قطع النظر عن ريد فاشراط مجموع وان اراد ان لا
 يصح في افاذه بعناء الاخرى الى ما سبق الله فاساء مجموع وما ذكره بعض ان لا يصح ريد
 العالم على قصور العهد في الحوا ان خلاصا في اذ لم يكن العالم للعهد والا فلا نزاع في عدم
 افادة حصر العالم على ريد سواء قدم او اخر لا ما تقول المراد الاول والمنع خفي لانه لا بد في
 العصب من حصول مع الطرف ومن علقه ثم اساع النسبة بينهما فلا يجوز ان يكون حصول مع
 المحكوم به وبطلان محمول اساءه الى المحكوم عليه وذكره بعد ذكره على ما توهم المحقق وهذا
 خلاص ما اذا حصل العهد من قريته اخرى كما يقول الكوفة عالما والعالم ريد او ريد العالم من
 عمره ومن العلم والعهد والما خبر واعلم ان ما ذكر في حيث مفهوم الحصر نشيد الحسنة مقلة
 تدرك في علم المعاني والشارح المحقق انما حاول بقوله بقدر الاحكام **قوله** على كون الخاص شاسا
 فيه اي مشترك في العالم مثلا كهيئة **قوله** دون الاجتماع لم يفرص القياس لانه لم يكن له خلافا فيما سبق
 الصام من اقسام الحق وحاسم في ان القياس القطعي في حيوة التي علمه اللام ولا يفسر الاجرة به
 لقلبه وكونه عمارة النص **قوله** وسبق الفيل المتعول بالاجاء الممثلة قال السحستاني في النسخة المحول
 ما في الحقيقة من العسل الى اخرى **قوله** اذ في السعال الازالة عن موضوعه مضطربا لان الازالة لازم
 والنفيل ملزوم فلا يستقيم في دفع بعض النسخ من كونه للنقل محاربا مع الملزوم وللأزالة باسم اللازم

ساحت النسخ

بل بالعكس نعم لو ذكر ان في الازالة فاعلم ان حاله يصح ذلك واما ما ذكره السطحي من ان
ذكر اللام وارادة الملزوم كناية لا تحار فمطلق لا يستلزم الالزام لان الالزام لا يكون الا من الملزوم
لكن قد يكون لازما محتملا ملزوما من نوع فمطلق كاطلاق التثنية على العنصر **قوله** لخرج رفع الموت
والنوم اعتراض العلامة بان الرفع بالسموم والعقبة الضابطة للمشرعي وهو قوله عليه السلام رفع
القلم عن ثلاث واحصت بان العقل جاك بان شرط السكينة العقل وسوى من احتناء التلخيص ايجت
وللنظام والعاقلة والنصوص الواردة في ذلك ليست رافعة لما ثبتت ان ملك النوم والنفس صور الرفع
قوله وان كان يمكن اشارته الى اعتراض اورد العلامة وذكره في كلام الامام حيث قال في البرهان
قال النسيخ رفع الحكم بعد موته ولا خلاف الى النسخة بالآخر فان اللفظ الذي يستعمل لقصد الثابت ليس
بمدرج في حكمه بغيره ولا خلاف الى النسخة بالآخر فان اللفظ في هذا الشأن قال والعلم من المعنى ان لم
ورود هذا الاعتراض على القول في عقله او على غيره ورواه عنه وما ذكره المحقق من ان النسخة
او دفعه اليوم جيد الامم ينبغي ان لا يعرض عليه عليه غيره وكما سئل **قوله** فلا يصح رفعه ولا تاخره
قال قيل ليس في المعرفين حائل على ما خالف الحكم فلما ما خالف الدليل بغير ما خالف الحكم لانه لما ثبت ما اذا
ثبت تحريم شيء بعد وجوبه فمقتضى رفع الوجوب واما ما ذكره المحقق في الخطاب
المسقط بعلق التخيير وهو قوله المانع لما حدث بعد حدث بشرائط التلخيص والقيد انما يسقط بعلتنا
معنونا وهو ضروري للطلب على ما مر في مسند فمطلق المعلوم **قوله** لا يقتضي طاعة العادة ان الامام
مرجع هذا النسخة لكنه بعد جذا وكان المراد ان ذلك لازم من كلامه حيث اصاب الشرط الى واما الحكم ودوام
ودام الحكم باسواء النسخة واما ما ذكره الامام لاسوق فهمه على انهم النسخة وان كان في الحارة
مبني النسخة على ما هو حكم كل حد مع حدوده من الاماذا ما والظاهر مظهر ما فاساء شرط دوام الحكم
بمسح حصول النسخة بالذات ومقابلته بالمتنوع ولا يخفى ان هذا انما يصح في غير الحد انما اذ لا ينافر
فمنه لا يحترق اجمال وتقصير وكان جعل ذلك لغاير ما في المفهوم **قوله** فمكون الشرط هكذا وقع في بعض
النسخ والظاهر ان مقتضى من القلم لفظ اساء ان فمكون اساء الشرط اساء النسخ على ما مر في الشرط
وتحتمل ان يراد فمكون الشرط الى الامر الذي شرط لالة اللفظ على ظهوره مع كونها **قوله** فتا طح
الدوام هو ذلك القول لا لخلو عن اعراض او بورد لا اعتراض فان الناطع هو النسخة لا النسخة بالجمع
المصدر في اللام لان محل القول الصاع على معناه المصدر في قول الى ما في بعض النسخ ومن الاماذا باللفظ
التلفظ الى لفظ الشارح على ان اطلاق التلفظ الصاع حضوره وصوره ليس بدال بل هو نفس اللفظ والنسخة
او كان شرط دوام الحكم فهو عدم القول المخصوص كان اساء الشرط نفس ذلك القول الذي هو النسخة فلا يصح
نسخه باللفظ الدال على ظهوره والنسخة لو كان النسخة هو قول الله تعالى فمكون لم يكن قول الرسول ناسخا للام الا

انصرف

ان يفرق بينه وبين الفعل بانه وحى فكانه نفس قول الله عز وجل خلاص الفعل ما لم ينفذ
عليه **قوله** فلما لم يولد له لولا تراخي الخطاب الدال على الارتفاع المعلوم لما كان متصلا بما في الفاعلية
والشرط وجوده لم يقرر الحكم لان الحكم انما ثبت بعد تمام الكلام وكان الخطاب الثاني دافعا لثبوت الحكم
فما وراى انما ذكره سلا لا رفع على صوتا **قوله** وقد تجاز عن الرابع بان قوله لولا ان كان ثانيا احتراز
عن قول العدل ان حكمه كذا قد نسخ بانه وان كان خطأ ما دل على الارتفاع الحكم لكنه ليس بغير لولاه
لان الحكم ما في نفس الامر وان اعتد الحكم بغيره مع ان دلالة الرفع على ما ذكره البراه ولا يقدح
في المعرفة المصرح بما علم الدوام في مدح الاعراض الثاني مع ان المنه من الخطا هو ما
خطا الشارح فلا دخل فيه قول العدل على ان لو ارد الدال بالذات كما سبق في قوله العلامة وكان
قوله لولا للتبصر في هذا المعنى ودفع ما سادد الى النسخ من اطلاق الدلالة فان من الشارح جعل
الاعتراض الرابع مستلزما لآل القيد من سطر الى طاهر الى اخره ان اخره يعرف والآخر ان
يكون المراد اخر ذلك القيد فانه يتم بقوله كان ما تاد قوله مع تراخي التذات قد اخره معلق الخطاب
الدال وذلك لان المحصر قد مره بعد الباخر وهو مقتضى التواخي فكيف يصح منه الاعتراض
ما استدركه قضا بناء على ان الفزال ومن الخطا الاول بالعدم وهو كالتصريح ما اخر الثاني خلافا
يعرفون المحصر فانه حال عرض ذلك غائبة ان الرفع نسخ عن اخره الفاعلة كالارتفاع في تعريف
الفراي فمسا على ما المحقق ان قيد التراخي بما لا بد منه في حصول النسخة والباخر لا ينافر اذ المحاصر
قد يكون مصلا كالا مسأه والفاكه الا ترى ان كاره العطف بعد التاخر ولا يقدح التواخي مع اراد المحصر
ما تلوخر التواخي الذي صواخص من ملول ولا قال الشارح ان قول الفراي مع تراخي عنه جعل
قول المحصر ما اخر اخره عن الفاعلة فيجوز لادخلها جعلها وتوهي **قوله** مع تراخيها عن ذلك
المحصر عن مورد اي وروى ذلك الحكم ولا يخفى ان هذا الاخرى من الفاعلة **قوله** واعترض عليه بالذات
وهو ان النسخة لفظ النسخ لا النسخ وان غير شرط لدخول قول العدل ان حكمه كذا قد نسخ ولا ينافر خروج
فعله عليه السلام اذ اسبح حكمه ولا يرد استدلال قيد التراخي لانه لا اشعار في تعريفه بذلك والحوار ما سبق
ان النسخة بالحققة قول الله الدال بالدار على انصار الحكم وحول العدل وفعل الرسول انما دلل ان
بالذات على ان ذلك القول لا على الايهار وقد جاز عن الاخرى بان قول الراوي ليس بنسخ لما مر من
الاحتمال وفعل الرسول قد يكون نصا كما يكون ظاهرا وحجلا هذا ان اردنا ان نص ما نقله الظاهر وان
اردنا ما نقله الاجماع والقياس وهو الكثرة السخر خروج قول العدل ودخول فعل الرسول ظاهر
قوله بعد فعل اي من غير الرفع الى الانتهاء **قوله** ما حصل حيث ذكره ولم يذكره **قوله** ما ساء ما راد الفاعل
في هذا المعام على اعاده المحصر السارح المحقق والباخر في القيد لم يكتشف عن جميع الحال وكان المقصود

ان النسخ انما يكون بغير الخطا باللفظ في المستعمل لان ما وجد لا يصور نسخا وبالنظر الى المستعمل بغير البيان
اي الاعلام بان الخطا لم يعلق ولا يصح الرفع لا فصلا ما بين النسخ وحاصل الاعتراض ان النسخ اذا كان
صوابا في الاعلام بان الخطا لم يعلق فاذا لم يوجد هذا المعنى لم يعلق النسخ كما في الخطا بلفظ الفعل في
المستعمل قبل صيرورته الى يوم الخيبر فانه يساوي قولنا في الحديث بلفظ لا ضرورة ولكن ما هذا اشارت عليه
بان قبل ذلك نسخ النسخ بلفظ النسخ السائل والاسئلة فلما ادركنا طام الخطا بيننا ولا للمستعمل وغيره امكن
نسخه بغير عدم بيان النسخ بالاسئلة **بول** واعرض عليه بالاربع واما العلامة الاولى فبعضها اذ اللفظ دليل
النسخ لا يثبت بغير دليل العقل والخبر فيقول النسخ علم اللام واما الرابع فحججه لا يشترط البرهان بل لولا ان كان
بما لا لا يجمع لعدم قدر العرا في وتكرر الادعاء على ما في بعض النسخ وان الامور المعقدة شروا اذ
ورد بغيره نفس ذلك عاين والى ما في بعض النسخ ان الزايد ليس ذلك الحكم لاسيما واعرضوا ما في الاصول في ذلك لانهم
يعتقدون النسخ قبل الفعل ورد ما في الجوز ان النسخ في وقت لا قبل الفعل وبما كان
على هذا التقدير لم يعلق نسخا او حذره العارضة المحنة بالاحتمال عليه وهو ان المقدار المحنة اذ اقبل مرة
بصدور هذا النسخ على اللفظ الذي يفقد بغيره ما محرم ان ليس نسخا اذ اقال الضارح حيث عليك
الجمعي في جميع النسخ مرة واحدة وهو في مرة فانه قول مرة واحدة لفظ الال على ان هذا الحكم الثاني
بالنسخ السابق والى عن الخطا على وجه لولا ذلك لان مثل ذلك الحكم ما سأل في عموم النص الذي لم يرفع
اي ذلك النسخ بغير النسخ ما محرم اي على تقدير عدم وقوعه في مرة لفظ الحكم والمثل وقوله وهو في الجوز
ان يكون النسخ للمثل والى اساره الى المرات الاخرى ان يكون الحكم والى اساره الى ما فعل من الجوز ولكن لما افشيت
في سور الحكم وزواله فان الكلام بالتمام واعلم ان سائر التعريفات لا يساوي سيم الملاوة اللهم الا ان يقال انه
عباره عن نسخ الاحكام المسئلة بغير الجواز من الصلوة وحرمة القراءة على الخنثى والخاصة في الجوز
غير العمومية قوم من اليهود ذهبوا الى حوار النسخ عملا ووقوعه مع ما عرّفوا فيه من غير ذلك الى
الغير خاصة الى الامم كما في **بول** نزوح ثمانية من نسخ ورد في النسخ بلفظ الاطلاق بل النسخ لكن
على مسئلة الموزع من غير خصص بالعبارة والنسخ في زمانه ولا يقتد بوقت من وقت والاحتمالات
التي لم يثبتها عن دليل بل بغيرها طاهر الدليل يكون خفيفة **بول** ثم حرم عدده بلفظ عقد من زمانه ليست
في المنع كذا فحصل بها النص في الال برام **بول** فلا يعلق بطلان فتا الا الى ان يقول اسند الان التواتر لثبوت
سجدة الاخرى وهو بطلان عما قال فانه في حين كذا في النسخ الحكم ايها القاضي نعم قد عرفت انما في
فما لا عاين لثبوت النسخ الا بهذه السجدة **بول** التراج بطلان اي حقا ومعنى ان ليس عوارث ولا قول
رسول محرم عنه الامر من جهة المقتضد والافهم كونه قول مدعي سلبه من كون صوابه او لا يجوز
ان يكون من العوارث من حيث ان النسخ لان سلبه من كون صوابه الخط وان لم يتصور **بول** واما

انما نسخ النسخ وهو طريق الاخبار
عن النسخ الذي هو بغير اللفظ طاهر
عن النسخ ما كنس ح

مقد بقاءه او صوبه اي مقرون بما قد التايد على ما شعرت في قول المحقق ان دل على التايد ونفسه
الاسئلة لان المذكور لسان علم فتقول النسخ لظهوره وانما لولا ان التايد بغير النسخ ان يكون
موسلا غير مقيد بقاءه لم يثبت من ذلك وعلى هذا يتوجه فيه الحكم لولا ان لا يكون مقيدا بقاءه
ولا محروفا بقاءه وهذا حصه حوار الشبهة لان تردد المستند وقبح في الحكم المقيد المحرر في الال
له عدم على التقدير والى التايد وقد يعلق بغيره موتا واذ النسخ حوار النسخ فلما اذ كان الفعل مقيدا
بالتايد لم يثبت فيما هو خال عن التايد بطريق الاولى وما ذكرتم من الال على ان المورد لا يعلق النسخ
ان هو في حكم الموقيد الحكم المعلق بالفعل الموقيد **بول** هذا يدل على ان العقل لا يوضح معنى ان تردد
المستند وان وقع في الحكم لكن ما ذكرنا يدل على اساءة ارتفاع الفعل والارتفاع في هذا السراخ في
ارتفاع الحكم المعلق معنى زوال تعلفه وانقطاع استمراره وان كان نفس الحكم اذ لا يرفع فان
فعل معنى في الحكم المعلق التردد المذكور فلما لم يثبت النسخ مع ارتفاعه انما تعلفه بل انقطاع
تعلفه ولا اساءة في ذلك بعد الجمع فان قيل فتزدد في السلق فلما مع ارتفاعه وقد يعلق بالفعل
الذي في الزمان الاول ولم يوجد السلق بالفعل الذي في الزمان الثاني فارتفاعه وانقطاعه لا يستلزم
كان محمول لولا التايد واعلم ان مراد المستند بقوله بعد الوجود بعد عامه وانقضائه على ما في الشارح
وهو في الال على ان قال اما ان يكون رفع قبل وجوده او بعد عدمه او حال وجوده واصباح الارتفاع
في ضروري واما ما ذهب اليه المحقق من ان المراتب بعد الوجود وحصوله فاسيما لا يعمه ابل
الحال ضروري بل لا يتصور انعدام النسخ وارتفاعه الال حصول الوجود له وانما البقاء
بلا سنا وان المعنى فلا يقابلها اللهم الا ان يراد المعنى في حدوث الوجود وحصوله وما ذكرتم ان كما صار
موجودا يستعمل الال ومع وشغل هو بعينه ان اراد مع قبل الوجود حتى يلزم ان توجد قبل الوجود
لم يكن اصحاب السوي الاسات امر الال اعاد ذلك على ما ادعاه بل يكون هذا بعينه فتناول الارتفاع الوجود
ولا بعده وان الال عند ذلك فلفظ النسخ لا ظاهر لا سقامه واعلم ان هذا يشبه بالمفظة المذكورة
في الحاد الحكم وحلها ان الارتفاع والال اعاد انما هو في حال عدمه لكن عدا ما حصل الال الال اعاد وانما
سجل لو كان بانعدام حاصل قبل **بول** لم يعلق على شرطنا حوار سوال مقيد لان النسخ مما يرفع
اسات الال اعاد وانما يصح لو لم يوقف على الشرع عليه وتكرر الجواز ان هذا المنع لا يرفع وهو ظاهر
فان في كذا كيف يصح من النسخ انما هو في صور من صور الارتفاع في صور من صور النسخ اي
النسخ في الال الطالعة على حقيقة شرطنا وضع بعض احكام شرطنا بالال الطالعة من شرطنا فلما
مولا انكر عدم بقاء تلك الاحكام وانما تنازع في الانقطاع والارتفاع ووجه ان جميع تلك الاحكام
مقدرة بغير شرطنا وكذا في احكام شرطنا فخرج النزاع لفظا **بول** هذا القول بغير النسخ عما هو
المشهور

نسخ ح

والا فالحال كونه في الحين قبل وقوع الفعل ولهذا قال في التصور قبل دخول عرفة ومخرج بان المراد قبل
 وقت الفعل والحق ان المراد قبل وقت الذي يمكن من ادراك الفعل فمستل ما قبل دخول الوقت ما
 بعد دخول الوقت وعدم العضد زمان سبب الماحور له فالاول من ان يقول نحو هذه السند
 لم يقول قبل دخول عرفة لا نحو الثاني من ان يقول يوم عرفة قبل ان يقصر زمان سبب الاسباب
 لا نحو اما السبب ان لا يعلق بما مضى بل بما قد وقع في الاستقبال من افراد الفعل **قوله**
 فما تقدم من ان لا يقطع السبب بالفعل حال حدوثه وان يقع السبب في علم الامر اسما شرط
 وقوعه **قوله** لانها اي النسب والموت سوار في القطع السبب بها وارباعا يعلق الخطا قد خاب
 عنه الاستعارة المحقق في النسب دون الموت للقطع بان الرفع يضيء سابق الموت والفعل
 فاضى بانه لا يثبت في الموت وجا هذا لان السبب من علم الله انه يموت قبل ان يتكلم من الفعل
 وقد دفع بانه احياء او الزمان للمعبر به حيث قالوا ان السبب قبل الفعل من غير عرفة من علم الله ثم
 انه يموت ولا يموت فان قبل السبب الذي يرفع قبله يمكن من الفعل يكون عشا وهو قديم قلنا
 بعد تسليم القاعدة لان العتد اسم على القاعدة التي لا يتلوا **قوله** ولكن سبب قبل وقت الفعل
 لاحراز في ان الخراع فيما قبل الوقت الذي قد رده الشارع للفعل والذي ذكره في الدليل انما هو
 وقت مباشرة الفعل فان احدهما عن الآخر وهو ان يعلق الوضوب بالسبب قبل حصوله
 عند المعبر من النسب على ما سلكه في تعريفه بانهم من ان لم يكن ما حوراه في ذلك الوقت
 لم يتحقق النسب **قوله** لولا الامري الامر بالذبح لولم يمتزى او امر بالمحفة مات من الذبح
 لما كان هذا بلا منعه الى الفداء اما على عدم الامر بشي فخطا واعا على تقرير الامر
 بالمحفة مات فليس هو الامتثال في عدم ما دلت الى بان النسب ليس له في الفاء **قوله** وانه خلق
 عطين على ان لا يمتزى ومنها ان خلق صبيحت الذبح مع انه ما مور به من عتد سبب وجعله عطفا على
 انه لم يذبح وان ذبح على لا يمتزى **قوله** واللائم مشترك في اصول الحقيقة ان لا يكون هذا لما مور به من يلزم
 الا فم لا في السناه خلق من في الولد والخلق يقوم مقام الاصل توضيح ان الفداء اسم لما يقوم
 مقام النسب من قول ما يتوجه اليه من تكوره فلو كان في الولد من بعد ما احيا الى ما يقوم مقام
قوله فالولد ان كان حوراه قد اضطرر كلام الشارع من بعد هذه الشبهة فلهذه العلامة الى ان
 المراد ان الفعل المنسوب لو كان حوراه في ذلك الوقت اعني دخول وقت اوله قبل العضد
 زمان سبب الماحور به وقد سبب اي نهى عن علم توارد النبي والاسات عينا محلي واحد في وقت واحد
 واد لم يكن ما حوراه لا يكون وفيه توجها نحو الحوار ان يكون ما حوراه قبل ذلك الوقت يعني
 ان ذلك الوقت الذي لحقه النسب وليس السبب في السبب عند ذلك الوقت بالناسخ وقد عرض

ان هذه الشبهة في النسب مطلقا فلا يصح نسبا للقاتل بالنسب فان قبل ادراك بعض الافراد
 الى سبب السبب التعلق لم يلزم الموارد لتعلق الامر ما فعل والنهي عما سبب فلما ترد في الفرد الذي
 لم يفعل وسبب فان اجب بانه يرفع السبب الذي يعلق ما قبل الفعل ووجد سبب بعض الافراد
 فلما وكذا في ادراك الموت قد وقع اصل الشبهة في الجملة لا يحصل الشبهة عما قبل الوقت ويعبر بعض
 الشارع عن ان المكلف ان كان ما حوراه بالفعل في وقت فلو سبب في ذلك الوقت لزم الموارد وان
 لم يكن ما حوراه في ذلك الوقت فلا سبب ونسب خبر بان هذا التقدير مع الخط على طرفي بعض
 لما ارى سبب النسب في وقت الفعل وفي بعض شيوخ ان هذا يعلق بقصة ابراهيم عليه السلام وهو بعيد
 جدا والشارح المحقق يابى في العيان والتوضيح وحل ذلك الوقت اشارته الى وقت سبب الوارد
 قبل التمكن من الفعل وحاصل الحوار ان الوقت الذي قبل وقت التمكن واحراز الاسات في بعضها
 والنسب في بعض احرازها قضي ولم يرد عينا مذكوره العلامة الا زيادة لمحقق في الحوار واعتراضه
 حاله فقول سبب حال من ذكره والمحرور من قوله سبب ما عاين في الموصول او الى الفعل والعايد
 محذوف **قوله** في وقت اخر هو وقت النسب يعني في وقت مضى للوقت الذي هو ما حوراه في ذلك الوقت
 من الاركان التي قبل التمكن من الفعل وقول في وقت واحد هو الوقت الذي قد رده الشارع ويمكن فيه
 من الفعل موضع الامان بعد الزوال يكون في وقت الطلوع حلقا للوضوب في وقت الضحى سببها
 للحرمة او لا ما جته **قوله** الحكم المتقد بالانبات اي المحتمل ذكره عينا ما بعد تابد الواحد والوضوب
قوله والادى وان لم يكن نصا لما هو اصل الصوم واجب في الامام والازمان وكذا في النسب الذي
 هو خلافا للتأيد قد لا للفعل وحاصل ان اذا جاز سبب السبب بالفعل المتقد بالازمنة المحصورة
 بطريق النصيب عليها فطريق الطهور واحتمال عدم السبب اولي كان الشارع العلامة لم يلقبها بالاشارة
 اليه المحقق من العرف من قبل الواحد والوضوب في وقت ان مثل صوموا ابراهيم على سبب الحكم في جمع
 الازمان بموحدة وليس تنصيصا على كل وقت بعينه اذ قد يطلق للمنافاة قبل لازم **قوله** لان سبب
 الصائغين حاصله ان الحار الدوام اما ما قضت عدم الحار الدوام لعدم دوام الاجاز **قوله** فراحلف
 في حوار سبب السبب من غير سبب آخر لاد لا خلافا ان النسب انما يكون بدليل وهو لا محال من حكم
 آخر كما لا يابى في الصور المذكورة التي نسب فيها الوضوب والحرمة ولا في كل لانه نسب يوتي بانه اخرى
 اي يكون الفعل بها اكثر من اثباتها او حلقها والظاهر ان مراد القائلين بوجوب الدليل في النسب هو اسات
 حكم اخر يعلق بذلك الفعل الذي ارفع عنه الحكم المنسوخ كالا يابى عند نسب الوضوب والحرمة عا ما ذهب
 اليه صاحب الكشاف من ان السبب هو الاخبار بالحق بدل والانشاء هو الاذهان لا الى بدل واعتراض
 عليه بان الآتي تدل على وجوب الدليل فيها جمعا والحوار ان المراد بالدليل حكم اخر يعلق بذلك الفعل

ووجه ظاهر التايد على الحار
 كالتخصيص نحو **قوله** لنا احياء
 عا حوراه سبب ما كونا للتايد

فقد اوجز في حوز النسخ ملاحظ ما يدل الدلائل على ان رعايا الحكم السابق من غير اناس حكم آخر فلا يحتاج الى
البدل بالنسبة واما هذا الاكون فيمنع من ادخال الاضاحي الى انا حجة من صور النسخ للدلائل وانما
لولا لم ينعكس كان هذا عند رعايا الحكم السابق لا ان حاول يحصل صور الوقوع **قوله** من صور عشرين ايام من
سواء العلم والصور من صور يوم واحد فان العاقل من صور العلم السابق من الحزم او النسخ منه على اختلاف
فيه وكان العرف من صور لا صور العرف من الحزم فلا خلاف **قوله** لا للمال ولا لغيره انما اعتبار المال
الاول خصصه للحزم والعرف على الاخر. والثاني يعبر بهما عن التكليف الذي يؤلف اليهما والمعنى
لوسم ان كلامه في الحزم والعرف جميعه شامل للعاجل وليس جميعه بالاجل ولا يحاز عما نزل الى ذلك وحوز
ان يكون المعنى لوقوعه عند رعايا الحكم السابق لا عند من قبله **قوله** وخالفه في اي من حوز
الثلاثة بعض المعقول حيث لم يحوزوا النسخ التلاوة فقط او الحكم فقط واما نسخهما فلا يصح من
يقول حوز النسخ في القرآن وما ذكر في المتن في نسخهما فالاول استبدال عن اسما في نسخ احدهما فقط
لا على السبب في الثاني عن اسما في نسخ الحكم فقط وعلمه استبدال عن اسما في نسخ التلاوة فقط لا في نسخ
الحكم فقط في الحمل ولا يكون غير ما عن التلاوة حيث لم يفسد اسما الحكم ولا رغبة فلا يمكن ان يكون
وليس من نسخهما ما يدل على اسما في نسخهما جميعا لعدم الخلاف في ذلك فعلى هذا يكون نسخها نسخا
وضعت خرمات نصصا في الدلائل في غير محل النزاع اللهم الا ان مع من صور العدد فيكون نسخا للتلاوة
فقط فيخص الاخرى بالشرح دون المتن لا لخصي ان من قال بنسخ الطائفة والمعلوم قال بنسخها
لقيام العلم والمنطوق فلا فرق بين نسخ بنسخها دون التلاوة ونسخ النسخ من الطائفة كما هو عبارة
المتن فعلى التلاوة والتلاوة ودفع الوهم بنسخها دون التلاوة ونسخ النسخ من الطائفة وقيام العلم
الذات بضم التلاوة ونسخها ونسخها بنسخها من الطائفة ونسخها بنسخها من الطائفة وقيام العلم
الخصم من التلاوة وقال المحقق ليس الطائفة امرا وراى قيام العلم بالذات لا زحالة ولم يقل امر غير العلم
لما انهم يتولون الصفة وراى الصفة لا يقولون غير الذات **قوله** بان كلغة الاحبار سقطت اي سقطت في ذلك
النسخ كما اذ قال اخبر بان النار حرقه بمقال اخبر بان النار ليست حرقه وقول المعنى بالاحبار معلق
بالنكس وقوله ببعضه معلق بنسخ النسخ للنسخ والتكليف ولا للاخبار وفي بعض النسخ لفظ بالاخبار
مكرر والاول معلق بالنكس والثاني بنسخ المعنى حوز بنسخها بالاخبار بنسخها اي وجب ان يكون بالاخبار
اي بنسخها بالاخبار بنسخها ذلك الشك خلافا للمعنى فانهم لا يجوزونه في جميع الصور بل في جميعها
وان كان طاهر عاين انهم لا يجوزونه اصلا كما في شربة العلامة وليس سدا لا لا لخصم الصنف
الا بعد ان كان سوا كان مما سفل ولا سفل في الاخر وان يكون احد الصنفين كذا ولا لاخبار
به في **قوله** لا صور حوز رمضان لما عرفت ودل على امر اخر عنه الشارح حيث قال انتم

ما سورت

ما سورت في صوم ومضان وكيفية التمسك امر بالصوم فربما اخبر عنه والنسخ انما هو
لذلك الامر وان لم يمسك امر ولذا عرفت ان الامر بصوم الحزم ولست باخبار وهذا قال في المتن
اذ قال انتم ما سورت في صوم كل رمضان حاز بنسخه لانه يجمع صوموا فليس حزم وحزم
المحقق بان امر اخر عنه ناظر الى ما سبق له من المحقق في نسخ العقود مثل عتق واشترت
ايها اخبر او اشاء فليس صحيح الله **قوله** واعلم اساره الى نسخ استبدال العلم الاخر وهو ان
يقول انا فعل كذا انما يقول او من عشرين سنة وذلك لانه يخصص الامراء في حجة **قوله**
الخبر المتواتر لان نسخ القرآن بالخبر المتواتر وعكسه يذكر لكل خبر في سلة واحدة **قوله** لانه يدار
خصم للقرينة وفي الكلام اسارة الى دفع ما يقال ان في هذا الباب يوجب الى سائر العمل بالخبر
الواحد حوز ان يدعى انصاف القرائن وذلك لان وجود القرائن طاهر والمصير اليه لوجود
العارض في العظمى وادى ليس كل خبر الواحد كذلك ومع قول المحقق في غير علم الحضور
قوله الا ان يكون المنسوخ جمهورا شارح على ان المراد الا ان يكون الخبر بما ذكر ما هو كونه باسما
لمواتر فانه يعلم صدقه في القرائن لما ذكر ما من ان القاطع لا يقال المطنون وما ذكره المحقق
اولي من جهة ان حوز بنسخه من جهة على ان كاذب ما يعلق به الامساة حتى ما يعلق به
الفاء **قوله** اما مع سورت حكم الخبر هذا هو الظاهر من اللفظ الموافق للحكم ولا كما في ضعف ما في المتن
من ان المراد مع كونه باسما حوز ان يكون الوحي الى زمان النبي فقط او مع كونه النسخ بالخبر
حوز ان يكون معترا بنسخ التلاوة ومع كونه نسخ الخبر احدا او مع دلالة الاية ايا جنة
الجميع فانه عاينه عدم وجود ان الحزم بالوحي **قوله** معناه بناء الاية الاصلية اشكره الى ان ليس
معنى الاية الاصلية اذن الشارح في العقل والسر كما ينعزم ان يكون حكمه على ما هو
عدم حرم الشارح عني ان لم يستطع معلق خطاب النبي واما الاية الثانية عنك قوله تعالى اجلت
لكم بهمة الانعام وقوله تعالى حكم ما في الارض جميعا وحوز في حكمه منوع عني **قوله** لنسخه السابق جعل
في الاحكام وفي المتن هذا الفصل خاتمة ما حث وكلامه انما اورد في دليل المسألة المذكورة لكونها احوج
المسألة اليه كذا ذكره العلامة **قوله** وما لا يعقل استدلاله بما تنوع من الاجاد لا يصلح باسما فلا يصلح
دلالة عليه **قوله** لان سقوط دليل على كونه من الطوائف السابقة ولو قال وانما يدل لانه يقول لكان الظاهر
قوله قد دل على ما خبره من كنفه الاستدلال بهذا الطريق ولم يبق حجة لظهوره بناء على انه لا يدل
على قول الصفاي واجتهاده مع ان العلم يكون ما علم الاصل ما يتأخذ الشرح من احكامه فائدة حذرة
والشارح العلامة عكس فتعبر ان موافقة الاصل لحمل دليل العلم والمنسوخية مع سبق حجة بان العكس
اولي سار على ما ذكره المحقق في كنفه الاستدلال **قوله** افاذا اخبر في مخالف حكم البشارة الاصلية

ما سورت

قوله فالوجه الوقوف لا الخبر مخالف لما في الاصل حيث قال الواجب الوقوف عن العمل اذا ظهر
بينهما ان يمكن قطعه قوله اذا لم يعلم الناس معنى شاملا على علم انما وان لم يصور ذلك هو الشارع
لما ذكرنا ان ليس في الايات ما يدل على ذلك ولا لادلاله في قوله تعالى من بعدكم الشريعة فليصبر على ما فرغ
وجوز صوم عاشوراء للاعمال القبول بالخطوب **قوله** ان ذلك لو لم يفسد بغيره ظاهر كلامه على
السند لكنه وجه بغيره ان يفت من الكتاب ما يدل على ان هذا الحكم لم يفسد من السنة ولا انما يفسد سواها
ففتى ان يكون صوم الكفار اذ لو اعمد باحتمال كونه قد لم يفسد لم خلاف في الاجتماع وقد ورد منه للام
لحوال ان يعلم بغيره الناس بالطرق المذكورة يقتضيه الشارع او الاجتماع على ان هذا باسبغ وذلك يشوب
ويعم الاعراض وعلمه اعراض اخر وصوابه لان ان الحكم المذكور من التوبة ووجوه المباهلة
وصوم عاشوراء سنة حكمة لان ليس في الايات ما يدل عليها فليحوز ان يكون الايات الدالة
عليها مفسوخة بالبلاوة ويمكن دفعه بان الاصل هو العدم وان لم يعتد عمل هذه الاحتمالات لاختلاف
من الاحكام **قوله** فلو نسب الى النبي الرسول بعض الاحكام لما حارب من القرآن لكان رافعا لا حقيقيا وهذا يدفع
ما ورد على الجوار من ان هذا الظاهر لان المحمد لم يكن كونه الكسوة ساءا للناس والمعترض جاز ان الناس
بيان للمنفوخ بغيره ذلك لو استدلالنا على السنة لا يصحنا ساءا للقرآن **قوله** وهو ان المنفوخ من
القرآن بالخبر المواتر وهذا الوجه لكان نجاحا لغير الواحد وهو غير جائز بالاسناد والسنن
بعضهم على ما سبق من نسبة المواتر الاجاد وظهر ما ياله من قوله وهو خلاف المعروف عن هذا السبق
ليس حسن الاساطير لان النسب بالاحاد لا يحال في النسب بالمواتر بل يؤيده فليدفعه بعضهم الى ان المراد ان
خلاف المعروف الذي هو اصابع اسم القرآن خبر الواحد على ما مفهوم المدعى حيث قيل خبرنا بخبرنا وخلاف
الجمع عليه المعروف لاجتماع اصابع اسم القرآن خبر الواحد وعلى ما عرفت على الجوار انما يلزم
نسب المعلوم بالخطوب لو لم يكونا متواترين وهو خلاف من الاستدلال بهذا السند **قوله** قالوا او لا
قال تعجب من ان جمع الاستدلال على ان الخبر او المثل هو الذي وقع به النسب وقد سلم ذلك في الجوار وهو
بطلان الاتقان بالخبر او المثل كما رتب على النسب وتبين على الانشاء وهو اذهاب الى بل لا يثبت الاسان
به على النسب بعض سابق النسب فلو كان النسب بلزم الدور وقد سبق لمصنف ذلك على ان في مقام المنع وهو ان
لانتم دلالة ذلك على كون الناس صوابا خبرا او المثل على انهم اذا سمعوا او اسماها بعد ما في باب اخر من العمل
بما اوردوا او ساءوا وقد سدل خطا انه لا بد ان يدل على ان المنفوخ خبره او ماله والناس يدل
محرره يكون كذلك ليس بل لا بد ان يدل على حكم يتعلق بالفعل المنفوخ حكمه على ما هو الحق فلا بد في الآدم
على الروم الدليل على كونه خبرا او مالا كلفه وانما اذهب الى بل وان اردنا ان لا يكون الاخرى ما في
بما قلنا ان الناس قد سبق لمصنف ذلك **قوله** لا ماضل فيه بحسب النظم والافعال بعض الاحكام اكثر ثوابا وقد

منع

منع ذلك وهو كلام على السند **قوله** وكلاهما اي كونه الاجتماع منفصلا او اجتماع قاطع وهو مقرر
بطلان ما علم ان كون الاجتماع المنفوخ على خلاف القاطع انما اذا كان بصا فليقدم قطعا وانما اذا كان اجتماعا
ولان قوله موقفا قطعا واعرض لحوال كون السند ظاهرا ولا يصدق ان المنفوخ على غير القاطع الاول من المنع
الى بطلان الاجتماع بغيره على ان اللازم هو خطأ اجتماع المنفوخ او الثاني **قوله** ذلك الاجتماع الاول
هذا الاجتماع الكون انما هو الى الاجتماع على عدم القاطع **قوله** كما ان الاول انما في الاول وهو المنع
الاجتماع على القاطع خطأ الاجتماع **قوله** مع عدمه مع لزم من الثاني خذوا اخر وهو عدم الاضغنة الذي
هو الساسع المطبق على الاحوال الذي هو الاجتماع بالمنفوخ او الاجتماع على عدم القاطع والاول هو الوجه ومن
ذلك على ان الاجتماع المتعارف والذي ساءوا المعروف هو العطف لا غير فان قيل يجوز ان ينعكس بطريق
فليكون ظاهرا فلما مر حجة النسخ الى الدلالة والمتن يقول لان ذلك انما الاجتماع على حوالا واحد يمكن من
القولين وذلك لان من الاجتماع كافي ولا حاجة الى خبر الجوار ولهذا قال في السند ما من مختلف فمد على
ما سبق من الاجتماع على تنسوخ كل من القولين اذ كل مرفوع حوالا ما يقول له وسفي الاخر وقوله وسلم انكار
الى ما سبق ان الاجتماع على تنسوخ كل من القولين على تقدير تسليمه انما يكون حكمه بوجوه قاطع عدم الاجتماع
على احد القولين ما من مالم يفسد فصار الجوار مفسدا بعد ما ذكر في حوالا ما ينعكس لوجوه الاجتماع على احد القولين
بطلان استقرار الخلافة وهذه العلامة الى ان المراتب المنفوخ الاول منه وقوع الاجتماع على احد القولين كما هو
رأي الاكثرين وهو ذكره المحقق في تقدير الاثر القليل **قوله** والناس انما مطعون او مخطوع قبل المخطوع
ما يكون عطفه منصوصه والمطعون مستبعد وقيل المخطوع ما يكون حكم الاصل والعلامة وجوده في المرفوع
فقط والمطعون خلافه **قوله** ينسب من ذلك الى العمل بالحق لا الى الطعن المستند على القياس الظني وذلك
هو وجان ذلك الظن بان لا يطرأ على معارض راجح او مساو او مجرد المعارض المساوي بطلان طبيعته
فكنى بالراجح والقياس الظن راجح الا انما مضى ناسجا فسطح وجوز العمل بالقياس لعدم لاسا في شرط لا يكون
القياس ناسجا له فان ذلك لا يقع بالنسب سوى بطلان حكمه بطور القياس فليدفعه النسب ان الحكم انما ناسجا
الى الآتي ولا يرفع وانفس بالناسج وهذا لم يبق عند ظهور المعارض من مرسبه وعنه نظير لما لا يرفع للرفع
هذا سوى حصول العلم بعدم بقاء ذلك الحكم ولهذا حوزوا انفس النص الظني مع حوالا هذا الدليل قد منع
بما ذكرنا لو قلنا عند ظهور المعارض بطلان حكم القياس لعدم عن اصله ومن اول الامر كنتم لا تقولون بذلك
قوله فتعلمنا معي لما ذكرنا انما هو الحسن البصري بعد ما حصلنا المسئلة اظنا انما على القول بان كل محقق لا يصب
اذ لو كان المصنف واحدا قطعا لم يكن القياس الاول محذورا فلا يكون منسوخا **قوله** والعدد ما مر وسواء قبل
ظهور المعارض ولا على ان لا يرفع وعند لم يبق حكمه في رفعه في تقديره من الاربع **قوله** وهو الخط المخطوع
اي القياس القطعي بغيره المخطوع اي بالنسب الى القياس الظني وهذا انما يكون القياس الظني بالحوال منسوخا

منع

ليبدل على البناء وانما الصلة المتضمنة **قوله** وذلك لحسن الاستعمال القياس على الاصل والفرع
والعلم والحكم فليبدل على ان المراد بالفرع على الحكم المطلوب انما فيه وبالاصل على الحكم المطلوب
يعتبر فيه فلا دور وانما المراد بالفرع على الحكم المطلوب انما فيه وبالاصل على الحكم المطلوب
انما دلت الاصل والفرع الموقوف على القياس وصفا للفرع والاصل **قوله** وحصل ذلك من
الحكم السابق الى ان العلم بطلان الحكم وسوينا في الفرع وان نقفنا لا ينفذ في الفرع الا الظن خوفا ان يكون
خصوصية الاصل مشروطا بوجوه صفة الفرع ما نفا وانما حال حال الحكم لان سوت عينها بما لا يصح
كما ذكر في الفقه **قوله** وروى فيها اي كون الذرة مما يحرم فيه النفاصل هو الحكم **قوله** المساواة في
معنى المساواة هو المساواة في الفهم وهذا السقط ما ذكر في بعض الشروخ من ان المساواة اعم من
ان تكون في الظاهر او في نفس الامر فالمراد بالمراد في الحكم المساواة في الحكم
فقد في الواقع كالحكم القاسم **قوله** فتمت ان يقول ان الحكم مقرر في علمه الحكم مقرر في علمه الحكم مقرر في علمه
بالمساواة وقولنا في نظر الحكم المساواة في علمه الحكم **قوله** فتمت ان يقول ان الحكم مقرر في علمه الحكم مقرر في علمه
له في امره المشبه والخاص فان كان حاصلا فالتمس مطابقة والافرق مطابقة وعلم الحكم مقرر
فالمشبه اما ان ينفذ حصوله في الواقع او في نظره واما ان لا ينفذ حصوله فمساواة وعلم ان
القياس من اول الاحكام على الكتاب والسنة لكن مع بعضاته واسمى الامة معنى غير كونه فعل
فمقرر في نفس الحكم المساواة على نظره وهذا لا ينفذ عنه الشارع بما جعلت فيه المساواة **قوله** قياس
الدلالة فهو لا يذكر فيه العلم بل هو وصف ملازم لما كان العلم في مناس النفاصل على الخبر
المشترط وسبق ذكره **قوله** في الحكم على القياس الفاعل ومع ثمة بالنقل انتم سبقت العقل الذي وقع
ما كراهه **قوله** فانه اي قياس الدلالة بصفة اي المساواة في الفقه وان لم يصر بها اي بالعلم او المساواة
فهيما وضميرها الاول للثاني ومن الثاني للثاني الوجوه من اعم وجوه الرد في المسروق ووجوه في
ووقع في نسج الاصل في وجوه الضمان ووقع في نسج الاصل في وجوه الضمان ومعنى هو العلم
قوله لما لم ينفذ لم ينفذ هذا هو الصواب لا ما وقع في بعض النسخ الاصل لما لم ينفذ
النفذ لم ينفذ لان الظاهر على قوله لما لم ينفذ الصواب في الاعتكاف بالنذر ووصف ينفذ
نفسه ان يكون مضمون الشرط علة ومضمون الجزاء حكما وان كان القياس ايضا كما ذكر ان صلوة
الصوم لما كان موقفا لم ينفذ على الرأفة للقطع بان الفرع حكم وعدم النفاذ على الرأفة لم ينفذ
لكن لا ينفذ على الصواب الحكم بل العلم به وكذا في حال النكاح بلاوى ولا يخفى انه لو قال لما كان يؤد
الفرع على الرأفة لما كان حكما لم ينفذ على الرأفة كان فرضا والمجاز لما لم ينفذ على الرأفة
لم ينفذ على النكاح كما لو لم ينفذ على الرأفة لما لم ينفذ على النكاح كان انما بالنكاح الاصل الصلوة

والفرع

والفرع الصوم والحكم في الاصل عدم الوجوه ينفذ في الفرع ببعضه وهو الوجوه بالنذر
وكذا في الحكم الثاني حكم الاصل اي صلوة الصوم هي الوجوه والعلية عدم النفاذ على الرأفة
وحكم الفرع اي الوجوه وعلمه الثاني على الرأفة وفي المثال الثالث حكم الاصل اي
الرجل حكم النكاح منه وعلمه عدم سوت الاعراض عليه وحكم الفرع اي المجازة عدم حكم النكاح
منها وعلمه سوت الاعراض عليها **قوله** مسكوة من وجهين فاما الوجه الاول يكون على ان
ينذر الصوم صلا او الاعتكاف ينفذ في الصوم فروعها او اشراط الصوم فروعها حكمها والاعتكاف
عليه وذكر الصلوة ليس لكونها الاصل المقدس عليه بل في النفاذ الاول لسان القائل هو وصف
الفارق للعلم وهو كونها مفعولا بالنذر وفي النفاذ الثاني لسان العلة ليست في الاعتكاف
بالنذر وعلمه الوصل الثاني الصلوة بالنذر والفرع الصوم والقاسم والقلة كونها مفعولا في الحكم في
المحتمل عدم نفاذ النذر في الوجوه والمقصود ايضا وجوه الصوم التي من الاعتكاف وانما
قال ونذر ان ينفذ في النذر كما في النذر وهذا هو المراد بالذي هو عدم المساواة واما
الذي هو القياس فهو عدم الوجوه بالنذر **قوله** يكون في الاعتكاف بالنذر اي محمدا
بالنذر من الصوم والصلوة لا يصح علمه مسكوة لا مشراط الصوم ولا جزء علة فان يكون العلة
في الاعتكاف مع وصفه غير انه بوصف لانه غير مؤثر لا باستقلال ولا بالاضام بل العلم ان مع
الاعتكاف مع الصوم والصلوة ولا ينفذ في الحكم الذي هو لا مشراط ما دفع في هذا النذر ما تنوع
من الاعراض فان عدم النفاذ لا ينفذ في كونها جزء علة **قوله** ولا ينفذ في الاعراض ما تنوع
اشراط الصوم وبقا اسلما في عدم الوجوه بالنذر فاما ما تنوع في الاعراض ما تنوع في بعض النسخ
من الصوم والصلوة في عدم الوجوه بالنذر وان لم يكن حاصلا في بعض الامور ما وقع في بعض النسخ
الاصل منها ومن الصوم بتفتية الصبر لا يخفى انه هو العلم **قوله** بما هو وضع منها اي من الاحكام السابقة
لقلة معدومة وحاصلة ان الصلوة يتساوى حكمها كاحاله نذرها في الاعتكاف وحاله عدم
نذرها للاجتماع على علم وجوبها في الحالين فكذا الصوم يتساوى حكمها في الحالين وليس القياس
ان يكون عدم الوجوه للاجتماع على الوجوه حاله النذر فمضمون ان يكون سوت الوجوه واعلم
ان اصل الاعراض صواب لا يوجد في قياس العكس فمضمون تعريف القياس اعم المساواة في علمه
حكم الاصل والاحكام المذكورة انما ليست المساواة في اجزاء كونها سلم المساواة في العلة بمصروف
الحد **قوله** وهذا ان المثالان يردان الاعتداد بالحوادث الاول لان قياس العكس من قياس القياس فلا بد
من حوله في الحد والحوادث الثاني سواء في رد اول ما ذكر وجه المساواة المجمع على الفارق الفارق او على
البراهين ووجهها حاله النذر المجمع على ان قياس الصوم بالنذر على الصلوة بالنذر والحوادث

على ما سبق في كلام الحق من ان هذا هو الوجود لا لا علم على ان لا علم في دعوى كون ذكر
 حكم الفرع في دعوى بطلان الحكم لان الحكم لا يرد ما حزم بوقود هذا الدور على تعريف الغاي
 حال في الحاشية من هذا القياس ان الحكم لا يرد ما حزم بوقود هذا الدور على تعريف الغاي
 الحكم قال وهذا مع انه مانع لا يرد علمه في الاصل والفرع في علم حكم الاصل وهذا العلم
 الشرعي ان هذا اشارة الى تعريف اخر وهو انه من الحكم في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 الدور الى العلم الاصل لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 اي النظر الى الوجود الفعلي كعلمه في النظر الى الوجود الفعلي وهذا ما ذكره في موضع
 واما ان القياس لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 كما قال اركان القياس ان العلم المنفرد والاشارة والاشارة والاشارة وهو العلم لان في
 ذلك حقيقة الابتداء وفيما عداه لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 اي الحاشية من هذا الحكم في الاصل في النظر الى الوجود الفعلي والاشارة والاشارة وهو العلم لان في
 ملوك ان حاشية او عقلا لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 وهو الموقوف على كلام الاصل والاشارة والاشارة وهو العلم لان في
 حكم شرعي في بطلان كون الاصل حكما شرعيا حاشية على ان القياس لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 والا فاعلم ان الحكم لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 من ان قياس الحاشية على الاصل والاشارة والاشارة وهو العلم لان في
 ان الفرع قد اخذ حكمه شرعيا حاشية على ان القياس لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 القياس على السامع في كون علمه في الاصل والاشارة والاشارة وهو العلم لان في
 وهو العلم لان في كون علمه في الاصل والاشارة والاشارة وهو العلم لان في
 وقد علم في هذا القياس ان الحكم لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 هنا قوامه من هذا العلم ان الحكم لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 كالجيت وفرع من وجه كونه العلم في الفرع المطلق كالمعنى في السمع
 وعلمه في الاصل على ما هو العلم في الفرع المطلق كالمعنى في السمع
 كما سمي ان الحكم لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 المطلق في الحكم لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 فيعلم بالسبع فانه وان الحكم لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 حوز في السبع فانه وان الحكم لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام

من النوع

من النوع الذي هو الحزام والاصل الذي هو القوم والفرع في العلم الموقوف على تعريف الغاي
 والفرع على ما سبق في كلام الحق من ان هذا هو الوجود لا لا علم على ان لا علم في دعوى كون ذكر
 الحكم في الفرع في دعوى بطلان الحكم لان الحكم لا يرد ما حزم بوقود هذا الدور على تعريف الغاي
 حال في الحاشية من هذا القياس ان الحكم لا يرد ما حزم بوقود هذا الدور على تعريف الغاي
 الحكم قال وهذا مع انه مانع لا يرد علمه في الاصل والفرع في علم حكم الاصل وهذا العلم
 الشرعي ان هذا اشارة الى تعريف اخر وهو انه من الحكم في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 الدور الى العلم الاصل لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 اي النظر الى الوجود الفعلي كعلمه في النظر الى الوجود الفعلي وهذا ما ذكره في موضع
 واما ان القياس لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 كما قال اركان القياس ان العلم المنفرد والاشارة والاشارة وهو العلم لان في
 ذلك حقيقة الابتداء وفيما عداه لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 اي الحاشية من هذا الحكم في الاصل في النظر الى الوجود الفعلي والاشارة والاشارة وهو العلم لان في
 ملوك ان حاشية او عقلا لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 وهو الموقوف على كلام الاصل والاشارة والاشارة وهو العلم لان في
 حكم شرعي في بطلان كون الاصل حكما شرعيا حاشية على ان القياس لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 والا فاعلم ان الحكم لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 من ان قياس الحاشية على الاصل والاشارة والاشارة وهو العلم لان في
 ان الفرع قد اخذ حكمه شرعيا حاشية على ان القياس لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 القياس على السامع في كون علمه في الاصل والاشارة والاشارة وهو العلم لان في
 وهو العلم لان في كون علمه في الاصل والاشارة والاشارة وهو العلم لان في
 وقد علم في هذا القياس ان الحكم لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 هنا قوامه من هذا العلم ان الحكم لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 كالجيت وفرع من وجه كونه العلم في الفرع المطلق كالمعنى في السمع
 وعلمه في الاصل على ما هو العلم في الفرع المطلق كالمعنى في السمع
 كما سمي ان الحكم لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 المطلق في الحكم لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 فيعلم بالسبع فانه وان الحكم لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام
 حوز في السبع فانه وان الحكم لا يرد علمه في الفرع ثم احاط بما اورد علمه من استلزام

قيد بك لما سيجي من بيان القياس
 في نفس الحدود والكلمات

الافاضة لها سوس يعرف الحكم لان الحكم يعرف على ما هو الدور واعرف على ما في بعض الفروع
 فان الفروع هي ما يعرف على الحكم والافاضة هي ما يعرف على الحكم في الفروع فلا دور في فساد
 واعرف لان الوصف اذا كان اما حكم الاصل او حكم الفروع فكلما كان الحكم يعرف على ما هو الدور واعرف على ما في بعض الفروع
 كان يعرف الحكم الفروع دون الاصل والعقد برآءة ليس ساعد لم يكن للاصل مدخل في الفروع فبني
 انه لم لا يجوز ان يعرف حكم الاصل عليها فاعرف انها تعرفه لكنها لا تعرف على حكم الاصل فان يكون
 منصوبه او محتمل عليها فاعرف انها تعرفه في اننا لا نقول في دفع ذلك ان كونها محتمل يعرف الحكم
 لا يصور الا اذا كانت مستطعة لان المستطعة عليها اولا جاع يعرف الحكم فلا يصح ان
 الحكم اعرف بها وفيه محتمل لان كون الوصف يعرف الحكم ليس معناه ان لا تثبت الحكم لانه كمن
 وهو حكم شرعي لا يلائم في دليل شرعي نص او اجماع ولا معناه ان لا تثبت الحكم لانه كمن
 الوصف اجماعه بها تعرف ان الحكم العائد حاصل في هذه المادة محتمل اذ ان النص حرمه المحرم وعلا
 كونها ما يما اجماعه تعرف بالبرهان لان ذلك اجماعه على سبيل الحرمة في ذلك ما يوجد في ذلك الوصف
 من افراد الخبر وهذا انما في الدور والحاصل ان الفقه سوف عرف على العلم شرعيا الحكم بل لا بد من
 على العلم هو معرفة الحكم في المواد الخبرية **والا** وذلك لان الخبر لو جهل من اجماعه ان لو كان الوصف من
 الشارع للقطعة ما فيها اذا وحدث الحكم التي هي المقصود والاعمال المطلوبة بالذات من عنوانه بسط
 الشارع الحكم لها لا تعطى لها التي رعايتها انما المقصود واللام منصف حكم الاستعانة وما فيها ان لو كان
 لم يعرف الشارع الحكم عند خبرها عن الحكمة اذ لا عسرة ما كلفه في معارضتها بغيره واللازم منصف
 لانه قد اعترضها حيث ناط الرخص بالسفر وان خلا عن الحنفية كسفر العذبة ولم ينطها بالحرف وان
 اشتمل على الحنفية كما في الحالين والتمسك بالاصل لان ذلك على ان المقترن وجوده او عدمه كلفه دون
 الحكم والخوارق منها مع العلم بالارادة مستند الى انشاء حكم ظاهره وضبطه من علمه ما يقدره الشارع
 احكامه ولا خلاف في ان وقوع اعتبار الشارع اياها وعدم اعتبار المظان الخالصة عنها فروع وجودها
 وعرص الوجود لا يستلزم الوجود فلو كان الواقع اعتبارا اعطته لم يرد سفر العذبة ولا حفر الخالصة
 لان مقتضى الشارع لا يحل اطلاقها على ان اذا وحدث الحكم ولا انعكاسها على ان السفر استغنى الحكم
 على ما سيجي عن قرب **والا** واما العلم المختص بامر بعد بالشارع من ان ذلك الامر اياها ان يكون وجوده
 مستغنى عن العلم ولا واما ان يكون وجوده مستغنى عن العلم **والا** اما ان يكون وجوده مستغنى عن العلم
 لا واما ان يكون وجوده مستغنى عن العلم **والا** اما ان يكون وجوده مستغنى عن العلم **والا** اما ان يكون وجوده مستغنى عن العلم
 ظاهر كلام المحقق ثم ينبغي ان جعل الخلاف في التماسك فيسبب الى ما هو مستغنى عن العلم لا يلائم بل
 سببها واورادها اعتراضات مثل ان يجوز ان يكون الوجود مستغنى عن العلم وان يكون احد

الافاضة لها سوس يعرف الحكم لان الحكم يعرف على ما هو الدور واعرف على ما في بعض الفروع
 فان الفروع هي ما يعرف على الحكم والافاضة هي ما يعرف على الحكم في الفروع فلا دور في فساد
 واعرف لان الوصف اذا كان اما حكم الاصل او حكم الفروع فكلما كان الحكم يعرف على ما هو الدور واعرف على ما في بعض الفروع
 كان يعرف الحكم الفروع دون الاصل والعقد برآءة ليس ساعد لم يكن للاصل مدخل في الفروع فبني
 انه لم لا يجوز ان يعرف حكم الاصل عليها فاعرف انها تعرفه لكنها لا تعرف على حكم الاصل فان يكون
 منصوبه او محتمل عليها فاعرف انها تعرفه في اننا لا نقول في دفع ذلك ان كونها محتمل يعرف الحكم
 لا يصور الا اذا كانت مستطعة لان المستطعة عليها اولا جاع يعرف الحكم فلا يصح ان
 الحكم اعرف بها وفيه محتمل لان كون الوصف يعرف الحكم ليس معناه ان لا تثبت الحكم لانه كمن
 وهو حكم شرعي لا يلائم في دليل شرعي نص او اجماع ولا معناه ان لا تثبت الحكم لانه كمن
 الوصف اجماعه بها تعرف ان الحكم العائد حاصل في هذه المادة محتمل اذ ان النص حرمه المحرم وعلا
 كونها ما يما اجماعه تعرف بالبرهان لان ذلك اجماعه على سبيل الحرمة في ذلك ما يوجد في ذلك الوصف
 من افراد الخبر وهذا انما في الدور والحاصل ان الفقه سوف عرف على العلم شرعيا الحكم بل لا بد من
 على العلم هو معرفة الحكم في المواد الخبرية **والا** وذلك لان الخبر لو جهل من اجماعه ان لو كان الوصف من
 الشارع للقطعة ما فيها اذا وحدث الحكم التي هي المقصود والاعمال المطلوبة بالذات من عنوانه بسط
 الشارع الحكم لها لا تعطى لها التي رعايتها انما المقصود واللام منصف حكم الاستعانة وما فيها ان لو كان
 لم يعرف الشارع الحكم عند خبرها عن الحكمة اذ لا عسرة ما كلفه في معارضتها بغيره واللازم منصف
 لانه قد اعترضها حيث ناط الرخص بالسفر وان خلا عن الحنفية كسفر العذبة ولم ينطها بالحرف وان
 اشتمل على الحنفية كما في الحالين والتمسك بالاصل لان ذلك على ان المقترن وجوده او عدمه كلفه دون
 الحكم والخوارق منها مع العلم بالارادة مستند الى انشاء حكم ظاهره وضبطه من علمه ما يقدره الشارع
 احكامه ولا خلاف في ان وقوع اعتبار الشارع اياها وعدم اعتبار المظان الخالصة عنها فروع وجودها
 وعرص الوجود لا يستلزم الوجود فلو كان الواقع اعتبارا اعطته لم يرد سفر العذبة ولا حفر الخالصة
 لان مقتضى الشارع لا يحل اطلاقها على ان اذا وحدث الحكم ولا انعكاسها على ان السفر استغنى الحكم
 على ما سيجي عن قرب **والا** واما العلم المختص بامر بعد بالشارع من ان ذلك الامر اياها ان يكون وجوده
 مستغنى عن العلم ولا واما ان يكون وجوده مستغنى عن العلم **والا** اما ان يكون وجوده مستغنى عن العلم
 لا واما ان يكون وجوده مستغنى عن العلم **والا** اما ان يكون وجوده مستغنى عن العلم **والا** اما ان يكون وجوده مستغنى عن العلم
 ظاهر كلام المحقق ثم ينبغي ان جعل الخلاف في التماسك فيسبب الى ما هو مستغنى عن العلم لا يلائم بل
 سببها واورادها اعتراضات مثل ان يجوز ان يكون الوجود مستغنى عن العلم وان يكون احد

ما اذا كان الوجود مستغنى عن العلم
 او ليس بما لا يجوز ان يكون
 اسباب لكونه مستغنى عن العلم

سید القاسم بن محمد بن علی
بن ابی طالب بن محمد بن علی
بن ابی طالب بن محمد بن علی

[illegible]

فقد العلم على العلم في محل النقص وعندها من عدم الحكم في محل النقص لا لا العلم على عدم
 العقلية عند من يخبر من العام وهذا يظهر ان معنى عدم المعارض عند اخبر من النقص بغير محل النقص
 ما ذكرنا لا كما قال ان الخلف في صورة النقص اما على فلا عارض لان الخلف لا ينافي القطعي
 واما القطعي فلا ينافي ايضا لان القطعي لا ينافي فلا ينافي فلا ينافي فلا ينافي فلا ينافي فلا ينافي
 اقطار النقص والمعاد جابم النقص شرط ما لا ينافي مانع **قوله** لا ينافي المحقق على لفظ اسم المفعول
 وكذا سائر المحققات وقوله ان الخلف ليس الا عكسا على لفظ اسم الفاعل وخصوصية هذا المحل
 هو كون الوصف على وحاصله ان الدليل العام الحكم يجوز تخصيصه سواء المحقق هو العلم او حكم اخر
 سواء **قوله** العقل الفاعل يعنى الذى حصل القطع بعلمتها في غير صورة النقص بطريق الاجماع والامان
 بعد ذلك النقص على علمها بطريق الظن عموما **قوله** فقال انما الخلف معنى ان هذه الخلف خاصة بحال
 الظاهر الحاقه **قوله** انما يعنى ان النقص وتختلف الحكم عند وجود مانع او عدم شرطه الا ان كان اسما الحكم
 لعدم المعنى هذا اختلف **قوله** فلا يكون الا ان العلم بدون عدم المانع في وجود الشرط تمام العلم حتى
 سئل علمتها بغير الحكم او الخلف عند عدم تمام العلم حازرنا **قوله** وهو وجود الحكم مع بعض الشرط
 ان ذلك لا ينافي صوما عند العلم من مسا لك العلم وان معنى قوله لا ينافي لمعارض لا ينافي في النهاية
 هو انما الحكم معارض لا ينافي ولا ينافي الدليل على العلم في المحل والا فربما ذكره المحقق ما الاول فلا يكون
 الكلام المحذور وما يحتمل سيجى من انى دل على مذهب المالكية لان المقابل للخلف الحكم على الوصف هو
 تنبيهه على واما الثاني فلان معنى معارض الدليل من نفاه كل من لا ينافي الاول الا لا ينافي العلم والخلف
 لم يدع ان الخلف انما هو الحكم ما في دلاله الدليل على علم الوصف بل انه ما في كون علمه شاعرا
 الحكم وهو معنى الاحراز فلما **قوله** اذا لا يعلم المانع اسارة الى ان العتري في حق المعنى والمانع هو العلم
 بذلك لسانى نوب الحكم في المثال المذكور لا يعلم الى ان الغيب مانع الابد العلم بان الغيب معني والما
 لما ان يكون عدم الاعطاء ساء على عدم المعنى ولا يعلم ان الغيب معني الابد العلم بان الغيب كان مانعا
 في صورة الخلف والالكان الخلف فالما على عدم المعنى **قوله** والاصح ان كان ما ذكرنا في الصور لا ينافي
 فيما اذا علم الخلف متاريا للعلم بالعلم كما اذا ساء له فقرا ان فاعلى **قوله** والاصح ان كان ما ذكرنا في الصور لا ينافي
 العلم الغيب معني على العلم بانبية الغيب وبالعكس اشار الى الاصول الذى يدفع عنه هذا الاشكال
 وحاصله ان ما سوف على العلم هو المانع بالفعل وما سوف على العلم هو المانع بالقوة معني
 كون الشيء محذورا اذ مانع الساعت مع معناه **قوله** ان الاصل انى في خبر عن النقص لا ينافي ان الاصل
 في العلم عدم الاسماء **قوله** لا ينافي التبادلة في شهادة العلم بالحكم على ما سبق وان كان الظاهر ان المراد
 شهادة الدليل على اقرار الحكم بها لا اعتبارا عما ذكره غيره من الشارحين **قوله** ان العلم اذ لو اختلف

ما كان

بغير صورة

بغير صورة البعض لم يصور البعض **قوله** يكون ابطال النقص لا لا العلم على العلم على العلم على العلم
 اسما ولا ينافيها الذى هو نوب الحكم **قوله** فان دل على ان ذلك المستطاع اقرار الحكم بها مع عدم
 المانع ان نوب الحكم على علمها عند خلقها عن المانع ولا خلاف للحكم عن هذا الدليل لان اسما العلم على
 صورة البعض معنى على اسما العلم كذا ذكره الثاني اعني عدم المانع اذ لو خفي المانع وجاهل ان
 دليل المنصوبه سئل ما ساءها خلافا ذلك المستطاع فان قيل فعلى حكم المانع لا دليل فلما
 علمه فلا نقص فلما المراد بعض ما هو علمه في المحل الا في صورة سور علمتها فيها فانه **قوله** كما ذكرنا
 في حق القول انما رانه لا بد من عدم مانع عن العلم لئلا يلزم العلم بدون الحكم فيسقط العلم **قوله**
 وهم القائلون بانحوارة المستطاع دون المنصوبه لما ذكر في المذهب الرابع فلهذا لم يصر له
قوله كلام ساقض لا لا العلم على ان العلم مطبوعه والبراهين انما كانت مطبوعه فانه اذا كان
 عدم العلم مشكوكا فقد كسب العلم مشكوكا بها فلا يكون مطبوعه ضرورة ما في الشك والظن **قوله** وانما ذلك
 ان يكون الظن لا يدخله ما شك حكم الظن والشك عندنا منهما وكذا عند كون النقص لا يرفع بالظن
 فلا ينافي من الاعداد علمها من واحد وصورة ما سبق في نفس ما عند الذكر الحكم ان العلم والظن والشك
 وعندها انواع مضادة عكس احكامها لا سيما الحكم على كل قد مضى في الاخر **قوله** الا ان ليس معناه ان
 الاقوى كالفق من الظن والظن مع الشك لا يردن بالاضعف فان والاضعف بطرمان الضد
 ضروري لكن يجوز ان يحل الشك حكم الضد الزائد ما قداما من خور الضلوع مع زوال ظن البراهين
 بالشك في الحديث واما فيما نحن فيه فالمعترض العلم فاذا زال بالشك حكمنا بعدم الاعطاء نعم لو ثبت
 من الشارح حوال القياس مع زوال ظن العلم لتابعنا **قوله** واعلم ان هذا ما يراه محقق في وجه ما ذكره
 المستدل من ان الدليل الظاهر فظن العلم والخلف يوجب الشك فلا يرفع وذلك لان معني الخلف
 ليس هو الشك بل هو عدم العلم كما ان معني الدليل الظاهر من العلم فبعد اعتبار الاجزاء والعارضين
 حصل السك في العلم وعدمها فلا ينافي العلم **قوله** او حكما في كثير من النسخ والا حكما اي وان لم يعكس كان
 حكما وصوب **قوله** انما لا يعلم علمها لا حازر ان الاصل انما لا يعلم سوا الحكم الا بها وعلمها فلو علم
 علمها بغير الحكم بها في جميع الصور لزوم الدور **قوله** والحوار الحق لا ينافي اشكاله فيما اذا كان العلم بالخلف
 متاريا لا ينافيها ولم ينفذ لظهوره **قوله** على احداهما لان شرط العلم احد الامرين وهو سوقان على
 ظهور كونها انما هو صفة اماره اما سوا الحكم فظاهر واما وجود المانع فلا ينافي مع العلم كون الوصف
 اماره الحكم وليس المراد بالامار مجرد الامارة اعني ما يعرف الحكم ولا يكون باعلا ما ينفذ على الحكم **قوله**
 ونحوه اي عن هذا الامر انما كان الكسر سئل العلم والاصح انما ذكر ان لو وجد حكم العلم بدون العلم
 ولا يوجد الحكم حال في الحصول صوما خصه قد في عام العلم لعدم الشك في جزئها بالنقص وعلى القاض

العلل ان لم يكن الحمل مستغنيا عنها غير مستغن عنها وهو موجود ولو قال واستلزام الغرضين ليكون دليلين
 على ان هذا القول كمالا لا يتم حصوله والعلل سواء كانت مترتبة او متعاقبات او اذا كانت مترتبة فيستلزم
 حالها في حصولها فيحصل حقيقته فيحصل بالعلل الباقية ما كان حاصلها بالاولى خلافا لما اذا كانت متعاقبات في هذا
 اشاروا الى ان دفع ما ذكر في بعض الشروح اليها لا يحصل لخصيص اجماع المتكلمين بصورة المعنى فيحصل الجاهل بصورة
 الترتيب **قول** الجواب الى هذا ما ذكر في اجماع المتكلمين فيحصل الجاهل فيما يلزم من بعد الالفاظ العقلية المعقدة
 للوجود دون الشرح المعقدة للعلم بالشيء وقد مضى هذا الجواب عن كثير من شبه الشروح وتكفي الجواب ايضا
 على ما سبق من ان كلامنا في الالفاظ عند الاحكام يكون حروا والعلل هي المجموع ما نه على بعد الاستعمال وتدخل
 عند المتكلمين في الالفاظ وهو الحصول بعد اخرى **قول** احيى الطبع الضمير عائد الى الالفاظ المتقدمة من الالفاظ الى الالفاظ
 لما لا يخفى **قول** لان من ضرورة الشرح في الاستعمال ما هو بيان الملازمة وليس كذلك بل انما يكون في ظهور
 وصوابه اذا كان البعد وكان الشرح عتقنا ما ناطقنا ان يرد عليه ان هذا اعانه لو كان صالحا للعلل
 بالاستعمال وكونه في الاستعمال من لوازم الشرح او لا معنى للشرح من حيث ما نصيبا ومن ما لا نصيبا وهذا
 مخرج الحق بيان الملازمة على صور هذه المقدمة فعالا فكان **قول** لو حصل كلاما واضحا جزا
 اساره الى ان يقول والا لو حصل فعلها احرار كلام منسوق على طريق التوزيع حيث جعل الالفاظ احرارا عن
 ان كلاما جزا في دفع ما قال العلامة ان في مخرج ضمير جعلها لغتنا نعم عارها المختص وهو الاستعمال
 كل من اجزاء او في **قول** اد الحكم بالعلل دون الجزئية حكم هذا معبر وافي لكن لا يخفى ان كان معارضا لمثل ما كان الحكم
 بالجزئية دون الالفاظ حكم ويعبره الشارح ان الحكم بالجزئية لان الحكم بعلل البعض دون البعض حكم والمبني عليه ظ
 لجواز الحكم بعلل كل واحد من غير حكم وترجم فان دفع ما ساء اجماع الالفاظ على ما في بعض الشروح فيجوز
 او يلزم الساقضي اعني الاستغناء وعدمه عما ذكره الشارحون فاقى المبدأ سبيل الى ما سبق من ان
 دليل على صحة **قول** محكم بذلك ان يكون كل منها على سبيل عند الاحكام وهذا الخالف ما سبق ان كلامنا
 عند الاحكام حروا وبسبب الاستعمال خارجا عما لو انعمت كانت سبيل الالفاظ لا بعد في مقام الجواب
 والا وقع ما في الشرح ان سبيل الالفاظ عند الانفراد على سبيل وعند الاحكام احرار لان لا كلام
 تقرير الدليل اذ عاشره في سبيل معناه فلما لم يصح حمل عليه قوله محكم بذلك عند الاحكام **قول** ما عساه
 فصول البعض يعني ان مع قطعه المنصوص عن الشارح عن مالك في الباعث على الحكم فلا يقع فيه اي
 مما عتبه المتعارض لا مساع تعاين القطعات ولا الاحكام والاما كانت قطعه وهذا خلافا لمصلحة
 ما لا وجهية اي لا شيء بقطعه فيمكن ان يكون الباعث هذا كما يمكن ان يكون ذلك على سواء وقد مر
 كل ما يقع من مسائل الالفاظ فيحصل الظن بعلته كل منها وفي هذا دفع لما قيل ان تساوي امكانها لا ينافي
 صحة التعليل بما لا انما انما في التعليل بواحدة منها لعدم المخرج والجواب ان النصيحة هي ما في معاملة

الاستعداد

[illegible]

وحمل الفارس الذي صعد الاحمال
اللائح على هذا العيد ٢٠

تحت
 وضعه لا يتصور ان يكون له وجوده او حركته واذا كان احدهما ملازم في احكام الحكم لزم في تحقق الحكم
 لا يمتنع في جميع الاحكام ان يكون شرطه في تحقق الحكم من جهة الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 فيكون في طرفي الحكم من جهة الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 اما ان كانا صوابا فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 دورا في ان لا يمتنع في جميع الاحكام ان يكون شرطه في تحقق الحكم من جهة الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 عن سبب العلة وكذا الطرف الاخر لكن لا يمتنع في جميع الاحكام ان يكون شرطه في تحقق الحكم من جهة الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 لا يمتنع في جميع الاحكام ان يكون شرطه في تحقق الحكم من جهة الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 ان هذا شرط الاصل البق والاصل القطع بوجود العلة في الفرع فيلزم في شرط العلة الاصل
 بشرط الفرع **قوله** ولا لا محال في جميع الاحكام ان يكون شرطه في تحقق الحكم من جهة الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 ظهور احدهما من النص فلو كان هذا النوع وهو شرط الاصل في تحقق الحكم من جهة الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 واجتيازها واعلم ان في جميع النسخ زيادة لم ينعى في الشارح وحوله ولا ينعى في المعارض في الاصل
 والفرع وزعم الشارح العلامة انه لا يمتنع في جميع الاحكام ان يكون شرطه في تحقق الحكم من جهة الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 واحتمل ان يمتنع في جميع الاحكام ان يكون شرطه في تحقق الحكم من جهة الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 وهذا ولا في الفرع وهو ما ينعى في الشارح في المعارض في الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 جرح كلام الامير والمجيب ينعى ان يكون قوله ونعني المعارض محرورا عطفيا على الضمير
 فيهما في ولا شرط القطع في المعارض في الاصل والفرع ومال في المجيب وان شرط ان يكون
 2 الفرع مقطوعا بها والصحيح كفي الظن كما في الاصل وفي كونها علة وفي نفي المعارض في الاصل
قوله اذا عطل حكمه في بعض الاحكام بغير انشاء الحكم وجود مانع عن التصور وانما شرطه في تحقق الحكم
 وجود مانع في سبب الحكم كان احدهما كونه عن المعارض **قوله** فلو كان في الاستدلال مستلزما
 دعواه استناد انشاء الحكم الى وجود مانع او انشاء شرط **قوله** والشارح لا يمتنع في تحقق الحكم
 ان حكم الاصل لا يكون مقطوعا به والعلة المستبقة مطبوعة ولا مانع متعروضا منه ومنه
 عليه بانه لا في الوجود فلو كان لا يكون مقبولا لانه لا مانع متعروضا منه ومنه
 2 العلم العلة الاصل عطل الى هذه العبارة لتكون ظاهرة في كون هذا شرط الفرع عطفيا
 بشرط في الفرع ان يكون علة مساوية لعلة الاصل والا فانه لا يكون الاصل فيكون العلة المستبقة
 فيه متبادرا كلعلة الاصل كما هو في عبارة الاخير ثم المساواة في العلم لا يمتنع في كون الحكم في
 الفرع اقوى او اضعى ويكون اقوى او اضعى لا مانع في انما تارة حكم الاصل الا في الحركات بها البينية
 المساواة في عطف الحفظة تحت التكون اختلاف الا بالاعتدال في تقدير من عطفها وحسن انشاءها الى

عدم الاصل في عين
 الحكم او حسن المراء
 ٥

ان لا يمتنع في جميع الاحكام ان يكون شرطه في تحقق الحكم من جهة الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 ودعوى ذلك بان يمتنع في جميع الاحكام ان يكون شرطه في تحقق الحكم من جهة الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 الخصوص وينبغي ان يعلم ان النص هنا ان يكون في صواب النص في حكم الاصل او غير
 فلا يكون هذا الا بشرط ان يكون في صواب النص في حكم الاصل او غير
 والا لم يكن في الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 بعد ان يكون في الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 لعلة التي هي كونها بشرط في الصلوة فلو تقدم حكم الفرع كوجود النص في الصلوة على حكم الاصل
 لزم تقدمه على علة المقارنة حكم الاصل فلا يصح ان يكون معترف بكونه في الفرع فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 حكم الاصل نعم يصح ذلك الزمان كما هو في قول الحكم الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 العلة **قوله** لان القوم قاسوا افعالهم بكونهم في الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 بالطلاق فلا ينافي ان يكون في الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 نص العقل ولم يمتنع في جميع الاحكام ان يكون شرطه في تحقق الحكم من جهة الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 اساق والضروري من سبب عن اعادة دليل فان قيل البتة الاحكام الشرعية ليست بالادلة
 ان عاينها بالعلم فلما ثبت بالدليل صواب قولك كذا فعلق به خطأ كذا وهذا خبري **قوله**
 وانما تصور الاختلاف قد يمتنع ان الاجماع على العلة بخلاف الاجماع على الفرع فلا يتصور اختلاف
 وانما يتصور بالقياس فبما عدا ذلك من الاحتمالات وخص الاحتمال المعارض بالفرع لان الاصل في جميع عليه
 فلا يمتنع في جميع الاحكام ان يكون شرطه في تحقق الحكم من جهة الاصل فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 تفصيلها بما عدا ذلك من الاحتمالات وخص الاحتمال المعارض بالفرع لان الاصل في جميع عليه
 احكامه بمرتبته الضاعفة وتعم كلام الامير ان المقرون باللام والباء في المرتبة البائدة صواب
 المشددة المكسورة وهي المقرون والشرط انها الحفظة المقنونة وجعلها بالشارح الحفظة المكسورة
 اجمع ان الشرط المقنونة لبيان الشرط وذلك لان كون ان المشددة المكسورة موضوع للعلة
 بعيد جدا والدلالة على العلة في الحفظة المقنونة هي اللام المحذورة او المحذوفة **قوله** وان الشرط
 اي اللزوم من غير سببية ومجرد الاستصحاب لا يمتنع في جميع الاحكام ان يكون شرطه في تحقق الحكم من جهة
 فيه اى في دخول القاء يارة في الوصف وبارت الحكم **قوله** فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 2 العقل وبارت في الخارج دخول القاء يارة في الوصف وبارت الحكم **قوله** فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 حسب الوصف وبارت في الخارج دخول القاء يارة في الوصف وبارت الحكم **قوله** فيكون في كل الامارة في طرفي الحكم من جهة
 على ان هذا الترتيب حكم على الترتيب المتقدم عليه علة لا يمتنع في جميع الاحكام ان يكون شرطه في تحقق الحكم من جهة

حاشي العلة

فمن جهة كونها لا تتغير بالوضع حمل الاقسام ما يدل بوضوحه ومن جهة احتياجها الى النظر
 حمل الاستدلال لا يلائم وضوحه **قوله** في لفظة الراوي في هذا القسم داخل في الحكم لا في الوصف
 لان الراوي يمكن ان يكون في الوجود **قوله** في اقتران ما كان هذا ايضا لا يلائم ان في لفظة ما يكون
 كلما وفتر الحكم بالوصف لان المقادير بالعلمة القدرية قوله لو لم يكن هو او نظيره للتفصيل قال الشارع
 العلامة معناه اقتران نص الشارع بقوله اعترف بوجه كقول الاعتراف واقعت اهلي في زمان
 لم يمتدح لو لم يكن ذلك الحكم او نظيره كما في قصة الخبيث للتفصيل ان عليه لقول الشارع وحكمه كان
 بعيدا عن الشارع لاننا ان علمه وحتم ان يكون معناه ان اقتران الوصف المدعى للكون علم الحكم
 من الشارع لو لم يكن ذلك الوصف او نظيره علم الحكم الحاضر كان بعدا عن الشارع علمه ما كان
 الحكم ونقصه حمل الامار مسلما فاما للنقض نظرا الى ان ذلك لا يثبت تحت الموضوع **قوله**
 كل ذلك اساره الى الاحكام والاضواء والاضواء الى بعد الشارع لتكون جوابا وعدم قصد الجواب
 لئلا يقدّر الشارع فلا يكون علمه على ما توجه او يقال ما سبقه على المناط على الاتفاق وهذا اهلي
 موانع الحسنة **قوله** وكونه معناه من الشارع اشار الى انه لا ينافي في مسلكت النفس بين موانع القدر
 وموانع الامار فقد ختمت كما في هذا المثال **قوله** وذكر حكم المضمضة وهو عدم الافاد نبيه
 على علمه وهي عدم نريد المقصود اعني الشرع على العلم ان القبله انما لا تفصل لعدم نزول
 الوقوع عليها **قوله** فخلق ذلك ان لا يعنى اساره المضموم فلا يكون المضموم في حكم المذكور فلما
 يحتمل الاقتران **قوله** بما قصص لوجود المناصب ما عدا ان وجود المضموم وطسليم وجود الشرط
 وعدمه ما شاع على القوم **قوله** وما سواه اي ما سوى القسم الذي هو المناصب من اقسام الامار
 فلا يشترط فيه المناصب لان العلم من غير المناصب وقد وجد لاحاجة اليها ولا تخفى صحتها
 هذا فان وجود ما فهم منه العلم لا يمنع عدم اشتراط امر اخر لصلو العلم واعساره كما في باب
 الفلاس وهذا انما يعنى ان كلامنا في العلم الساعه لا في مجرد الامارة واعتبارها الى المناصب
 ظاهر وان لم يكن ظاهرة **قوله** وصوتى هذا المسلك الذي سمى السبر والسبر هو الادعاء في
 م ابطال البعض وعدم التخصيص الحرج راجع الى القسم السبر الى الابطال فان قيل المضموم
 ان الاوصاف كلها صالحة لعلية ذلك الحكم والاطال في ذلك لان معناه ما علم حصوله البعض
 هنا معناه ما لا يشار الى الجواب بان صلو في الظاهر هو في نأدي الزمى وعدم صلو البعض
 انما هو بعد النظر والتأمل **قوله** معنى الكيل بطريق التمسك والاعتناء الشافية العلم الطعم
قوله ونصدق به بعد البعد وفي هذا اشار الى في معاني العلم لم يحد او يحد ولم يذكره
 بروح الكلام وانما لم يحد فلا يلائم على عدمه **قوله** ومعناه اي معناه مع العلمة لغزوم ان

يورد المستدل لئلا يحتمل المقدمة **قوله** هذا لما علمت اي في نأدي الزمى ان لا يصلح للعلمة فلم
 ادخله في الحكم فخلق ما لم يثبت تطلبا في صلو به فانه كان في نأدي الزمى صالحا وانما يثبت بطلانه
 بعد الفاصل **قوله** فتكون كما تحتد نسبة ان يكون هذا مشروحا لقوله المختد نرجع الى طنه معني
 ان المعروض اذ ايقن وصفا اخر كما تحتد ان اطله فقد سلم حصه والا لزم انطاعة كما ان تحتد
 اذ اظهره وصف اخر كما يظهر بطلانه قد كان والارح عما حكم وما حمله على اساء طنه وفي
 الشرح ان معناه ان ما ذكر حكم المستدل واما المختد فمرجع الى طنه ولا يكون موانع موازدا
 بما وجه طنه **قوله** احد شتى القود بده هذا المسلك كما سمع العبر والنسب فعلى اسم السبر **قوله**
 تعلم ان الخدوق لا اثر له في حصول الطن بان لا يدخل الوصف الخدوق في العلمة وان الوصف
 المختص في مسلكها ليس هو الحكم عند سواه ووجد الخدوق او لم يوجد وهذا هو ما حال الخدوق
 ان يكون العلم اخص فلا يلزم من اسبابها اساء المعلوم والجواب ان يكون الخدوق حروص العلم وعم من
 المعلوم ولا يلزم من وجود الحكم وزه وعدم الحكم عده ان يكون المختص علمه مستقلا وانما توجه
 ما ذكره لو وجد الحكم بدون المختص في الجملة ثم ان ما في في الطينة بالانفا نسبة في العلمة مني العكس
 اعني على اشتراط العكس من ان وجد سبق بطلانه وان كان له ليس مني العكس في عارة الظهور فان
 نعم اذ قصد في كون كل من الخدوق والمختص جزء العلم وانما اذ قصد في كون كل منهما مستقلا
 بالعلمة فلا اذ في استعمال الخدوق ما عدا وجود الحكم وزه يكون بعينه مني العكس فلما لا حاجة
 للناس الى في استعمال كل لان المعروض اذ اسلم استقلال المختص فقد تم الخط والشارح العلامة
 انما استصوب هذا المقام وطول فدل لا جعل مولا لا في عدا اساءة حله واقعة صوبه على لفظ المخارج
 المختص من القار واما هو فاض من الالقاء واللام حوار لو فيو هو ان سوق الكلام لبيان ان القاء ليس
 من الطرق الصالحة للتدقيق لكن لا يكون مني العكس وان اشبهه بالان سوت الشئ
 دون غيره في بعض الصور لا يدل على ان الغير ليس علمه كما تحتد بل ان المختص ومال انما طنا انه
 نفي العكس لانه انما يكون انما لو كان الخدوق على لاسي الحكم عدا اساءة ذلك الخدوق حتى تحتد
 العكس فيه ومع كون الخدوق كذلك قصد المستدل ما ان اساءت الحكم بالمختص فقط ليس العكس وليس
 كذلك **قوله** ما سمع مما اذا فاض الذرة على البر كالحج الكيل معينا بان العلم اساء الطعم او القوت
 او الكيل والقوت مثلا يدخل في العلم كحران البر هو في العلم في ان المختص ليس سوت في المختص
 ان يقول فعل هذا يعني ان يتاخر في الذرة على العلم كالحج كالحج الى ذكر البر وابطال
 عليه وصح القول به وهذا مع سقوط مؤنة التعليل يمكن ان يار انه وما توقع في مؤنة
 اكثر من مشغل القوت والوجود في المختص في ذلك كالحج حله على اوصاف كثيرة فخرج

وانما هي من اصول الراجح ومع ذلك فقد اعترف المصنف فليمن انه لا يعتبر بالخصول في كل حرمي وانما
المصنف بالخصول في حسن الفصل **والفصل** في بيان الكيفية التي اتمت القصة الثانية الخاصة بالاعتراض عند
المحذور لان لا يجوز في المصنف في معارضة المبيته والحق اعتبر بطريق طاهر العلم من غير اللسان
الى ما مضى من الحكم **فصل** وان طغى بها ضرورة في حق المصنف ان يبين الاضرار والبيع من
الضرورية ان يشهد حاجه الانسان في القاية الرهاة ليعلم ان كل عمل من العمل في حله النفاوس
في المطالب ضرورة او يمكن له لا اقل **فصل** بعد اخلص ما قل كلف وجه الاتفاق على الاعراض عند
رجحان المصلحة ولم ينع على الاتفاق عند رجحان المفسدة فلما اكدت اهمية السامع من عار المصالح
وانما بالاحكام على ذلك هذا هو ان لا اتم المصنف ولو مروجوه **فصل** والاعراض في القطع والامان
عنان ما يشمل على مصلحة المصنف لانه لا يمكن ان يترك ما في كثير من القصور ولا يعارض بان المفسدة
لا تبرز على المصلحة والاعراض في حق لان الخصم رعا جميع ما قامه المفسدة الراجح للقيمة **فصل** والدليل
لا يخفى في تمام الخوار مجرود كون المصلحة والمفسدة تامتين من نفس الصلوة الا ان المصنف يترج
بما حقه الدليل على ذلك ومقرره انهما لو نشأ من الصلوة لما احتج باللائز من الاتفاق معان
اللزوم ان القبح موافق امر الشرع او دفع وخوار القضاة فيها عا وروا الامر او حجة لا اقل وعند
تعارض المصلحة الناعمة على الامر بالصلوة وانفسد القضاة عنه مساوية كما ساء او راحة فالامر ح
سواء اخرجت المساواة ام لا وذلك لانهم اختلفوا في الحرام التماسه وبطلانها عند المعارض المساوي
او الواج بان لا يبقى المصلحة مصلية لكنهم اختلفوا على بطلان بعضها وعدم توجب الحكم عليها **فصل** والخامس
بعد الاعتراض اربعة اقسام اعلم ان صاحب الاقسام في كلامه من كلام الامام العزالي والامام الرازي والامام
على طريق آخر وفي اصول الحنفية على خلاف الجمع ثم اعترض العن في العن اذ في الحسن او اعراض الحسن
2 العن اذ في الحسن حسب افراد او تركه لثباته او الدلائل او الراعي والنظر في الاقسام **فصل**
او بعد الاعتراض **فصل** في بيان كون المصنف له ان لا يجمع او مجرود توجب الحكم على وفقه بعضى الى اقسام
مكتوبة ويصنف ليراد اختلفه وتقدمه **فصل** في بيان ذلك صرح الى بسط الدليل في الكتاب وهو انما
الى ثبوت من حاكم في شرح النظم فليقتصر هنا على ما هو معتبر في العام **فصل** اما معتبر شرعا على اعتبار حسن
الوصف حسن الحكم كقولنا الحرام بالحق بالحق والامان بالمال بالصغر بالمال بالاجماع
فصل وهو ان يثبت الحكم على وفقه المناسب فيقول الحكم مع في على الوصف وموله فقط اى من غير
سواء ذلك ينص او اجماع **فصل** فلا يكتفى على مسيل جميع المخدودون في الحق فكون اقسام الملام بلانما انما
مؤخذ وطعم النظر عن الترتيب جمع العن مع العن **فصل** وينقسم الى الموصلة وموله والماضي اى
بالاعلم الفادة الى ملام وغيره فليكن في بيان معان وهو ان اقسام الاولية المناسبة بالآخر من

اقسام الموصلة فصار اقسام المناسب او بعد موثرا وملاعا وغيره من اقسام الموصلة بلانما
بملاعا وملاعا وغيره من موثرا فثبت ينص او اجماع اعراض عن حسن الحكم والملاءم ما ثبت
ذلك مجرود توجب الحكم على وفقه لكن ثبت ينص او اجماع اعراض عن حسن الحكم او حسن في حسن الحكم
والفقرت كانت اعراض عنه في حسن الحكم مجرود توجب الحكم على وفقه لكن لم يثبت ينص او اجماع اعراض عنه
2 عن الحكم اصله والملاءم من الموصلة ما لم يثبت اعراض عنه في حسن الحكم اصله لكن علم اعراض عنه في حسن الحكم
او حسن في حسن الحكم او حسن في حسن الحكم والفقرت من الموصلة ما لم يثبت ذلك ولم يعلم هذا وحكم الاقسام
العلام للموصلة ان الفقرت معلوم الا لا مجرد ودان بالاعراض وحسن الملاءم خلاف **فصل** هذه اقسام
المناسبت في كل حال الموثرا لوضوحه وكثرة ودان كونه ملائم المناسبت الملاءم باقسام الملاءم وحسن المناسبت
الفقرت اذها كحقق والاخر يقدري وحسن الملاءم الفادة ولم يصر بعد ذكره بالموصوف اعين المناسبت
او الموصلة لتعريف الموصلة وان كان مناسبا خلاف الملاءم والفقرت فان كلاما منها حسن الدار فليكن
حسن المناسبت وقد يكون صفة الموصلة وعدم التعرض للمال الموصلة الملاءم والموصلة الفقرت رعا توهم
من ما اشار اليه من تفاوت المماس وها هو الفقرت بطريق طاهر النظم فان قيل تترك ما في الحكم لكونها
مردودين مع حسن حال الملاءم وحسنه من الكفار بالمعنى قلنا فكيف قيل معلوم الا الفاسد انه
داخل في الود والشارحون صلوا حال البات في الموصلة للموصلة الموصلة ومال اسكار التبت على الفقر
عدم البطلان للفقرت الفقر الموصلة مع حال تترس بعد اصله غير الموثرا مضافة **فصل** وعن الصغر
معتبر في حسن الولاء بالاجماع لان الاجماع على اعتبار في ولاه المال اجماع على اعراض في حسن الولاء
خلاف اعراض في حسن ولاه الكساح فانه اجماع على مجرود توجب الحكم على وفقه حيث ثبت الولاء مع حسن الحكم
وان وقع الاختلاف في اذ للصغر واللبكارة او لغيرهما في قول وصوى الصغر امر واحد **فصل**
حجة نوعا ما اشار الى ان ليس من اعراض الحسن **فصل** ولا اعراض الحسن الجربة فيما عمن رخصه الخ للنص
والاجماع على اعراض جربة الصغر ولو لم يجمع فيها واما اعراض عن الجربة فليس الا مجرد توجب الحكم على وفقه
اذ لا نص ولا اجماع على علمه بغير جرح الصغر **فصل** وقد اعترض حسن الخفاء في حسن القصاص بالنص
والاجماع وهو موطر وانما الخفاء في ان اعراض عن القتل العمد والعدوان في حسن القصاص في النفس بالنص
والاجماع بل توجب الحكم على وفقه لكون من الملاءم دون الموثرو وجهه لان النص او الاجماع لا يثبت
الحكم على وفقه لكون من الملاءم دون الموثرو وجهه لان النص او الاجماع على ان العلم ذلك وحده او مع قد
كونه بالجرود **فصل** وفي توجب الحكم على هذا الخاص يحصل مصلية اساره الى ان هذا ليس خالا للفقرت
الموصلة على ما توهمه الشارحون بغير ولا من اعراض بغير حسن الحكم على وفقه في الحكم لكن لم يعلم بغير اجماع اعتبار
عمن الوصف او حسن من حسن الحكم او حسن **فصل** فلولم يدل النص بعن على تعدد ثبوت النص كما هو المسمى

عقبة الامم السيرة لو قدم الوصف
عمره مع سعي وفضل ذلك الفخر
في كون الامم اعلام العرش

والانفلاس

والانعكاس على ان كون الانعكاس من العلم بعد كون شرطه الجواز محال لا يلزم من
كون بعض العلل مطردة وحسبكم بشرط الانعكاس في العلم على الاطلاق وهو شرط غاربه
ان العلم التي سلكها الطريق والانعكاس يكون مشروطة بذلك وفادفة **قوله** وقد استدل
بقدره انه لو افاد العلم لا خلف الحكم عدمه واللازم من كماله المتضاد في الجواز ان العلم لا ينافي
لا فدية فان قيل لا فدية بخبره بل مع عدم المانع فلما هذا جازي كما دليل فان اردنا الخبر
عن كماله في حق غير وجود الشرط وعدم المانع فلا نرا **قوله** فعملنا ان بالعلم في غير ضرورة معارضة
القاطع انما **قوله** ولا مانع فلا نرى علمه احد المتضادين للآخر مانع الحقيقة ولا علمه المحلول لظلمة
للمانع الماخو ولا علمه الشرط المساوي لمشرطه مانع القطع لعدم تأثيره وقد بالمساوي للمحقق
الطرد ادعي الدوران وجود ادعي العلم لا يلزم وجود الشرط **قوله** حاصله اسان الحكم مستلزم
2 التفسير هو ان ذلك الحكم وحكم اخر هو الرأية توجبها علة واحدة هي الاسرار في الخبر فبالثبوت
في المحرم في التفسير الرأية منه وهو ان الحكم الآخر الذي هو الرأية تملزم للاول الذي هو
التحريم فيكون القياس قد جمع او فيكون الشاذ قد جمع على العطف المعنى للمعقول بالرأية التي توجبها
الاسرار 2 المحرم لوجودها في التفسير من الخبر والتفسير الذي هو حكم اخر توجبها الاسرار
للملازمة المحرم للرأية او بالعكس ويرجع هذا القياس الى الاستدلال بالرأية التي توجبها الاسرار
على الاسرار وبالا سلك على التحريم الذي هو ايضا مما يوجب الاسرار ولكن قد ينطوي كمنى للرأية
عن التصريح بالاسرار **قوله** لا ياتي اي الدم والقصاص ملازمان بطرا الى انما علمها بحسب الجنس
مع ان الخطأ موجد للدم في الخطأ والقصاص في العمد وليس يحسن الدم في الخطأ ولا يحسن القصاص
القصاص في العمد وبالعكس **قوله** ان يجمع بين الاصل والفروع بخبر عدم العارف قطعا كان قياسا
حليا كما اذا قلنا انك لا حفا **قوله** التفسير والقصاص هو ان توجب الشارع العمل بموجبه وهذا
محال لصرح كلام الاحدى والشارح وعضو الدلالة العرق فاهم مطبقون على ان معناه الحاب
الشارع القصاص والحاق الفروع بالاصل وذلك على التحد خاضعة وبالمعنى الذي ذكره السارح وعلى
سائر المكلفين وكان هذا اقرب الى ما صدر عن من كان من كون الاجتماع تحت العمل بمقتضى
وكذا خبر الواحد ولو ذلك **قوله** لا يوجب منه الخطأ لان النزاع في القصاص الطع **قوله** احاله له كما لا يلزم
فقد الغلط وكذا خبره بغيره وعلمه وضمير معناه لمنع العقل وضمير له للعقل والمحاصل ان المدعى
الحاق السبق وحاذا ذكره انما يدل على ترجيح ما قلنا انه مستلزم المدعى اذا ما تخرج تركه عملا بحسب العقيدة
شروعيا فلما ممنوع وهو سلمه الحسن والقيم **قوله** ولو سلم لخاصة ان الانفة بعدم المنع اليانعي **قوله**
فان الثاني انما المراد من ثبوتها بالبدل اقامه وعند ثبوتها بالبدل **قوله** رصعهم في غير اجابات حقوق

كلامه في واحد من العشرة وضعه ليزيد من العشرة اجنبات لم يحسن ان يثبت واحدة منهم خروجا
لم يثبت في كل واحدة منهن عمر الرضيع مطلقا وقد مضى الشارع انما في هذا البطن والرحم
وهو في الرحم والامرين والشارح انما يشهد بضعه بغير احتياط فلم يحرك كما في واحدة منهن
وان عكس على البطن لعلنا ان اجنبية **قوله** من شهادته اربعة في الزمان وحسن خاصية في العقوبات
ورجل وامرأتين في المساليات ورجل في هلال رمضان **قوله** النظام ظاهر هذا الكلام ان قياس
السنين في عدد مرات اداء الفريضة والجمع اسما الى العدد والمقدم حتى فكذلك الثاني والجار
منع الا لا يخفى المماثل في كل من في الشارع بان الحوار مع المائدة يفي ان يكون القياس ان قرأنا
منه في الكسري ونقد ان الشارع قد سجد في الفريضة والجمع وكل من ثبت منه ذلك استقال منه العدد
بالقياس **قوله** هو المعنى للحكم ومن المعارض من الاصل لهذا المذهب اصابع القياس اذ لو اريد
مجرد وجوده ومن اخر صانع للعدالة لا يوجد في الفريضة اصل ان يكون على منها على مجرد اعلاس
القياس اذ لا يمكن كون القلة هو المحذور على ما ذكر في بعض الشواهد واما المعارض في الفريضة
فلا يمكن ان يكون المعنى خلاف حكم الاصل في فريضة وفريضة لا يكون لغيره انما حكمه في الحكم
الحاكم الاخر فيكون الفرق اذ لو كان مساويا او حرجوا لم يكن ذلك **قوله** لعدم الاختلاف
الموجود في الفريضة ان في اشعار بان الاختلاف موجود في الفريضة لان قوله لو كان من عند الله في قوة
لو لم يكن من عند الله وكلمة لو كانت للفقهاء لا سيما في الاول فيقيد ان عدم الاختلاف فيه
ليس براه من عند الله يحصل ان ما من عند الله لو لم يوجد في الاختلاف فينعكس بعكس البعض
الى ان ما يوجد في الاختلاف لا يكون من عند الله كقوله في قولنا حكم القياس بوجوده في الاختلاف
ففي ان حكم القياس لا يكون من عند الله بضمي الى قولنا حكم لا يكون من عند الله فهو مردود
سواء في حكم القياس مردود فهو الخط **قوله** وفي الاية في ان الاية مستعملة في اداة المطالبة لانهما
على المقام الاول ايضا حيث ثبت على ان ما ليس من عند الله مفضل الى الاختلاف في ما مستلزم له
ومعلوم ان القياس ليس من عند الله واستظهر ان لو كان هذا معلوما احيى في انما في المطالب
الى التمسك بالادلة اصلنا فيضاهي قولنا حكم ما ليس من عند الله فهو مردود ومنه وصاحبا
الحوار من الكسري ان لا يتم ان ما فيه اختلاف في حكمه في الاختلاف في الاحكام فهو مردود ولا دلالة
في الاية عينا ذلك لان الاختلاف المعنى في الاية عينا من عند الله هو الفاضل واختلاف النظم
ان يكون بعضها بالافاضة والاعجاز وبعضها قاصر عنه **قوله** لان حكمه احدى بعض حكم الاخر
لان الاختلاف اذ كان في طرفي الاسماء واللفظي فظاهر وان كان في صلب الوجود والذات مثلا فكل
مستلزم بعض الاخر **قوله** فلما تنوع في ان اللزوم عموما في الحكم ان ليس بمتفلس اذا لمع

ان هذا

ان هذا واحد على ما لا بد من كون واحد على غيره وهو ان المراد من القياس اللزوم ان لا يتم
ان يظلال حقيقة التفضيل عند اختلاف الاشخاص والحيات في وليس كذلك بل حالة الى متبع اللزوم
ومن السبب المذكور في المنس الى حكم القياس اما جواز الفاضل او حاله ولا يعرف لها في الفريضة
قوله واما الموقوف الى القائل بان لا يحسن الشارع العمل بالقياس فيثبت على وجوده في علم الله تعالى
وعلى اصابع خلو الواقع عن الحكم وحسن القول بذلك ولو سلم فكيف التخصيص بالمعومات المذكورة
حتى لا يربطها بالاصابع من الجرسات فان قيل نحن ندعي ان النصوص الواردة في العلم بمنزلة احكام الواقع
وحيث التقيد بالقياس لئلا يلزم الخلو وجواز التخصيص التخصيص بالمعومات لا يلزم ذلك لاننا نقول
جواز المعومات مسلم من جواز ترك القياس وهو مذهب عدم الوجوه **قوله** فانه ان الدليل السمي الدليل على
وجوه القياس عند ابي الحسن طين وهذا لا ما في وجوه التقيد به عند علماء الشريعة او لا يتم **قوله**
لنا انه ثبت في اوله دليل فالحج يدل على سيرة الاجماع العاطية وبما سفي الاجماع وبما كان
اجماعا وصوبه لا قطع دفعه بان من هذا السكوني قطعي لا طين لعضد العادة قطعا بان السكون
على اصل هذا الاصل انما الداعي لا يكون الا عن وفاق فان قيل الوجهان انما انفردان القطع
موقوف العمل بالقياس والمطلوب القطع بوجوه العمل لما سبق من ان وجوه التقيد بالقياس الحار
الشارح العمل عوجبه لما من القطع بان القياس في عدم اطلو لان العمل على جعل القطع محببة
واحد قطعا **قوله** قال الاحاديث كان الشارع استصحب هذا الكلام وتولى انهم قاسوا الزكوة على الصلوة
لما من عدم من ان الاجماع والاجراء عينا بوجه حكم القياس **قوله** الدليل قاسد الوضع لانه
على تقدير صحة بعض المطالبات على الطين دون القطع لان ما ذكرنا اذنا واذا دوجي طينه
وتوسلم في وضوئها بان يكون الاخبار سواتره فلان الدلالة وما ثبت الضمير في وضوئها بالنظر الى ان
الدليل هو الاخبار **قوله** لعلم انكروا ما طين فان قيل فيكون العبرة بالقلوب واللسان ولا معنى
الاجماع النظمي ايضا فاطمنا لا خفاء في ان المعتمد على القلب لكن عمل اللسان دليل عليه لا نزاع
فيكون مناط الحكم خلاف السكون عن الاثبات فان كونه دليل المواقفة على النزاع **قوله** وقد نقل عن
الرواية عن عثمان وعلي رضي الله عنهما انهما قال لو كان الدين بالقياس لكان ما بين الحق والباطل بالقياس
من ظاهره وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال السبب ما يقضي الرسول عليه السلام لا جعلوا الرواية
سند الحكمين وعن ابن مسعود رضي الله عنه ان قال اذا قلتم في حديثكم بالقياس جعلتم كثيرا مما حرمه
الله وحرمتم كثيرا مما احل الله والاضاع عن ابي بكر رضي الله عنه انما سيجل عن الكلام ما ان
يبدأ بطلن واني ارضى بقلبي اذ اعلنت في كتاب الله فرائض وعن عمر رضي الله عنه ان قال اياكم واجتاز
الرواية ما هم اعدوا السنن اعينهم الاحاديث ان يخطوها وقالوا ان الراي فصلوا واختلفوا **قوله**

وكان بالشيء من ان الماهية في قوة البقاء القياس من غير علم الحكم فتمنع القياس المنصوص
العلم المتناوذين من ان يصير على القياس القصور المنصوص عنه العلم وقصوره المنصوص عنه العلم فالاستدلال
على اتزان من يصدر عنه العلم على علل الاحكام لا على القياس بالنسبة الى الاولين من صنادير
على المطلوب لا يكون هذه العلل لاجل القياس موقوف على حوار القياس والاحكام لا يكون غير
العلم بالحكمة والنسبة الى الآخرين من يصدر للادلة في غير محل النزاع لانهما سائر عنون في غير منصوص
العلم وهذه الاقسام تنصو عن العلم ولا نوع العلم في محلهما **قوله** الا ان القياس في كل واحد من
ادرك من مقابل الاستدلال لا يكون نظريا ان يكون في نفس العلم الاستدلال هذا الحديث على حوار
الاعتماد على العلم في مسددا اصوله والحقيقة في الحوزة **قوله** فكل ما كان له يكون حقا فينا
من الشارح في هذا القياس المنصوص عنه واعلمنا بالحقيقة وانما بالعلم عوجه وان قد ساعدت شرع القياس
في نفسه **قوله** وقد جازي ان الخصم لا يقول بغير الحكم نفس اللفظ بل من ماد كثر من القول بان
دال على حوار القياس في هذه الصورة وعلى كونه في شرع في العمل عوضا من خصم الحوار ان ما كثر
من الدليل في غير محل النزاع لا يمنع الملازمة بغيره **قوله** وهو ما تراسى به على هذا الحوار
ما ذكرنا على اصلها من ان هذا القول يصح ويدل على ان العلم قد ساعد على انما على اعراق
غير قائم ومعلوم ان لو صرح بهذا الاقضاء وقال كلامي هذا الحق ان اعرضنا على انما على اعراق
الحق لم يفتقر على عدمه على اعراقا فكيف على عدمه في العلم في الحاقا على ان خردا على احباب
الاعراق لا يفتقر الحق وان خردا في هذا الاعراض والادى انما على الحق في القول لم يفتقر
لا به غير من كلامها على السند وما في المسائل **قوله** وقد ساعدت على الكلام فيما خلوع عن
من هذه العرفية ومع ذلك في العموم وما ذكرنا في حال اختصاص الاجرام بغير الحال لا يدفع ظهور العموم
لما في المحقق في الكلام **قوله** فان حرم الحوار لا يفتقر على اسرار ما من قبل فلا يصح حل الاسرار
العموم في قولنا الاسرار على الحرمة لان الحرمة لا يفتقر على الكلام انما في المسائل **قوله** وقد ساعدت على الكلام
على ان الحرمة على الحرمة مطلقا وما اذا اراد على حرمة الحوار فلا يفتقر على عموم بل هو غير حرمة
الحوار لا سكارها من غير فرق **قوله** فاقام مظهر الحق حقا في هذا الكلام ان قاس السكون على القذف
في مورد حوزة من حوزة على جامع كونه مظهر للافراد او قاس سكر السكون على القذف على انما على
والعقل الى الزمان في مورد الحكم المنصوص على المنصوص على كون المنصوص مظهر المنصوص على الكلام
الشارح ان قاس شارح الحوار على القاذف جامع الافراد ولا حوا في ان الافراد ليس على عطف
في الشارح انما هو مظهر **قوله** فقام دليلا على ان القياس على حوار القياس قام دليلا في
المشارع وهو ما ان القياس في الحدود وخصومه كما ان قولنا الدليل عن خصم والفرض من هذا

غير محقق قام دليلا على عمومته اي من حيث انه من احكام الشرع فيقول كمال على العلم المنصوص
وان كان على العلم المنصوص على فقام كمالا لافادهم على المشار في هذه عمومته على انما على القياس من غير
نفوقه ويحكم ان لا يرد ان ما ذكرنا من مجموع الدليل قائم في المشار في خصوصية حيث يصدر للصور الخرد
كما قام فيه عمومته حيث ذكرنا ان الدليل عن خصم والفرض من هذا الكلام سان الفائدة في ذكر قول وقد
قد في الحوار القياس والاشارة الى ان لو اكنع بعمومه لوعا توهم تخصيصه بغير المشار **قوله** فقام دليلا
لوقوف على صحة القياس في الحدود وادى عدم استقامته والفتاوى **قوله** الحوار السمع اي لوضع ما ذكرتم ان كل
ما يمكن الخلافة منه وان الشهادة في الحدوث على عمومها لوجوب در الحدوث اي عدم انما تبا خبار
الاجاد وشهادة الشهود ولا فرق بين الحدود والكفارات لما المراد بالحدوث ما ساءوا بها جميعا **قوله**
ما صدر اي حاصل القياس في الاسباب لا يحصل وصف ما للواطة مثلا سببا الحكم الذي هو وجود الخلا
لحصول الحكم التي هي الزجر عن تبضع المأوى في اللواطة كما يحصل في النزاع **قوله** واما الثاني وهو ان المتناوذين
المحصل لا يفتقر فلا نه اما غير او معلوم الاقضاء ولا نوع في عدم اعتبارها واما ما لم وقد سبق ان المشار
رده حيث قال المرحوم ان كان غيرنا او علم الفاقه فمردودا فاقا وان كان ملما فمردودا فاقا فاقا
يقبولة والحدوث في مورد ولم يذكر دليله وكان الذي سكر في المصالح المرسلة فيقول لما مر من الدليل على
نظر **قوله** اي لم يعلم مع ان المراد بعدم نبوت العلم في الحق عدم العلم بنبوتها في العلم لعدم نبوتها
ادلا طريقا الى ابعاد ذلك ولا حوا لنا الذي اسلم القياس لانه لا يفتقر على العلم في الفروع
ويعني بالعلم هنا ما يقع الظن انما وان كان العلم حقا في العالم حقيقيا اسلم المصالح من الوصف في السبب **قوله**
فاقا كان ان فان ثبت ما ذكرنا من كون العلم الحكمي المشترك ظاهرة منسبطة والعقول ما كان جعلها خالفا فقد
استغنى عن الوصف في اسك سببها على قاسا على الاخرى القطع بان المقصود من اسات الاسات انما
ما سكر على احكام ملما اذا ثبت ان الملاح في فرع من فروع منها طمعا بغير شرع اضل سببا للحكم
او لو حذر بظنه صالحة لذلك حوار القياس في وجود الخلا في الملاح اللواطة كما في الملاح الزمانا مع
ذلك الوصف في المظهر وكان هناك حكم واحد هو وجود الخلا وسد واحد هو ذلك الوصف او المظهر لا تعدد
في الحكم ولا في السبب وقد كان المفروض ان هال حكمين الخلا والسبب وسد الزمانا واللواطة سبب فظهر ان ما في
الشروع من ادخال الحكم والسبب كونها معلول الحكم والمظهر ليس له كثر مع **قوله** وانما تورد على الخصم
مع ان انما حقيقا لا يقول بالقصاص في المشك ولا ما في اللواطة فلا يرد اعتبارها على الحقيقة وانما تورد
على الخصم حيث يقول بذلك على ما هو مذهب الشافعي وما لك فمناج الى الحوار بان ليس محل النزاع والحق
ان رفع النزاع على ذلك يمكن في كل صورة فان القائلين بصحة القياس في الاسباب لا يقتضون الاثبات
الحكم بالوصف لا بمعنى من الجاسع ويعود ما ذكرتم من انما الحكم والسبب **قوله** فلا يفتقر على الصادرة

2 عدم حرمان القياس منه
فصل الخلاف

ان الخلاف في حرمان القياس من كل واحد من الاحكام ثابتة الشذوذ وفناء الجمهور وما كان هذا
مستبعدا عند اهل الاحكام بالاقتناع فعناء اصلا فكيف يصح الخلاف على الوجه الذي في المحصول وجاهل
الذهاب الجمهور الى ان في الشريعة جملة من الاحكام عني القياس فيها ما لا دليل القاطنة كما في اسباب
والشروط من غير حصول الى ما حصل احادها وما في انشاء القياس فيها وما سواها يحتاج
الى النظر في تفاصيله وذهب الشذوذ الى ان ليس في الشريعة حكم كذلك بل كل مسألة في حيث
يحل الى النظر في انها هل تحرى فيها القياس ام لا ثم قال والظاهر ان ما ذكر في المحصول هو مراد
القوم في هذا المقام لكن لو حل كلام المحقق عليه لم يكن الدليل الاول من الدلائل المذكورة من ان
لما ذهب اليه الخالف من ان كل مسألة يحتاج الى النظر في انها هل تحرى فيها القياس ام لا ولا يجوز
القطع بغير القياس فيها من غير نظر فيها خصوصها وذلك لاننا قد علمنا ان بعض المسائل مما اضيف
النظر فيها بخصوصها انشاء القياس فيها ولم يدل على ما سوره على ذلك لا يقتضي النظر في تفاصيلها
خلاف الدليل الثاني فانه يدل على ان في الشريعة جملة من الاحكام لا تحرى فيها القياس منها وانشاء القياس
في الشذوذ واذا لم يصرح به فيما سبق لكنه يعلم من دليل لا سباب وما هو في غارة السقوط ما ذكره بل امدى
ان لو كان الحكم يستلزم قياسا على اصل فان انتهى الى اصل لا يوقف على قياس فهو خلاف المفروض وان
نفيه لم يرد التمسك فان هذا مشعرا بان هذه الخالف يوقف على حكم القياس والحق ان قد جزم
بان الاختلاف في حوز اجراء القياس في جميع الاحكام فان قبل الدليل تمام على تقدير الجواز انشاء
على ما قال في المحقق لو حرى في حكم كل حري في الاصل وتسلل وخفصة ان حوازم تسلم حوازم
التسلل حوازم الخال في فاما اللزوم فمجموع حوازم ان قياس كل اصل على اصل اخر ويكون لا اصول
مباحة ولا يلزم الدور لعدم التوقف فان من الاصول التي تحرى فيها القياس ما قد ثبت بادل
اخرى **ج** فالتقدير كالايمان منس والآخرى المنذر في هذه الحوازم نوع على عكس ما في المحقق
ومن هنا قال للاعتاق في الخفصة في انس والملاحق فيها تنوع فعوله في بعض النوع فعناء
في بعض ما ندرج في النوع من الاحساس وقوله لا يرى محقق او يجوز يستلزم احصاء به وذكر المحقق
خلاف ما يكون سبب الامر المشترك من الاحساس فانه مع الكل وهذا التعريف موافق للمعنى لما قال
في المحقق قد يجوز لبعض الانواع ما عني على بعضها كالحاصل في خلاف ما كان للمشرك منها الا انه
اراد في المحقق في النوع المحقق كما في المنطق وهذا العام المشترك وحمل ان يرد بان النوع
هنا الانواع او يكون على حد والمحقق في بعض افراد النوع واصنافه ومبطلها هو **ج** وبما في
بعض غير المحقق في انشاء اعتراضات القياس على الاعتراضات التي ترد على غير القياس وانما
اندرج هذه في تلك لكونها فلتا بالغة اليها واعلم ان الشارح المحقق قد من الله ورحمه بل

الاعتراض

2 حقت

في تحقيق ما احتل القياس سيما الاعتراضات كما سلبت في حاشية الشارح في قوله الواضح
والاعتراض عن المفصلات والاعتراض على إعادة المنحى لا يسلي الى دليل ما في المطولات فلم يبق
لنا سوى اقتضاء آثار والكشف عن خبيات اسرارها بل الاجتهاد من ثماره والاستغناء بانوار
ج مدحها الضمير وفي دليله ومفهومه ومطلوبه ولا حاجة به للمتمثل وفي ثباته لم يرد وفي
به ومقارنته وسلاحيته وسهاده وفي دليله وفي احدها الشهادة الدليل ونفاذها **ج**
وهذا الى ان المنحى الى الاصول البعض وقد بقدر الاحمال وجه البعض **ج** المحذور في علم القياس
ج ما لم يذكر في كلامه في المنحى تفصيلا ولا محالا على معاديات دليل المدعى او دليل المقدم والمعارضة
للدليل المدعى او للدليل المقدم **ج** وقد علمت صدر الكتاب ان من راع في مثل هذه المواضع
حصر اعطى ركبت شططا **ج** ذلك اجتنابا عن اجتناب في تعيين في بعض على عدة اي مما يندرج
تحت النوع وقد جرى على الاصطلاح الاصولي من تسمية المنذر **ج** والمنذر هو فية نوعا وبعد
تعيين الانواع وتعيين الاجناس كل نوع يظهر ان الاجناس او الاعتراضات في جميع وعشرون
يتوجه فيها على مقام التمييز النوع الاول وصوت جنس واحد على مقام التمكن النوع الثاني وهو
جنسان وعلى مقام اثبات حكم الاصل النوع الثالث وهو جنسان وعلى مقام اساس علم النوع الرابع
واجناسه اثنا عشر وعلى مقام سورها الفرع **ج** النوع الخامس واجناسه خمسة وعلى مقام
استلزام ثبوت حكم النوع السادس وهو جنسان وعلى مقام كون ما ثبت هو المدعى او لا
النوع السابع وهو جنس واحد **ج** النوع الثامن وهو جنس واحد **ج** والنوع التاسع
عن الاستفسار يشير الى ان ضمير حوازم الى الاستفسار لا الاحمال او المستدل على ما في الشرح
والى ان ما في ظهور اللفظ في مقصود المستدل سقي الاحمال والفرار جمعا لا كما قال الشارح
العلامة ان لم يذكر حوازم الفوار لظهوره وهو ما شذوذ والى ان العرف نعم العرف العام والخاص
شتر على كل او غيره ولا يختص بعرف النوع على ما توجه **ج** فانه في لفظ النكاح الذي بمعنى
الوطئ لا يستدل الى المراءة فقريته الاسناد بيمين يكون للعقد **ج** في دفع الاحمال شررا الى ان لزوم
ظهوره في احدها لا على التفسير ان لم يكن كافيا مقصودا المستدل لكنه كاف في دفع الاحمال وقبل
بسم الله مع عدم اخرى وهو انه لما لم يظهر من احدها وليس بطاهر في عدم مقصود المستدل
انفاضا بعض ظهوره **ج** واد الاستحقاق على قول لان رجوع معنى نوع دفع الاحمال
بهذا الطريق لا على الجارى عند الاستفسار كما في ما ندرج وقوله تحصيله وهذا الطريق
سار على الوجه الثاني **ج** بعضه لم يحصل ما هو المقصود في الماطرة من اظهار الصور
او لا يسلي ذلك بل هو في المعنى **ج** ما نصح له لقله اي حوز استعماله في جميع او حار او نكاحا

جناس

في بيان انواع الاعتراضات

والعلم في ما توهمه الشارحون من ان المراد ان فساد الوضع بعض خاص **قوله** قد قيل
بأنه اي من المتكلمين ومطلوبه وبطلان عن مراده بغيره ووجه كل واحد من الاشكال والحيث لا غلام
مطلوبه المعنى **قوله** وما يتبع منه اي لا تطالب من المتكلم ولا منك عليه الا ان الثابت في كل واحد
اسم الاسباب حكم شرعي الى آخره ومثل هذا الاسماء اي بغيره احوال التي هي غير ما يتوقف عليه اثبات
المطلوب **قوله** وما كونه مسدداً خيراً قوله فلا يظهر له انه قد قوله ومن ظلم عطف على ضميره والفرق
من هذا الكلام بان صحت الفروع للذي اشار اليه في او آخر مشروطة بحكم الاصل بقوله واما تفرق
بان هذا الحكم شرعي كالاول **قوله** اما مع السكوت فان قيل قد ذكر في المحكي انه عار عن كون
اللفظ مشروطاً من اجمال من احدها ممنوع والاخر مشروطة فلا كونه مسدداً في السكوت عنه بل
قد يكون مع بصر في تسليمه او بعدم ضروره وقد يكون مع السكوت قال الامد في الاطلاق في انهما
لو اشتركا في المنع لم يكن للتسميع مع لكن لما كان ان يقول لم لا يجوز ان اشتركا في التسليم مشروط ان
يختلفا باعتبار ما مرده على واحد منهما من الاعراض الفادحة **قوله** وقد مر في ما ذكره العلامة
ان لم يختلف احد في ورود سوال التسليم عما حال في المحكي والصحيح ان التسليم وارد وان اشتركا
في التسليم اذ اختلفا فيما مرده على ما مر في القواعد **قوله** اسما لا له اي الكلام المتكلم في ذلك الحكم
غير مراد المتكلم **قوله** ادب اي ما يطال احد فتملى كلامه يتبعين مراد المتكلم واما لا يشتر
للمتكلم بغيره بل لا بد من ان يطال احد فتملى كلامه **قوله** مثال آخر شرعي ان اذا وردت على احد من المتكلمين
على شرط القبول والاخر لا يسمع وكلاهما سوال التسليم لا كما ذكره الشارحون ان الثاني سوال التسليم
لان اللفظ لم يرد من احدهما بل يكون احدهما اسماً والاخر مسمى ليس بسبب ان القبول السجد
العدل لا يستتبع الفضايل سواء كان الالهي او انساني فاما من لا يستفاد او لم يكن **قوله** فاما في
ما تقدم من الشارح لسان الفاعل في قوله ما في والا فلا يظهر ان المراد ان حاشيه منع بوجه
لكن بعد قسم النوع الرابع اعترافه بحسب تقريره عشرة الاول منع وجود العلم الثاني منع علمها
الثالث عدم ما مرها عدم اوجها والمناصب **قوله** وجود المعارض للمصلحة السادس عدم ظهور
القصاص عدم الضمانه الثامن البعض التاسع الكسرة العاشر عدم العكس والى الاول مع العلم
وكذا العلم الاخره والاربعه المتوسطه الحين الحاشيه انما جعلها متوسطه بين العلمين ولم يعل
في الكل المستند في المناصب فاصلة الاربعه تغيرها على العلم الاخره وان علم الكل كذا بعبارة
الى من لا يزم القبول كالأربعة المتوسطه خلا والى العلم الاول في قوله واما الاعراض فان الاربعه الخمسة
بالمناصب من كل واحد من الشروط الاربعه منع عدم المعارض للمصلحة وجود المعارض لها وهذا هو
المعنى بالقدح في المناصب لان معناه معارضه للمصلحة فيها كمنه وارجح ومساووه وهي غير المناصب

والعلم في ما توهمه الشارحون من ان المراد ان فساد الوضع بعض خاص **قوله** قد قيل
بأنه اي من المتكلمين ومطلوبه وبطلان عن مراده بغيره ووجه كل واحد من الاشكال والحيث لا غلام
مطلوبه المعنى **قوله** وما يتبع منه اي لا تطالب من المتكلم ولا منك عليه الا ان الثابت في كل واحد
اسم الاسباب حكم شرعي الى آخره ومثل هذا الاسماء اي بغيره احوال التي هي غير ما يتوقف عليه اثبات
المطلوب **قوله** وما كونه مسدداً خيراً قوله فلا يظهر له انه قد قوله ومن ظلم عطف على ضميره والفرق
من هذا الكلام بان صحت الفروع للذي اشار اليه في او آخر مشروطة بحكم الاصل بقوله واما تفرق
بان هذا الحكم شرعي كالاول **قوله** اما مع السكوت فان قيل قد ذكر في المحكي انه عار عن كون
اللفظ مشروطاً من اجمال من احدها ممنوع والاخر مشروطة فلا كونه مسدداً في السكوت عنه بل
قد يكون مع بصر في تسليمه او بعدم ضروره وقد يكون مع السكوت قال الامد في الاطلاق في انهما
لو اشتركا في المنع لم يكن للتسميع مع لكن لما كان ان يقول لم لا يجوز ان اشتركا في التسليم مشروط ان
يختلفا باعتبار ما مرده على واحد منهما من الاعراض الفادحة **قوله** وقد مر في ما ذكره العلامة
ان لم يختلف احد في ورود سوال التسليم عما حال في المحكي والصحيح ان التسليم وارد وان اشتركا
في التسليم اذ اختلفا فيما مرده على ما مر في القواعد **قوله** اسما لا له اي الكلام المتكلم في ذلك الحكم
غير مراد المتكلم **قوله** ادب اي ما يطال احد فتملى كلامه يتبعين مراد المتكلم واما لا يشتر
للمتكلم بغيره بل لا بد من ان يطال احد فتملى كلامه **قوله** مثال آخر شرعي ان اذا وردت على احد من المتكلمين
على شرط القبول والاخر لا يسمع وكلاهما سوال التسليم لا كما ذكره الشارحون ان الثاني سوال التسليم
لان اللفظ لم يرد من احدهما بل يكون احدهما اسماً والاخر مسمى ليس بسبب ان القبول السجد
العدل لا يستتبع الفضايل سواء كان الالهي او انساني فاما من لا يستفاد او لم يكن **قوله** فاما في
ما تقدم من الشارح لسان الفاعل في قوله ما في والا فلا يظهر ان المراد ان حاشيه منع بوجه
لكن بعد قسم النوع الرابع اعترافه بحسب تقريره عشرة الاول منع وجود العلم الثاني منع علمها
الثالث عدم ما مرها عدم اوجها والمناصب **قوله** وجود المعارض للمصلحة السادس عدم ظهور
القصاص عدم الضمانه الثامن البعض التاسع الكسرة العاشر عدم العكس والى الاول مع العلم
وكذا العلم الاخره والاربعه المتوسطه الحين الحاشيه انما جعلها متوسطه بين العلمين ولم يعل
في الكل المستند في المناصب فاصلة الاربعه تغيرها على العلم الاخره وان علم الكل كذا بعبارة
الى من لا يزم القبول كالأربعة المتوسطه خلا والى العلم الاول في قوله واما الاعراض فان الاربعه الخمسة
بالمناصب من كل واحد من الشروط الاربعه منع عدم المعارض للمصلحة وجود المعارض لها وهذا هو
المعنى بالقدح في المناصب لان معناه معارضه للمصلحة فيها كمنه وارجح ومساووه وهي غير المناصب

التي جعلت من اصنام بني العلفه من خالان جعهاها متماثلة انما التاثير باسار عدمه فليد اعطى عليها فان
اعلم التاثير بنسبها الى هذا ما روي في مسيح من المعارضه في الاصل اذ لا يعارض فيها شيء ما تروى
المستلزم منها بحث وهو ان لم يعرف من عند القسط للمعارضه في الاصل مع انما ذكره في التفصيل
ويعرض لغيره لاننا نعلم ان لا ذكر له اصلا وقد يتوهم ان وجود المعارضه لها اعتبارا عن المعارضه
في الاصل وانما من الاعتراف ان الخصومه في المناصفه الى الشارح ذلك في القبط الاحتمالي عن
القدح في المناصفه في التفصيل عن اصل المعارضه من الخصومه وذلك غلط ظاهر وقد يتوهم ان المعارضه
في الاصل صومعه في الانعكاس لانه اذا ابدى وهو اخر ما لا يكون من العلم الحكيم فقد وجد الحكم
فلم يوجد الوصف الخدمي علمته وهذا الضابط اذ لا دلالة في المعارضه على اساء الوصف المستقل
اصلا فلو كان الاصل وهو اخر ما استغنى عن وجوده الا بئس ان المعارضه في الاصل صومعه في الانعكاس
عدمه ثانيا على حواجز تعدد العلق بالكلية الفرق بينهما في الظهور ونحوه لا يعجز الى السان **قوله** مثال
جميع العلامه اي الحسنة والشرعي كس بالظن الى اقرار العلم واحتمالي من العلم في الاصل لان
بالعلم لا يدرى بالحسنة والشرعي ما لا يدرى بالحسنة او العقل لم قولنا لان العلم امراد المنع
في الحسنة علمه وهو العقل بالسنة **قوله** اذ العلم قلما يكون قطعه خلافا حكم الاصل ووجود العلم
قد كان كثيرا ما يكون قطعا وهذا يدفع ان يحد العلم لا يصح لانه لا يكون اعظم لان وجود العلم وحكم
الاصل كذلك **قوله** الحاق فرع باصل في حقه مساواه فروع الاصل بل هذا اقرار لان القياس فعل القياس
لا يوافق خلافا المساواه **قوله** حتى دليل الحدوث والاسات يعني حدوث العالم واسات الصانع فان
المطلوب ان كان حقا لكن لا يصح دليله بخلافه عن ابطال ما لا بد من وجه الدلالة وهو بطل
حيث انه بطل بخلاف المنع الذي لا يقدح في المسائل عما دفعه **قوله** الفرق بين ما تروى في سائر النصوص
ظاهر مما ذكرنا ان طرف عدم العلم مضبوط بخصومه الاشخ على الحدوث والمناط على ما تروى في سائر النصوص
فيما هو بطل بخلاف المنع علم ان ليس بوجود خلافا في سائر الدلالة فانه لا يتعين طريق قضاها ولا يكون
بحث بطريق النسخة للمناط والمناط **قوله** وهو ان هذا الاجتماع طعن في دلالة لكونه سكوتنا ودلالة السكوت
على الموافقة لغيره منقطع وفي تعليمه لا بالاجاد ولا التواتر ولو لا طعن الدلالة والاصل في هذا الاجتماع
لما قصور بغيره في هذا الخلاف اذ الحكم الحجة علمه اجتماعا قطعي الدلالة والنقل لا مخالفة **قوله** ليرج
الحال في هذه النسخة الى حواجز الردحانا والمواضع وجود الاجتماع مطلقا قطعا كان او كونه
ولكنه اساني المنع الاخر اعني مع دلاله السكوت على الموافقة **قوله** ولا يجوز المعارضه بالقياس مما سبق
ان القياس لا يعارض الاجتماع بل ان يقول القريب شدة الردحانا على انساب الردحانا وبعث
كون العلم على الردحانا مسبوقة وخبرها من مسائل العلم **قوله** الا اذ كان لا لانه قطع فانه

وان

وان كان طعن السند لكن لم يقطع دلالة معارضه الاجتماع اعني الاجتماع الطعن الدلالة او
الغنى اذ لو كان قطع علمه لم يعارضه خبر الواحد اصلا وان كان طعن العلم في قطع الدلالة
قوله ولكن باجماع اخر او لم يواتر اخر هذا اصل مسئلة المعترضين واليه يرجع في المعارضه
من القطع **قوله** الاستفسار من ان يقول ما جع احل فانه تعالى عني او رده في علمه وعني
حمله على الاخر جوام **قوله** اولام عطف على ما سبق ظهوره اي لان ان ظاهر الدلالة على ما ذكرتم
فانه قد خرج منه مثل مع الملاحق والمضامير ومع الخبر والخبر ومع امهات الاولاد
ما يوافق منكم اولام الى اللام للاستفراق ولم لا يجوز ان يكون للهد الخار في اول الدلالة **قوله**
فان ما ذكرناه وهو ان علمه اللام مني عن مع العبر وهو ان اعني لعدم خصيصه او لعلته
وان لم يحل الخلل المخرج ولا حقا فلا اصل من ان يعارضه الطهور عني **قوله** محلا **قوله** السببه
المذكوره اي بعض الوجوه هي السببه التي ذكرت على ظاهر الكتاب وبعضها اشار اليه بقوله
وهي ما استول بخص ما خار الاجاد الاستفسار عن معنى الاساكن والمعارضه اما لو قال
ان اردت الاساكن ملاخي بد فممنوع او حرم فغير مفيد فلس باسبب سائر المسائل
قوله خطاب خاص اي باسباكل غيلان اربعا من نواتها ولا يكون ظاهر اي علمه انفسا في
النكاح على العموم **قوله** على سبب خاص وهو ان كان قد يروى من مرتا فامر باسباكل الاربع
الاولى ومعارضه الاخر والكلام فيما اذا تروى من مع **قوله** فان الطاهر يعني ان الزماده
على الاربع في الاسلام امر صافي للنكاح ولا خلاف في ايراد الكان مستلزمه في الاعتقاد برفع
النكاح ومع صحته فكذلك الكان طار ما يدفعه وبذلك حجة كالمضا فان الطاهر يعني دفع
للنكاح منزلة للحجة كما ان الحداد منه دفع لا مانع لصحة **قوله** الاحتمال كما ذكرناه وهو ان النكاح
المذكور يعارض الطهور عني **قوله** القول بالموجب في سبب الاساكن اي شيئا لا يحد
العتد ومن ان الدلالة على معنى هذا الاشارة **قوله** او في رواية قد عطف على قوله مسرسل
او على جملة قوله هذا الخبر مسرسل وقوله او ما ذكره السبب عطف على قوله فان رواه صغين لانه
مع ما رواه الباقين الباقين مع السببه وجعله عطفا عما كان يقول ليس بسبب لصورة
عن الدلالة على كونه معمول البعوض وقد جاء في الرواية ومع عبارته الخ وهي قوله وفي رواية تضعفه
او قول شيخنا لم يرويه عن صوغ عطف على صغفه وفي شريح الفلاحه ان المعنى او الطعن فيه فانه
ورود في رواية تضعفه ولا يصح التمسك به او الطعن فيه فان قول شيخنا لم يرويه عن عني ان
الضمير في قوله فانه صير الشأن وكان جعل تضعفه على الخط المعارض عن التضيق ولا يخفى ما فيه
والاقرار ان يكون فانه رواية على الخط الجمع المضامير اي الطعن في رواية الخبر تضعفه بعض

سبح

الرواية او يقول شيئا لم يرو عنه **قوله** او بما عظم عظم على ما سمي بطور الى المعنى الى الاعراض في عا
 مشا في من القدر في اختيار الحكم الى المقصود ومن المعارضه بايديا وصف اخر يصح المقابلة ومن
 كون الوصف خفيا ومن كونه عموما مضبوطا او ما عظم من كون الوصف شاملا الى ان يثبت بوث
 الحكم عليه لا ينص او اجماع او كونه مشبها لا يثبت شاملا لا يدل على مفصل وفي العوا الشرو
 ان الحراد ما عظم من المستلزام المفصلة وعنده ما ياتي من القدر في المناسبة هو ابداء مفصلة
 راجح او مساو **قوله** او ابداء وصف لا اثر له اي ابداء المعارض في قياس المستدل وصفا لا اثر له
 انما الحكم بان يظهر عدم تأثيره مطلقا او في ذلك الاصل او يظهر عدم تأثيره فليزعم انه يعلم
 عدم تأثيره لعدم الطراد في محل النزاع عا ان الناصر مستلزم للطراد وكل اخص مما افعله فلا كان
 اعيا الى اقوى في ابطال العلم **قوله** فهو كالتالي في عدم العلم في الاصل اذ لا يثبت الوصف
 في ذلك الاصل المستفاد عنه بوصف اخر غير جوهري الى معارضة وصف كونه من غير كونه بوصف اخر جوهري
 يور في الحرارة نفسا من غير اعتبار الكفاية وعدمها في المعنى ان كالتالي في عدم العلم في
 في الحكم لان المستدل جعل الوصف بوزن الجاهل بوزن الوالي في كفاية النزاع وصفا فصول المعارض
 قد عدم الكفاية مما لا يثبت لان نزاعها بمساريط عندكم سواء كفو او غير كفو وما لم يثبت
 ينبغي ان يكون الحراد يقول في وصفها اي من غير كفو عا ما حرم في المعنى للمعنى الا ان
 الوصف وان لم يكن في المعنى الشرع اشعار بذلك وان يكون قوله في وصف غير كفو عا لفظ المعنى
 المنفصل للمعنى المتعارفة من الاصل والفروع وفي بعض الشرو ان الحراد في وصفها مطلقا فلا
 يصح كما اذا وحتت بمساريط غير كفو والاعراض ان ليس المؤثر في الاصل فهو غير كفو عا مطلقا
 بل لا يثبت كونه من غير كفو **قوله** والاولا اي من العلم قد مر اذ صوباني اعراضات النوع الا ان
 نحن بصوره الثاني ان المعارض في الاصل سمي اذ هو عا مشرعا **قوله** وقد يقال في ان جاهل
 الاول والثالث من هذه الاقسام الاربع ليس جوهري من العلم فليطلب قامة الدليل عليها بل
 اسان علم الوصف مطلقا او في ذلك الاصل وفرو من من العلم لقيام الدليل عليها وسما قامة
 الدليل عا عدها وكذا جاهل الثاني والواحد ليس جوهري المعارض في الاصل بايديا ما ختم
 ان يكون في العلم اسان ان العلم في ذلك الفرو وفرو من ايديا ما ختم العلم بايديا ما هو
 العلم قطعا **قوله** وكل فرض من الفرض من فرض هذا المقام بما سمي ان لم يثبت في آخره
 اعرضوا لعدم ثبوتها فلذا ياتي الحق في توصيفه بالامر له على عقول وهو اصعب برهان ايراد
 البعض المحسوس اخص عا المعارض من ايراد البعض العرفي لان قامة ساس عدم تأثير بعض
 اجزاء الوصف في ساس البعض الاخر وفي البعض الجوهري ليس الاسان بعض الوصف اعني شوية

صورة مع عدم الحكم فيها وقوله خلاف الاول متعلق بقوله يجوز ان يكون يعني ان المستدل
 اذ لم يكن متعلقا يكون الوصف طردا يجوز ان يكون له في ضم الوصف الطرد في العلم بغيره
 صحيح بان لا يوجد المجموع مع عدم الحكم خلافا ما اذا كان معترفا بان الوصف المضمون طرد في فان
 ذلك اعترف بان لا يدخل في العلم وان العلم في ذلك الامر لا يفي فرض الطرد في وصفه
 في تعريف البعض ما يراد صورة توضحها محذور ذلك الامر ولا يوجد الحكم بل يثبت بان العلم
 في المجموع مع اعترافه بذلك لا يفعله وقوله لا يفي الوصف الطرد في المضمون الى ما هو العلم لغو
 شواير اعترف بالمستدل بذلك لو لم يعرف والحوار ان اذ لم يعرف بذلك يجوز ان يعلق
 له به عرض صحيح خلافا ما اذا اعترف فافترقا **قوله** هذا اول الاعراضات وقد عرفت ان وجود
 المعارض للمصلي هو القدر في المناسبة وقد جعله عند الضبط الاحكامي ثانيا في اعراضات المناسبة
 لكنه في المتن اولاها **قوله** كما جرت في سلك المناسبة ان المعارضات المتسببة لمصلحة مستلزم راجح
 او مساو **قوله** اي عود ذلك على ان هذا يعتبر نوعه في حقه وذلك حقه في حقه وان هذا
 القصور في حقه وذلك على ما في **قوله** وقد اطلنا ان التعبد حذر كونا ان الاحكام مستثناة
 على المصالح اما بعضها او وجوب **قوله** القدر في اقتضائه الى المصلحة الطاهر ان الضمير للحكم
 عا ما هو حصر في عبارة المتن لكن المذكور مما سبق ان الاقضاء الى المصلحة انما هو من وجوه
 الوصف المناسبة وقد عرفت ان في هذا المقام تسامحا وان المصلحة الى المصلحة هو شرعية
 ذلك الحكم كالتحريم خلا **قوله** ووجه المناسبة من تحريم معاصره الحرام كالزوجه مثلا عا التايد
 وسنما الى ان ارتفاع المحبات ان التحريم يقع في الفحوز من جهة التحريم عا التايد برفع
 الطبع المفضل الى العلم والبطر المفضل الى الفحوز معترضا بان التحريم على التايد لا يقع في رفع
 الفحوز بل راجع الى الفحوز كونه عبارة عن سلب الظاهر والدين عنه والاسان
 حصر عا ما منع **قوله** كون الوصف عطفها هو قد سبق الى شرط المناسبة كونه وصف
 ظاهرا لان العطف لا يعرف العطف فلا حاجة حصرها الى ما ذكر في المتن ان الحق لا يعرف
 الحق ومع ذلك معناه انه لا يعرف الحكم الحق لا الحكمية الحق عا ما في بعض الشرو لان
 العقل انما هي امارات ومعرفات للاحكام التي هي عند عا الحكم والمصالح واما سوره
 ذلك من جهة ان الوصف الذي هي الحكم اذ كان حقا بضبط رطاه يعرفه ويدل عليه عادة
 كصحة العقود عا الرضا واستعمال الخارج عا التمدد وما وقع في بعض الشرو ان يضبط
 بالاحور الظاهرة من الصحة والافعال الموضوعه للدلالة عا الاحور الباطنة فهو ان
 انهم من الافعال الفعل الفصح **قوله** حمل الحر والخنثى معلوم انها لسام الحكم والمصالح

بل المراد ان النفس الصليوة وحوار الافطار مثلا في بطن الجرح والخفة حكمه ومصلحة في الظاهر انه
 ليس من الجرح والخفة كغيره فلو قال كما كشف في السفر من غير تعرض للجرح **قوله** على وجوده
 اي وجود الوصف في صورة النفس ج اي من تنوع الاستدلال وجوده او انقضاء اي قبل تنوع **قوله**
 اذ به ان موضوع الوصف في صورة النفس حصل النفس فتم ابطال دليل الخصم فكما انه ممكن في الاستدلال
 فكذا امر مما نه **قوله** والا اي وان لم يكن وجود الوصف في صورة النفس حكما شرعا فمفعول
 اي للمفروض اي في الدليل على وجوده لان كون هذا تنبيها لمطلوبه الاستدلال الى مطلوب
 اخر امر ظاهر خلاف ما ادل على حكمه شرعا فان كانت الاستدلال في ظاهره وتنبيهه في باطنه فلهذا للمفروض
 واللام معلق تنبيه المراد دليله على نفي العلة وبطلان قياس الاستدلال فمفعول الشارح
 على ان المراد ان المذهب الثالث هو المفصل بان الحكم المحقق قد ادل على حكمه عتقا فلم يفرض
 ان يدل على وجود الوصف في صورة النفس لانه قد ج فيه فحصل فائدة وان كان حكما شرعا
 فلا لعدم الفائدة او الاستدلال ان مفعول يكون حكما فالحكم لو وجد ما نه او انما شرط
 في الحكم علة جملة الدلائل في ذلك الاسباب ودليل الخلاف في سطل العلة خلا في الحكم العقلي
 فان هذا لا يقتضي فيه ولا يخفى صحت هذا الكلام **قوله** وهو مطلق في القلاء في العلم مطلوب للمفروض
 وفي بعض الشرو **قوله** والنظر ان هذا السعال من اعراضه الى اعراضه وعبر عنه صوابا من
 الاعراض الى الاستدلال **قوله** وكفى كمن اس سوار كان اللازم انما من العلة او انما من دلالتها
 لم تثبت العلة اما على الاول فلما سوان النفس سطل العلة واما على الثاني فلانه لا بد من العلة
 من سطل الحكم واما ما يقال ان السعال في دليل العلة سطل من السعال في العلم فظاهر البطلان **قوله**
 كما عدم حرمانه ان كان له طريق في القلاء او في من النفس لم يسمح من المفروض انما الدليل على وجود
 الوصف في صورة النفس واما لم يكن يسمح للكان الفرو **قوله** فكذا اقامه الدليل على انما الحكم **قوله**
 بالان في الحثيثيات هي الصور التي فيها الحكم وبطلان العلة اية كاي من العقل المعقولة في حكم المسئلة
 على احكامها في المذهب فان لا نزاع في ان وجود النفس على سبل الاسباب لا سطل العلة كالعرايا
 وغير ذلك على العاقلة لا كما ورد على كل مذهب كان عا حقا هو عليه ولهذا انفقوا على ان المنع
 لا قناس عليه ولا ساقض **قوله** سطل عن دليل العلة يفرض اول الوصف على ما في الشرو **قوله**
 انه انما سطل عن الدليل المعقولة الحكم وانما المعارض لمن حده لان الدليل هو الوصف المؤثر
 لا غير والمفروض بالمعارض في حاله خلف الحكم في صورة النفس ولو كان انما من العلم بالكان
 الوصف المفروض من نفس العلة بل حدها وتقرير ما سبل ان النفس واد انما كان وان احضر عنه
 فالاحتراف يلغي وفي بعض الشرو ان النفس ان لم يكن حاصلا في نفس الامر فقدم الدليل

وان كان فاصلا فلا تنجز عنه لفظا اول والعرض من انما اداسا لهذا الحادث ان يظهر
 قوة تصرف الشارح المحقق بحكم اللام في الدلائل وحسن تفهيمه عن المصان **قوله** لما فرغ
 سفر الى ان الجوارح حوا النفس الحوا عنه بعد خفة حوا من منع احد جزئيه لا يكون حوا
 عنه بل دفعا للثقة **قوله** وذلك من اقسام المعارض لنفس الحكم او خلافا قد يكون كالحصول
 منكم او دفع مفسدة او كدور السطرون في عبارة المتقاضي اخصار في دفع المعطوف عليه والنقص
 القرايا من قبل نفس الحكم باعتبار وجود التساوي وعدمه او حرية المعامل وعدمها واما حارب
 اللام على العاقلة فيمكن ان يحكم من قبل الاقتصار خلافا للحكم لظهور ان وجوده في خفة على
 العاقلة حكم مخالف لوجوده في مخططة على القلاء لمعول لعدم الحاجة لمعول كما في القرايا **قوله**
 لمعول اولياء المقبول معلق بقوله كمنزلة الدلائل الشارة الى حصول المصلحة وان لم يكن حوا الدلائل لمصلحة
 اولياء المقبول وكونها ليست على العاقلة لعدم قصد وكونه على اولياء كون العزم باليقين في صورة
 المضطر من قبل خلافا للحكم لان الاما حوا خلافا للضرورة في الصور المذكورة كلها من قبل الحثيثيات وحدها كافي
 في العمل **قوله** فانه ان خصص عموم اللفظ اعم من حصول العلم لان ذلك العلم ظاهر كثر من الخصيص
 خلافا للعلم وقد عدم في بحث شرائط العلم حيث قال في بحث بعد ما منع **قوله** وهو مطلق المعنى اي وجود
 الحكمية المقصودة من الوصف مع عدم الحكم وقد علق في بحث شروط العلم ان الحار ان لا سطل العلة
 فلا سبل الا اذا علم وجوده في الحكم او كثر ولم يثبت حكم اخر اليق يحصل ذلك الحكم منه **قوله** وهو كالمفروض
 او لا سمح وجود المعنى واما منع علم الحكم فلا يخفى واد الخلف يجب ما اداه المانع **قوله** في ذلك للمفروض
 ان يدل على وجود المعنى قد ارى مع مذهب وعيا وجود الحكم فلهذا مذهب وتعليل الا حراز عن السمر
 في بحث الاستدلال الحار ان لا **قوله** فقد لا يحصل اي في العزم ما هو في المناط الحكم في الاصل
 سر قدر الحكم خلافا لنفس الوصف فانه لا ساوت **قوله** وانما الحكم قد عرف ان ليس للمفروض في دفع
 اسما الحكم في صورة النفس سوى المنع او ما ان المانع واما في السرفه ان لا فيج باني اسما الحكم وجود
 الحكم لا يصلح اعراضا على حوا ان يكون قد شرع في صورة الكسوف يحصل الحكمية حكم اخر صوابا في
 بانها اذا مال المعلق انما قطع الدلائل للضرورة فيكون المعارض حكم الزجر فاعلم ان العقل العمد العمد وان
 مع انه لا قطع في العقل بالشرع وفي حكم اخر صوابا في ضرورة من القطع وهو العقل وقد سيج خص
 ذلك **قوله** مستعلا او غير مستعمل يحصل للمفروض مع ان الوصف المعارض انما هو الاستدلال بالعلية
 اول والباقي لا يحمل ان يكون علة سطل على عا لانه ان يكون جزء علة والاول يحمل ان يكون علة
 بالاستدلال وان يكون جزء علة بان يكون العلم في الوصف المعارض والمعارض بهما وهذا السبيل
 وان لم يكن الدلائل في المنع فانه حار في مذهب في دليل الحار فاد اعلم الاستدلال حرمه البرهان

بالنظم فصار هذا المعنى من القوة كمالا ان يكون باعتبار ان القوة هي العلم وحدها العلم هي مجموع الطبع والقوت
 واد اعلى القضاة من في الحد والقتل العدا العدوان في المعارضة بالخارج لا يحل سوى ان يكون صورا اقلية
 لا لا اصل للاسقلال وخاصة الكلام ان التقسيم الاول الاسقلال في الصلوح وفي العلم في الوجود
قوله في قول هذه المعارضة في المعارض في الاصل على ما في هذا الاستدلال في الطرف من العلم الثاني ما جاء به
 على ما ذهب اليه بعض النصارى **قوله** ان كان المعارض في قوله ما ذكره العلامة ان وصف المستدل ليس اولى
 بالاسقلال في الحزب الذي اصيل ان يكون ذلك من صفى المستدل والمعارض من علمه بل العلم انما سببه
 اصيل ان يكون المجموع علمه بالما سببه فالحكم يكون وصف المستدل على مسعلة لاخر علمه حكم وعلم هذا العلم
 من وصف المعارض لقول ان الاول لا يكون انما هو من الاسقلال والحزب لا من وصفى المستدل والمعارض من
 وعلمنا في بعض الشرو ان الدليل دال على علمه كل من وصفى المستدل والمعارض من سواء كان مسعلا
 كالعلم والقوت او غير مسعلا كما اد اعلى بالقتل العدا العدوان في فساد المعارض في قوله كونه بالخارج
 في تكون المجموع علمه فان اد اجمعت وجود احد الوصفين علمه لزم ترجيح احد الجانبين ثم قال وبعبارة
 المحنة اعني الدليل وان كان الملازمة وافق بعدا للمعنى المحم لا التمسك فاد قوله ليس بالحركة او بالاسقلال
 يستل ما اذا كان الوصف المدعى علمه مركبا والمعارض من احد جزاءه وادعى الاسقلال وعلمنا ان كان
 المدعى علمه وصفا وصف المعارض في علمه الله وصفا اخر وعلمنا ان يكون قوله والمعارض في المعارض زائد او قال
 بعض النصارى ان قول ليس باولى بالحزب او بالاسقلال سائلا انما اذا كان الوصف المدعى علمه
 مركبا والمعارض من احد جزاءه وادعى الاسقلال لزم ان لا يقبل المعارض لانه لا يكون اثبات
 علمه جزاء المدعى علمه بقوله المعارض لا لو بدت علمه جزاء المدعى علمه لزم الحكم في الفرع ضرورة وجود
 الحزب الذي هو القوة المسعلة على ارض المعارض فيه واما معبر النصارى في الحق وحمل الله في اصله
 ان الصلوح للاسقلال والحزب معاكرو الحزب فقط مشترك من وصفى المستدل والمعارض
 فخصه بوصف المستدل حكمه في الوصف المتبدل في وصف المعارض في الصورة الاولى بمعنى فيما
 اذا كان يصح للعلم مسعلا سواء كان علمه مسعلا او غير علمه فيصير الاسقلال ان يحل ان يكون
 علمه مسعلا دون الاول والحزب ان يحل ان يكون جزء علمه بان يكون مع الاول علمه مسعلا كما ان
 الوصف المدعى علمه اعم وصف المستدل يصح كذلك وصف المتبدل في الصورة الثانية معهما اذا
 كان لا يصح للعلم الا غير مستقل يصح اي يحل ان يكون جزء علمه وكان الحكم بالاسقلال المدعى
 من وجود الحكم والعدوان مثلا يصح كذلك ان يكون جزء علمه وكان الحكم بالاسقلال المدعى
 مع وصف المستدل او جزء علمه دون اسقلال المتبدل في وصف المعارض في خريفة حكم لتساويها
 في الصلوح وغير مخرج في الوجود **قوله** ان قيل ما كان من لزوم الحكم على تساوي المستدل والمعارض

عنه

عنه بوصف التعديل ووصف المعارض المعبر عنه بوصف المعارض في غير ذلك من وجه السؤال
 ان وصف المستدل لما فيه من القوسية اولى بالعلم ووجه الجواب ان العلم لا يحصل في القوة
 بالوصف على كونه علمه كصف وفيه شبهة دور ضرورة موقف العلم بل من العلم الآخر ولو سلم انه يدل
 عليه او ان ذلك يحوز الترجيح دون الدلالة ضرورة بيوت العلم بل من العلم الآخر ولو سلم انه يدل
 وصف المعارض بان في الفاد لزوم مخالف الاصل اعني عدم الحكم في اعتبار لزوم جواز الاصل
 اعني الجمع من دليل التعديل والمعارض حيث وصف التعديل وحريته على وجه السؤال برجع الاسقلال
 على توسعة المعارض في ترجيح الحزب لما فيها من موافقة الاصل اعني عدم الحكم في اعتبار وصف المستدل
 والمعارض حيث جعل كل منهما حرا للعلم **قوله** وما ذكر ان ليس الجمع بين العلم من اصيل وفروع
 عوجب وصوت مشترك بينهما ولا الفرق ولا الخصص ذلك الحكم بالاصل دون الفرع عوجب وصف
 محض بالاصل ولحق وطرح ان علم الحكم بالاصل في ذلك الوصف المشترك او الخصص وذلك
 اجماع على ان المعارض في الابداء وصف فارق لا يوجد في الفرع وان قيل وتكون في حاشي المستدل ولا يقع
 لقول المعارض سوى هذا وفي بعض الشرو ان ليس الفرق انما يكون بآراء خصوصية الاصل
 اعتبارا او خصوصية الفرع منها وهذا ليس بقول المعارض واما ما ذهب اليه بعض النصارى من
 من ان الفرق انما يخص يكون ما جعل المستدل علمه فلا يخفى فيه ومبناه على انه خصص
 الاصل في القسم من هذه المعارضة **قوله** المعارض من اسقلال كمالا واجبا فان قيل هذا انما يقع
 في الصورة الاولى اعني ما يكون وصف المعارض صالحا للاسقلال فلما ليس المراد ان المعارض من
 اسقلال كمالا من الوصفين بل كل ما تدعيه المستدل والمعارض من في الصورة الثانية ما تدعيه
 علمه وهو المجموع المركب من وصف المستدل والوصف الذي ابداه المعارض وعلمنا انما في
 علم الحزب الاولى الذي تدعيه المستدل علمه بالاسقلال سائر جوار بعد العلم فلا يكون المعارض
 فاد حجة فلا يقبل ويعبر الجوار في الصورة الاولى فاصح لانه اذا اجمعت ان يكون العلم في الطبع
 وان يكون القوت وان يكون المجموع كان الحكم بعلية الطبع كما تدعيه المستدل فيكم بالاطلا واما في الصورة
 الثانية فيفترق ان كما يحل ان يكون العلم في الحزب الا كما يقبل العلم العدوان ان يكون المجموع
 المركب منه وصف كونه بالخارج لا يكون العلم الا واحدة فالقول بالاسقلال الاول وتعدد
 العلم حكم وكان في عطف التعدد على الاسقلال وعطف الوحدة على الحزب على اسقلال السان والبشر
 اشار الى هذا المعنى ويعبر بعض النصارى ان لو قبلت هذه المعارضة لزم اسقلال كمالا من وصفى
 المستدل والمعارض في تعدد العلم المسعلة وصوبط الجوار من لزوم الجوار ان يستدل الحكم الى
 المجموع والمعارض من انه لو لم يقبل لزم الحكم وهو استناد الحكم الى احد الوصفين مع الدلالة على علمه

اعتبر كل من وصفه ولو لم يكن
 واما من جعل من لزوم الحكم
 على تساوي اسقلال م

كل منها **حرف** خلاف ما اذا اتفقت اي احد المستدل كون الوصف بالتيار عارضا للمعرض بوصف آخر
 فانه لا يسمي المستدل بمطالبة المعرض بكون وصفه موثرا الا ان الوصف يخل في التبريد محذورا
 كونه متاعبا وان لم يفت صوابه اعني المناسبة بالنظر اليه او الى الخارج على جامع السعدي في المعارض
 محذورا ايضا بوصف اخر محتمل للمعرض من غير ان يفت صوابه وكوني الضمير في قوله ان كان متاعبا
 بالمتاسبة للمستدل حرف في الاصل في حال في المعنى او الخاطلة بغيره ان كان المستدل بالثبوت
 بالمتاسبة او التسمية واما التبريد والتقسيم والساخرون لما يفتبه الساتر جعلوا الضمير للمعرض
 وقال العلامة الظاهر ان وقوع المستدل مكان المعرض في كليهما يذهب عن وطفا من فلم عن الناقلين
 وذلك لانه انما يصح لو كان المعرض بمطالبة المستدل بكونه مقبولا ان المطالبة بالتأثير
 انما يكون اذا ثبت المعرض علمه الوصف بالمتاسبة او التسمية اما اذا اتفقت بالتبريد فكلون موثرا
 فزوره تعين كونه علمه ويقتر بعضه ان اذا اتفقت بالتبريد يصح المطالبة بالتأثير لان السبر كافي
 في الدلالة على العلم بكون التأثير **حرف** معارضه بالطواعية يعي بوصف غير متاعب للاستقلال
 وقوله المتناسبة صعب الاكراه والحكم هو القضاة وبعضه علمه ان قد يتبين تعليل الالفاء
 وفي نسخة المتس او بين على انه وجه اخر من الجوارح علمه جمهور النصارى وهو الصور اما اولها فلان
 استعمال ما عدا هذا الوصف للموضوع الفاء وكذا في البعد والشارح فشره بالساج لسعدي
 كون وصف المعارض حذرا وسيرا استعمال الباقي الفاء واما ثانيا فلان سان الالفاء لا يستحق
 ان يكون استعمال ما عدا او اما ثانيا فلان حذرا سان استعمال ما عدا كافي في الجوارح وان كان
 مستلزما لالفائه وقد يحل لانه انما يكون اذا لم يصب المعارض استعمال وصف **حرف** ولا تنصيره
 دفع لما سوه ان عموم النص نصير المستدل سواء تعرض لتعجيم او لم تعرض لانه لا مانع للقضاة
 عند كون حكم الفرع منصوبا فلا فقه بانه لا نصير الجوارح لا ليعول فهو الحكم بالعموم او لظهور
 لعمومه مخصص او لحدود كل من موافق التمسك بالعموم فسمى بالقفاص وفي هذا اشار الى ان
 قوله غير متعرض حال من فاعله سعي على معان هذا الشأن انما يصح من المستدل اذا لم يتعرض
 لعموم النص لحد من صور الفرع وهذا لا يندفع ما ذكره العلامة ان معناه من غير ان يتعرض
 لا يصراف البعد بالعلم في جميع الصور كما حذر عن تعرض الاستعراق لانه غير متاعب الد
 مع سعي عن قول الاخر لا امان ومع هذا هو غير متاعب العلم لانه ظاهر وفي بعض الشرح
 ان جعله ليس على المستدل عند سان استعمال ما عدا الوصف ان يتعرض لعمومه في جميع صور وجود
 الوصف فان الاقتران مع المتناسبة ولو في صورة كفي في الدلالة على العلاقة بكونه كفي في التعميم وفي
 معناه غير متعرض لسوته في جميع الصور لما فيه من العسر وعدم الاصل **حرف** كافي في الفاء

لا اجل

سان استعمال

لما فعل الشارحون فاعدا وجرى بانراثة جعلوا هذا الكلام متعلقا بغيره ان لا يكتفي في سان استعمال
 وصف المستدل انما الحكم في صورة مدون وصف المعارض الجوارح ان يكون الحكم على اخر غير وصف
 المستدل فلما يلزم استقلاله ولا حل جواز كون الحكم على اخر غير الوارد ان المعارض امر اخر خلف
 الملحق ان يكون مقام ما الفاء بغير الحكم وانه في الفاء وتسم فساد الالفاء بالوجه المذكور بعد
 الوضع لبعد اصل الفاء فان المعارض انما علمه وصف المعارض او لا علم الفاء المستدل انما
 علمه وصف اخر ولما جعله الشارح المحقق من يسم سان الفاء وصف المعارض جعله متعلقا بغيره ان لا يكتفي
 في الفاء وصف المعارض انما الحكم في صورة مدون وصف الجوارح ان يكون ذلك لعله اخرى لما سبق من جوار
 تعدد العقل وان استدار الفاء لا يوجب استدار الحكم وهذا هو المولف الكلام الا ان **حرف** ولا اجل
 ذلك ان ليس كافي في الفاء لو ارد ان المعرض في صورة علمه وصف المعارض وهذا اخر يقوم مقام
 وصف المعارض لئلا يكون وصف المستدل مستلزما لالفائه المستدل وصف المعارض لا لالفائه
 على استعمال وصف المستدل في صورة علمه المعارض وقد رطل المستدل بانراثة المعارض قد اخرجهم الد
 فسطح ما يقع علمه **حرف** لتعدد اهلها ان اصل الوصف وتعليل الحكم كقول الامام في احد الاصلين كما في
 اما ان الحكم الفاعل الخبر الباقي ان بالاحراز والعقل عاوض وهو كونه جامع الخبر في الآخر كما سان
 العبد الماخوذ بالباقي عاوض وضع اخر وهو كون الاسلام والعقل مع اخذ السند وفي بعض النسخ اتعد
 اجليها ان اصل العلم وهو طاهر **حرف** فكلون الذبيرة اي الهزيمة والادبار عاوض وفي **حرف** تصعب
 المحقق اي الحكمة التي تتضمنها المعطية وجمهور النصارى حين لم يفرقوا بين المعطية فربما ان المراد
 ان سلم المستدل كون وصف المعارض مطبوعا للحكم يختلف فيه ولا يندلسان الالفاء لضعف المعطية في
 صورة الاحكام العلمية **حرف** هذا واما ان في الترتيب بربان قصد المستدل وان كان يرد وصفه بالبعد
 لكن ترجح المتفكر على الفاضلة ليس علم على الاطلاق اذ الحكم منها رجحان من وجها المتفكر
 فانها موصوفة الحكم في الفرع فينتسج الحكم واما التعليل بها متفق علمه وبالفاضلة يختلف فيه
 واما الفاضلة فان فيها موافق الاصل اعني علم سور الحكم في الفرع وجمعا من دليلي المستدل المعارض
 حيث اعتزل كل من الوصفين على ان حذر علمه ولا يخفى ان هذا انما يكون فيما اذا لم يسلح تدفع المعارض استعمال
حرف ابطال من غير كلامه ان الاصل الذي عورضه وذلك لان قصد المستدل الخافى الفرع في جعل
 وذلك سطل باساع العروبة وسر احد الاصول واعلم ان تمام الحكمة سان خلا واخر اشار اليه
 في المحقق حيث قال اصله جوار بعد الاصل قبول فقل هو اقوى في اعادة الطن وقيل بكون
 ان اليسر والخطا والجور ان اصله جوار الاضمار في المعارض على اصل واحد من وجه على
 الجمع اصله جوارح وجوارح المعارض في الجمع ومن لم يرد في الاصل واحد من جوارح قصار المستدل

على سوال واحد **قوله** عطف على ما مضى من سائر الاعراضات خص
 باسم خاص **قوله** وهذا العمل يشترط ان يمتد بها حسدا وخره قوله يرجع ويختص به هذا السؤال
 وانما لم يقل هذا لانه الى المعارضه لا يمتد بالتفويض بالتمثيل ولم يمتد قوله بغيره بغيره كونه راجعا
 الى المعارضه ونظرا لما ذكر في المتن انه كان وصف الاصل على ان يفرغ من كل شيء وقال لا بد من
 سوالين يعرض عن الاصل والمعارضين لم يمتد لهما العمل في ما عطلت به وان يعرض الى فرع مختلف
 عنه فكلما عطلت به فكل الى فرع مختلف عنه وليس اوجه اولي من الاخر **قوله** اعترضناكم خمسة
 من وجوه الوصف في الفرع المعارضه العرف اطلاق الضابط احلا وحسب العمل **قوله** مقول
 بغير لسان ما يعينه وبيان وجوده مقول اريد بالاهلية كونه لسان لما يعينه وبيان وجوده مقول
 اريد بالاهلية كونه لسان لما يعينه وحوله وصواري العمل بواسطه اسلامه ولو عني كذلك ان مطر لربا
 حصيله الا ان كان لسان الوجود الوصف في الفرع وقوله عطف على ما مضى الى ان ذلك لا يمتد الى العمل **قوله** كل ذلك
 اي عدم عكس المعارض عن العمل كون التعريف على التسلط والسان على المدعى لا يمتد الى العمل
 بالاسمال ولا اشتغال وفي العمل لان العمل على فعله سائر لسان لا يمتد الى العمل **قوله** ووجه اي
 المعارضه في الفرع هو ان يعارضه عند الاطلاق في ما يقاسم خلا والمعارضه في الاصل فانه يعيد
قوله ما يمتد من سائر الاشياء الى ان لا يمتد الى العمل بالاسمال الذي سلكه العمل لانه لو كان
 طنائ في معارضه قطعت لم يمتد وان كانا طنائين في التفرع وقوله سائر معناه ان السات المعارض
 وصفه في الاصل الذي يقاسم على العمل بالاسمال على وصفه اصله لا يفرق وليس المراد ان
 يحزن يكون بذلك العمل **قوله** ولا عكس اي لا يمتد الى العمل على العمل سواء تم بطر المعارض او لم يتم **قوله**
 لو قصد اي المعارض بهاي سوال المعارضه اسات فالتعريف على المعارض **قوله** وصواري المعارض
 دليل وفي بعض النسخ ان لا دليل اي لا يمتد الى العمل على العمل في كل شيء وقوله فائدة **قوله** وكل
 اي من الدلائل او الخصم يمتد على الاخر اي سائر الاول وان لم يمتد نفس الدلائل **قوله** وقد
 كان حرم من الدلائل فوجه الاعراض مع ان هذا النوع انما يعرض للدلائل بعد ظهور المعارض
 كان السرح شرط انما الدلائل ويثبت ثبوتها على اجزاء منه وهذا ظاهر لكن في عبارة الشرح خروجه
 عن النظام في حال وتوقف العمل على البرهان انما هو السرح مع نفسه فلهذا جعل ضمير ليس على ان التفرع
 الذي سيق عليه العمل وهو تعسف ظاهر **قوله** فكلون معارضه في الاصل لان العمل على العمل
 الوصف المشترك والمعارض على عمله مع خصوصية لا توجد في الفرع وهذا ظاهر وانما الخفاء في كون
 ابدا والمعارض في الفرع وصف بعض الحكم الذي يمتد الى العمل لا محالة وهذا

النوع الخامس

مع المعارضه في الفرع وانما يحتاج الى هذا التعليل كما فطر على ما سطر الكلام الفاضل من ان
 المعارضه في الفرع انما يكون ما يرد ويوصف ببعض حكم العمل اما انفسه او افعالها او غيرها او وجود
 مانع الحكم او مفوات شرط الحكم ولا بد من بيان حقيقة وطريق كونه مانعا او شرطيا على حوطه من اسات
 العمل على الوصف العمل في الفرع من الاشياء والاشياء على هذا الطريق وجه كون الفرع مجموع
 المعارضين اذ يعرض عن الاشياء الشرط في الفرع او عدم المانع في الاصل اما الاول فلما لا يرد
 الخصوصيه التي هي شرط في الاصل معارضه وفي الاصل وبيان اسبابها في الفرع معارضه وجه
 واما الثاني فلان بيان وجود مانع في الفرع معارضه وجه وبيان اسبابها في الاصل اشياء بيان
 العمل في ذلك الوصف مع عدم المانع لا الوصف فيه وهذا معارضه في الاصل حيث لا بد من علمه
 اخبرنا ابو جعفر في الفرع وقد يتوهم من ظاهر عبارة الشرح ان طعن مجموع المعارضين انما هو على
 عدم خصوصيته في الاصل وهو شرط مع عدم التعرض لغيرها في الفرع وبيان ذلك في خصوصيته
 الفرع في مانع علم التعرض لغيرها في الاصل وهو شرط اما الاول فلان العمل احد يكون الفرع
 عبارة عن بقاء مجموع الخصم صحت واما ما سطره لاجل حرج الى التعرض لغيرها في الفرع معارضه
 لا بد من **قوله** اي الوصف العمل على الحكم المقصود **قوله** يقبل اي حال يكون المعنى هو علمه بالقبل
 وبيان ما سطره في **قوله** وادان كان كذلك بيان معنى فاق في قوله فلا يمتد الى العمل ولا يفر الى الواد
قوله كما قاله في التفرع على العالم اي على عدم ارش العالم موجه ان حكم الارش وحكم الاصل
 عدم الارش مع انها على الحكم صحت ووجه الارش المراءه ووجه عدم ارش العالم والخصم
 ان هذا قياس للتفرع على العالم على العالم في بعض وجوه الباطل جامع اريد كما يمتد على
 حزن التعرض فاسد حكم الفرع بعض مقصود التفرع وذلك بان ارش المراءه وحكم الاصل بعض مقصود
 العالم وذلك منعه الارش **قوله** بالانفاء والخصوصية لان هذا النوع يخص من المعارضه في الاصل
 صوابا وخصوصية خصم الى حصول العمل لا يردا وصلى في مستغنى بالعلمه في بيان الوجود الاخر من ارب
 المعارضه على منع وجود الوصف وبيان خفاء وجود ذلك وطريق الفاء والخصوصية هو بيان اسبابها
 الوصف في مسائل العلة **قوله** بل لا بد من العلم بين حكم الاصل وحكم الفرع ومن شرط العلم بالاعراض
 ان القياس اسات حكم الاصل في الفرع وصمير بعضه للخاصة بالاول المعنى هو في المعارضه وجه
 لا دعاء الخفاء او لسانها وذلك اشارته الى الخفاء وحاصل هذا النوع اعراضه لان بيان الخفاء
 بذلك الدليل العمل وهو العلة او غيره ولا يتم له خصوصية فالحكم على حاق السبع
 بالكام في عدم العمل جامع لوجوده في صورة فعلا ليدع الفرع خلتا الحكم الاصل والمعارض
 من الخفاء له بان مع عدم العمل في السبع حرم الاستفاد في النكاح حرم الجبا مشروعهما مختلفان

اخلاف الصاغة

الفرع صوم

وكذا ان القلب حين حاول الجاني الاعتكاف موقوف عوفه في عدم كونهما خاسر في عدم كونها
 مقدم **فقد** انما كانت حكما على الحكم للاصل لكن المعروض من حالتهما ان يكون الاعتكاف ليس فريدهم
 ان شرطه الصوم وكون الوقوف كذلك مقرون بان لا يشترط فيه الصوم في حاله وان كان في
 مع الزاوية قصد المستدل بماثل اذ جميعتهما عدم الاعتكاف بالاول والمعروض من حالتهما ان
 2 المقرون بعد الزاوية في الاصل عدم التقدير وكذا في مسألة مع غير المعروض قصد
 الحكمين اذ جميعتهما الصبي مع الجمل باحد المعروضين وقصد المعروض من حالتهما انهما مقرون
 2 المقرون بخار الرواية في الاصل والخاص في قضاها واحد فكيف معلوما وهذا انما حصل
 القلب عوى المعروض اي وجود الخاص في المقرون يستلزم عطف حكم الاصل واما وصف حكم
 الاصل بان الذي في المقرون من مقتضى المستدل والمعرض جميعا لعدم اشتراط الصوم في الوقوف
 بعرفه جلا هذا والقاهر ان حكم الاصل من هو القلم والصواب حكم المقرون لان المعروض يدعي ان
 الخاص والمعرض يستلزم حكما على الحكم الذي يقتضيه المستدل ويعنده فان هذه في الاعتكاف
 واشترط الصوم والمعرض يدعي ان كونه ليقا بالوقوف يستلزم الحكم عدم اشتراط الصوم
 وكذا في سائر الامثلة وهذا في غاية الظهور ويؤيد ما ذكرنا ان القلب باقسامه نوع من المعارضه لكونه
 دليلا للثبوت بخلاف حكم المستدل وما ذكره في بعض الشروحات ان القلب عطف بعض الحكم لدعي على الوصف
 الذي جعله المستدل على الحكم وما ذكره في الحصول اذ عطفه عن رباط خلاف المستدل على عطف الحكم فاقا
 لكن ما ذكره في صدر البحث من ان العطف يدعي ان دليل المستدل بعض حاله حكم المقرون في الاصل
 لا يوافق ذلك **فقد** دلالة اي القلب مانع للمستدل من العرف لان العرف لا يوافق ما لا يصور من شئ
 وهذا الدليل واحد **فقد** عن صفير مشهوره في كثرية المتقن مشهوره وهو اقرب للقطع بان
 كون الموضوعات ليست مشهوره ولا ان الصفير اذ كانت مشهوره وهو غير المذكور فلا ترد القول
 بالموجب **فقد** من حسن واحد على من الحسن والعرض حسن فذكر عدة منها حتى نوع على ما هو
 صحت صحتها الاصول في انوار الاحسان تحت الانواع وقد اخرج النوع في حسن كالا مستفسار والقول
 بالمخوف واما المعارضه فيمكن ان يكون غضا واحدا افراد المعارضه في الاصل والمعارضه في المقرون
 والمعارضه في العلم ويمكن ان يكون كل واحد منهما غضا مشروطا وهو الاظهر وكذا المنع وبشعر لفظ
 الشرع حيث جعل منع حكم الاصل منع العلم من الاحسان المستفاد من قوله **فقد** لكونه ابعاد من
 الخط وهذا الخطا في المقرون حسن واحد كاستفسار معارضات مثلا فان الشرع اقل فهو
 من الخطا **فقد** واذ ثبت وجوب الشرع في كذا الاحدى ان اول ما يجب الابتداء به الاستفسار
 بمفساد الاعراض فساد الوضع ثم منع الحكم في الاصل ثم منع وجود العلم فيه ثم الاستسولة

المسئلة كما لها البعد وعدم التاثير والقدرة في المناصبه والنعيم وكون الوصف غير طاهر ولا مضبوط
 وكونه معض الى المقصود في البعض والكسر والمعارضه في الاصل ثم ما يتعلق بالفرع كمنع وجود
 علمه واما الف حكم حكم الاصل واحدا والاضطرار والحكمة والمعارضه في الفرع والقلب في القول
 بالموجب **فقد** وليس ذلك اساره الى جواب سوال عن المقرون وهو ان يكون بعض انواع بعض
 تعليل المنع لا المنع مع لا سوغ ان هذا المقرون المحمول بالمعلوم صحت العلم بالانواع المذكور والمقرون
فقد ولا فاسد على قد سبق ان القياس في قياسه على وهو ما حرره في القياس كما يقال في التبيين
 على الخبر يراى المختار واحدا لاسات حكم في الفرع وهو حكم آخر وجهها على واحدة في الاصل على
 ما سبق تفصيله وقاس في مع الاصل وهو ان يجمع بين الاصل والفرع في العارضة ومع تنفع الخطا
 كما في قصد الاعراض الى الحق به الذخي والمهدي في بعض الاستدلال لواطلف القياس خبره عنه
 جميع اقسام القياس ولو قد قاس من العلم دخل في قياس الدلالة والقياس مع الاصل لان في الاخص
 لكونه عام لا يصف مع الاعم فالمقرون الماخوذ منه في الاعم لكونه اخص يكون اخص **فقد** وهو كذلك
 اي قولنا وجد السبب في وجود الحكم ونحوه حيث يلزم من العلم في العلم بالمدلول عانه عام العالمان احد
 مفاد حقيه وصوابه وجد السبب في قولنا **فقد** وهذا هو الجواب لان خصه هذا الدليل صواب
 هذا حكم وجد سببه فكل حكم وجد سببه هو موجود الكبري عليه فكل حكم هو ما ليس الصفير
 فان كان خبر النص والاجماع القياس كان مثبت الحكم غيرهما فكل من هذا الاستدلال وان كان
 احدهما كان هو المحدث للحكم فلم يكن استدلالا بل نصا او اجماعا او قاسا او ادا حتى يجمع الاجماع
 السامع بالنص والاجماع والقياس من هذا القبيل لان مقتضى دليل هكذا هذا حكم كل علمه النص
 وكل حكم كل علمه النص **فقد** في غير اقسام مقدمه اخرى لا خبر الحكم عن كونه مثبتا بالنص
فقد فلا حلق في انواع الاستدلال قال الامام في منها فوجه وجد السبب والاجماع او فقد الشرط
 ومنها ايضا الحكم لا سماعا وذكره في الاستدلال في قولنا **فقد** من سلمها لذلها قول اخر
 ثم قسمه الى الماقراني والاستثنائي وذكره الاستدلال في قولنا **فقد** من سلمها لذلها قول اخر
 بقية المصطلح والمصطلح باقسامه الثلاثة ثم قال ومنها استصحاب الحال **فقد** اربعة اقسام لان البلازم
 من الثبوت والنعيم بان يكون ملزوما والسبب في ازما غير البلازم من النفي والاسات عني كون النفي
 ملزوما والثبوت لا **فقد** ان لم يكن فاعلم ان الضمير في الحكم لا يرفع الحس المسائل للواحد والاشد
 وكلمة ان يكون الضمير للحكم في الجملة محل الحكم مبتدأ ولم يخرج من شرط والجملة الشرطية خبر مبتدأ
 وصحير فاعلم ان الحكم وصحير من الاقسام الاربعه وحواله الى الجانين ليسا عملان ليس والامسا فاعلم
 في العلم والخاص من وجه واحدا العام والخاص مطلقا فاعلم ان الجانين ليسا عملان ليس والامسا فاعلم

الكلام في الاستدلال

سكنر فخر كالحرف فاسم دلاله وهو
 ما لم يذكره العلم وهو ملازم
 لهما في الوصل في قياس التبيين
 ٤

[illegible][illegible]

شرف من قبله سوره وكتب المنع ذلك بطريق الوحي وذكر الله في القرآن لا واما في المتكلمين
 لذلك مما اذ لم يثبت بالوحي ولم يذكر في القرآن فلا فان الحنفية على ان شرعها من قبلنا حتى اذا
 حكاه الله في القرآن اذ لا يفتقر على ما في الكتب كوقوف النجدين **جواب** والاركان في الاكثر
 وعدم التصويب سفيان لا معاد لم يذكره والنفى عليه اللام **جواب** لان الكتاب يشتمل على
 ان الحكماء كلف الله حسن الكتب السماوية وان كان الظاهر المتبادر الى الغرض هو القرآن واما
 الجواز في القرآن اشعار بوجوب اتباع الشرايع مثل فبرلهم اقله مشرع الحكم من اللسان
 ما وحي به نوحا واتبع ذلك انما هم فضيل لظهور ان المراد به اصول الدين **جواب** لو ثبت علمنا
 بعلم الحكماء ذلك الشئ لكونه موصى كعرفه سائر الاحكام **جواب** والا وحيه نسخ وجوب الاعيان وخرجه
 الكفر فان هذا الكلام من الغرض فليست بحسب الصالحين بل هي كالتقصيص وحال الزنا ووجود ذلك
جواب والساقية فيه هو ان احدهما انه مقدم على القياس والآخر ان ليس له اصل **جواب**
 سانه ان لا شيء بعد شرعه ليعول اذ لا بعد ربه الكثر وكان الشارح لم يطلعوا على هذا المعنى
 حيث قالوا لو كان قول الصحابي حجة كان لكون الصياد اعلم وافضل لمشاهدتهم التنزيل ومما هم
 التاويل وخوفهم من احوال النبي عليه السلام ومراذه من كلامه قال يفتن عليه غيره لا لكونهم الفرس
 غيره ولا لغيره فلهذا **جواب** وحاجته قناس السيرة والاعمال مع من العرفون ان ذلك لكونه
 صحابا وكونهم هذا الفرض على قولهم في غيره **جواب** فلا بد من حجة لان الظاهر من حال المجتهد
 العدل ان لا يخالف القياس بل لا دليل عليه ما خلا الحكم الشرعي وهو النفع دون العيا والاحمال
 ان يكون فلهذا غير الحجة في لاندفع الظهور بخلاف ما اذا كان مذهبه موافقا للقياس فانه يحمل
 ان يكون مذهبه فاختاره من ذلك القياس لم يلزم ان يكون حجة اخرى وقناس المجتهد لا يصلح
 حجة على المجتهد الاخر والحوار بعضا من احوال الناس اظهروا حجة على الحجة وانها من جانب من
 بها الحجة اعني لو صح ما ذكره لم يكن قول الصحابي الخالف للقياس حجة على الصحابي وان يكون
 قول غير الصحابي اذ الخالف القياس ايضا حجة على غيره **جواب** على خلاف ذلك وهو ما قرر
 في موضوع من الدليل على وجوب تعبد المصلحة والاحكام في الاحكام وتعمد المنسج والتمس في
 المبانيات **جواب** فاذا ظهر الحكم استحسانا اعلم ان الذي استقر عليه في المتأخر من صو
 لما الاستحسان عبارة عن دليل فاما القياس الحكمي الذي سبق الى الافهام وهو حجة لان
 ثبوته بالدلائل التي هي حجة اجماعا لانه لا شك في كماله والاحكام وقفا للصوم في النسيان
 واحكام الاعمال كما يستصاع واما ما في ضرورة كطهارتها كما في والامار واما القياس الحنفى
 واحكامه كقوله والمواد بالاستحسان في العالي قناس في العالي قناسا حكما وارتضوان

الكلام في حجة
 الصحابي

الكلام في استحسان

هذه النفاة ليس دليلا خارجا كما ذكر من الادلة الاربع **جواب** لما علمت اساره الى ما سبق مرارا
 ان حال الادلة على كونه حجة مشروعة عسح ان يثبت حكم شرعي **جواب** فبعد الدعا في حق الظهور
 والاولى مع البراج حسب الدلالة بان يكون اقوالهم دلائل على تساوي الدلائل مع البراج
 حسب الحكم كبر حد الحكم على المكاتب **جواب** ادعائهم الحق فليس بحسن عند الله تعالى للمطلوب
 بعكس البعض للظهور في العيان ويعبر به ان ما راه المويسر حسنا وهو عند الله حسن
 فكل ما هو عند الله حسن فهو حق اما الصغرى فيحكم النبي عليه السلام واما الكبرى فيحكم على عكس
 البعض وهو ان ما ليس بحق ليس بحسن عند الله حكم الضرورة والاجماع **جواب** وقد سبق انها
 امضا في الحق لا في غيرها اصل بالاعتقاد ولو بالافاء لا بالنقص والامالاجماع ولا يثبت الحكم على وجه
 ولا نزاع في علم الفاوه ولا في المرسى القريب الذي لم يعلم اعتباره فيه **جواب** وان سلم ان نظاما
 الخلو مع ان قوله بعد تسليم انها لا خلوا اشار الى منع الساء الملازم وقوله العمومات والاقية
 ما جدها الى منع اللزوم وان كان الانسب لغيره وزاد المحقق في اللزوم من هذا وهو صوت حكم
 التخيير على بعد عدم اعتبار المصلحة المرسله بنا على الساء المذكورة المعينة بذلك مشرع للتحريم على
 حاسبين ان الحكم عند الساء المذكور هو في الوجوه والتمسك ملا وهو مع الحكمي مقول وان سلم
 معناه تسليم ان العمومات والاقية لا ما خذ الجميع لا تسليم اللزوم اذ لا يصح دعوى حكم التخيير **جواب**
 بل عام الطائفة شرالى ان هذا القياس ليس اعم من سائر الامور فانه قال الاجتهاد في الله استغناء
 الوسم في جميع امور من الامور معلوم للكلية المنفعة ولهذا افعال اجتهد في حملها بغير السواء ولا
 معال اجتهد في حمل الخرد له في الاصطلاح استغناء الوسم طلب الظن مع الاحكام الشرعية بوجه
 بحسن من السيرة العجز عن المبرر ودر هذا القيد خروجه احداد العموم لا بعد في الاصطلاح اجتهدا
 معتبرا في بعض ان من ترك هذا القيد حمل الاجتهاد على ما هو كلامهم الغوالي في حصر التفرار
 حصر عظيم للعصاري في سيرة هذه **جواب** اجترار على استغناء القيد الطاهر ان لا وجه لهذا
 الاجتهاد في هذه المذكر هذا القيد الغوالي والاعلى وغيرها فانه لا يصير قيدا للاجتهاد الا بالام
 الا ان يرد بالفقه التنبؤ لمعرفة الاحكام لما سبق في ظاهر كلام القوم انه لا يصور فقه غير مجتهد ولا
 مجتهد غير فقه على الاطلاق لم يلزم ان شرط في القيد التنبؤ للكلية وجوب الاجتهاد في مسلم دون سائر
 عتد ليس بقيقه هذا وقد شاع اطلاق الفقه على علم الفقه وان لم يكن مجتهدا **جواب** وقد علم بذلك
 ركن الاجتهاد في المجتهد والمجتهد فيه ولكن مقصود الامد في حسن استغناء في هذا المقام سائر المجتهد
 فيه المجتهد من سائر شرط ليجوز الاضمار بذلك قال المجتهد من اجتهاد ولا مشرطان الاول معرفة
 الباري وهما في حصوله النبي محمدا في وسائر ما سبق في علمه علم الايمان في ذلك بالادلة الاجمالية

الكلام في المصالح المرسلة

الكلام في مسلك الاجتهاد

وان لم يقدّر على التحقق والتفصيل على ما صورته المتحري في علم الكلام الثاني ان يكون عالما عدا كل الاحكام
واختصاصها وطريقها وادواتها ووجوه دلالتها وبفواصل شرائطها ومرايها وجهات ترجيحها عن غيرها
والنقص عن الاعتراضات الواردة عليها فالحاجة الى معرفتها حال الرواد بطريق الجرح والتعديل واقسام
النصوص المتعلقة بالاحكام وتنوع العلوم الاجنبية من اللغة والنحو والعرف وغير ذلك هذا في حق المتخذ
مطلبا واما المتخذ في حقه فكيفه ما يتعلق بها ولا يعرفه الحمل على السلف بها وقال الامام رحمه الاسلام
رحمه الله مشروطا لمتخذ ان يكون مخطئا عند اركان الشريعة علما متمكنا من استنباط الطرقات وان يكون عدلا
وهذا شرط قبول فتواه لا شرط اجتهاده في نفسه فلا بد من معرفة الكتاب وقدره على الاحكام بان يكون
عالما بما وقعها ويمكنه عند الحاجة من الرجوع اليها ولا بد من معرفة الاحكام المتعلقة بالاحكام بان يكون
اجتبا على غيرها ويعرف بوقوع كل باب تحت يمكن من الرجوع اليها وان كان على حقه فواحد والحق على
ولا بد ان يعمد على مواقع الاجماع تحت يعرف ان حاله في اليد احدا له ليس حاله للاجماع بان يعلم
اي مواقع لم يدها او افعه متحدة لا حوض فيه لاهل الاجماع ولا بد ان يكون مملعا من الرجوع
الى النفي الاصل والبراهين الاصلية وان يعلم ان لا يغير الا نفي او قياس لا بد من معرفة اقسام الدلالة واشكالها
وسرائرها ومعرفة ما يتوقف عليه معرفة الفروع من حدود العلم واقتضائه الى صانع موضوع ما تحت منزله
عما عني باعتناء الانبياء وحديثهم بالحق والهدى في الحقيقة من لوازم منصب الاجتهاد وتوابعه لا يتوابعاته
وبشرائطها ولا بد من معرفة اللغة ما يقتضيها من سبب الاحكام من الكتاب والسنة ومعرفة
الناسخ والمنسوخ منها وتفريق السري في حقه الى معرفة حال الرواية وتتميز الصحيح عن الفاسد والمقبول
عن المردود والتحقيق في ذلك ان تكفي بعد الامام الذي عرفت منه هذه في التعديل وبالجملة لا بد
من علم الحديث وعلم اللغة وعلم اصول الفقه واما الكلام وفروع الفقه فلا حاجة اليها كنف والفروع
يولاهما المتجهون وحكمون فيها بعد حصاره منصب الاجتهاد ومع انما يحصل منصب الاجتهاد في زماننا
عمارسه فهو طريق تحقيق به في هذا الزمان مهيبة تغفل عنها الاكثرون وجوب ان ما ذكرنا
ايما شرط في حق المتخذ المطلق الذي يقع في جميع الشرائع وليس الاجتهاد عند من منصب الاجتهاد
بما يكون العالم تحتد في سيرة دون سيرة فيفتقر الى ما سلفه من الحكم لا غير **قوله** وهذا
الاحتمال اشارته الى دفع الاعتراض بان هذا الاحتمال معافي ما عرفت من اطلاعه على جميع الامارات
المعلقة على الحكم ليقع ان مخرج الاطلاء على جميع امارات الحكم في تحتد لها وامارات المحققين
جميع المسائل في تحتد المطلق انما يكون تحت طينة في تحتد الحكم المطلق على امارات البعض فتوى
احتمال ان يكون في حمله لا يعلم ما يكون له يعلق بذلك المسألة فتدعي في طينة الحكم فلا يحل العمل بخلاف
المتخذ المحيط بالكل تحت طينة فان ذلك الاحتمال يصح عنه او لعدم بالكلية فسق طينة بالحكم حاله

واذا الاعتراض بان ما ذكر من الجواب انه قد يكون عالم مطلقا بالمسألة فهو يقينه ما ذكره للاقتضاء
الصافي فدفعه رفعة فمذموم ما نه قد يصح في مقام المنع والاسناد فالاصح في مقام الاستدلال ان لا يفتقر الى
قوله في طينة يعلق بالاحكام والضعف والانعاد جمعا وان ضيق فهمه ولم يفقه المطلق على امارات البعض
وقوله من الدليل بان ما يعلمه لا يحصل الا من علمه ما يكون جانبا من الحكم الذي هو معنى القدر الذي
يعلم من الدليل والنعم ليقوله نعتا وانما يعلم الدليل والمناج وقوله اما اخذه اشارة الى ان حصول
بطريق الاخذ والعلم عن تحتد لا ينافي الاجتهاد وقوله واما بعد اشارة الى ان قوله او بعد خبره لا ينافي
عطف قوله عن تحتد لا على قوله الفرض حصول الحكم كما في بعض الشروع عاين ان بعد خبره لا ينافي الامارات
وخصيص الحكم ببعضها بعض من المسائل عموم الفقيه ان ما عداها لم يكن له يعلق تفكيرا لمسألة ولا على قوله
حصول كما في شرح العلامة على ان الكلام مندرج من بعد خبره لا ينافي الامارات وخصيص الحكم ببعض بعض
من المسائل **قوله** عاينه على حكمه الذي هو من لوازم الاجتهاد في الاحكام الشرعية التي لا يعلق بذلك فالحج عليه قوله كلام
واما من حوزة في الحروف وامور الدلالة من الاحكام الشرعية التي لا يعلق بذلك فالحج عليه قوله كلام
لو استعملت من **قوله** ولذا امر به من سوف القدر على حكم شرعي **قوله** لو حوزت كذا المفعول الثالث
ان الرواية على العلم بعد من المفعولين وعند السادة بالجملة مصدر انما لا ينافي ما عدا الاخر ان منها
مفعول لا ينافي علمت لا يجوز الاقتصار على احدها وهما الكافي مفعول اول والصبر الحذف في العايد
الى ما الموصول مفعول ثان وصوفي حكم الحاكم ضرورة افعاله الصلة الى عايد فلو كان اراكان عمن
اعلمت لكان هذا من الاقتصار على المفعول الاول من ما علمت مفعول ثان وكيفية ان المراد
بالاقتضاء من ان احدا المفعولين بالكلية لا محذور حذف من اللفظ مع تمام القول في عايد نفسه والا
تماما كان هذا من الاقتصار على الاول محذور وفي هذا مدفع ما ذكر في بعض الشروع ان الضمير لكان
عند حذف المفعول الثالث لتمامه وكان لم يعمد في الحق للمحو لظهوره وذكر العلامة بان
التعريف والمحو قد سقطا من قول الناجي والحق ان جعل ما مصدره بعد من جهة المعنى وان سقط الاستدلال
انما يكون اشارة الى ان الضمير اذا كان يلفظ المنع للمفعول **قوله** اذ الله قد سقط الدخلة اعلى
وما يقال ان حصول منصب اعلى لا يمنع من منصب احنى ومع ان كلامه على السد ضعف اذ قد عني كما في الشهادة
والحكم وكما في التعديل والاجتهاد **قوله** وليس لنا ان العموم بناء على ان حصوله من السبب لا يوجب خصوص الحكم
وانه ليس بهما ما يصح التخصيص مما سلف من الدلالة فلا يخفى ان عموم قوله في ما سلف من الهوى
بان جواز اجتهاده في عصره على كلام خلاصه في هذا الاثر وان كان سنده بالاجتهاد اذ كان
بالوجوب كان بطعه بالحكم تحتد فنه نطقا من الوحي لا على الهوى **قوله** في جواز الاجتهاد في عصره على كلام
خلاصه في هذا الاثر وان كان سنده بالاجتهاد اذ كان سنده بالاجتهاد اذ كان سنده بالاجتهاد

في غيبته ولم يجوز مطلقا ومنهم من جوز مطلقا اذ لم يوجد منه منجز في ذلك قال في التفسير المختار
جواز الاحكام عتلا عن عاصره مطلقا وانما يجوز للعصاة في غيبته ورايها يجوز ما في خاص هذا
2 الحوار في الوقوع ايضا اربعة هذا اختلف اولها وقع في حضوره وغييبته ولكن لما لا قطعنا بها لم نضع
اصلا وانما يجوز ما في مذهب ابي عاوية في هاشم بالبراءة الوقوف في الوقوع مطلقا وبسبب الاصل الى ابي
سبحا الجبائي وزايد في الوقوف في حضوره وغييبته وهو مذهب العامة عند الجبار **قوله** لاها الله اذن
معنى ابي في هذا لا قطعنا في التمسك انه قال خروا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما التقينا
كانت المشركين واز قال فررت رحلا من المشركين فدخلوا رحلا من المسلمين فاستدركت ابي من رايه
مطهر على جبل عاتقه حره فخطبت الاربع قال واقتل على فضيح صمته وحدثت منها في الموت قال
ابن النجاشي **قوله** لاها الله صلى الله عليه وسلم اذ لم يبق في مكة فخرج من مكة فخطب
رضي الله عنه فخطب له قاتل الناس قال امير الله قال ان الناس رجوعوا معالي رسول الله صلى الله عليه وسلم
حين قبل قبلا له عليه بغيره عليه وسلم قال ابو قتادة فخطب من شدة ما لم يزل يخطب حتى قال ذلك
الياء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بالكم يا با قتادة فاقصصت عليه قصصه فقال
ابو قتادة رضي الله عنه لاها الله اذن لا نعلم الى اين من اسود الله ساءلا عن الله وعن رسول الله
فخطب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فاعطاه اياه ما ابقا في قناده فاعطاه فاعطاه
لاها الله اذ انقر الف قبل الدال ومعناه في كلامهم لا والله جعلون الجاهل مكان الوارث وعتقناه لا والله
يكون وكذا في سورة السجدة فاجراد اسد ابوققادة والخطاب فخطب في الرجل الذي عده بالرسول وطلب
من رسول الله ارضا الى قتادة من ذلك السب وقاعلى الصمد وخطب فيهم رسول الله عليه وسلم
وقوله في الشرح وهو بطايب سلبه اى ابوققادة بطايب سلبه ذلك المشرك رعا توهم خلاف المقصود
وهو قوله اذ تصحيف اساره الى ما ذكره الخطابي ولما الصفة فوي لاها الله باسار الالف
والنقار الساكنة على حدة ولاها الله حذو الف والاصل لا والله فحذف الواو وهو من منها
عروق التفتيح وتنبه الى ان يكون هذا مراد من قال جعلون الجاهل مكان الوارث وعتقناه لا والله
ان ذا منقسم عليه وتعد به لا والله لا مراد في حذف الامر لكثرة الاستعمال وقول الاخفش ان من
جمله القسم تركه قال قسمي قال والاصل علمناهم يقولون لاها الله اذ قد كان فليحيون بالعقصة
عليه **قوله** حكم من فوق سبع ارفعة نعم الحكم على ان من موصوله وفي الحق وفي سائر كتب
الاصول حكم الله من فوق سبع ارفعة كسرا الجيم واسارها في سبعة وفي الكنى العشرة في الحروف
لقد حكمكم حكم الملك بكسر اللام وروى عنهما **قوله** بالملك الذي قد موصوله اى بكسر اللام عند
لاها الله اذ وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم اياه فانه يدل على ان كان محمدا من ان لا روح

وان ختمه

وان ختمه فحكم اذ لو نفس عليه العلم بالروح النفع عليه اللام لما حاز له العدل الى الاحكام وقد يتوهم انه الذي
مروى اخره سلبا من سور الحسرة النفع عليه اللام من ان الحكم بالظن الى اصل من الساهد ومن ان ينظر
الوحي وليس بشيئا او لا فلان الكلام في غير النفع عليه اللام من غير ذلك وعقده واما ما في قوله من ان
ليس له دليل بل سئل من انما يدل على ان لا تقف على النفع النفع النفع النفع النفع النفع النفع النفع النفع
ويوهج بعض النصارى ان المراد ان سلب الحسرة من الروح الى النفع عليه اللام وليس الا جبارا وبالله
فلا يمنع القدرة على العلم الاجتهاد من الروح النفع وفساده وافهم وتعدو النصارى ان القدرة
على العلم انما يمنع الاحكام اذ لم يسل الاضمار من الروح الى النفع عليه اللام وليس الا جبارا وبالله
على حوار الاحكام في عدم سوتة 2 منجوز حوار ان سلب الحسرة ليعم ما لا دليل وعادة الميسر في سلب
هذا المعنى حيث قال واحد حوار الحسرة ليعم ما لا دليل والوسم فالظاهر ان يكون في ليلته والقاب لا يقدّر
عنه لو سلم ان لا دليل على الحسرة في حقه فالروح معذرا امام القاب فظاهر واما في الحاضر فلو خود المانع
وصوطه انه لو كان وحى في تلك الواقعة ليلفة **قوله** حوار ان يكون الروح من شر الى الاخرية هذا الجواب
الى ما ذكره في التفسير المختار حيث قال واحد في علم بطهر ليعم في وجه الاجتهاد ولو سلم فليحوز الاخرية **قوله**
قوله انما كافرهم بعض الكفر لسان ذكر خلاف المعتد من في الخطا والمخاطبة في الزام وعم الحكم لقوله
سواء احده او لم يخطب لسان في خلاف المخاطبة في الزام عما بعد الاحكام **قوله** فان اراد انما كان المراد ان
حكم الله في حقه صوما ادى الى اجتهاده لا ما يقول الكلام في العسلات التي لا دخل فيها الوضع الشارح لكون العالم
قدما وحادثا وكون الصانع مكن بالروية او محتملها **قوله** ولما في قوله اى متى ما ذهب اليه المخاطبة والعقري
ومع قوله فليحوز الخالف جمع لما يتوهم من ان الاصول الاجماع مع مخالفتها هذا وفي ورود الدليل
على ابطال النزاع حقا فانه لان الاجماع انما هو في الكافر الخالف للعلم من كمال والنزاع انما هو من سبغ الاسلام
سلم وكون من اهل القبلة والا فليس بصور من العلم الخلفي في حقاير اليهود والنصارى قال الامام حجة الاسلام
النظريات في قسم القطعة والحمد والعتقة اقسام كلامية واصولية وفقهية اما الكلامية فمع ما ذكرنا بالقبول
من غير ورود الصريح كحروف المعاني وانبات الحديث وصناعة وتعدو الرسول وكذا في الحق واحد والمخلف
انما فان اخطا فيما روجه الى الايمان بالله ورسوله فكافروا الا فانم غطى معتد في سلب الروية وخلف
المعدان وارادة الكاسات واحالها ولا يكون الكفر واما الاصولية فمما حجة الاجماع والعاسر وخبر الواحد
والمخرد في ما ادلهما قطعه فالحال في انم غطى واما العقيدة فالتفتيح فالتفتيح فالتفتيح فالتفتيح
الحسن والركوة واهل الصوم والحرم الزنا والعلى والسرقة والشر وكذا حاكم قطعا من دين الله فاطن
فها واحد والخالف انم فان انكره علم ضرره من مقتضود الشارح كبحر المحرقة ووجوه الصلوة والصوم
حكاير وان علم بطهر من النظر كحجة القياس والاجماع وخبر الواحد والفقرات المعروفة بالاجماع فانم غطى

